

قَالَ تِلْكَ الرُّسُلُ فَذُوقُوا وَعَذَابَكُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ

اللہ اکبر کہ بتصریح علم نے جلیل تحشیہ و فضلاتے نبیل
مولوی خلیل احمد شہلی و مولوی محمد الیاس ریشاوی دام فیضہم

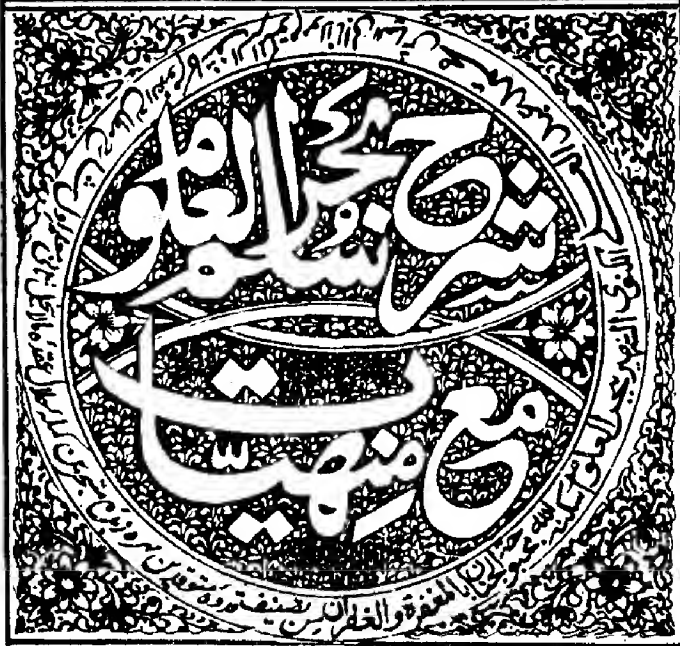


باہتمام سید حسین سلیم بن سید عبدایم تسلیم عقیدہ المناقب لیلنا عبد الاحد

مطبع مجتہائی، پاکستان
۱۵۔ ہسپتال روڈ ۵ لاہور

مَا إِلَهُكَ إِلَّا الرَّسُولُ اخْذُوهُ وَمَا هُنَاكَ عَنْهُ فَأَنْتَهُمْ

بِاللَّهِ أَحْمَدُ كَرَّمَ بَصِيحُ عُلَمَائِهِ جَلِيلُ تَشْيِيدِ فَضْلَاتِهِ نَبِيلُ
مَوْلَايَ خَلِيلِ أَحْمَدُ سَهْبَلِي وَمَوْلَايَ مُحَمَّدِ إِيَّاسِ لِيَاوِي دَامَ فَضْلُهُمْ



بَاهِتَمَامِ سَيِّدِ فَضِيلِ سَلِيمِ بْنِ سَيِّدِ عَجْدَايِمِ حَفِيدِ الْمُنَاقِبِ لِيُنَا عِبْدَ الْاَحْمَدِ

مَطْبَعُ مَجْتَبَايَ بَاكِسْتَانِ
هـ - مَسْطَل رُفْدُ - زَاهِبُور

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

فلا يكون ما فضل الواجب واجبا او واجبا فيكون ممتازا في انفسهما كما هو شأن الواجب فلا يمكن ان لا
 هذا اقتضاه على اقل مراتب التركيب ومنها الجزاء ان لا يفتقر بالاجزاء الى اثنى اثنين للتركيبين في
 حتى يكون اجزائين ذهنيين ومستغن أحدهما عن الآخر فلا يكتسب منهما ما هيتهما الا مقصرا على هذا الاستغناء
 كانهما التركيب من اجزاء ذهنية
 والقول بانها خرق القرض لانتهاء الى اجزاء بسيطة فلا ينفيان كالتراكيب الخارج عن ايضا ذلك الواجب
 لو كانا فلا بد من ان يكونا امر واحد مشترك موجبا على منشأ لا تنزع مفهوم الواجب الواحد المشترك
 لان الكثرة المحض لا ينتزع منها الواحد بالضرورة فلا بد مساواة لامتياز فلا يكون الواجب انفسه ممتازا هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الذي توعدني يومه بالوحدانية وتفردني بدمه بالفردانية كتب على نفسه الرحمة والعطف في الازل بالراثة ففاض على الاميان المظلة افرد الوجود
 انفرتم في بحار الفضل والجلود وفص انسان من بينهم بالقوة التي به يدرك العقولات وفصل على ما خلق من الكائنات ودهاه الى سبيلها بانطق الموجود
 بآيات يستدل بها على احدى ذات وجلالة صفاته ليس به كما هو باسماه لكنه وتعال السعادة العظمى وشهدان لا اله الا هو وحده على ما يستحق
 به من الكمال الذي لا اله الا هو والاسمانى ذلك كره على ما وجدنا من نعمه واعطانا من آلاءه بالمنتهى لا بالاستحقاق للذاتي وشهدان محمد عبده ورسوله اصطفاكم
 بين المرسلين وجعلنا فيهم نبين فكل به عاقل النبوة فتم به ذفر الرسالة واشرق اليالي العرا جبر نور مشته وتزلزل ميثان الكفر لظهور خلقه بعشر
 مؤيد بالكتاب المبين مؤسسا بالبراهين المتبين وجعل آية باقية الى يوم الدين ذلك الله الذي ليس له عدل ولا في الوصول الى رتبة لاحسن
 الانبياء راسيل بحر فضيلة عظيم على الناس رؤوف رحيم عرج السموات العلى ووصل الى مكان سوي فمضى الى رب العلى ما كذب القولا على ما رأى فقال
 مقام محمود كما كان عند ربك كما سمع محمد محمود صلى الله عليه افضل الصلوات وسلم عليه يا كل التسليمات حياه واعظم التحيات وعلى آله وصحبه الذين هم
 انظارك تصديق ذنوا تو رب الرب بالتحقيق لا سيما على خلفاء الراشدين الى سبيل الحق ابرين المؤمنين افاضوا بانيان العدل والانعاف ونصوا عبيد بان
 الجود والعفاف وبينهم آمل يا ضا الذين زاهية والوارثون الاسلام بآخرة جزاهم الله تعالى عنا احسن الجزا كما شئ عليم الشا على من
 تبعهم من هذه الانام من اولياد الله الكريم اللهم انفض علينا بقصد قوم افادرتك برحمتك امطر علينا من سحاب رحمتك ذوق قوتنا نور الايمان وكما
 يوم نقاهك باحسان وبعد فيقول العبد المتعظم بحمد الله الباري بالوعياش عبيد العلى محمد ابن نظام الدين حلال نصارى عالمها الصلواتوم الجزاء
 بالاكرام واحدا كما دار السلام هذه فوائد متصلة على شري سلم العلوم المشتمل على اوق العلوم الذي كنت مصنفها في عنوان الشباب واول ريعان
 العيش الشباب وكنت كتبت هذه الحواشي متفرقة في اوراق متشتتة اردت ان اجعلها متبها بالآية محمودة وحل مشكلات ومثها ما تغيب ما في
 التشرح من الافلاات والبحر ومثها ما في شتمه على فوائد عشرت عليها من كتب المهر السائقين بالحكم به فربما في الحرية فخرى البحرية ما لم يوجد في
 التقدير من التاخير المسؤل من الله المنان ان يجعلها من التشرح متعلقة بالقبول بين الطلاب النحول انه ليس لكل مصاب وانه الموفق للعباب
 والمسؤل من الطلاب ان لا يثقله داهي الشرح الابعد الشرح على هذه الحواشي متفرقة سلم قوله واما لاقتضاه تعصبا لاهم مستد لو امل ابطال الشق الاش
 يوجين الاول لو كان الاجزاء واجبا كان كل منها مستغنيا فلا يكتسب منها مركب حقيقى لوجوب الجاذبة من اجزاء التركيب الحقيقي الثاني لو كان تلك الاجزاء
 واجبة كانت البسيطة ذهنية الى اجزاء بسيطة لبطان تسلسل فمذه الاثر واجبة بسيطة فمذه لوجوب الجاذبة بوظف المفروض وفيه تامل فان الوجود
 اشكى لا يفيد الاثبات الواجب في البنية لا باسطة كما يكون مصداقها ان الفهم حتى يكون الواجب من غير التركيب مما رات تقوم تعضى ان يكون العلى
 الثاني فافهم ثم هناك التقريران لا يفيان الا ببساطة الخارجية لان الاجزاء الذهنية يتبع فيها الاقتصار كونه متحدة في الوجود فلا يتم الوجود لاطرافها
 وبسبب تماهي الاجزاء الذهنية كونه متحدة في الوجود شيئا واحدا تسلسل فلا يفرم الاستحالة الا ان معنى على تلازم الترتيبين فمذه براد الله تعالى

الاجزاء
 لا يكون
 الواجب
 انفسه
 ممتازا
 هـ
 هذا
 اقتضاه
 على
 اقل
 مراتب
 التركيب
 ومنها
 الجزاء
 ان
 لا
 يفتقر
 بالاجزاء
 الى
 اثنى
 اثنين
 للتركيبين
 في
 حتى
 يكون
 اجزائين
 ذهنيين
 ومستغن
 أحدهما
 عن
 الآخر
 فلا
 يكتسب
 منهما
 ما
 هيتهما
 الا
 مقصرا
 على
 هذا
 الاستغناء
 كانهما
 التركيب
 من
 اجزاء
 ذهنية
 والقول
 بانها
 خرق
 القرض
 لانتهاء
 الى
 اجزاء
 بسيطة
 فلا
 ينفيان
 كالتراكيب
 الخارج
 عن
 ايضا
 ذلك
 الواجب
 لو
 كانا
 فلا
 بد
 من
 ان
 يكونا
 امر
 واحد
 مشترك
 موجبا
 على
 منشأ
 لا
 تنزع
 مفهوم
 الواجب
 الواحد
 المشترك
 لان
 الكثرة
 المحض
 لا
 ينتزع
 منها
 الواحد
 بالضرورة
 فلا
 بد
 مساواة
 لامتياز
 فلا
 يكون
 الواجب
 انفسه
 ممتازا
 هـ

الذهني من علمه ان شأن الفصل المقسم ان يكون خارجا عما هو فصله لوجوه ومقتضاه الوقف من فصله المقوم
فانما هو من اجزاء العلم لا من اجزاء الوجود فلو كان الوجود مبررا لما يثبت فيكون مفصلا داخل المقوم على ما يثبت في قوله تعالى وما كنا بخلقها ذهنا
وان افاد وجوده الا انه ليس خاسرا حتى يكون مقسما ومن جملة تقديره قوله (ولا يتصور) ان قومه من ملامحه
الاستقبال فنعناه لا يدل على الله تعالى بكنهه لا امتناع حصوله في الذهن ولا يمتنع له حتى يحصل ولو فرض لا يكون
مبدأ الانكشاف بالضرورة لان المبين لا يكون مبدأ الانكشاف لمباين اخر وما امتناع حصوله في الذهن من
وجوه الاول انه لو حصل في الذهن فحصل له اما مع بقاءه في الخارج فلا بد من امر مشترك بينهما ولج حقيقة و
بميز لا حدهما عن الآخر فلا يكون المميز الذي هو التعيين عينه ولا يميز بكم بكثر الجزئي او مسم بطلان في الخارج وهو
اشد استحالة ومن ههنا ظهر ان الجزئي من حيث هو شخص لا يحصل في الذهن لاني الحاسن من الادراك التي
لان يكون ان حصل في الذهن من حيث هو غير جزئي موجود في الخارج فلو كان كذلك لكان العلم بين جزئيا باعتماد البطلان من الخارج فلو كان
ان مصداق الوجود الخارجي حين ذاته تعالى من غير حيثية نزائفة فلو حصل في الذهن لكان مصداقا
للعوارض الخارجية والذهنية معا الثالث ان ذاته مصداق حمل الواجب بلا حيثية زائدة فلو حصل في الذهن
لكان واجبا ومختابا الى الذهن الذي هو محله وهم هنا بان ان مرشيان على امتناع تصوره بكنهه الاول ما افاده
الشبهة الاكبر والامام الاعظم سند الاولياء والاقتناء معدن الهداية خاتمة فضل الواجبة تحسنة من حسنات
سيد المرسلين الذي كان وليا وادم بين الماء والطيب الشفيخ عى الملة والدين محمد بن العرب قدس سره ورضه
الدهاء عنه في فتوحات المكية انه تعالى يخالف المخلوقات لا مناسبة بينه وبين خلقه البتة وكيف يشبه من
لا يقبل المثال من يقبل المثال فالعلم بالله تعالى عن ادراك العقل والنفس لا انه واجبة تعالى وتقدس
كلما يتلفظ به في حق المخلوقات او كيو هو في المركبات وغيرها فانه تعالى في نظر العقل السليم بخلاف ذلك
لا يجوز عليه الوهم انتهى فخص هذا كلام متين يعجز عن فهمه الا من اتاه الله بقليل سليم الشا فانقل عن المعظم
الاول انه سبحانه جل غاية الجلاء بحيث لا جلاء فوقه فتعجب العقل ويمتنع عن تمام ادراكه وكلوا راذا الشدة فيمنع
عن الروية فلهذا بعد الاتفاق على عقد وقوع تصوره بكنهه اختلفوا فيه من ان قصر على لك وجوز امكانه وهو
يلوح من كلام الشيخ الرئيس وقال الامام عليه الرحمة بالاستحالة وهو يذهب قد ماء الفلاسفة والصوفية
الى الصباية كثرهما الله تعالى وهكذا نقل عن امامنا الاعظم امام الاثمة الباذل جهدا في اعلاء السنة وفتح البصير
له قوله لا يشبهه آفة فيه تدليس فان الشبه المتيقن في الباري عن وجل بمعنى المتل والذي يقول اصحاب الفقيه في العلوم
الحالة التي تكون مبدأ الانكشاف للمعلوم فيكون شبح كذا لك ولا يكون هو مثلا للباري عن وجل ١٢ عنه رحمه الله تعالى
بوجه اوله بل لا يشبهه من غير ان يكون شبح كذا لك ولا يكون هو مثلا للباري عن وجل ١٢ عنه رحمه الله تعالى

فانما هو من اجزاء العلم لا من اجزاء الوجود فلو كان الوجود مبررا لما يثبت فيكون مفصلا داخل المقوم على ما يثبت في قوله تعالى وما كنا بخلقها ذهنا
وان افاد وجوده الا انه ليس خاسرا حتى يكون مقسما ومن جملة تقديره قوله (ولا يتصور) ان قومه من ملامحه
الاستقبال فنعناه لا يدل على الله تعالى بكنهه لا امتناع حصوله في الذهن ولا يمتنع له حتى يحصل ولو فرض لا يكون
مبدأ الانكشاف بالضرورة لان المبين لا يكون مبدأ الانكشاف لمباين اخر وما امتناع حصوله في الذهن من
وجوه الاول انه لو حصل في الذهن فحصل له اما مع بقاءه في الخارج فلا بد من امر مشترك بينهما ولج حقيقة و
بميز لا حدهما عن الآخر فلا يكون المميز الذي هو التعيين عينه ولا يميز بكم بكثر الجزئي او مسم بطلان في الخارج وهو
اشد استحالة ومن ههنا ظهر ان الجزئي من حيث هو شخص لا يحصل في الذهن لاني الحاسن من الادراك التي
لان يكون ان حصل في الذهن من حيث هو غير جزئي موجود في الخارج فلو كان كذلك لكان العلم بين جزئيا باعتماد البطلان من الخارج فلو كان
ان مصداق الوجود الخارجي حين ذاته تعالى من غير حيثية نزائفة فلو حصل في الذهن لكان مصداقا
للعوارض الخارجية والذهنية معا الثالث ان ذاته مصداق حمل الواجب بلا حيثية زائدة فلو حصل في الذهن
لكان واجبا ومختابا الى الذهن الذي هو محله وهم هنا بان ان مرشيان على امتناع تصوره بكنهه الاول ما افاده
الشبهة الاكبر والامام الاعظم سند الاولياء والاقتناء معدن الهداية خاتمة فضل الواجبة تحسنة من حسنات
سيد المرسلين الذي كان وليا وادم بين الماء والطيب الشفيخ عى الملة والدين محمد بن العرب قدس سره ورضه
الدهاء عنه في فتوحات المكية انه تعالى يخالف المخلوقات لا مناسبة بينه وبين خلقه البتة وكيف يشبه من
لا يقبل المثال من يقبل المثال فالعلم بالله تعالى عن ادراك العقل والنفس لا انه واجبة تعالى وتقدس
كلما يتلفظ به في حق المخلوقات او كيو هو في المركبات وغيرها فانه تعالى في نظر العقل السليم بخلاف ذلك
لا يجوز عليه الوهم انتهى فخص هذا كلام متين يعجز عن فهمه الا من اتاه الله بقليل سليم الشا فانقل عن المعظم
الاول انه سبحانه جل غاية الجلاء بحيث لا جلاء فوقه فتعجب العقل ويمتنع عن تمام ادراكه وكلوا راذا الشدة فيمنع
عن الروية فلهذا بعد الاتفاق على عقد وقوع تصوره بكنهه اختلفوا فيه من ان قصر على لك وجوز امكانه وهو
يلوح من كلام الشيخ الرئيس وقال الامام عليه الرحمة بالاستحالة وهو يذهب قد ماء الفلاسفة والصوفية
الى الصباية كثرهما الله تعالى وهكذا نقل عن امامنا الاعظم امام الاثمة الباذل جهدا في اعلاء السنة وفتح البصير
له قوله لا يشبهه آفة فيه تدليس فان الشبه المتيقن في الباري عن وجل بمعنى المتل والذي يقول اصحاب الفقيه في العلوم
الحالة التي تكون مبدأ الانكشاف للمعلوم فيكون شبح كذا لك ولا يكون هو مثلا للباري عن وجل ١٢ عنه رحمه الله تعالى
بوجه اوله بل لا يشبهه من غير ان يكون شبح كذا لك ولا يكون هو مثلا للباري عن وجل ١٢ عنه رحمه الله تعالى

فانما هو من اجزاء العلم لا من اجزاء الوجود فلو كان الوجود مبررا لما يثبت فيكون مفصلا داخل المقوم على ما يثبت في قوله تعالى وما كنا بخلقها ذهنا
وان افاد وجوده الا انه ليس خاسرا حتى يكون مقسما ومن جملة تقديره قوله (ولا يتصور) ان قومه من ملامحه
الاستقبال فنعناه لا يدل على الله تعالى بكنهه لا امتناع حصوله في الذهن ولا يمتنع له حتى يحصل ولو فرض لا يكون
مبدأ الانكشاف بالضرورة لان المبين لا يكون مبدأ الانكشاف لمباين اخر وما امتناع حصوله في الذهن من
وجوه الاول انه لو حصل في الذهن فحصل له اما مع بقاءه في الخارج فلا بد من امر مشترك بينهما ولج حقيقة و
بميز لا حدهما عن الآخر فلا يكون المميز الذي هو التعيين عينه ولا يميز بكم بكثر الجزئي او مسم بطلان في الخارج وهو
اشد استحالة ومن ههنا ظهر ان الجزئي من حيث هو شخص لا يحصل في الذهن لاني الحاسن من الادراك التي
لان يكون ان حصل في الذهن من حيث هو غير جزئي موجود في الخارج فلو كان كذلك لكان العلم بين جزئيا باعتماد البطلان من الخارج فلو كان
ان مصداق الوجود الخارجي حين ذاته تعالى من غير حيثية نزائفة فلو حصل في الذهن لكان مصداقا
للعوارض الخارجية والذهنية معا الثالث ان ذاته مصداق حمل الواجب بلا حيثية زائدة فلو حصل في الذهن
لكان واجبا ومختابا الى الذهن الذي هو محله وهم هنا بان ان مرشيان على امتناع تصوره بكنهه الاول ما افاده
الشبهة الاكبر والامام الاعظم سند الاولياء والاقتناء معدن الهداية خاتمة فضل الواجبة تحسنة من حسنات
سيد المرسلين الذي كان وليا وادم بين الماء والطيب الشفيخ عى الملة والدين محمد بن العرب قدس سره ورضه
الدهاء عنه في فتوحات المكية انه تعالى يخالف المخلوقات لا مناسبة بينه وبين خلقه البتة وكيف يشبه من
لا يقبل المثال من يقبل المثال فالعلم بالله تعالى عن ادراك العقل والنفس لا انه واجبة تعالى وتقدس
كلما يتلفظ به في حق المخلوقات او كيو هو في المركبات وغيرها فانه تعالى في نظر العقل السليم بخلاف ذلك
لا يجوز عليه الوهم انتهى فخص هذا كلام متين يعجز عن فهمه الا من اتاه الله بقليل سليم الشا فانقل عن المعظم
الاول انه سبحانه جل غاية الجلاء بحيث لا جلاء فوقه فتعجب العقل ويمتنع عن تمام ادراكه وكلوا راذا الشدة فيمنع
عن الروية فلهذا بعد الاتفاق على عقد وقوع تصوره بكنهه اختلفوا فيه من ان قصر على لك وجوز امكانه وهو
يلوح من كلام الشيخ الرئيس وقال الامام عليه الرحمة بالاستحالة وهو يذهب قد ماء الفلاسفة والصوفية
الى الصباية كثرهما الله تعالى وهكذا نقل عن امامنا الاعظم امام الاثمة الباذل جهدا في اعلاء السنة وفتح البصير
له قوله لا يشبهه آفة فيه تدليس فان الشبه المتيقن في الباري عن وجل بمعنى المتل والذي يقول اصحاب الفقيه في العلوم
الحالة التي تكون مبدأ الانكشاف للمعلوم فيكون شبح كذا لك ولا يكون هو مثلا للباري عن وجل ١٢ عنه رحمه الله تعالى
بوجه اوله بل لا يشبهه من غير ان يكون شبح كذا لك ولا يكون هو مثلا للباري عن وجل ١٢ عنه رحمه الله تعالى

صفة الى اخرى لان الواجب احب من جميع جهاته على ما تقر في مقم ومن جملة نقد سبانه قوله تعالى
عن الجحش اي ما يحاسبه وما ثله لانه قد سبق ان لا شريك له وحرف جى ولا يما ثله ولا يحاسب احد
الممكنات والمتنقها بالضرورة (و) تعالى عن (الجحش) الست بل الجحش الغير المتناهية لان التوجه الى الجحش
يستدعى لوضع والتحيز الذين هما من عوارض الجسم المادى هو سبحانه تعالى يرى عنهما ولم يذكر بعض التقديرات
اراد ان يذكر التعجيدات واختار واحدا يستلزم لكل وهو قوله (جعل الحكيا والبحريا) كلها من غير باراد
عناية على يقتضيه الحكمة وهما مقلان **المقام الاول** في كيفية صدور الكثرة عن الواحد الحقيقية
فيه مذهبان **الاول** مذهب اليه الحكماء التفصيل قال المشاؤون لا يمكن ان يصد عنه الا كثره لبساطته
من جميع الجهات والسلوب عدميات لا تكثر ذات السلوب عنه والاضافات لا تحصل الا بعد حدوث
المضا اليه فلا بد ان يصد عنه عقل لان الجسم مركب والاعراض والنفس تحدث الا والموضوع والبدن موجود
فلا يهدد كل منهما عن الواحد الحقيقي ولا بد ان يكون فيه جهات كثيرة والا لا متنع صدور الكثرة واذا
تقرر هذا فنقول العقل الاول له ماهية وجودية تعالى ووجوبية وتعلق النفس من جهة الوجود فاعني
تعالى ببساطته العقل الثاني ومن جهة الباقية الفلك فنفسه من جهة الوجود بوجوبية من جهة التعلق وهي لا
من جهة ماهيته الاكثر من الاثرف وكذا من العقل الثاني العقل الثالث وذلك الثوابت وهكذا الى ان ينتهي
الى العقل العاشر وفلك القمر بشر ببساطته عنه تعالى هيولى العناصر والصور الجسمية والنوعية على
استعداد المادة ولا يخفى ان علمه تعالى جسم على لاي شئ فيموزان يصد عنه تعالى كثره من غير بساطة
شئ سوى الصور العلمية لو وجد ان التكثر في صفاته بحلول الصور الكيفية قال الاشراقية ان كثره جهات
العقول مع كونها اخبارية لا تنفى لان الكواكب الثوابت بسبب كونها متخلفة الماهية والاحياء غير محصورة
فلا بد لها من علل كثيرة كذلك وتلك الجهات محصورة مع ان المشاؤون ايضا لم يحجزوا بكون العقول
عشر او عشرين ويكون الافلاك تسعة فالطريق على انهم انه صد عنه تعالى معلول وليكن آو صد عنه تعالى
بوساطة آب وبوساطة بآج وبوساطة آب معاد ورج في مرتبة واحدة وبوساطة د معلول وبوساطة

له قوله تعالى عن يونس يستدل في المشهور على اني انشأ انشأ بان جوب لوجود نفس حقيقة ولو كان له نوعان او نودان وكان هذا المعنى مشتركا بينهما فلا بد
امه الا تبار ومن جعلها متاخرين بالقام فصل الشخص وهذا شأنه لا يكون اجبالا ان الوجه لا يحتاج الى الشخص الى شئ في قوله في ١٢

قوله تعالى عن يونس يستدل في المشهور على اني انشأ انشأ بان جوب لوجود نفس حقيقة ولو كان له نوعان او نودان وكان هذا المعنى مشتركا بينهما فلا بد
امه الا تبار ومن جعلها متاخرين بالقام فصل الشخص وهذا شأنه لا يكون اجبالا ان الوجه لا يحتاج الى الشخص الى شئ في قوله في ١٢

وله عرض الشيخ المتقول من قول الوجود اعتبارا عقليا فلا يكون مجعولا بالذات هو هذا الثاني جعل النسبة
 التي من المعاني كحرفية غير معقولة لا باعتبار مصداقها الذي هو مفاد الطبيعة التركيبية والمصداق اما
 نفس الماهية بل باعتبار حقيقة فتكون هي لمجموعة حقيقة او مع حيثية الاستناد الى الجاهل وليس لا ابتلع الماهية
 للجاهل في الوجود فيكون بعد صيرورتها موجبة فكيف يكون مصداقها او مع حيثية اخرى انضمامية او
 انتزاعية وكل صفتا انضمامية وانتزاعية متأخرة عن وجود المعرض لا اقل ان يكون معه فكيف يكون
 مصداقا للجاهل الوجودي والجملة ليس هو الماهية فبالا للمصادقية حتى يجعل ما قيل ان النسبة لها وجود في الحقيقة
 وكذا اسائر الانتزاعات لا لزوم ارتقاع النقيضين لانها قد يكونان انتزاعيين فراجع عن دائرة العقل و
 ارتقاع النقيضين ان لا يكون واحد منهما مطابقا لحكمي عنه مستحيل لا بمعنى ان لا يكونا معدلين عن الاعيان

له قوله ولعل عرض الشيخ المتقول انه قد صوروا كلامه بان الوجود امر انتزاعي فلا يكون مجعولا ثم عترضوا عليه بانه لا يلزم للمجمول الوجود وانما
 يلزم للمجمول فقط وهو امر علمي يصير في الاعيان بحيث يصح عنه انتزاع المجمول اليه الذي هو الوجود فيجعل الجاهل في غير الشرح بحيث لا يرد على شيء وقد
 ان الوجود لا يجب ان يكون امر اعتباريا وهذا لا يمكن الا الماهية فان الوجود صدق نفس الماهية كما بين في الشرح فتكون في المجمول ثبوتا للشيء لا
 مصداق له ليس بمرتبنا يمدى الجاهل فافهم استدلالنا في المبعين بان مصداق الوجود في الممكن الذات من حيث الاستناد الى الجاهل فلو كان الذات
 عن الجاهل كان ثبوت الوجود ولما لم تكن مستغنية عن الجاهل ارتفع الجاهل استا وتجب عليه بعض الابدان لم لا يجوز ان يصير على ما اعتبارا مستندا
 الى الجاهل بل باعتبار الوجود وتفصيل هذا الاعتراض ان الماهية عند تعديله غير متعلق بالمصداق فيجوز ان يكون ذاتية حيثية مستندة اليها الوجود وتتم
 بان هذه حيثية تعينية داخل في المصداق وقدر الدليل بان مصداق الوجود الماهية مع هذه حيثية فلا يكون ذاتية حيثية مستندة اليها الوجود ولان في
 المصداق بحسب تقدر على الصاق ليس المصداق الا الحقيقة مع هذه حيثية فلا يمكن استنادا ونفس الذات لما كان هناك وجود جعل لم يرد به الاعتراض ان
 انه يلطاب بالبرهان الثابت داخل هذه حيثية في المصداق فافهم والاعجاب بالتحقق بان مرتبة التقرر وتعلية الذات غير متعلقة عن الموجودية وبغير
 المصدرية كما هو السليم عند الفريقين فلو كانت مستغنية في أصل تقرر ما كانت مستغنية في صدق الوجود ايضا فغير نظر ظاهر في عدم استقلال تعينية الذات عن الوجود
 مسلم لكن لتعلية الذات عند انضمام ليس الا لصيرورة الذات متميزة بالوجود وقيل الاتصاف لم يكن ذاتا فاستندت الذات عن الجاهل بالذات لا بوجوب
 استنداد الاتصاف والوجود ان تنتم في هذا الحكم منه **له** قوله الثاني خلاصتان القول بالجعل المؤلف يرجع بعد التبريق الى الجعل البسيط فان معنى مجعولة
 انصاف الماهية بالوجود مجعولة فتقولها الماهية موجودة ويكون شيء في العين تقرر مصداقه الذي يصح عنه الحكاية بهذا القول ليس انهم وجود الاتصاف
 نحوه فانه فرق بين ان يكون الاتصاف مستقفا في الخارج وبين ان يكون الشيء متصفا بالوجود في الخارج واذا كان انه مفاد هذا القول لمفاده ليس الا انفس
 الماهية والاصح شيء آخر لاصداقية والمفادية فتكون هي المجمولة ورجع وسلم وجود النسبة في الاعيان فلا يرد ايضا ما اشير اليه في الشرح بقوله وقيل ان
 النسبة اذ لا ينبغي ان يقر من معنى مجعولة الاتصاف اضع فساد الاستدلال في الشئ من ان الجعل المؤلف يرجع الى الجعل البسيط فانه على تقدير
 القول بالجعل المؤلف يكون الاتصاف مجعولا وهو ايضا مية من الماهيات فاما انفسه مجعول فلهذا لم يلزم الجعل البسيط واما انصافه بالوجود فتعظم في
 هذا الاتصاف وكذا ان تيسل اوتش الى الجعل البسيط ورجع ظهر كذا ان لا طريق للاطراف الا ما ذكرنا فافهم منه

وله عرض الشيخ المتقول من قول الوجود اعتبارا عقليا فلا يكون مجعولا بالذات هو هذا الثاني جعل النسبة التي من المعاني كحرفية غير معقولة لا باعتبار مصداقها الذي هو مفاد الطبيعة التركيبية والمصداق اما نفس الماهية بل باعتبار حقيقة فتكون هي لمجموعة حقيقة او مع حيثية الاستناد الى الجاهل وليس لا ابتلع الماهية للجاهل في الوجود فيكون بعد صيرورتها موجبة فكيف يكون مصداقها او مع حيثية اخرى انضمامية او انتزاعية وكل صفتا انضمامية وانتزاعية متأخرة عن وجود المعرض لا اقل ان يكون معه فكيف يكون مصداقا للجاهل الوجودي والجملة ليس هو الماهية فبالا للمصادقية حتى يجعل ما قيل ان النسبة لها وجود في الحقيقة وكذا اسائر الانتزاعات لا لزوم ارتقاع النقيضين لانها قد يكونان انتزاعيين فراجع عن دائرة العقل وارتقاع النقيضين ان لا يكون واحد منهما مطابقا لحكمي عنه مستحيل لا بمعنى ان لا يكونا معدلين عن الاعيان

ولو كان لان تراخيها وجود سوى وجود المصدق لزم كون الواجب ان محلا لوجوده وحد اضافات
يوما فيوما ويلزم ان يكون شئ واحد موضوعا لصفات غير متناهية لان الاختراحيات قد يكون غير واقفة
عند حد كسلسلة البرزخا مثل الثالث المحيية اما محتاجة الى الجعل ولا بد له وهو الماهي والما بالعرض فيلزم
تاخر نفس المحيية عن المحيية الموجودة المتأخرة عن الوجود اومعه فيلزم تقدم العارض على المعروض اولا بالاعتد
ولا بالذات فيلزم استغناء الماهية عن الجاعل ويرى على ان نفس المحيية باعتبار التقرر عن الجاعل متأخرة عن
المحيية الموجودة متقدم عليها في اخر من التقدم ولا استئصال في ان يكون المتأخر باعتبار متقدما باعتبار اخر
وايضا لو كان بينهما معية لزم تقدم العارض على المعروض لان ما مع المتقدم بالذات لا يجب ان يكون متقدما
على ان استغناء المحيية عن العلة غير مستحيل لانها غير ممكنة عندهم اذ الواحد الثلاثة كقضايا النسبة فتأمل قال
اتباع المشائين اولا لا يمكن تعلق الجعل بالمحيية واللازم للمجمل في الذاتية ولا بالوجود لكونه صفتا شراعية
فلا بد ان يتعلق بالنصا فاما بالوجود والا ان تعلق الجعل راسا ويرد عليه وان الاتصاف ايضا انما هي فان قلت
مفادها امر عيني قلت هو نفس المحيية كما بينا في الدليل الثاني وثانيا ان اريد بالمجولية الذاتية ثبوت نفس
المحيية لنفسها فافيه علة عن تصو معنى الجعل البسيط والمجولية مصداقه وهو نفس لما غلا استئصال فيلزم
اصل المسئلة ومن هنا سقط ما قيل في ثبات لزوم المجولية الذاتية ان حقيقة ما يجوز ثبوت الذات
باعتبار المصدق ومصادقه ليس لا نفس المحيية وقد قلتم انها مجعولة وثانيا ان المجعول بالذات ما هو

١٥ قوله ولا يستحال في أن يكون المتأخره بل نقول ميسرة الميتة موجودة متفردة بالذات والوجود والمماثية متفرقان بالعرض فهما متساويان
من الميتة الموجودة ولا يستحال في كون احد المتأخرين عن شئ متأخر عن آخر باعتبار آخر وقوله الميتة الموجودة متأخرة عن الوجود ان اراد به هذا التفسير
فليس انشاؤه ولكن ليست الميتة متأخرة فالتأخر لهذا المركب انما التفرقا بميتة ثم العقل ينشزع الوجود ويحذفه فيجعل مركب تقييدى وان اراد به كون
الميتة منفصلة الوجود اي مفارقة للميتة موجودة وصحاحه فليس انشاؤه من الوجود وليس هذا كما كان الميتة والوجود حتى يكون متأخر عنه متأخر الكل عن
الجزء والتقييد من التقييد للخلق فانهم ناهى عن ما نهى عنه بل قد تقدم العارض على المعرض أه سي ان تقدم المعرض على العارض غير لازم بحسب تقرير
الواقع وصحة تقرير الميتة الموجودة المنفصلة على تقرير الوجود لا يستلزم تقدم المعرض الذي هو الميتة على الوجود في التقرير وانما يلزم تقدم المعرض فلا
استحال في تقدم العارض وهذا يدل على الكلام هو الاول مع التوضيح الذي مر في الماشية السابقة فتذكر ما مر
١٦ قوله على ان استنفاد الميتة أه هذا ذكر تقييد بعض الشرح والحق على ذلك فان الميتة على انشراح يجعل كما يمكن موجودة لم يكن متفردة بل
كانت مرتفعة عن صفوة الواقع وبذلك المجموع كما صارت موجودة صامتة متفردة عما لم يكن كونهما موجودا بالعرض والا فلا كان بسبب الوجود يعني انما هو
من المجموع والكل اربعة اقسام

[illegible]

بأننا شأنه ولا مكان كيميائية النسبة ويرى عليه ان المواد الثلاثة عندنا كيميائية ففسر بقوله الماهية وثالثا ان الجمل يستدعي
 مغيرة المحصول والمجمل اليه ويرى عليه ان استدعاء المغيرة انما هي في المؤلف دون البسيط فانه لا يستدعي
 مجعولة اليه فضلا عن المغيرة والله اعلم ثم اعلم انه ذهب بعض المتأخرين الى ان الموجود حقيقة هو الوجود
 مغاير للماهية وهي متحدة معه نوع اتحاد ووجودية بالعرض والوجود متشخص بنفسه بالمجمل بالذات هو
 الوجود جملا بسيطا واورده عليه هيئات مطلوبة من اراد الانطلام عليه فلا يجبر الى كونه كالاسفار وحشا الشغل
 وحكمة الاشراق والحق الصحيح ان الموجود هو الماهيات كما امرت الاشارة اليه آنفا واليه ذهب الشيخ ابو الحسن
 الاشعري قدس سره والشيخ المقتول (الايمازي) تعالى وتقدس بان كائن كذا هو باسمائه وصفاته ونعم
 من افعال الملك وقوله (التصديق) فاعلمه والمختصص مقدم والايمان اليقين الجازم لمطابق بحيث لا يعقل
 النقيض هو يحصل بلخافتي لكن المتعبر بغيرها ما يكون نقول الرسول وعليه عمل قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ والتفصيل في الفتوحات الملكية للشيخ الاكبر خام الولاية المحمدية خليفة الله تعالى
 في الارضين (والاعتصام به جذب التوفيق) ومخصوصه ايضا مقدم لما فرغ من الحمد لله سبحانه وتعالى
 اراد ان يشهد بربك في الصلوة على من هو وسيلة في وصول الفيض منه تعالى وقدوة في الدنيا والاخرة ورحمة
 للعالمين كافة فقال (والصلوة والسلام على من بعث) رسولا ورحمة وهاديا للخلائق الى سبيل الحق
 (بالدليل) على رسالته الذي فيه شفاء لكل غليل) بالعلل القلبية كالخجل والكبر والنفرة
 والجمل المركب والاعراض عن طاعة الله تعالى وسبحانه وذلك الدليل هو القرآن الشريف الذي
 اذا عمل به احد وصل ذروة الكمال وانكشف اسرار الله تعالى وظهر بطن الانسان يطالع على ظهوره جده
 له قوله والحق الصريح اعلم ان الوجود وسببين احدهما الصدور والثاني صفاته ومطابق عمله يقال له الوجود والخاص الوجود وسببه الازمان وقاد خليفوا
 فيما قلنا عظيمها واشهر من ذهب الشائين انه من في البار عز وجل وزائد في الكثرة فثبت الشئ في المحس الشريف ليس في كل نشاط الوجودية على
 كنه صفاته فالله الوجود هذا المذهب هو الحق عندى وقد جنته برهان لا يحوم حول الشك الا ان ياب في عواشدة على العواشي الزاهية على شجج المواقف
 ان اشتيت الاطلاع عليه فارجع اليها وقد شتراني اليقين الاول الثاني لا ثبات الجمل البسيط يصلح دليلا عليه اما الجمل المتأخرين فلا يخلو من
 شططه فانه لما قال ان الوجود حقيقة الوجود فهو البتة وايضا فثبتته فموجودا في انشائه مثل سائر الازمان عايات وقد بينا البسيط التي وقت في كنه
 خارج لها منه سلك قوله وعليه عمل آية تروم من توجيه فخط من دون التفسير بل سلك كون مجيها وهذا ان شئنا العرش في غير ذلك في اخرنا
 الى صريح من دون تقدير فان الراد قبل التعليل قبل الارسال يعني من قال لا اله الا الله من جهة ان المرسل مرة دخل الجنة فانه من
 من جهة اخرى

هذا هو الحق الصريح اعلم ان الوجود وسببين احدهما الصدور والثاني صفاته ومطابق عمله يقال له الوجود والخاص الوجود وسببه الازمان وقاد خليفوا
 فيما قلنا عظيمها واشهر من ذهب الشائين انه من في البار عز وجل وزائد في الكثرة فثبت الشئ في المحس الشريف ليس في كل نشاط الوجودية على
 كنه صفاته فالله الوجود هذا المذهب هو الحق عندى وقد جنته برهان لا يحوم حول الشك الا ان ياب في عواشدة على العواشي الزاهية على شجج المواقف
 ان اشتيت الاطلاع عليه فارجع اليها وقد شتراني اليقين الاول الثاني لا ثبات الجمل البسيط يصلح دليلا عليه اما الجمل المتأخرين فلا يخلو من
 شططه فانه لما قال ان الوجود حقيقة الوجود فهو البتة وايضا فثبتته فموجودا في انشائه مثل سائر الازمان عايات وقد بينا البسيط التي وقت في كنه
 خارج لها منه سلك قوله وعليه عمل آية تروم من توجيه فخط من دون التفسير بل سلك كون مجيها وهذا ان شئنا العرش في غير ذلك في اخرنا
 الى صريح من دون تقدير فان الراد قبل التعليل قبل الارسال يعني من قال لا اله الا الله من جهة ان المرسل مرة دخل الجنة فانه من
 من جهة اخرى

كتب الأحاديث والعربية ولا يطلع على بطنه إلا بریاضات شاقة ومجاهدات آتامة وعلى النضيد لك ظهر
 ولا طيب لا إلا البس لا هو في كتابين مكنون فيه وان شئت ان تعلم النكا القرائية فانظر كتب الشيخ بعين
 الانصاف وقليك خال عن الجور والاحتسا (وعلى له) ای عترته الاخبار واصحابه ای الذين ادرکوا
 صحبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع الايتام وطالت (الذين هم مقدمات الدين) ای الذين
 يتوقف الدين على عهدهم فان بغضهم مشغل ذمة مستلزم بغض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المبعد عن الاجاد
 قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الله الله في صحابته من اجبرهم فبحوا جبرهم من بغضهم فبغضنا بغضهم ومن

اذا هم فقد اذاني ومن اذاني فقد اذى الله ومن اذى الله فيوشك ان ياخذة رواية الترمذي ووجه
 الهداية ای الدالة على ما يوصل الى المطلق (واليقين) ای الايمان بالله تعالى ورسوله قال الله
 تعالى ليغيبهم الكفار اما بعد حمد الله والصلوة على رسوله وآله واصحابه الصلوة والسلام من
 المضاف اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فهذه) ای الاموال التي كانت في اذهن بوجه من الالفاظ المخصوصة الدالة

على المعاني المخصوصة والاعمال المخصوصة المدلول عليها بالالفاظ المخصوصة (رسالة في صناعة الميزان
 سميتها بسلم العلوم اللهم اجعله بين المتون كالشمس بين النجوم) مقدمة بكسر الدال والفتح
 خطأ صرح به الزمخشري وقد طولوا في تفسيرها والحق عند هذا العبد ما قال السيد المحقق قدس

سلفه قوله ای الاموال التي كانت في اذهن بوجه من الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والاعمال المخصوصة المدلول عليها بالالفاظ المخصوصة (رسالة في صناعة الميزان
 سميتها بسلم العلوم اللهم اجعله بين المتون كالشمس بين النجوم) مقدمة بكسر الدال والفتح
 خطأ صرح به الزمخشري وقد طولوا في تفسيرها والحق عند هذا العبد ما قال السيد المحقق قدس

الذين توفوا في
 الاموال التي كانت في اذهن بوجه من الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والاعمال المخصوصة المدلول عليها بالالفاظ المخصوصة (رسالة في صناعة الميزان
 سميتها بسلم العلوم اللهم اجعله بين المتون كالشمس بين النجوم) مقدمة بكسر الدال والفتح
 خطأ صرح به الزمخشري وقد طولوا في تفسيرها والحق عند هذا العبد ما قال السيد المحقق قدس

سلفه قوله ای الاموال التي كانت في اذهن بوجه من الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والاعمال المخصوصة المدلول عليها بالالفاظ المخصوصة (رسالة في صناعة الميزان
 سميتها بسلم العلوم اللهم اجعله بين المتون كالشمس بين النجوم) مقدمة بكسر الدال والفتح
 خطأ صرح به الزمخشري وقد طولوا في تفسيرها والحق عند هذا العبد ما قال السيد المحقق قدس

سزا الشریف انہا عبادت گزاروں پر ہے جو علم و تحقیق کے ادراکات کو بے نظر سے تعلیم ہی میں لے جاتے ہیں۔

حدوث شد ارتباط الیقاء بالمعانی محمد الیاس

المحولات ولا الفاظ فيطلق المقتدة عليها أيض ولا حاجة الى تجديد اصطلاح جديد كما وجد العلامة التفتازاني على
لفظ الجهد مما لا حاجة اليه بعد ذكر لفظ الجهد كما لا يخفى كما هو المباحس

لفظ الجہد ممال حاجۃ الیہ بعد ذکر لفظ التجدید کہ لا یخفى ۱۲ محد الباس

الرحمة (العلم التصوري) وهو الحاضر عند المدرس (أي المجرد عن المادة) إذ لا قوة للأدراك إلا في العلم الظاهر هذه العبارة

يذكر على ان التصور من ادق المطلق العلم الشامل المحض والاعظم من احدث الحق كاهو مضمون كلا البعض فاما ان

يقال المراد به العلم الذي هو مخرج الغنمة بقرينة التفسير ويقال انه يرى القديم تصورا وتصديقا فما ان يرجع الضمير
 انه لا يستعمل بهذا التصور بل مطلقا انه كذلك محمد الياس

انہ قد یستعمل بمعنی الخضر والعلی مطلقاً وہ کلک ۱۱ محمد الیاس

المطلق المدلول هو هذا ما ان يقال لعل المصطلح على كونه مراد والمطلق العلوم من كلام لغات
لا ينبغي بعد هذا التوجيه علم من ادوا في سكت

لا يعنى بعد هذا التوجيه على من له اول مسئلة:

أفمن كان لم ينفع عليه وليعلم أنه أخفقوا في تصوره العلم قد هب بهم في أنه يدعيهم بجم إلى أنه نظري منهن التصديق

وَجَمْعُ الْإِنَاءِ الْيَاسُ وَنَمَّ أَحْسَنُهَا وَفَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) إِلَى الْعَمَلِ فِي هَذِهِ الْبُحْثِ (فَادَّعَى أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ

أما بعد فقد استكملنا في هذا الكتاب ما كنا نريد أن نكتبه من تاريخ الدولة العثمانية في عهد السلطان محمد الثاني

بأنه لا يشرع في إخراج ما هو من أموال المسلمين من أموالهم من غير أن يكونوا من أهلها ولا من أهلها من غير أن يكونوا من أهلها

ویرد علیه المتعان المستهزبان من ان ذلك انها يتركون ان العاديات التي هي خاص بيوت النجاش صوبه من روضه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عنه
على ما فيه من نقد حقيقته عسى و قد وافقهم اعلم ان القائل بالدخلة ان اراد المعنى المصدر الحقيقى والاريد

انتهى ما اوجبه فلذلك ضرورة تيقن الدليل عليه تام لان مفهوم العلم بالنور مقيد وكما ان علمه مستلزم العلم

بالطابق كن اضرورت ضرورت لكن المنافع مع الجمع بين الخبيرين لفظية وان اراد عمة كذا العلم الحقيقي الذي هو

مصدق هذا المفهوم فالدعوى نظرية والدليل غير تام لاننا لسلم ان علم النور معلوم بالكد بالبدعة انما

المعلوم المصطلح المقدر اليه في العلم ان التزامه فتصير المحبة النوعية للعلم وادراكها ليس حضوريا وان كان

ادراك عجزيا ته حضور يا فلايران العلوم صفة للنفس ادراكها بذاتها وصفاتها حضورى فلا يتصف

له قوله تعالى لا يرى آه هنا هو الحق لان القديم والحدث عناصر التصور والتصديق نومان تحت العلم فلا يتوقف نوعه الى غير العلمين على عرض العوارض

المبايعة يعلم الغضائية اسم على الثاني ليزم جمل وعلى الاول لم التحقيق تلك الغضائية واصل ان ينسب الامر كله لم يعلم المبايعة ولا ضعف له هذا كما قبلنا
 عليه قولنا فان وجد ان نسب الى المبيع بالغير لم يضر به. جرح المبيع هو ان يترتب معه في العلم بالوجه المبيع في الكثرة والذات كما اننا اذا علم الانسان ان من جرحه

A single staff of handwritten musical notation, likely a vocal line, featuring various note values and rests. The notation is written in a cursive, handwritten style.

أو شبه المغاير بالذات كما يفهم من ظاهر عبارات الشيخ المقتول وهو مختار سيد العالم منذ لا يقام في
 الجها الأكبر الطلم على سر ريت العزة إلى واستاذى نظام الملّة والدين والدليل عليه ورود إشكالات
 مندفعه على اصحاب الاعتقاد بالذات بين العلم والمعلوم كما يظهر ان شاء الله تعالى (فان كانت
 اعتقاد النسبة خبرية) إيجابية كانت أو سلبية حتمية كانت أو واقعية أو انفضالية (فصديق وحكم)
 وينقسم إلى الجبر واللفظ وهما نوعان تحت خلافاً لا ملامح حيث زعم ان عبارة عن مجموع الادراكات الثلاثة
 والحكم قال السيد قدس سره الشريف ان من علم غرض هذا الفن ايقن ان الحكماء على الحق والله اعلم
 بالصواب (والا) وان لم يكن اعتقاداً (فتصور شام) وهو احتمال وتخيّل وتوهم وتعقل وهذا الاربع متعلقات باللفظ
 وهم وتخيّل وشك وهذه الثلاثة متعلقة بالخبر القضية فان تصور نوعاً ما تحت انواع سبعة ومن ثم التصور
 حقيقياً نقد عقل عماليه الفلاسفة (وهما نوعان متباينان من الادراك بالضرورة)

فلا يتوجه قال المصنف في الحاشية بجوابها عن هذا التفرع ان القدر المسلم تعلق التصور بكل شئ ولو بالوجه ومن الجواهر
ان يكون تصورا للتصديق بالكن من المستحيل لا تصور الباطن عر اسمه وهو ليس بشئ فان منع امكان تصور الباطنة
الامكانية من المكورات وخلاصة الشئ وهذا اشكال آخر قريب منه وهو ان اذ تصورنا الحقيقة الجوهرية
او الكيفية يلزم اتحادها مع الحقيقة العلمية التي هي من مقولة الكيف فيلزم ان اذ راجع شئ واحد تحت مقولتي بل لا يتصور
الجواب بان الكيف ربما يطلق على الشئ المرجح الموضوع الغير القابل للقسمه والنسبة بالذات وهو غير عر الجهر وغير
واتحاد الجهر مع غير محال وربما يطلق على ماهية من شأن وجودها في اعيان ذلك وصدق به هذا المعنى على العلم عموم
على ان ذلك لا يتجه وتقر اسوال في الاضافة لعدم الواجب بان تكاب التجوز في اطلاق مقولة الكيف على علم كما
ان تكاب الحقائق الدواني سواء كان الكيف مشتركا لفظيا او لافله وجه فتكمل فيه ثم اننا علم قطعا ان العلم
حقيقة واحدة مشتركة بين العلوم الخاصة اشتركا معنويا وان كان هذا عسما ان يكون سكارا وايضا لو لم يكن
حقيقة واحدة لما صرح جعل التصور والتصديق نوعين تحت فان قلت من يقول بجهولية حقيقة العلم كيف يقنع بهذا
قلت اختلاف العلوم بحيث لا يكون ذاتي مشترك بينهما فخر وكذا الاستحالة وان كانت بجهولية الكيفية كما ان اختلاف
الاناس بالحقيقة ضرورة الاستحالة وان كان كنهها جوهريا واذا علمت هذه الاختلافات يبطل دعوى اتحادها في
بين كل شخصين وعلى هذين الجوابين يلزم ان يكون العلم بالجهر شيئا وبالكه شيئا آخر وهكذا هذا والله اعلم بالصواب
(وحله على ما تفردت به) مطابقا لما قال بعض الاجلة غير شاعر بها ان العلم في مثله الاتحاد
اي اتحاد العلم والمعلوم رب معني الصورة العلمية فانها من حيث الحصول في الذهن معلوم
الاظهر ان يقال من حيث هي معلوم (ومن حيث القيام به) والاكتشاف بالعوارض الذهنية (علمه)
لا كما زعم البعض ان العلم مجموع المعلوم والعوارض ويلتزم عدم الاتحاد اصلا كيف والعوارض لا تدخل لها
سأله قوله فلا يتجه الجواب به عدم التوجان فعلا مستبعد عن ان العلم من مقولة الكيف ومقولة ليست عرضا عاما وجملة الاشكال سواء كان له معنى آخر لا منه
سأله قوله على ان كنهها جوهريا وهذا لان الاضافة لا تتعلق بالقياس الى شئ اخر فلا يصدق على سورتها الكيف بالمعنى الذي جعله عرضا عاما وان كان
جوهريا بل بالنسبة لنفسه تعرف الكيف انبته في موضوعه المعروف في الاعيان ينبغي ان يكون بحيث لا يكون عروضا في الاعيان لموضوع الا لا قد علمت
بانه لموضوع آخر اسأله قوله على تفردت قال في شرح الحق وجرت مجرى سورته اتقول بالجملة الا لا يثبت كون اشكال الاذعان من الاركان
وعدم اجتماع المفسر والتصديق في التعلق بالنسبة ونما ان اتقول بعدم الاجتماع غير صحيح فان النسبة قد تصور ثم تعلق بها التصديق ضرورة
قوله كنهها انعم واليقظة فان وجه النسبة في نفس تهاين الحقيقة لا استنالي فالاولى الاقتصار على مجموع الامر من قتال فيه ١٢ منه ٢٢

معنى اننا لان نقول
فلا يتجه الجواب به عدم التوجان فعلا مستبعد عن ان العلم من مقولة الكيف ومقولة ليست عرضا عاما وجملة الاشكال سواء كان له معنى آخر لا منه
سأله قوله على ان كنهها جوهريا وهذا لان الاضافة لا تتعلق بالقياس الى شئ اخر فلا يصدق على سورتها الكيف بالمعنى الذي جعله عرضا عاما وان كان
جوهريا بل بالنسبة لنفسه تعرف الكيف انبته في موضوعه المعروف في الاعيان ينبغي ان يكون بحيث لا يكون عروضا في الاعيان لموضوع الا لا قد علمت
بانه لموضوع آخر اسأله قوله على تفردت قال في شرح الحق وجرت مجرى سورته اتقول بالجملة الا لا يثبت كون اشكال الاذعان من الاركان
وعدم اجتماع المفسر والتصديق في التعلق بالنسبة ونما ان اتقول بعدم الاجتماع غير صحيح فان النسبة قد تصور ثم تعلق بها التصديق ضرورة
قوله كنهها انعم واليقظة فان وجه النسبة في نفس تهاين الحقيقة لا استنالي فالاولى الاقتصار على مجموع الامر من قتال فيه ١٢ منه ٢٢

سأله قوله فلا يتجه الجواب به عدم التوجان فعلا مستبعد عن ان العلم من مقولة الكيف ومقولة ليست عرضا عاما وجملة الاشكال سواء كان له معنى آخر لا منه
سأله قوله على ان كنهها جوهريا وهذا لان الاضافة لا تتعلق بالقياس الى شئ اخر فلا يصدق على سورتها الكيف بالمعنى الذي جعله عرضا عاما وان كان
جوهريا بل بالنسبة لنفسه تعرف الكيف انبته في موضوعه المعروف في الاعيان ينبغي ان يكون بحيث لا يكون عروضا في الاعيان لموضوع الا لا قد علمت
بانه لموضوع آخر اسأله قوله على تفردت قال في شرح الحق وجرت مجرى سورته اتقول بالجملة الا لا يثبت كون اشكال الاذعان من الاركان
وعدم اجتماع المفسر والتصديق في التعلق بالنسبة ونما ان اتقول بعدم الاجتماع غير صحيح فان النسبة قد تصور ثم تعلق بها التصديق ضرورة
قوله كنهها انعم واليقظة فان وجه النسبة في نفس تهاين الحقيقة لا استنالي فالاولى الاقتصار على مجموع الامر من قتال فيه ١٢ منه ٢٢

سأله قوله فلا يتجه الجواب به عدم التوجان فعلا مستبعد عن ان العلم من مقولة الكيف ومقولة ليست عرضا عاما وجملة الاشكال سواء كان له معنى آخر لا منه
سأله قوله على ان كنهها جوهريا وهذا لان الاضافة لا تتعلق بالقياس الى شئ اخر فلا يصدق على سورتها الكيف بالمعنى الذي جعله عرضا عاما وان كان
جوهريا بل بالنسبة لنفسه تعرف الكيف انبته في موضوعه المعروف في الاعيان ينبغي ان يكون بحيث لا يكون عروضا في الاعيان لموضوع الا لا قد علمت
بانه لموضوع آخر اسأله قوله على تفردت قال في شرح الحق وجرت مجرى سورته اتقول بالجملة الا لا يثبت كون اشكال الاذعان من الاركان
وعدم اجتماع المفسر والتصديق في التعلق بالنسبة ونما ان اتقول بعدم الاجتماع غير صحيح فان النسبة قد تصور ثم تعلق بها التصديق ضرورة
قوله كنهها انعم واليقظة فان وجه النسبة في نفس تهاين الحقيقة لا استنالي فالاولى الاقتصار على مجموع الامر من قتال فيه ١٢ منه ٢٢

الحديث الفصل فلم يبق جنسا عاليا والله اعلم بالمتنوع وليعلم ان الكسبية متوقفة على النظر واليد متقاطعة بالخير بينهما
تفانيا لا ايجابا السلجان المتقابلين بالايضا في السلب يخلو موضوعه عنهما والازم ارتفاع القيضين والموجودات
العينية خالين عنها ولا النظر ايف وهو ظاهر بل انما يتصور انقضا او اعدم المملكة ولا بد في التضاد من امكان تقايرها
على ووضوع واحد فكما ينصف باحدا الضدين امكان انصافه بالآخر ولا بد للمقابلين بالعدم والمملكة من امكان انقضا
موضوعه بالملكة وعلى المتقدمين فلا بد من امكان انصاف الضرورة بالكسبية ومن البين ان المحصر يرى يستنتج
انصافه بالكسبية وكلما القديرا فلا يمكن كسبيا لا يمكن حصوله بعد الحركة الفكرية فلا يكون قد ما هذا لحاظا
لا بد من تخصيص المقسم اما في تقسيم العلم الى التصور والتصديق بالاحصاء الحوادث او ثانيا في تقسيمها الى الضرورة
والنظر في التصور والتصديق الحاديين ولا يبالى بالتخصيص مرتين وهو الاظهر ما قيل ان علم الواجب سهوا لا يكون
تصورا وتصدقا ان اريد ان نقل ليس مصداقا للصواب كما يلوح من الاسفار الاربعة فهو باطل بل هو كذا صريح
وان اريد مجاز الاصطلاح لعند اتفاق الغرض العلمي بالعلم القديري فلا مشقة فيه لكن لا يلزم من ذلك ان يكون العلم

له قوله ولا بدني لتناوَاه اعترض عليه الشارح الحق بان لا يتوقف النفاذ وتحقيق في العلم القديم فان مقتضى النفاذ صحة التناوؤ بالنظر الى
 طهاره المتناوئين فان كان خصوصه طليع الموضع بايعا من احد هما فلو علم البدرية العلم القديم لاني في تعاقب النظرة بالنظر لطبيعتها وانت لا بد عليك
 ان القديم واحد ومن بازم الهوية التجمعية كيف والمحدث عبارة عن الوجود بعد العدم فالعدم نقصان في جوهر الذات والوجود من تلفت او
 الجاهل كونه بعد العدم لانه كما حقق الشيخ في النجاشي من الوجود ولما لم كونه بعد العدم من خصوص الوجه واما تنصيص ساد فانك لو فرض من
 اتفقا ما لوجود استلزامه تعيين الشخص بالتخصص اذا كان المحدث والعدم من بازم الهوية الشخصية فلا يكون منافيا للقدم فهو مستحيل بالذات على الهوية القديمة
 والنظرية منافية للقدم فباني الموضوع هو عين من عودها ايام ومن شرط النفاذ صحة مقابلة الآخر على موضوع احدهما بالنظر الى الموضوع بما هو موضوع فتدبر
 منه قوله فاذا لا بد اقول لما حجة الى تنصيص فان القسم مطلق العلم من حيث هو هو العلم المطلق اي العلم الماخوذ من حيث الاطلاق
 واشئ من حيث هو بما يسري اليه احكام العموم والخصوص فلا انقسام والاعتصار كما انه عارض بخصوص المحصول المحدث كذلك عارض لمطلق العلم
 وانت لا بد سب عليك ان هذا بالتحقيقة اقترافا لتنصيص تولد ان قسم مطلق العلم لانقسام بعض خصوصيات بالذات بالعرض فانهم امنه **له قوله**
 ان اريد ما بالاطلاق في نفسه فلما عرفت ان علم الباري تعالى مطلق لما عليه العلوم في نفسه الا ان العلم به هو عالم بمطابق وهو التحقيق اكانه كقول
 الصمد على اخبر عن نفسه بعلومه العلم في اللغة هو التصديق المطابق الثابت الجازم وقد ورد في الاحاديث بصحة ما الله تعالى قد صدقك يا زيد هذا
 كله واضح الا انه ينبغي ان يعلم ان التصور والتصديق في شأن الباري تعالى ليس مثل التصور والتصديق فينا فان التصور والتصديق
 فينا معنئان زائدتان فاما في الباري تعالى فانه تصديق اصوات كما ان فاته تصور لغزوات فان التصديق امر يكون مبدأ
 لا يكش في الشبوت الواقعي بحيث لا يكون احتمال المناقضة وهو فينا كيفية يعبر عنها بالفارسية كرويه كي والامية سبحانه ففرض فاته
 سية الله انهم من الامكان فباني العلم الفعلي القدم تاما في العلم الانفعالي التحقيق يتحقق العلم الذي عبرا عنه من علم التفصيلي
 فيمكن ان يكون لغزا دائما فانهم فائق التعليل وبعده ٣٣ منه

السلطان الى بغداد يوم الاثنين فبقيا الى ١٢ محرم اباس (بقية در شمسية)

لقد تصورا وتعد بقا حقيقة قال في الحاشية البند والنظية صفة العلم بل الحاد ومن ثمه جوزوا الصاحب
 القدسية ان النظري باسما تصبه من رتبة عند فادير وشن يكت نظر عند شخص يدريها عند آخر فلا صفة للتوقف
 وجه في ان علم كل احد مغاير لمعلم آخر الشخص فيجوز ان يتوقف هذا دون الاخر وقد تجا بالحق في معنى لتوقف
 اعلم ان هذا ينفصل عن المكتسبات لان العلم قد ذهب لتحقيقه من السيد قد سر الشريعة ان المكتسب بالذات
 المعقول وهو ظاهر عند من يرجع الى جدانه فان المقصود من الحقيقة هو حصوله كذا لا انشا باي شخص من انشائه
 العلم كالتجربة لا جوارك الاخير وتفصيله انه لا يلزم ان يتوقف لتوقف الحقيقة بل لا من المصالح لدخول الفاء وان
 حصوله وانه واستند لبعض بشيوع استناد التوقف بهذا المعنى في كل علم فانهم جوزوا تبطل العلة المستقلة
 معلول احد شخص مع اطلاق لفظ التوقف فيها اسمها وجو المعلول بدلا كقولنا وليس الجواب موقوف على هذا
 كما نحن فان هذا غلط فاحش قال هذا الطائفة الجليل في جواب المراءى في تعريف الكسبي من الحصول مطلق الحصول
 وفي تعريف الضروري الحصول للطاق فالنظر ما يتوقف حصوله على الحاجة على النظر والضرورة ما لا يتوقف جريم الحاد
 حصوله على النظر فيحصل واحدا بالنظر يكون نظريا دائما وان حصل الاخر بل نظرا وانما الضروري يحصل
 لكل واحد من غير نظر ولا يفهم فيه اذ لو كان هو المصطلح من عن نفسه فلا مشا لكن لا شك ان حالي ما هو مقرر عند
 القوم وان نعم ان مواد القوم هو هذا كما هو ظاهر كما لا يحل الا لا يتم الدليل الا في ولا يستقيم قولهم مبتدأ البرهان
 يجب ان يكون ضرورية او منهية اليها ولكل الترتيبات الهندسية نظرية الى غير ذلك من المقاسد كما
 كما لا يخفى على المتدبر هذا والله اعلم بالصواب وليس الكلام من كل منها بيد هتيا غير متوقف على النظر
 إشارة الى دعويين اى ليس كل واحد من التصو ضروريا وكذا التصديق جهما في عبارة واحدة للاشتراك
 في قوله فان المقصود من التمهيد فيه انه سبب ان المقصود حصول المعلوم باي شخص من العلم فالمقصود بالذات هو التصور لا تحصيل المقصود
 من غير علم ولا اكتشاف فلهي سبب العلم وكذا النظري كيف المرتب على البرهان هو العلم المطلوب قال ان سبب تحقق البديهة الاطلاقية المغنسية
 عن النظر وانظر للاختصار الموجب اليه وبما حات في المعلوم والحق ان الاستعدادية بعد التيقير يرجع الى كون الاشياء قديما على حال الشك والار
 الى كون الاشياء قديما على النظر لا غير فتم قوله العلم تم الدليل قال في شرح المحقق لا يجب علينا اتمام الاستعداد بل ولو سلم
 ان الاستعداد بالنظر الى الفاعل للقوة القديمة وانت لا بد سبب عليك انه اذا كان من عوم هذا الظان المصطلح ان هذا اصطلاح القوم
 فيسقط ويلزم عدم تامة الدليل قديمة على ان لا يتم بسم هذا اما قوله في الاستعداد بالنظر الى الفاعل فليلا لا يتم بالنظر الى الفاعل ايضا فانه يمكن
 ان يكون شي نظريا بالنظر الى فاعله وبسبب ما حصل بلا نظر بالنسبة الى فاعله اخر منها نظري عنه ويمكن ان يمتد الى سبب الاستعداد بالنظر

من العلم بل الحاد ومن ثمه جوزوا الصاحب
 القدسية ان النظري باسما تصبه من رتبة عند فادير وشن يكت نظر عند شخص يدريها عند آخر فلا صفة للتوقف
 وجه في ان علم كل احد مغاير لمعلم آخر الشخص فيجوز ان يتوقف هذا دون الاخر وقد تجا بالحق في معنى لتوقف
 اعلم ان هذا ينفصل عن المكتسبات لان العلم قد ذهب لتحقيقه من السيد قد سر الشريعة ان المكتسب بالذات
 المعقول وهو ظاهر عند من يرجع الى جدانه فان المقصود من الحقيقة هو حصوله كذا لا انشا باي شخص من انشائه
 العلم كالتجربة لا جوارك الاخير وتفصيله انه لا يلزم ان يتوقف لتوقف الحقيقة بل لا من المصالح لدخول الفاء وان
 حصوله وانه واستند لبعض بشيوع استناد التوقف بهذا المعنى في كل علم فانهم جوزوا تبطل العلة المستقلة
 معلول احد شخص مع اطلاق لفظ التوقف فيها اسمها وجو المعلول بدلا كقولنا وليس الجواب موقوف على هذا
 كما نحن فان هذا غلط فاحش قال هذا الطائفة الجليل في جواب المراءى في تعريف الكسبي من الحصول مطلق الحصول
 وفي تعريف الضروري الحصول للطاق فالنظر ما يتوقف حصوله على الحاجة على النظر والضرورة ما لا يتوقف جريم الحاد
 حصوله على النظر فيحصل واحدا بالنظر يكون نظريا دائما وان حصل الاخر بل نظرا وانما الضروري يحصل
 لكل واحد من غير نظر ولا يفهم فيه اذ لو كان هو المصطلح من عن نفسه فلا مشا لكن لا شك ان حالي ما هو مقرر عند
 القوم وان نعم ان مواد القوم هو هذا كما هو ظاهر كما لا يحل الا لا يتم الدليل الا في ولا يستقيم قولهم مبتدأ البرهان
 يجب ان يكون ضرورية او منهية اليها ولكل الترتيبات الهندسية نظرية الى غير ذلك من المقاسد كما
 كما لا يخفى على المتدبر هذا والله اعلم بالصواب وليس الكلام من كل منها بيد هتيا غير متوقف على النظر
 إشارة الى دعويين اى ليس كل واحد من التصو ضروريا وكذا التصديق جهما في عبارة واحدة للاشتراك
 في قوله فان المقصود من التمهيد فيه انه سبب ان المقصود حصول المعلوم باي شخص من العلم فالمقصود بالذات هو التصور لا تحصيل المقصود
 من غير علم ولا اكتشاف فلهي سبب العلم وكذا النظري كيف المرتب على البرهان هو العلم المطلوب قال ان سبب تحقق البديهة الاطلاقية المغنسية
 عن النظر وانظر للاختصار الموجب اليه وبما حات في المعلوم والحق ان الاستعدادية بعد التيقير يرجع الى كون الاشياء قديما على حال الشك والار
 الى كون الاشياء قديما على النظر لا غير فتم قوله العلم تم الدليل قال في شرح المحقق لا يجب علينا اتمام الاستعداد بل ولو سلم
 ان الاستعداد بالنظر الى الفاعل للقوة القديمة وانت لا بد سبب عليك انه اذا كان من عوم هذا الظان المصطلح ان هذا اصطلاح القوم
 فيسقط ويلزم عدم تامة الدليل قديمة على ان لا يتم بسم هذا اما قوله في الاستعداد بالنظر الى الفاعل فليلا لا يتم بالنظر الى الفاعل ايضا فانه يمكن
 ان يكون شي نظريا بالنظر الى فاعله وبسبب ما حصل بلا نظر بالنسبة الى فاعله اخر منها نظري عنه ويمكن ان يمتد الى سبب الاستعداد بالنظر

٢

فلا كما المقصود بالعرض مقصود بالذات المتصور بالذات متصور بالعرض في حيز واحد قبل الوجه علمه
 بالوجه يحصل كنهه بحيث يكون مرئيا للاحاطة ذي الوجه فيحسب يحصل كنه الوجه في انفسه غير متناهية
 من مباديه وبالحالة ما ذكر في فتاوح التصوي بالكنه مسلم في امتناع التصو بالوجه غير مسلم ولا يخفى ما فيه من اختلاف
 اما اوله فلا يتوجه على شيء من قبله فانه العلم لا ان يكون معاوضة واما ثانيا فلما العلم بكنه الشيء مختص بالعرض فمما
 عنده فلا يمكن على تقدير نظرية الكل نعم يرد علينا ان يكون مبادا اكنوا الوجه مشتركة فان ما هو ذاتي لشي
 عرضي لوجه ما هو ذاتي لوجه لحيوان يكون عرضيا للشي والشي والشي العلم لان كل كنه متناهية كنه
 او غير متناهية معروضة لعدا بالضرورة وما قيل ان العدم مبادا الواحد فكل عد متناه من جانب المبدأ
 فغير المتناهي من الجانبين لا يكون معرضا لعد اذا جاز ان عدم عرض العدد لغير المتناهي من الجانبين
 في قوله والا لان المقصود بالعرض آه تفصيل اذا قصدنا معرفة الانسان مثلا بوجاه الكاتب فلو حصل الكاتب بكنه او بالوجه فمراة ملاحظة
 الفهمان عند تصور الوجه اكنه الكاتب او بوجه فالانسان معلوم بهذا الوجه لا بالكاتب وان كان المراد الكاتب الحاصل بوجه او بوجه فالكاتب
 لم يكن حاصل معلوما بالذات الحاصل معلوم بوجه او بوجه لانه هو مقصود في كل واحد من الوجه وكونه مرآة لا يصلح الا عند حصوله فمما حصل
 معلوم بالذات وغير حاصل ومعلوم بالذات مقصود وغير مقصود وهذا موقوف على انه لا يحصل صورة المعرفة الفهم عند التعميد او الترسيم الا بالحاصل
 عند معرفة الكاتب مثلا بالوجه او بصورة العدد او بوجه صورة فبناك كلاهما معلومان بالذات ولا خفا ان بالذات في ملاحظة يكون احدهما معلوما
 بالذات بمقصود بالذات في ملاحظة الاخر كذلك فانهم في قوله اما اوله آه تفصيل ان فلا عند كلام المحقق الدواني على تقدير نظرية الكل بحسب
 معرفة المطلوب بوجه قبل التوصل في النظر لان طلب الموصول لطلب محال وتخصيصه غير ممكن لان في زمان غير قناه وبعد هذا التحصيل زمان محدود فلا يمكن
 تحصيل كنه شيء حتى كنه الوجه فانتفع بالاكسب كلام محض الاجتهاد لا يتوجه على شيء من الحقيقة لا غير فبالفتح ولو قرر معارضة فيكون معارضة في مقده
 الدليل فانهم كما ينتم ان تصور كل كنه محال نعم ان تصور بعض الكنه او واجب فان الوجه متصور كنهه لما بين فقد وجب حصول الكنه فتم هذه
 المعارضة كما اشار في الشرح غير تامة فان غاية الزعم منها حصول الكنه للوجه في علم الشيء بالوجه في نفس الامر وهذا المحقق لا يكره بل انما يدعى
 ان هذا وان كان متحققا في نفس الامر كمن لا يصلح على تقدير نظرية الكل لكون كنه الوجه نظريا على هذا التقدير فلا يحصل الا بطلب النظر وطالبه وحول
 لطلب محال فلا بد من معرفة وجه من وجوهه وبهذا وانما يصلح ما ذكر معارضة لو ثبت ان يجب تصور الكنه على تقدير نظرية الكل فانهم في
 قوله نعم يرد علينا ان يكون مبادي الكنه اه لتلك نقول ان مبادي الوجود ان كانت ذاتية لم تكن عرضية لذات الوجود فانه
 ان سمع مشاركة حقيقتين في بعض الالفاظ لكن لا يصلح المشاركة في جميع الالفاظ واذ كانت عرضية لذات الوجود فلا يكون مبادي
 كنهه وان كانت عرضية للوجه لم تكن مبادي كنهه فلا اشتراك لكن ينبغي لك ان تعرف ان هذا موقوف على امتناع حصول الكنه من الرسم
 ولم يتم عليه دليل الى الان وما استدلل بعض الاجتهاد فكلنا على ما في حاشي شرح الموافقات ثم لا يدب عليك ان الذي يلزم من التبيين
 من كلامه هذا الحق انه لا يمكن تصور كنه ما لو كنه الوجه لان كلما قصد تحصيل بالاكسب يتبعه معرفة على هذا الاكسب والمعرفة المقصود
 على الاكسب لا يصلح فانما انما يتفحص بالنظر فلا بد من معرفة سابقة عليها وبهذا وانما يصلح ان لا يتبين معرفة ولو بالوجه حتى يتبين منه الحركة
 الاولى للاكسب لا يرد عليه شيء فانهم في قوله رحمه الله تعالى

قوله ان المقصود بالعرض مقصود بالذات المتصور بالذات متصور بالعرض في حيز واحد قبل الوجه علمه
 بالوجه يحصل كنهه بحيث يكون مرئيا للاحاطة ذي الوجه فيحسب يحصل كنه الوجه في انفسه غير متناهية
 من مباديه وبالحالة ما ذكر في فتاوح التصوي بالكنه مسلم في امتناع التصو بالوجه غير مسلم ولا يخفى ما فيه من اختلاف
 اما اوله فلا يتوجه على شيء من قبله فانه العلم لا ان يكون معاوضة واما ثانيا فلما العلم بكنه الشيء مختص بالعرض فمما
 عنده فلا يمكن على تقدير نظرية الكل نعم يرد علينا ان يكون مبادا اكنوا الوجه مشتركة فان ما هو ذاتي لشي
 عرضي لوجه ما هو ذاتي لوجه لحيوان يكون عرضيا للشي والشي والشي العلم لان كل كنه متناهية كنه
 او غير متناهية معروضة لعدا بالضرورة وما قيل ان العدم مبادا الواحد فكل عد متناه من جانب المبدأ
 فغير المتناهي من الجانبين لا يكون معرضا لعد اذا جاز ان عدم عرض العدد لغير المتناهي من الجانبين
 في قوله والا لان المقصود بالعرض آه تفصيل اذا قصدنا معرفة الانسان مثلا بوجاه الكاتب فلو حصل الكاتب بكنه او بالوجه فمراة ملاحظة
 الفهمان عند تصور الوجه اكنه الكاتب او بوجه فالانسان معلوم بهذا الوجه لا بالكاتب وان كان المراد الكاتب الحاصل بوجه او بوجه فالكاتب
 لم يكن حاصل معلوما بالذات الحاصل معلوم بوجه او بوجه لانه هو مقصود في كل واحد من الوجه وكونه مرآة لا يصلح الا عند حصوله فمما حصل
 معلوم بالذات وغير حاصل ومعلوم بالذات مقصود وغير مقصود وهذا موقوف على انه لا يحصل صورة المعرفة الفهم عند التعميد او الترسيم الا بالحاصل
 عند معرفة الكاتب مثلا بالوجه او بصورة العدد او بوجه صورة فبناك كلاهما معلومان بالذات ولا خفا ان بالذات في ملاحظة يكون احدهما معلوما
 بالذات بمقصود بالذات في ملاحظة الاخر كذلك فانهم في قوله اما اوله آه تفصيل ان فلا عند كلام المحقق الدواني على تقدير نظرية الكل بحسب
 معرفة المطلوب بوجه قبل التوصل في النظر لان طلب الموصول لطلب محال وتخصيصه غير ممكن لان في زمان غير قناه وبعد هذا التحصيل زمان محدود فلا يمكن
 تحصيل كنه شيء حتى كنه الوجه فانتفع بالاكسب كلام محض الاجتهاد لا يتوجه على شيء من الحقيقة لا غير فبالفتح ولو قرر معارضة فيكون معارضة في مقده
 الدليل فانهم كما ينتم ان تصور كل كنه محال نعم ان تصور بعض الكنه او واجب فان الوجه متصور كنهه لما بين فقد وجب حصول الكنه فتم هذه
 المعارضة كما اشار في الشرح غير تامة فان غاية الزعم منها حصول الكنه للوجه في علم الشيء بالوجه في نفس الامر وهذا المحقق لا يكره بل انما يدعى
 ان هذا وان كان متحققا في نفس الامر كمن لا يصلح على تقدير نظرية الكل لكون كنه الوجه نظريا على هذا التقدير فلا يحصل الا بطلب النظر وطالبه وحول
 لطلب محال فلا بد من معرفة وجه من وجوهه وبهذا وانما يصلح ما ذكر معارضة لو ثبت ان يجب تصور الكنه على تقدير نظرية الكل فانهم في
 قوله نعم يرد علينا ان يكون مبادي الكنه اه لتلك نقول ان مبادي الوجود ان كانت ذاتية لم تكن عرضية لذات الوجود فانه
 ان سمع مشاركة حقيقتين في بعض الالفاظ لكن لا يصلح المشاركة في جميع الالفاظ واذ كانت عرضية لذات الوجود فلا يكون مبادي
 كنهه وان كانت عرضية للوجه لم تكن مبادي كنهه فلا اشتراك لكن ينبغي لك ان تعرف ان هذا موقوف على امتناع حصول الكنه من الرسم
 ولم يتم عليه دليل الى الان وما استدلل بعض الاجتهاد فكلنا على ما في حاشي شرح الموافقات ثم لا يدب عليك ان الذي يلزم من التبيين
 من كلامه هذا الحق انه لا يمكن تصور كنه ما لو كنه الوجه لان كلما قصد تحصيل بالاكسب يتبعه معرفة على هذا الاكسب والمعرفة المقصود
 على الاكسب لا يصلح فانما انما يتفحص بالنظر فلا بد من معرفة سابقة عليها وبهذا وانما يصلح ان لا يتبين معرفة ولو بالوجه حتى يتبين منه الحركة
 الاولى للاكسب لا يرد عليه شيء فانهم في قوله رحمه الله تعالى

وقد وقع زيادة في الحالة التامة وأعلم ان الدليل لا يتم على ابطال تسلسل العلل لانه لو تسلسلت لزعم ان الوجود
 شيء منها لا متناهي الوجود بل وحي والوجود لا يتحقق الا اذا اقتنع جميع أنحاء العدة وهذا ارتفاع السلسلة بأسرها
 فمكن لعكس كون الواجب كقوله لها وقد صرت تقييده في وائل الكتاب ايض هذا والله أعلم ومما في القائل
 ان يقول يجوز ان يكون جميع التصورات نظرية وبعض التصديقات فرضية وبالعكس يكتب التصو من
 التصديق وبالعكس فلا دور ولا تسلسل اجاب بقوله ولا يعلم التصو من التصديق وبالعكس
 فالاول لان المعروف مقول على المعروف والتصديق ليس مقولا والصغر في حيز المنع والاستدلال
 بان المنع لا يفيد الا الكنه او التصو بالوجه وكلاهما بالذات والاشياء بالعرضية وكلاهما مقولان غير ان
 فان من نحو اكتساب التصو من التصديق يحصى الكنه من المبدأين ايض ففكر الله أعلم بالصواب
 في الثاني لان التصو متساوي النسبة الى وجه التصديق وعدمه ولا شيء من العلة كذلك
 والصغر في حيز المنع قال بعض جملة المتأخرين ان العلة والمعلول ليس وجه الشيء في نفسه على حال
 علم ما تقرر في مدارك المشائين القائلين بالجعل المؤلف والتصديق ليس نفسه معلولا لانه بهذا الاعتبار
 من الحقائق التصورية بل باعتبار اخصو تركيبة حاكية وهي بهذا الاعتبار من الموجودات الذهنية فلا يكون
 الوجود في الذهن لوجه اتحاد طرف العلة والمعلول ضرورة ان ما هو معلول في ظرفه لا يكون علة لما هو موجود
 في ذلك الطرف والتصو لنفسه ليس لما مر بل باعتبار وجوده في الذهن وقيامه به وهو قيا ما خارجي فلا
 يكون كاسبا للتصديق هو موجود ذهني وقس على العكس لا يخفى ما فيه او افلان اتحاد الطرف بين العلة
 له قوله ان العلة والمعلول اهما متشابهان على قدر متين احداهما ان العلة وجود شيء في نفسه وعلى حال الاخرى المعلول وجود شيء في نفسه وعلى حال البقية
 البقية التركيبية والقول بجعل المؤلف انما يفيد المقدرة الثانية اما الاولى فيما ذكره الشيخ من ان العلة ليست متساوية نسبتا الى وجود المعلول في ظرفه
 باحد الاعتبارين ليست العلة مفردة فلزم ان تكون بمرتبة تركيبية وفيه نظر فان غاية الزعم ما ذكره الشيخ ان ليس العلة علة علة في الوجود العدم ان الوجود او
 العدم شرط للعلة ولا يلزم من ان يكون العلة البهية التركيبية ذلك ان تقرر الكلام بان العدم بما هو مسموع لا يسلح للعلة فلا بد من كون العلة امر موجودا
 فالحققة التي موجود بها نفس انها يكون نفس الذات علة واما الحقائق الامكانية التي وجودها تارة على ذاتها كما تقرر في ما ذكره المشايخ لا يكون
 علة اذا اضحت وجودها فان لا واقعية لها عدم علة التركيبية ومن هنا نظر ان القول بعينية البهية التركيبية مخصوص بالمكانة والواجب
 انه من غير انها تتحدد في كل شيء قوله في هذا الاعتبار اني كلامي على ان البهية التركيبية في التصديق ذهنية وفي التصو خارجية وجراف فرق ان التركيب
 متبني في نفس التصديق بما هو حكمية والحكاية بما هو حكمية ليست الا نفس البهية التركيبية لاس من حيث القيام بالذات الكائن في هذا الاعتبار الوجود والذات
 علة واما في التصو فليس كذلك فانه انما التركيب اخص الوجود الذهني وقيل له انه من حيث الاعتبار القيام الذي من حيث كنهها بالعروض الذهنية ويكون الذي من حيثها

قوله ان العلة والمعلول اهما متشابهان على قدر متين احداهما ان العلة وجود شيء في نفسه وعلى حال الاخرى المعلول وجود شيء في نفسه وعلى حال البقية البقية التركيبية والقول بجعل المؤلف انما يفيد المقدرة الثانية اما الاولى فيما ذكره الشيخ من ان العلة ليست متساوية نسبتا الى وجود المعلول في ظرفه باحد الاعتبارين ليست العلة مفردة فلزم ان تكون بمرتبة تركيبية وفيه نظر فان غاية الزعم ما ذكره الشيخ ان ليس العلة علة علة في الوجود العدم ان الوجود او العدم شرط للعلة ولا يلزم من ان يكون العلة البهية التركيبية ذلك ان تقرر الكلام بان العدم بما هو مسموع لا يسلح للعلة فلا بد من كون العلة امر موجودا فالحققة التي موجود بها نفس انها يكون نفس الذات علة واما الحقائق الامكانية التي وجودها تارة على ذاتها كما تقرر في ما ذكره المشايخ لا يكون علة اذا اضحت وجودها فان لا واقعية لها عدم علة التركيبية ومن هنا نظر ان القول بعينية البهية التركيبية مخصوص بالمكانة والواجب انه من غير انها تتحدد في كل شيء قوله في هذا الاعتبار اني كلامي على ان البهية التركيبية في التصديق ذهنية وفي التصو خارجية وجراف فرق ان التركيب متبني في نفس التصديق بما هو حكمية والحكاية بما هو حكمية ليست الا نفس البهية التركيبية لاس من حيث القيام بالذات الكائن في هذا الاعتبار الوجود والذات علة واما في التصو فليس كذلك فانه انما التركيب اخص الوجود الذهني وقيل له انه من حيث الاعتبار القيام الذي من حيث كنهها بالعروض الذهنية ويكون الذي من حيثها

بما هو مسموع لا يسلح للعلة فلا بد من كون العلة امر موجودا فالحققة التي موجود بها نفس انها يكون نفس الذات علة واما الحقائق الامكانية التي وجودها تارة على ذاتها كما تقرر في ما ذكره المشايخ لا يكون علة اذا اضحت وجودها فان لا واقعية لها عدم علة التركيبية ومن هنا نظر ان القول بعينية البهية التركيبية مخصوص بالمكانة والواجب انه من غير انها تتحدد في كل شيء قوله في هذا الاعتبار اني كلامي على ان البهية التركيبية في التصديق ذهنية وفي التصو خارجية وجراف فرق ان التركيب متبني في نفس التصديق بما هو حكمية والحكاية بما هو حكمية ليست الا نفس البهية التركيبية لاس من حيث القيام بالذات الكائن في هذا الاعتبار الوجود والذات علة واما في التصو فليس كذلك فانه انما التركيب اخص الوجود الذهني وقيل له انه من حيث الاعتبار القيام الذي من حيث كنهها بالعروض الذهنية ويكون الذي من حيثها

التصورات من قبيل الثاني بل هما حقيقتان مختلفتان كما سبق حقيقة عينية لهذا هو مولى محمد اياكس

كل شيء ثبت الاحتياج الى الاعم من المنطق لا البرهان ان العلم اليقيني بالجزئية لا يحصل الا بالكلية فمعرفة
الطرق الجزئية يستحيل لان الكل لا يقاوم فثبت الحاجة اليه بان معرفة الطرق الجزئية بالاشخاصها
لعدم تناسلها من المحلات فلا بد من قانون غير تام لان استكمال بعض خصوصيات المحتل اليه لا يوجب احتياجه
الى بعض تمكن لا ترى الا استكمال الصفة الجسمانية الغير المتناهية لا يوجب احتياج الحق الى المتناهي منها ولا يبعد ان
يجازي المقصود من البرهان تحصيل اليقين الدائم الملم هو موقوف على اليقين الدائم بجهة طريقه ووجه طرق تصو
اطرافه وقد تقرر في البرهان ان العلم الى يقين الدائم بالجزئية لا يحصل الا من جهة الكلية والحاجة لم يكن
الا الى صحة الطرق الذي هو الملم وهو موقوف على العلم بالكل الذي هو القانون فثبت الحاجة الى المنطق في
حاجة حقيقة نزلنا سلمنا ما قاله المور كقولنا ان العاصم منصر في القانون نسبنا اليه الحاجة هذا والله اعلم
بالصواب الثاني اعظم الماهيات بالمنطق به لا يحطون خطيات لا يكادون يتبينون عليها ولا يجدونهم
المنطق كيف والمنطق قد حكم مثلاً بانتهاء مقتضاها البرهان الى الضرورة او انما يلتبس الوهمي الكاذب بالضروري
ولا يحصل التمييز بينهما باستعمال المنطق وبعد تيز العقل بين الكاذب الوهمي والضروري لا يحتاج كثير الى المنطق
فاذن العاصم ما به يحصل التمييز بين الكاذب الضروري وهو الفطرة او انسانية المجردة عن ثبوت مخالطة الوهم
والمنطق امد ضعيف بعد هذا التمييز في الحاجة ضعيفة هذا والله اعلم بالصواب الثالث قالوا ان مقدّم الشرع لا
ان يكون حلاً للعلم لان حقيقة العلم مسائل هي جزء غير محمول فلا يجوز ان يكون حلاً موقوف على جميع تلك المسائل
فلو كان مقدّم لم توقف الشرع في تلك المسائل على العلم بها وهو دور ولا يلهي ان يكون المسائل خارجة عن العلم
لان المقدمة متعاجة عن ذلك العلم وفيه نظر لما قيل انه يجوز ان يكون العلم اجزاء عقلية يحد بها ويتوقف عليه الشرع
في المسائل ويكون ادا كما خارجة عن العلم فلا فلا ان الاجزاء العقلية والمتعاجة انما يكونان معاً للعلم حقيقة
لتركيبها من مقولات مختلفة هيبتها اعتبارية فانه يكون لها اجزاء متحدة في الوجود والا لم تتحد المقولات لان العلم يتولد
بالمسائل بنحو علم تصوري وعلم تصديقي فالعلم بالمسائل بالتحول اول بل المسائل المعقولة هذا النوع من العلم يكون
له قوله وان معرفة الطرق الجزئية آه في ان معرفة الطرق الجزئية كلها مستحيلة كذا غير الملم بل الاجاب معرفة كل طريق طريق اكتسب
بها المطالب ولا شك ان العلم كل طريق الطريق لا يحصل من غير تسعة فانه في علمه من العلم بصور طريق ما اكتسب ان كان هذا العلم من القانون
لم لا يتم ثبت الحاجة الى المنطق بل الى الاعم من طرقه

قوله وان معرفة الطرق الجزئية آه في ان معرفة الطرق الجزئية كلها مستحيلة كذا غير الملم بل الاجاب معرفة كل طريق طريق اكتسب
بها المطالب ولا شك ان العلم كل طريق الطريق لا يحصل من غير تسعة فانه في علمه من العلم بصور طريق ما اكتسب ان كان هذا العلم من القانون
لم لا يتم ثبت الحاجة الى المنطق بل الى الاعم من طرقه

حداً صوّتوا عليه العلم بالصور الثاني والمعلوم بهذا النحو من العلم موقوفاً وخبر المقدر ليس من العلم المتقصد
 المتعلق بها والمعلوم به واحد كما يكون من الأجزاء الذهنية كذلك يكون من الأجزاء الخارجية هذا والله اعلم
 بالصواب المراد اسمي الكتب العلوم ما هي فذهب الشيخ ابن الهيثم قدس سرالى انها اعلام اشياء حتى
 على ان العلم لا يصدق على مسألة مسألة ونقضى بالسكنجيين محل بات اشخاصه للمسائل الحاضرة عند الاذهان
 وهي متكررة بالشخص فلا يلزم من علم العقل على مسألة مسألة الشخصية فتأمل فيه ذهب بعضهم الى
 انها اعلام بجناس هو سخيّف جداً فان اعلام الاجناس ضرورية ولا ضرورة ههنا وانصراف اسامي
 الكتب في الكلام القديري هو وجود سبب غير العلمية ما يبطل هذين الرأيتين ودخول اللام وان كان في
 الكلام القديري دون كلام الملوك لا تقوم دليل على بطلان هذين الرأيتين لان دخول اللام على الاعلام
 فصيحة سويحة على مسماه واليه واحكامه الصلوة والسلام وعلى رضوان الله تعالى عن مسماه واختار المصنف
 انها اسماء لجناس لبطلان الاحتمالين الاولين لكن يبقى ان العلوم زائدة يوم افيوما ويطلق على الزائد والنقص
 على السواء ولا حرج ان يكون الوضع لكل على الاشتراك وهو خلاف الاصل او على سبيل التوضيح
 العلم للموضوع له الخاص فتأمل فيه فانه يمكن تأمل العلم بالصور وموضوعه المعقولات الشامية

له قوله وذهب بعضهم الى انها اعلام اجناس استدل عليه بان الالفاظ المفقودة على لسان كل احد يحكم عليها انها
 واحدة وكذا المعاني المقنونة في اذان طائفة قد معاني واحدة فقد اعتبر فيها اثنين وليس تبييناً شخصياً فانه من الاوليات
 ان اختلاف الوجود يتلزم اختلاف الشخصيات فالان اثنين نوعي وقيدهما ظاهر فان عدداً الالفاظ المفقودة واقر في العرف
 انها لو علمت بكم اختلاف شخص الالفاظ بحدوث شخصيات الالفاظ وتداخلت فتم بان هذا العلم خطأ فلا يقوم حجة وادله لا سلم
 الوحدة واتمين كمن لا يفرق في الموضوع وحتى يوجب العلية والافان التبعين النوعي والجنسي ما من معنى كل لفظ فافهم
 له قوله دخول العلم انه قد استدل على البطلان العلية بدخول الام على الاسامي وقد كان ما يجب بانه في كلام الملوك وروى
 بقوله وان كان في الكلام القديم فانه جار في القرآن لفظ التوراة فالانجيل معرباً باللام وروى الاستعمال بقوله لا تقوم
 ولياؤه مثله الاستدلال بحدوث الافاضة لانه ليس الاضافة بعد التجريد عن التبريف للام على مع بقار العلية للابسة نحو عرقنا
 اي عمر الذي سيدنا ومولانا فوجدت المدعى الدنيا والآخرة ١٢ شرح له قوله مل تأمل ذلك لانه يجوز ان يكون لفظ
 الشغل مثلاً موضوعاً لافاضة مشتركة بين المجموعات وهو مجموع المسائل المستندة الى ترتيب عليه غاية فيكون اسم
 جنس هو مدبره الله تعالى

من اشياء اخرى
 على ان العلم لا يصدق على مسألة مسألة ونقضى بالسكنجيين محل بات اشخاصه للمسائل الحاضرة عند الاذهان
 وهي متكررة بالشخص فلا يلزم من علم العقل على مسألة مسألة الشخصية فتأمل فيه ذهب بعضهم الى
 انها اعلام بجناس هو سخيّف جداً فان اعلام الاجناس ضرورية ولا ضرورة ههنا وانصراف اسامي
 الكتب في الكلام القديري هو وجود سبب غير العلمية ما يبطل هذين الرأيتين ودخول اللام وان كان في
 الكلام القديري دون كلام الملوك لا تقوم دليل على بطلان هذين الرأيتين لان دخول اللام على الاعلام
 فصيحة سويحة على مسماه واليه واحكامه الصلوة والسلام وعلى رضوان الله تعالى عن مسماه واختار المصنف
 انها اسماء لجناس لبطلان الاحتمالين الاولين لكن يبقى ان العلوم زائدة يوم افيوما ويطلق على الزائد والنقص
 على السواء ولا حرج ان يكون الوضع لكل على الاشتراك وهو خلاف الاصل او على سبيل التوضيح
 العلم للموضوع له الخاص فتأمل فيه فانه يمكن تأمل العلم بالصور وموضوعه المعقولات الشامية

المشهور في تعريفه للمعقول الثاني ما يكون طرفه ورضه الذهن فقط كالوحي والامكان ونظائرها وحكم بان
 المقضية للنقل منها ذهنية ولا يخفى ان ذلك صريح البطلان عند من يرجع الى الوجدان اذ يلزم ان تكذب
 تلك القضايا عند تفاعل الازهان فيخرج الوجود عن الوحي والممكن عن الامكان وايضا لا معنى لعرض
 الانتماءات الاكون مناشئها بحيث يصح الا تنزع عنها والماهيات الامكانية والموجودة في نفس الامر مصححة
 لا تنزع الامكان والوحي والحق انها عوارض في نفس الامر قال صاحب الفنى للبين المعقول الثاني تارة يطلق على
 ما يعرض لشيء في الذهن كالكيفية والحيثية وهو موضوع للنطق وتارة على ما يعرض لشيء من غير ان يجازيه في
 الخارج ولا يكون سلبا ولا ان ينزع كالمناهة الى امر اخر ولا ان يكون الماهيات مقضية له والامكان ونظائرها
 من هو المستعمل في الفلسفة وهذا كلام حتى وعيها الشيخ المعقول تسمى اليه الامكان للمعقول الثاني حال
 عنها في الفلسفة قيده بقوله من حيث الايصال الى مجمل تصويره وتصديق هذا بظاهريه يدل

قوله للشه آه قال بعض المجلة ان الذي لابد للمعقول الثاني امر مما ان يكون الذهن طرفا للعروض لان يكون شرط العروض
 اوتقيد العروض بالخارج نحو الوجود والامكان اتمر زعم العوارض الخارجية الثاني ان يكون الخارج ظرف العروض وتفرع عليه ان لا يتحقق
 فردته في الخارج واخر زعم لو انهم المبتدئ ان الوجود الواجب هو الوجود وكذا الماهيات لا الوجود فيلزم ان لا يكون الوجود والوجود من المعقولات
 الثانية فهاهنا بان الوجود الواجب هو الوجود الحقيقي لا المحسوس المعقول الثاني في هذا ادون ذاك والا فلا وجود حقيقة حصصه لا معروضات
 ثم ادعى ان الوجود الخارجي معقول ثان مع ان طرفه عرض الخارج والكيفية معقول ثان في عارضة للصورة من حيث هي صورة فيكون الوجود الذهني
 واجاب عن الاول بان ليس في الخارج الا الماهية ثم العقل يهرب من التحليل يخرج منها الوجود ويصفها فيكون الماهية في هذه الملاحظة ضرورة الوجود فهم ربما
 يطلق الاتصاف على كون الماهية بحيث يصح اتزاع الصفه عنها لكنه ليس اتصافا حقيقة واجاب عن الثاني بان حيثية كون الشيء صورة غير حيثية كونه موجودا
 فنيها وان كانت مستقلة لها فان الحيثية الاولى حيثية حصول الشيء في الذهن الثانية حيثية وجوده في نفسه بان اشتراط الوجود الذهني غير
 مقبولان عدمه مقبول المعقول الثاني في تصان قسمين شيئا طاهر الوجه الذهني قسم لا يشترط في ذلك موضوع النطق القسم الاول انتهى الى فيه كلام
 من وجوده منها من حيث ان المراد بالمراد الذي لا يوجد في الخارج المفرد الحقيقي الذي يكون الكلي ذاتيا له لا يخرج لو انهم الماهية من هذا القيد فانه ليس فرد منه
 حقيقي بوجوده في الخارج ومنها لا يظهر عن جواب الاشكال يكون الوجود الخارجي عارضا في الخارج ان المراد بالاتصاف الانضمام في الملاحظة مع جبرل
 جميع الاهداف الاتزاعية ولو انهم الماهية فانه ليس في الخارج الا الموصوفات المذمومة العقل يهرب من التحليل ينزع عنها اياها ويصفها ما هي عارضة في
 الذهن دون العين وليس فرد منها في الخارج او حصصها ليست في الخارج ومنها ان صرح ان الكيفية عارضة للصورة من حيث القيام بالذهن
 من حيث انها صورة وهي بهذا الاعتبار موجودة في الخارج عنده فيلزم ان يكون الوجود الخارجي عرض المعقول الثاني ومنها ان حكم بان قولنا الماهية
 قضية ذهنية وهو باطل لان الذهنية ما يكون مصداقه في الذهن مصداق هذه القضية عرضي واكتفى بالاتصاف كون الشيء بحيث يصح مناشئها
 الصفه والوجود ونحوه ليس معقولا ثانيا كما ثبت رايه في الشرح بقوله ولا يخفى

قوله للشه آه قال بعض المجلة ان الذي لابد للمعقول الثاني امر مما ان يكون الذهن طرفا للعروض لان يكون شرط العروض
 اوتقيد العروض بالخارج نحو الوجود والامكان اتمر زعم العوارض الخارجية الثاني ان يكون الخارج ظرف العروض وتفرع عليه ان لا يتحقق
 فردته في الخارج واخر زعم لو انهم المبتدئ ان الوجود الواجب هو الوجود وكذا الماهيات لا الوجود فيلزم ان لا يكون الوجود والوجود من المعقولات
 الثانية فهاهنا بان الوجود الواجب هو الوجود الحقيقي لا المحسوس المعقول الثاني في هذا ادون ذاك والا فلا وجود حقيقة حصصه لا معروضات
 ثم ادعى ان الوجود الخارجي معقول ثان مع ان طرفه عرض الخارج والكيفية معقول ثان في عارضة للصورة من حيث هي صورة فيكون الوجود الذهني
 واجاب عن الاول بان ليس في الخارج الا الماهية ثم العقل يهرب من التحليل يخرج منها الوجود ويصفها فيكون الماهية في هذه الملاحظة ضرورة الوجود فهم ربما
 يطلق الاتصاف على كون الماهية بحيث يصح اتزاع الصفه عنها لكنه ليس اتصافا حقيقة واجاب عن الثاني بان حيثية كون الشيء صورة غير حيثية كونه موجودا
 فنيها وان كانت مستقلة لها فان الحيثية الاولى حيثية حصول الشيء في الذهن الثانية حيثية وجوده في نفسه بان اشتراط الوجود الذهني غير
 مقبولان عدمه مقبول المعقول الثاني في تصان قسمين شيئا طاهر الوجه الذهني قسم لا يشترط في ذلك موضوع النطق القسم الاول انتهى الى فيه كلام
 من وجوده منها من حيث ان المراد بالمراد الذي لا يوجد في الخارج المفرد الحقيقي الذي يكون الكلي ذاتيا له لا يخرج لو انهم الماهية من هذا القيد فانه ليس فرد منه
 حقيقي بوجوده في الخارج ومنها لا يظهر عن جواب الاشكال يكون الوجود الخارجي عارضا في الخارج ان المراد بالاتصاف الانضمام في الملاحظة مع جبرل
 جميع الاهداف الاتزاعية ولو انهم الماهية فانه ليس في الخارج الا الموصوفات المذمومة العقل يهرب من التحليل ينزع عنها اياها ويصفها ما هي عارضة في
 الذهن دون العين وليس فرد منها في الخارج او حصصها ليست في الخارج ومنها ان صرح ان الكيفية عارضة للصورة من حيث القيام بالذهن
 من حيث انها صورة وهي بهذا الاعتبار موجودة في الخارج عنده فيلزم ان يكون الوجود الخارجي عرض المعقول الثاني ومنها ان حكم بان قولنا الماهية
 قضية ذهنية وهو باطل لان الذهنية ما يكون مصداقه في الذهن مصداق هذه القضية عرضي واكتفى بالاتصاف كون الشيء بحيث يصح مناشئها
 الصفه والوجود ونحوه ليس معقولا ثانيا كما ثبت رايه في الشرح بقوله ولا يخفى

للعنه باله الذي يستعمل في النطق والما المعنى الثاني الذي يستعمل في علم اعمه الطبيعي فلا ريب في كونه معقولا ثانيا

وهو ان يكون فرد موجودا في الخارج فنيها من الماهية المعنى الاول ان تلك العوارض ذاتية لما ليست موجودة في الخارج فطردتها استراعية

على ان المكتسب بالذات العلم ويجتعل ان يراد بالقصور المتصور والتصديق المقدر به هذا كله على القدماء و
 اما المتأخرون فقالوا وموضع المنطق المعلوم التصوري والتصديق من حيث الاتصال بناء على انه ربما
 يقع المقول الثاني محمولاً لمسائل هذا الفن فلا يكون موضوعاً ولم يعلموا ان تلك المعقولات احوال
 لمعقولات اخرى فيكون وقوعها محمولات من هذه الجهة كما انه يجوز وقوعها موضوعات من جهة كونها معقولات
 ثانية ثم رد بان المعلوم التصوري والتصديق ليس ليبحث عن نفسها اذ ليسا موصولين بهذا الاعتبار بل
 بعد كونها معروضين للمعقولات الثانية فتكون هي بالذات موصولة ومجوزاً عنها وفيه كلام لان الموصل
 بالذات اى من غير واسطة في العروض هو المعلوم التصوري والتصديقية الا ترى ان الموصل في الانسان
 الحيوان الناطق وما كونا واحداً ومثاله وسائط في الثبوت في الحيز ان يكون الموضوع هو المعلوم كذا قال
 ذو المناقب العالية ومخالفي العلوم الفاتكة ابونا واستاذنا قدس سره وحل عبارة الكتاب عليه يمكن ان يرضى
 لكن لا يخصص الحاشية المنقولة عنه رحمه الله تعالى ولك ان تنظر القدماء بانها هي ان الموصل المعلوم لكن لا
 مطلقاً بل من حيث انه معرض لها وليست المعقولات الثانية وسائط في الثبوت فتعطل قوة السوصل فالجواب
 عنه هذا المقيد هو مرادهم بكون الموضوع للمعقولات الثانية اذ ليس المراد معانيها بل مصدايقها من حيث
 انها مصدايقها قنابل في (وما يطلبه) اى ما يقع به الطلب يسمى مطلباً وامهات المطالب اربعة ما وى
 هما مطلبان تصويان (وهل ولم) وهما مطلبان تصديقيان (فما لطلب التصور بحسب شريحه) (المراد
 من غير التفات الى الوجود سواء كان موجوداً ام لا فيجيب بالرسم والحكمة من حيث انه حاصل
 من حيث انه عنوان وشارح (فيسمى شارحة او) لطلب التصور بحسب الحقيقة من حيث انها
 موجودة فيجاب بالحد اى التام او ما يقع مقامه في لسان الحقيقة ومن اجاز الرسم في المركبات فقد
 خالف الشيخ الرئيس الصالحة للحقيقة وادى لطلب المعين الغير المقول في جواب ما هو من هذا الصانع
 وامكان في اللغة لمطلق المميز اما بالذاتيات فيجاب بالفضل لقريب ان هذا التميز عن المشاركات
 في الجنس لقريب او الفصل لمعيدين اريد التميز عن المشاركات في الجنس لمعيدين (او بالعواض) فيجاب
 بالخاصة الحقيقية والا اضافية (وهل لطلب التصديق بوجود شئ في نفسه فيسمى بسيطاً وبوجوده

قوله ان المكتسب بالذات العلم ويجتعل ان يراد بالقصور المتصور والتصديق المقدر به هذا كله على القدماء و
 اما المتأخرون فقالوا وموضع المنطق المعلوم التصوري والتصديق من حيث الاتصال بناء على انه ربما
 يقع المقول الثاني محمولاً لمسائل هذا الفن فلا يكون موضوعاً ولم يعلموا ان تلك المعقولات احوال
 لمعقولات اخرى فيكون وقوعها محمولات من هذه الجهة كما انه يجوز وقوعها موضوعات من جهة كونها معقولات
 ثانية ثم رد بان المعلوم التصوري والتصديق ليس ليبحث عن نفسها اذ ليسا موصولين بهذا الاعتبار بل
 بعد كونها معروضين للمعقولات الثانية فتكون هي بالذات موصولة ومجوزاً عنها وفيه كلام لان الموصل
 بالذات اى من غير واسطة في العروض هو المعلوم التصوري والتصديقية الا ترى ان الموصل في الانسان
 الحيوان الناطق وما كونا واحداً ومثاله وسائط في الثبوت في الحيز ان يكون الموضوع هو المعلوم كذا قال
 ذو المناقب العالية ومخالفي العلوم الفاتكة ابونا واستاذنا قدس سره وحل عبارة الكتاب عليه يمكن ان يرضى
 لكن لا يخصص الحاشية المنقولة عنه رحمه الله تعالى ولك ان تنظر القدماء بانها هي ان الموصل المعلوم لكن لا
 مطلقاً بل من حيث انه معرض لها وليست المعقولات الثانية وسائط في الثبوت فتعطل قوة السوصل فالجواب
 عنه هذا المقيد هو مرادهم بكون الموضوع للمعقولات الثانية اذ ليس المراد معانيها بل مصدايقها من حيث
 انها مصدايقها قنابل في (وما يطلبه) اى ما يقع به الطلب يسمى مطلباً وامهات المطالب اربعة ما وى
 هما مطلبان تصويان (وهل ولم) وهما مطلبان تصديقيان (فما لطلب التصور بحسب شريحه) (المراد
 من غير التفات الى الوجود سواء كان موجوداً ام لا فيجيب بالرسم والحكمة من حيث انه حاصل
 من حيث انه عنوان وشارح (فيسمى شارحة او) لطلب التصور بحسب الحقيقة من حيث انها
 موجودة فيجاب بالحد اى التام او ما يقع مقامه في لسان الحقيقة ومن اجاز الرسم في المركبات فقد
 خالف الشيخ الرئيس الصالحة للحقيقة وادى لطلب المعين الغير المقول في جواب ما هو من هذا الصانع
 وامكان في اللغة لمطلق المميز اما بالذاتيات فيجاب بالفضل لقريب ان هذا التميز عن المشاركات
 في الجنس لقريب او الفصل لمعيدين اريد التميز عن المشاركات في الجنس لمعيدين (او بالعواض) فيجاب
 بالخاصة الحقيقية والا اضافية (وهل لطلب التصديق بوجود شئ في نفسه فيسمى بسيطاً وبوجوده

قوله من اجاز الرسم اى في الحاشية منقولة ان مرادهم انهم لم يذكروا في هذا الموضع والشرائط في الطلبات التي هي في سلم بحر العلوم في المصداق في العلية بسيطاً لان المصداق في العلية بسيطاً بل هو الموضوع
 والمصداق في العلية المركبة بنوعه شئ آخر ليسا طرفي العلية البسيطة وركب اصطلاح في الركبة اعتباراً بالنسبة الى العلية في موضع العلية المركبة ١٢

وجوب اذ المراد بالوجوب كيف يطلب الحقيقة وعلى المركبة استحساناً بناءً على ان لا كمال يعلم حال النعمان
ومشكوك الوجوب وتعليقاً ما الحقيقية على هل المركبة استحساناً اذا احرز في معرفة كونه او لا ثم النعمان من الانسداد
لجيبيل اسائل بالشارحة الجواب بالحد يستفاد عن الحقيقة كذا اذا اسئل ما الزمان فالجواب الحسن متصل بغير
لانه عند الحركة والسائل لم الجواب الى ان لا يحد في السؤال المراد هذا والله اعلم بالصواب (واما مطلب من)

لطلب المتعين الشخص (وكيف) للسؤال عن الحال (وإين) للسؤال عن المكان (ومتى) للزمان (فهي)
أما ذنابات (أي توابع (للأى) كمن (أو مندرجة في أهل المركبة) كالبواقي والله أعلم بالصواب

لا تصورات قد منها وفعلا لقد ما طبعها فان المجهول المطلق يمتنع عليه الحكم
فلا بد للتصديق من تصور للموضوع والمحمول (قيل فيه حكم) فيكون مبطلا لنفسه كل مبطل لنفسه
كذب فهو كذب وحله انه معلوم بالذات) الحصول صوته في العقل فهذا الاعتبار يعبر الحكم عليه

و مجهول مطلق بالعرض لا بخاده) مع الاشياء المحققة (والحكم وسلبه باعتبارين وسيأتي) في التيمرية
 التي عقد لتحقيق المحصورة اكد في الحاشية وتفصيل المقام ان ههنا اعتراذين الاول ما ذكره الثاني
 ان انعقاد هذه القضية متشكل فان المحصورة لا بد فيها من ان يلاحظ عنوان الموضوع ويجعل مرآة ملاحة

الأفراد ولا يصح هنا فانه لو جعل هذا المفهوم امرأة لصار الأفراد معلوماً فليسبق الأفراد فترى هذا المفهوم ويكون الحكم على الحكمين هذا الحكم وجوابه ان القدر الضروري من هذا العنوان بالفعل اوبى لا مكان وجعله مائة ملاحظة

الأفراد حال الحكم وهذه القضية عرفت ^{بها} كقائمة او مشروط ^{لها} كقائمة وحاصلها كذا صدى على المحمول المطلق بالفعل

فأحد الأمرين متناه ولا مكانا فيمتنع عليه الحكم بالضرر بشرط كونه مجهولا مطلقا أو دائما مادام مجهولا مطلقا بالضرر
وهذا الجواب ينضم إلى كل المصالح أيضا ولا حاجة إلى التكاليفات لكن إن قررنا شبهة بقولنا كل مجهول مطلق دائما فيمتنع
عليه الحكم دائما وكل مجهول مطلق من كل أحد فيمتنع عليه الحكم مطلقا منه فلا ينفع هذا الجواب ولا جواب المصالح

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجل ما فيه من النعمان والبركات

على الخايص المستعمل فيه للفظ مجاز ولا يعبر استعمال لفظ حقيقة ومجازا معا فلا يوجد له على ما وضع له الا ان يقال لزوم تقديرى بمعنى ان ههنا معنى لو استعمل فيه اللفظ كذا دلالة عليه مطابقة (ولا عكس) اذ لو كان المعنى النظم لوجب الفايض وضعت لمعنا بسيطة ولا التزام وهو مشكل ان اريد اللزوم التقديرى على انه المعنى اذا ما من معنى اللفظ خارج لو استعمل فيه اللفظ كذا دلالة عليه التزاما وما على رلى لمينارين وبعض جملة فظاهر لجواز ان يوضع لفظا بانه معنى لا لازم عقلا وعرفا وما نزع العلم انما من معنى اللفظ لا من عقل واقله ليس غيره دفعه بقوله (وكونه ليس بغيره ليس ما يستنبط اليه الذهن باثباتا) فلا يلزم من فهمه فمعه عقلا وعرفا واما التضمنية والالتزامية فلا لزوم بينهما) علم استلزام الالاتم اياها ظاهر لتحقيقه في البساطة ايضا واما عدم استلزام النظم اياها فمشكل علمه على تقدير اخذ اللزوم التقديرى (الافراد والتركيب حقيقة) وبالدات (صفة اللفظ) والمعنى انما يوصف بهما بالتبعينة (لانه ان دل جزء اللفظ على جزء معناه) دلالة مقصورة فخرج مثل الحيوان الناطق علما لشخصه (فمركب) ويسمى قولاً ومولفاً (كالا) يدل رفرفح وهو كان مرة لتعرف) حال (الغير فقط) اى دار على معنى لا يلاحظ بالذات بل على انه من احوال الغير وتفصيله انه كما ان ههنا اوصافا يتعلق بشئ اولاً وبالذات كالقسمة للجسم ثانياً وبالعرض الاخر بحيث يكون الاول واسطة في العرف له قوله ان اريد اللزوم التقديرى واما ان اريد اللزوم الحقيقي فلا يصح الاتبع على اى بل القرينة اذ لا يربط واحد معنيين مجازيا في فهم مدرج له قوله ان جزء اللفظ قد اشار بكون الدلالة مقصورة الى ان المفرد والمركب من قسم الدال بالمطابقة وادور عليه بانه ليس المركب موضوعا للمعنى فلا يدخل في الدال بالمطابقة بل لا يدل على المعنى التركيبى بالفعل بل على قول الالفانما ايقاما مخصوصا والجوهرى ظاهر ان المركب موضوع يوضع نوعى في ضمن قاطبة كلياته وانشاء الكمالات اشتقاقات والربط على ان المركب انما يدل على معنى مركب لا مركبات الالفانما على وجه خصوصي فلذا يدل التركيب نحو اخرنا لا يدل اصلا كما اذا قدم المقصا اريد على المقصا اريد على معنى مركب اذ قدم الصفة على الموضوع فان قلت بل انما يصح ان علم الوضع في الدال بالمطابقة من النوعى والشخصى مرجح يدخل المجاز في قلت لاستعماله فيه فانما قد يناسب ان الدلالة المجازية دخلت في المطابقة وعلى اتسار ان جبا خارج الدال فخرج الدال بالمطابقة نقول الوضع النوعى على تخمين نحو يكون فيه اللفظ والانيفسه من دون حاجة الى الفهم قرينة كما اذا ثبت من الواضع قاطبة كلياته بانه كما يكون في الدلالة على زنة كذا فوضعه للدلالة على معنى كذا كما في الكلمات المشتقات وانه كلما اجتمعت الفاظ كذا على نحو كذا فوضعه ليعنى تركيبى كذا ففى هذا النظم من وضع اللفظ بانفسه يكون حقيقة والاشوا الاخران يقول الواضع كل لفظ موضوع لمعناه يوزن يستعمل في ملاساة بعد نصب القرينة وهذا النوع يكون في المجاز فانهم ثبتت ولا تفلط كما علق كثير من اصحاب هذا الفن قد عوا ان لا يوضع للمركبات المعاني التركيبية انما الوضع للمفردات والمركب يدل عقلا بسبب اشتغال المفردات على نحو مخصوص دونها الاخر من تيسير الوضع الماخوف في الدال بالمطابقة من وضع نفس اللفظ او وضع مفرداته فانهم ١٢ منه رحمه الله

شرح سلم جى العلم
 ان اللفظ لا يدل على المعنى بل على اللفظ كذا دلالة عليه مطابقة (ولا عكس) اذ لو كان المعنى النظم لوجب الفايض وضعت لمعنا بسيطة ولا التزام وهو مشكل ان اريد اللزوم التقديرى على انه المعنى اذا ما من معنى اللفظ خارج لو استعمل فيه اللفظ كذا دلالة عليه التزاما وما على رلى لمينارين وبعض جملة فظاهر لجواز ان يوضع لفظا بانه معنى لا لازم عقلا وعرفا وما نزع العلم انما من معنى اللفظ لا من عقل واقله ليس غيره دفعه بقوله (وكونه ليس بغيره ليس ما يستنبط اليه الذهن باثباتا) فلا يلزم من فهمه فمعه عقلا وعرفا واما التضمنية والالتزامية فلا لزوم بينهما) علم استلزام الالاتم اياها ظاهر لتحقيقه في البساطة ايضا واما عدم استلزام النظم اياها فمشكل علمه على تقدير اخذ اللزوم التقديرى (الافراد والتركيب حقيقة) وبالدات (صفة اللفظ) والمعنى انما يوصف بهما بالتبعينة (لانه ان دل جزء اللفظ على جزء معناه) دلالة مقصورة فخرج مثل الحيوان الناطق علما لشخصه (فمركب) ويسمى قولاً ومولفاً (كالا) يدل رفرفح وهو كان مرة لتعرف) حال (الغير فقط) اى دار على معنى لا يلاحظ بالذات بل على انه من احوال الغير وتفصيله انه كما ان ههنا اوصافا يتعلق بشئ اولاً وبالذات كالقسمة للجسم ثانياً وبالعرض الاخر بحيث يكون الاول واسطة في العرف له قوله ان اريد اللزوم التقديرى واما ان اريد اللزوم الحقيقي فلا يصح الاتبع على اى بل القرينة اذ لا يربط واحد معنيين مجازيا في فهم مدرج له قوله ان جزء اللفظ قد اشار بكون الدلالة مقصورة الى ان المفرد والمركب من قسم الدال بالمطابقة وادور عليه بانه ليس المركب موضوعا للمعنى فلا يدخل في الدال بالمطابقة بل لا يدل على المعنى التركيبى بالفعل بل على قول الالفانما ايقاما مخصوصا والجوهرى ظاهر ان المركب موضوع يوضع نوعى في ضمن قاطبة كلياته وانشاء الكمالات اشتقاقات والربط على ان المركب انما يدل على معنى مركب لا مركبات الالفانما على وجه خصوصي فلذا يدل التركيب نحو اخرنا لا يدل اصلا كما اذا قدم المقصا اريد على المقصا اريد على معنى مركب اذ قدم الصفة على الموضوع فان قلت بل انما يصح ان علم الوضع في الدال بالمطابقة من النوعى والشخصى مرجح يدخل المجاز في قلت لاستعماله فيه فانما قد يناسب ان الدلالة المجازية دخلت في المطابقة وعلى اتسار ان جبا خارج الدال فخرج الدال بالمطابقة نقول الوضع النوعى على تخمين نحو يكون فيه اللفظ والانيفسه من دون حاجة الى الفهم قرينة كما اذا ثبت من الواضع قاطبة كلياته بانه كما يكون في الدلالة على زنة كذا فوضعه للدلالة على معنى كذا كما في الكلمات المشتقات وانه كلما اجتمعت الفاظ كذا على نحو كذا فوضعه ليعنى تركيبى كذا ففى هذا النظم من وضع اللفظ بانفسه يكون حقيقة والاشوا الاخران يقول الواضع كل لفظ موضوع لمعناه يوزن يستعمل في ملاساة بعد نصب القرينة وهذا النوع يكون في المجاز فانهم ثبتت ولا تفلط كما علق كثير من اصحاب هذا الفن قد عوا ان لا يوضع للمركبات المعاني التركيبية انما الوضع للمفردات والمركب يدل عقلا بسبب اشتغال المفردات على نحو مخصوص دونها الاخر من تيسير الوضع الماخوف في الدال بالمطابقة من وضع نفس اللفظ او وضع مفرداته فانهم ١٢ منه رحمه الله

والسند اليه ليس كالحكمة وامثالها ومادة لما هو خاص بالادلة عليه فحكما بها ولما الضمير المستتر فلا
اعتداده لانه اغتبار محض فلا يصح ان يلبس بالضرورة (بحذف عيش) اي صيغ الغائب لان الياء فيه
لا يصلح للدلالة على المحكم عليه اذ قد يظهر فاعله (فكلا) اي وان لم يكن بحيثته دالا على الزمان
فهو لا سر ومن خواصه المحكم عليه وقوله من حرف جر وضمير فعل ماض لا رد عليه نقضا
فانه حكم على نفس الصوت (اي صوت من و ضرب (لا معناه) اي معنى من و ضرب
والمتخصص به) اي بالاسم (وهذا) اي الحكم على معناه اذ يوجد فيه ولا يوجد في غيره لكن لا
بل اذ لم يتصل بعنوان مفهومه اسمي جعل مرآة للملاحظة واما اذ جعل عنوانه مفهومه اسميا فيجوز عليه فلا
يزعم من غير مستقل ولا يحتاج الى هذا الخلل في الحكم على الطبيعة في المحصول واما في قوله بالحاكم على افراد
الاول) اي الحكم على نفس الصوت (بحذف عيش) اي صوت من و ضرب (لا معناه) اي معنى من و ضرب
للفرد المطلق وقد نزل الشيخ في قاطع خواريس الشفاء على ان المراد بالاسم المنقسم الى المتواطي والمشتكاه
قوله لان الباء فيه آية حقيقة ان المضارع الغائب لا يدل على حدث منسوب الى شيء ما بحيث يكون مفهوما مسند اليه وترجم الكلام مفيدا
للسكوت واللام يسم اسناده بعده الى فاعل مخصوص كيف الكلام انما لا يرتبط بالغير اصله بل تايد على معنى مسند الى شيء لم يذكر بعينه ولا يفيد
بنفسه فائدة تامة بل ينبغي الانتظار الى ذكر الفاعل اما الحاضر والتكلم فيديل انفسها على معنى مسند الى الفاعل المتكلم وفيه فائدة تامة فاما
على الفاعل فاما منوي ولا ضرورة في اعتبارها واما ملازمة المضارع قبله كالحرف لا محالة بالاختصاص بالآخر في الماضي فهو اذن مركب قائم ولا تقدم ولا تأخر
قوله لكن له طلقا او محصولا ان معنى الكلمة والاداة ان عبر عنها بالمفهوم الموضوعين باذاتها فالحكم متعين واما ان عبر بالاسم بان سئل معنى
اسمي عنوان لهما فالحكم صحيح قطعاً نحو معنى من غير مستقل ومعنى ضرب مستند الى الفاعل ١٢ قوله وايضا آية شريفة في تقسيم آخر قد استشهد به الشيخان
ان ينقسم بهذا التقسيم الى اكلية والجزئية والمتواطي والمشتكاه الاسم خاصة وشبهه كاد السيد المحقق قدس سره بان الكلية والجزئية وغيرهما من
صفات المعنى اولاد بالذات ويكمل عليه بالذات والكلمة والاداة لا تصلحان للحكم عليه فلا يتبعه فالحكم واحد من هذه الاقسام فلا بد من تخصيصه في ان ينقسم
بالاسم بخلاف المنقسم الى المشترك القول الحقيقة والبيان فاما الاداة لا تنقسم الى اقسام بل بالانقسام لان الحكم على الالفاظ والاداة جميع
وهذا لا يتفق به العبد حتى يتحقق فان الكلية والجزئية متقابلتان لا يخلو مفهوم عنها فلو كانت ملكة وعدا فحق الاداة والحكم لا يخلو في نفس الامر من
الاتصاف بمنزلة الشركة وعدمه ضرورة وعدم الاستقلال لا ينافي الاتصاف بالمحمولات انما نافي الحكم عليه فالمعاني الغير المستقلة اما كلياتها وجزئيتها
التي تقسم لانها فيه عدم الاستقلال فان غير مستقل يجوز عليه الحكم اذا عنوانه بنوع مستقل كعنوان كونها اداة فلا باس بالحكم عليها فاشتمان
التقسيم بهذا بالذات انما هو لطلق المفرد الصادق على الكلمة والاداة وهو مستقل بالمفهومية وان ليس في الاداة الحكم بالاتصاف ولا ضرورة فيه
فالحق ان الحكم مطلق المفرد والكلمة والاداة مندرجتان في واحد من الاقسام كما نص عليه الشيخ ثم تايد به تسليم كون المنقسم مخصوصا بالتكلم عند
بان المنقسم مطلق المفرد من دون اعتبار المسمى والمخصوص لسر ان احكام مخصوص اليه فليس بشيء مثل امر في تقسيم العلم الى البديعي النظري
من رد مثل هذا العنود فغفر له من ربه الله تعالى

قوله
وان الباء فيه آية حقيقة ان المضارع الغائب لا يدل على حدث منسوب الى شيء ما بحيث يكون مفهوما مسند اليه وترجم الكلام مفيدا
للسكوت واللام يسم اسناده بعده الى فاعل مخصوص كيف الكلام انما لا يرتبط بالغير اصله بل تايد على معنى مسند الى شيء لم يذكر بعينه ولا يفيد
بنفسه فائدة تامة بل ينبغي الانتظار الى ذكر الفاعل اما الحاضر والتكلم فيديل انفسها على معنى مسند الى الفاعل المتكلم وفيه فائدة تامة فاما
على الفاعل فاما منوي ولا ضرورة في اعتبارها واما ملازمة المضارع قبله كالحرف لا محالة بالاختصاص بالآخر في الماضي فهو اذن مركب قائم ولا تقدم ولا تأخر
قوله لكن له طلقا او محصولا ان معنى الكلمة والاداة ان عبر عنها بالمفهوم الموضوعين باذاتها فالحكم متعين واما ان عبر بالاسم بان سئل معنى
اسمي عنوان لهما فالحكم صحيح قطعاً نحو معنى من غير مستقل ومعنى ضرب مستند الى الفاعل ١٢ قوله وايضا آية شريفة في تقسيم آخر قد استشهد به الشيخان
ان ينقسم بهذا التقسيم الى اكلية والجزئية والمتواطي والمشتكاه الاسم خاصة وشبهه كاد السيد المحقق قدس سره بان الكلية والجزئية وغيرهما من
صفات المعنى اولاد بالذات ويكمل عليه بالذات والكلمة والاداة لا تصلحان للحكم عليه فلا يتبعه فالحكم واحد من هذه الاقسام فلا بد من تخصيصه في ان ينقسم
بالاسم بخلاف المنقسم الى المشترك القول الحقيقة والبيان فاما الاداة لا تنقسم الى اقسام بل بالانقسام لان الحكم على الالفاظ والاداة جميع
وهذا لا يتفق به العبد حتى يتحقق فان الكلية والجزئية متقابلتان لا يخلو مفهوم عنها فلو كانت ملكة وعدا فحق الاداة والحكم لا يخلو في نفس الامر من
الاتصاف بمنزلة الشركة وعدمه ضرورة وعدم الاستقلال لا ينافي الاتصاف بالمحمولات انما نافي الحكم عليه فالمعاني الغير المستقلة اما كلياتها وجزئيتها
التي تقسم لانها فيه عدم الاستقلال فان غير مستقل يجوز عليه الحكم اذا عنوانه بنوع مستقل كعنوان كونها اداة فلا باس بالحكم عليها فاشتمان
التقسيم بهذا بالذات انما هو لطلق المفرد الصادق على الكلمة والاداة وهو مستقل بالمفهومية وان ليس في الاداة الحكم بالاتصاف ولا ضرورة فيه
فالحق ان الحكم مطلق المفرد والكلمة والاداة مندرجتان في واحد من الاقسام كما نص عليه الشيخ ثم تايد به تسليم كون المنقسم مخصوصا بالتكلم عند
بان المنقسم مطلق المفرد من دون اعتبار المسمى والمخصوص لسر ان احكام مخصوص اليه فليس بشيء مثل امر في تقسيم العلم الى البديعي النظري
من رد مثل هذا العنود فغفر له من ربه الله تعالى

وان كان هذا التقسيم لا يرتبط بالاسم فالحكم على الاداة لا ينافي الحكم على الكلية والجزئية

شرح سلم الجواهر

مطلق المفرد سواء كان اسماً أو كلمة أو أداة (إن التحل معناه) أي لوحظ من حيث معناه والواحد لم يقتصر
 أي فذلك المفرد المتكلم مع تشخيص معناه (جزئي) قال السيد المحقق قدس سره الشريف الكلية والجزئية
 من صفات المعنى بالذات بالعرض من صفات اللفظ وتدخل فيه أي الجزئي (المفردات واسماء الاشياء
 فإن الوضع فيها وإن كان عاماً لكن لموضوع له خاص) اعلم أن الوضع لا بد له من ملاحظة المعنى واللفظ
 حين الوضع فإن لاحظهما الوضع مخصوص بما فهو الوضع الخاص لموضوع له الخاص كوضع الانسان
 وإن لاحظهما بوجه كلي ووضع كل واحد واحد من اللفظ الصادق عليها ذلك لوجه بأزاء كل واحد من المعاني
 الصادرة عليه وجهاً واحداً فهو الوضع العام والموضوع له العام إن لاحظ اللفظ بخصوصه وللمعاني الكثيرة بالوجه
 الكلي ووضع اللفظ بأزاء كل واحد واحد من تلك المعاني فهو الوضع العام والموضوع الخاص إن كان عكس ذلك
 فهو الوضع الخاص لموضوع له العام ولم يوجد (علم هو التحقيق) خلافاً للعلاقة التقاربية لا يخلو ذلك ككاد
 وجود المجازات تشاعيل الحقيقة ولا تباينها عند الاطلاق والخصوصية والاشتراك خلافاً لاصل ثم كونها جزئية
 الاطلاق بل إذا كان المجمع والمشاكلية جزئياً حقيقياً (وبدونه) أي اللفظ المفرد حال كونه بدون تشخيص معناه متصلاً
 إن تساوت افراجه (أو افراد معناه) أي صدق ذلك المعنى عليها (والاشياء) فمشكك وحصل و
 التفاوت في الاولوية) فستكونه في بعض الافراد مقتضى الذات دون بعض اخروا لا ولية
 له قوله العلم ان الوضع لابد له ان علم ان مناط عموم الوضع على كون المعاني المتعددة محفوظة بوجه واحد لا كون الشيء كلياً في نفسه فوضع الانسان و
 وضع زيد وضعان خاصان ووضع هذا واسماء الفاعلين وضع عام لان المعاني في كليهما محفوظة بوجه كلي لكن يبقى ان خصوص الموضوع له او
 عمومها شيء سواء كان المعنى جزئياً من جزئيات ما تصور عند الوضع وعبر عنه بيزمان لا يكون الموضوع له في نحو الانسان خاصاً ويخرج
 قسم هو الوضع الخاص للموضوع له العام ويكون وضع اسم الفاعل من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص لا يكون الموضوع له عاماً وإن كان
 الموضوع له عاماً لا كما زعم الاشراح المحقق ان ليس فيه الوضع عاماً لان الوضع هنا معنى فالعوم في جانب الموضوع له والتفسير في عموم الوضع العموم في جانب
 المعنى وذلك لان العموم كانه في جانب اللفظ كذلك في جانب المعنى ولا تأنى ذلك كون المعنى واحداً أو متعدداً وان سمح في اسماء الفاعلين مجموع
 الموضوع له الا انه لا يصح خصوص الموضوع له في امثال اسم الاشارة فإن المعاني متعددة هناك قطعاً لا يصح تقسيم هذه النمط الا انه يمكن في
 له بالوضع لالفاظ الذي وضع المعنى بان يكون ضمير لرجاء الى المعنى ولفظ الموضوع سند الى ضمير اللفظ وعموم اللفظ الموضوع عبارة عن
 تعدد وضع كونها محفوظة بوجه كلي في جميع التقسيم كما في الشرح فالوضع الخاص للموضوع له الخاص هو وضع الانسان ويزيل في جميع اللفظ
 والمعنى والوضع العام والموضوع له العام كالالفاظ الموضوعية بالوضع النومي والوضع العام والموضوع له الخاص كاسماء الاشارة ونحوهما ان الالفاظ
 الموضوعية في كل منها واحدة غير متبدلة تحت قاعدة كلية وهو وضع الخاص ان يكون المعنى واحداً والموضوع له العام بان يكون الالفاظ متبدلة
 لمجرد بوجه كلي ولم يوجد ما فهم منه رحمه الله تعالى

قوله اي ان وضعه
 يعني ان يكون الوضع
 من حيث هو
 لا من حيث
 اللفظ
 والاشياء
 فمشكك
 وحصل
 و
 التفاوت
 في الاولوية
 فستكونه
 في بعض
 الافراد
 مقتضى
 الذات
 دون
 بعض
 اخروا
 لا ولية
 له
 قوله العلم
 ان الوضع
 لابد له
 ان علم
 ان مناط
 عموم
 الوضع
 على كون
 المعاني
 المتعددة
 محفوظة
 بوجه
 واحد
 لا كون
 الشيء
 كلياً في
 نفسه
 فوضع
 الانسان
 وضع
 زيد
 وضعان
 خاصان
 ووضع
 هذا
 واسماء
 الفاعلين
 وضع
 عام لان
 المعاني
 في كليهما
 محفوظة
 بوجه
 كلي لكن
 يبقى ان
 خصوص
 الموضوع
 له او
 عمومها
 شيء
 سواء كان
 المعنى
 جزئياً
 من
 جزئيات
 ما تصور
 عند
 الوضع
 وعبر عنه
 بيزمان
 لا يكون
 الموضوع
 له في
 نحو
 الانسان
 خاصاً
 ويخرج
 قسم
 هو الوضع
 الخاص
 للموضوع
 له العام
 ويكون
 وضع
 اسم
 الفاعل
 من
 قبيل
 الوضع
 العام
 والموضوع
 له الخاص
 لا يكون
 الموضوع
 له عاماً
 وإن كان
 الموضوع
 له عاماً
 لا كما
 زعم
 الاشراح
 المحقق
 ان ليس
 فيه
 الوضع
 عاماً
 لان
 الوضع
 هنا
 معنى
 فالعوم
 في
 جانب
 الموضوع
 له
 والتفسير
 في
 عموم
 الوضع
 العموم
 في
 جانب
 المعنى
 وذلك
 لان
 العموم
 كانه
 في
 جانب
 اللفظ
 كذلك
 في
 جانب
 المعنى
 ولا تأنى
 ذلك
 كون
 المعنى
 واحداً
 أو
 متعدداً
 وان
 سمح
 في
 اسماء
 الفاعلين
 مجموع
 الموضوع
 له
 الا انه
 لا يصح
 خصوص
 الموضوع
 له
 في
 امثال
 اسم
 الاشارة
 فإن
 المعاني
 متعددة
 هناك
 قطعاً
 لا يصح
 تقسيم
 هذه
 النمط
 الا انه
 يمكن
 في
 اللفظ
 الذي
 وضع
 المعنى
 بان
 يكون
 ضمير
 لرجاء
 الى
 المعنى
 ولفظ
 الموضوع
 سند
 الى
 ضمير
 اللفظ
 وعموم
 اللفظ
 الموضوع
 عبارة
 عن
 تعدد
 وضع
 كونها
 محفوظة
 بوجه
 كلي
 في
 جميع
 التقسيم
 كما
 في
 الشرح
 فالوضع
 الخاص
 للموضوع
 له
 الخاص
 هو
 وضع
 الانسان
 ويزيل
 في
 جميع
 اللفظ
 والمعنى
 والوضع
 العام
 والموضوع
 له
 العام
 كالالفاظ
 الموضوعية
 بالوضع
 النومي
 والوضع
 العام
 والموضوع
 له
 الخاص
 كاسماء
 الاشارة
 ونحوهما
 ان
 الالفاظ
 الموضوعية
 في
 كل
 منها
 واحدة
 غير
 متبدلة
 تحت
 قاعدة
 كلية
 وهو
 وضع
 الخاص
 ان
 يكون
 المعنى
 واحداً
 والموضوع
 له
 العام
 بان
 يكون
 الالفاظ
 متبدلة
 لمجرد
 بوجه
 كلي
 ولم
 يوجد
 ما
 فهم
 منه
 رحمه
 الله
 تعالى

وهي المقدم بالعلية او بالطبع على ما فسر المحقق الدواني (و الشدة والضعف والزيادة والنقصان)
ثم ههنا اختلافات بين الاشراقيين والمشائين لا بد من الاطلاع عليها الطالب الصواب الاول هل في الماهية
تشكيك ام لا فالاشراقية مالوا الى الاول المشاؤون الى الثاني وتحرير محل النزاع على ما يفهم من كلام
علامة الشيرازي ان الاختلاف بين الاشياء يتصور على أنحاء اختلاف بالمهية كما بين الانسان والفرس
ولاختلاف بالعوارض كما بين الزنجي والرومي واختلاف الماهية بالكمال والنقصان فبعد الاتفاق
على الاولين اختلفوا في الثالث فالاشراقية اثبتت وجود المشاؤون نفوه والاختلاف بالكمال النقض
كونها في نحو من الوجود نال ان نفسها على نفسها في نحو اخر من الوجود من دون واسطة في العروض
في النحورين الاخيرين اما النحور الاول فلا يتصور في الذاتي وهو الاشياء لان الذاتي لا يكون مقتضى الذات
واما الثاني فالاشية جازية في الذاتي والماهية لان العلة والمعلول قد يكونان من نوع واحد فلا بد من
ان يكون العلة يسهلها مقدمة على مهية المعلول على ما ينادى عليه الجعل البسيط واذ مهيتها
واحدة فلا بد ان يكون هي في نحو من الوجود مقدمة على نفسها في نحو اخر منه ومصدر اق حمل
النوع عليهما ذاتا ههما مع كون احدهما متقدما على الآخر فصدق النوع على بعض افرادة وهو
العلة مقدم على صدقه على بعض اخر وهو المعلول قال الصدر الشيرازي الاشراقية جازية
التشكيك في الماهية بجميع أنحاءها فالجواز بالنحو الثاني قد عرفت واما النحور الاول فلعل لانهم
لم يفتروا بها ذكر لانهم قالوا وجود العلة اولى من وجود المعلول مع عدم كونه مقتضى الذات
هذا النحو من الاولوية يجوز في الماهية بلا ريب واما جواز النحورين الاخيرين فلان المقدار اسماء يزيد
على مقدار اخر بنفسه كالخط بنفس الخط يزداد على اخر وكذا السواد الشديد على الضعيف

له قوله في التقديم انه يخص التقديم بهذين النحويين للملار والنقض بالزمان
فان حقيقة نفسها متقدمة في نحو وجودها متأخرة في نحو وجود آخر بالذات فان قلت ليس
صدق تلك الحقيقة على بعض الافراد متقدما على صدقها على بعض آخر انما المتقدم نحو وجوده
قلت اذا تقدم نحو وجوده فالمتقدم موجودا المتأخر معدوم والمعدوم يصديق سلب
كل شيء عنه فيصدق سلب تلك الحقيقة ثم بعد ذلك يصديق ايجابها عند وجود
التأخر فاختلف صدق الحقيقة على الافراد بالتقدم والتأخر انما بعد الترتيب

[illegible]

واجب عن الاول بان هية المقدار يصدق على الكبير كما يصدق على الصغير لا تفاوت لكن الكبير
 اذا قيس الى الصغير يحدث التفاوت بالتفاوت انما حدث فيه بواسطة الاضافة وايد بكلام الشيخ ولا يخفى
 عليك ان التفاوت بالزيادة والنقصان انما هو في المقدار بلا واسطة في العرض لان الزائد بالذات هو
 المقدار ليس لا وان الزيادة اضافة فلا يعرض معروضها الا بالقياس الى ما هو معرض للنقصان و
 الاضافة لو كانت واسطة لكانت في الثبوت والاكانت زائدة وناقصة فلا تكون اضافة ويحول حوله
 ما في العروة الوثقى ان الاضافة التي هي مناط الزيادة والنقصان ان كانت منضبة الى المقدار فهي
 الكرم مع هذا الكلام فيه كما الكلام في المقدار فاما يتسلسل او ينتهي الى مقدار يكون بنفسه
 اوناقصا وان كانت انزاعية فيكون منشأ انتزاعه المقدار لان غيره لا يكون منشأ لا تنزاع الزيادة
 والنقصان فيكون هو بنفسه زائدا اوناقصا فمأقيل انه انتزاعي ومنشأ انتزاعه هذا الكرم
 ولهذية دخل في تنزاع الزيادة والنقصان ما قال ان غير الكرم لا يكون منشأ لا تنزاع الزيادة
 وانقصان ممنوع والصحيح ان غير الكم وهذا لا يكون منشأ لا تنزاعها لان

قوله واجب من الاول انه حاصل ان هيات المقدار و اضافته عارضة لها وهي كونه بحيث اذ قيس الى مقدار آخر
 من نوعه يكون مثله اضافة و الزيادة والنقصان ليس في المقدار الا بواسطة هذه الاضافة وانفسه ليس زائدا ولا ناقصا
 قال بعض الشرح فيه نظر لان القول بالمشيكيك المايجب فيه كون مابة التفاوت في فيلزم ان لا يكون تشكيك في عارض
 اصلا ايضا والازم التشكيك في المية او لا يجب فالتفاوت في المقدار وان كان لغاذا لا لاجل المقدار الاضافي يكون تشكيكا
 المية وهذا شئ عجيب فان التشكيك ما يكون معروضا للتفاوت بالذات اى من غير واسطة في العرض بان يكون نفسه زائدا
 اوناقصا وهما المقدار ليس في نفسه زائدا اوناقصا انما يميز زائدا اوناقصا بعد عرض الاضافة واما العارض فهو معروض الاختلاف
 بالذات اى من غير واسطة في العرض اذ مصداقه زائد على الذات فيجوز ان يكون قيامه مختلفا بالنوع او بالصفة ويكون عروضا
 كل مبدأ موجب نحو صدق مشتقة غير النحو الآخر من صدقه فغال واما الايراد المصدري لقوله لا يخفى فحاصله انه ليس هناك
 انما قد يكون معروضا للزيادة والنقصان اذ من البين ان الاضافة لا تكون زائدة اوناقصا اذ الزيادة والنقصان من عوارض الكم
 بل لا يقتل هناك اضافة اصلا سوى الزيادة والنقصان نعم الزيادة والنقصان اضافتان لا يمكن عروضا للمقدار الا بالمقايسة
 الى مقدار آخر لكن المعروض والتعريف بالذات بهما هو المقدار نفسه واما ان هناك مقايسته يكون معروضا بالذات فكلا ولو كانت
 على الترتيل كانت واسطة في الثبوت لا غير فافهم من منوع

قوله واجب من الاول بان هية المقدار يصدق على الكبير كما يصدق على الصغير لا تفاوت لكن الكبير
 اذا قيس الى الصغير يحدث التفاوت بالتفاوت انما حدث فيه بواسطة الاضافة وايد بكلام الشيخ ولا يخفى
 عليك ان التفاوت بالزيادة والنقصان انما هو في المقدار بلا واسطة في العرض لان الزائد بالذات هو
 المقدار ليس لا وان الزيادة اضافة فلا يعرض معروضها الا بالقياس الى ما هو معرض للنقصان و
 الاضافة لو كانت واسطة لكانت في الثبوت والاكانت زائدة وناقصة فلا تكون اضافة ويحول حوله
 ما في العروة الوثقى ان الاضافة التي هي مناط الزيادة والنقصان ان كانت منضبة الى المقدار فهي
 الكرم مع هذا الكلام فيه كما الكلام في المقدار فاما يتسلسل او ينتهي الى مقدار يكون بنفسه
 اوناقصا وان كانت انزاعية فيكون منشأ انتزاعه المقدار لان غيره لا يكون منشأ لا تنزاع الزيادة
 والنقصان فيكون هو بنفسه زائدا اوناقصا فمأقيل انه انتزاعي ومنشأ انتزاعه هذا الكرم
 ولهذية دخل في تنزاع الزيادة والنقصان ما قال ان غير الكرم لا يكون منشأ لا تنزاع الزيادة
 وانقصان ممنوع والصحيح ان غير الكم وهذا لا يكون منشأ لا تنزاعها لان

الحذية من عدمه لا يكون متصفاً بهما من غير واسطة في العروض ولو كانت واسطة لكانت في
 الثبوت الموجب ليس نفس المحية فهي معرض لها والمهذبتين منشأ لا تنزعها والمهذبتين فحفظ والله
 اعلم واجيب عن الثاني بأن الشد في الضعيف متخالفاً بالمحية لاختلافها بالفضة والنوعة وهو فاسد كما سيظهر لشكوا
 واختار المصنف المشائين قال (ولا تشكيك في المحية) الجوهرية (ولا في العوارض) أي المحيات العرضية
 بل في اتصاف الأفراد (أي أفراد المحية بها) أي بالعوارض فلا تشكيك في الجسم لأنه محية جوهرية (ولا
 في السواد) لأنه محية عرضية (بل) التشكيك (في اتصاف الأفراد به) وأتوقد لا تلهم ما قال المحقق الدواني
 رحمه الله تعالى لو كان المحية زائدة أو ناقصة أو شديدة أو ضعيفة فاما أن يشتمل الشديد الزائد على مر ليس في
 الضعيف والناقص أو لا يشتمل وعلى الثاني لم يكن في بينه وبين مقابلهما وعلى الأول فذلك الأمر ما فصل فاختل
 الشدة والضعيف نوعاً فلا يكون المحية شديدة أو ضعيفة وكذلك الحال الزائد والناقص أو عارض فيكون التشكيك في

سلف قوله لأن البنية أهـ دليل للسقوط واختار هذا القائل إطلاق الاضافة المعرفة أمر انزعجي ثم جعل منشأ انزعاجها المعرفة فنقول
 الأمر انزعجي بالصحيح ان يكون عرضاً للزيادة والنقصان فانها صفتان تباين العروض الأبا هو موجود ومنه ولو كان محروفاً كان كسا
 انزعاجها حقيقة كية كيان في بعض الأفراد وفي بعضها ما تفقدت المسمى ثم نقول ان كان منشأ انزعاج هذه الاضافة للمهذبة فهي محدودة
 لزيادة والنقصان وهو باطل كمين في الشرح بان البنية امر عدمي فلا تكون معرفة لهذين الوصفين وان كانت واسطة كانت واسطة
 في الثبوت لا غير فان قلت يجب ان البنية امر عدمي لكل الشخص الشخص هذه البنية امر عيني البنية وهو المروض للوصفين قلت التحقيق كما
 سيلوح لك ان الله تعالى ان ليس الشخص امر دوراً للمهذبة فالمهذبة بنفسه ما يدور باسم الجائل يكون متشخصة بالشخص ليس الا البنية الموجودة
 بوجوده فاس نفسه كما انها مهذبة كذلك شخص ودية البنية نفس البنية المتقررة الموجودة ومفهوم البنية امر عدمي واذا كان الشخص نفس البنية
 بالزيادة على شخص آخر ليس الا اتصاف البنية الموجودة بوجودها على نفسها الموجودة وقد وجد آخر فقد تم المدعي وليس ان البنية الكلية بما هي من حيث
 هي من دون ان يتقرر وتتشخص بزيادة والنقصان كيف وهذا شيء يلوح عليه آثار الميطان فافهم انه من سلف قوله وثبت ولا يلزم
 هذا الدليل لوقوع الدليل على ان لا توجد مهذبة كلية اصلاً لان الموجود لا تشخص مثلاً ما ان فلا يكون ان توجد الا واما ما زعمتم عليه الشركة وهذا لا يصح
 فانه لا مانع من تشخص منها على امر ليس في شخص آخر ولا يشتمل على الثاني لا فرق بين شخصين على الاول فلهذا الامر داخل فاختلف الشخصان
 حقيقة ولما عارض موجود فيلزم ان التشخص هو باطل ولا غير موجود منشأ موجود الاعاد الى الاول فالكلام في المعارض فان
 وقع بان الشخص غير شتمل على امر انه اما الاستياد بنفسه ما يدور على الجائل فنقول مثله بينا بان الشديد لم يشتمل على شيء والشددة لنفسه
 المتقرر على الجائل وبالمجمل ما يتدبر هناك ميتة ومثله من ان الدليل منقوض بالزمان فانه حقيقة بنفسها مستعدة في بعض الاجزاء
 عند خسة في بعض منهم فنقول التقدم المشتمل على امر انه ليس في المتأخر له على الثاني جازع الفرق بين المتقدم والمتأخر
 وعلى الاول اما اقل فيه فيلزم اختلاف اجزاء الزمان بالتحقيق وبذلك يجل النصال او عارض فمعرض التقدم والمتأخر هذا العارض من
 الزمان فلهذا العارض هو الزمان فالكلام فيه كاللهم في الزمان فافهم انه من روح

قوله لا يكون متصفاً بهما من غير واسطة في العروض ولو كانت واسطة لكانت في الثبوت الموجب ليس نفس المحية فهي معرض لها والمهذبتين منشأ لا تنزعها والمهذبتين فحفظ والله اعلم واجيب عن الثاني بأن الشد في الضعيف متخالفاً بالمحية لاختلافها بالفضة والنوعة وهو فاسد كما سيظهر لشكوا واختار المصنف المشائين قال (ولا تشكيك في المحية) الجوهرية (ولا في العوارض) أي المحيات العرضية بل في اتصاف الأفراد (أي أفراد المحية بها) أي بالعوارض فلا تشكيك في الجسم لأنه محية جوهرية (ولا في السواد) لأنه محية عرضية (بل) التشكيك (في اتصاف الأفراد به) وأتوقد لا تلهم ما قال المحقق الدواني رحمه الله تعالى لو كان المحية زائدة أو ناقصة أو شديدة أو ضعيفة فاما أن يشتمل الشديد الزائد على مر ليس في الضعيف والناقص أو لا يشتمل وعلى الثاني لم يكن في بينه وبين مقابلهما وعلى الأول فذلك الأمر ما فصل فاختل الشدة والضعيف نوعاً فلا يكون المحية شديدة أو ضعيفة وكذلك الحال الزائد والناقص أو عارض فيكون التشكيك في سلف قوله لأن البنية أهـ دليل للسقوط واختار هذا القائل إطلاق الاضافة المعرفة أمر انزعجي ثم جعل منشأ انزعاجها المعرفة فنقول الأمر انزعجي بالصحيح ان يكون عرضاً للزيادة والنقصان فانها صفتان تباين العروض الأبا هو موجود ومنه ولو كان محروفاً كان كسا انزعاجها حقيقة كية كيان في بعض الأفراد وفي بعضها ما تفقدت المسمى ثم نقول ان كان منشأ انزعاج هذه الاضافة للمهذبة فهي محدودة لزيادة والنقصان وهو باطل كمين في الشرح بان البنية امر عدمي فلا تكون معرفة لهذين الوصفين وان كانت واسطة كانت واسطة في الثبوت لا غير فان قلت يجب ان البنية امر عدمي لكل الشخص الشخص هذه البنية امر عيني البنية وهو المروض للوصفين قلت التحقيق كما سيلوح لك ان الله تعالى ان ليس الشخص امر دوراً للمهذبة فالمهذبة بنفسه ما يدور باسم الجائل يكون متشخصة بالشخص ليس الا البنية الموجودة بوجوده فاس نفسه كما انها مهذبة كذلك شخص ودية البنية نفس البنية المتقررة الموجودة ومفهوم البنية امر عدمي واذا كان الشخص نفس البنية بالزيادة على شخص آخر ليس الا اتصاف البنية الموجودة بوجودها على نفسها الموجودة وقد وجد آخر فقد تم المدعي وليس ان البنية الكلية بما هي من حيث هي من دون ان يتقرر وتتشخص بزيادة والنقصان كيف وهذا شيء يلوح عليه آثار الميطان فافهم انه من سلف قوله وثبت ولا يلزم هذا الدليل لوقوع الدليل على ان لا توجد مهذبة كلية اصلاً لان الموجود لا تشخص مثلاً ما ان فلا يكون ان توجد الا واما ما زعمتم عليه الشركة وهذا لا يصح فانه لا مانع من تشخص منها على امر ليس في شخص آخر ولا يشتمل على الثاني لا فرق بين شخصين على الاول فلهذا الامر داخل فاختلف الشخصان حقيقة ولما عارض موجود فيلزم ان التشخص هو باطل ولا غير موجود منشأ موجود الاعاد الى الاول فالكلام في المعارض فان وقع بان الشخص غير شتمل على امر انه اما الاستياد بنفسه ما يدور على الجائل فنقول مثله بينا بان الشديد لم يشتمل على شيء والشددة لنفسه المتقرر على الجائل وبالمجمل ما يتدبر هناك ميتة ومثله من ان الدليل منقوض بالزمان فانه حقيقة بنفسها مستعدة في بعض الاجزاء عند خسة في بعض منهم فنقول التقدم المشتمل على امر انه ليس في المتأخر له على الثاني جازع الفرق بين المتقدم والمتأخر وعلى الاول اما اقل فيه فيلزم اختلاف اجزاء الزمان بالتحقيق وبذلك يجل النصال او عارض فمعرض التقدم والمتأخر هذا العارض من الزمان فلهذا العارض هو الزمان فالكلام فيه كاللهم في الزمان فافهم انه من روح

في الجوهر سميت قوة واذا وجد في الكيف سميت شدة وكذا اضدادها لكن هذه اطلاق عينية لا اعتداد بها
في العلو والحكمية والمشائون لو اوافقوا ابتغاهما نظرا الى الاطلاق واقضوا انفسهم حيث لم يجوزوا كون الخطا
خطية وجودا وكونه اشد طولاً مع ان الطول هو الخط والمضاد له الشدة حيث عرفت الشدة بملئنا
الزوايا ايضا الاختلاف الخامس ان الجوهر هل يشترط ام لا قال الاشراقيون نعم وهو ظاهر على ما علم فانهم عنفاجها
المهية ولذا هي الجوهر في القيل اكل من البصير لظهور الآثار الكثيرة في فعل دونها وعلى ما فسر اتباع المشائين له تجوز
ايضا فان من الجائز ان يكون بعض المفاتيح بحيث ينترع عنه امثال مفارق اخر ولعل دليل على خلافه
وقد ادعى الاشراقيون قبل المشاهدة بالرياضات وقال المشائون لا يشترط الجوهر لم يقموا عليه ليدل بنوا على
القول حيث لم يطلق على جوهره انه اشد من جوهرنا والله اعلم بالصواب وان زيادة التقصا على اصلها ايضا يتصف الجوهر
بها فانهم قالوا المقدار الجسدي في جوهر عين الجسم مع انه يتصف بها والله اعلم بحقيقة الحال (وان كثر) معناه (وان
وضع) ذلك المفرد (لكل من المعاني) يا واضع فيخرج نحو ان لا يتبدل في نقل (فمستتر) اختلف او لا
في امكان المشترك ثم وقع ثم في كونه للضدين (والحق) عندنا بما هو دانه اي المشترك (واقتر) في كلام العرب بل
في كلام الله (اجوبين الضدين) كالقرع للحيض الطهر (لكن ليس للعموم) وهو ههنا ارادة كل معانيه (حقيقة
عندنا خلافا للمشائين) رحمه الله تعالى (واذا ارادة جميع معانيه على انه معنوي واحد مجازي او واحد معانيه بان يكون الاخر من جنس
فجاءت افعالها والتفصيل في كتب الاصول والمنجمل) وهو اللفظ المنقول عن معناه الاصل الى اخر من غير مناسبة
قيل من المشترك لانه لما لم يكن بين المنقول عنه والمنقول اليه مناسبة فكانه وضع لكل منها ابتداء
على انه قسيم (والا) يكن وضعه على ابتداء بل الاول فقط (فان اشتهر في الثاني) المنقول اليه بان يفهم من
قرينة (فمنقول شرعي) ان كان الناقل المتعبر (او عرف خاص) ان كان صاحب عرف خاص (او عرف عام) ان كان
خارجا ما قال سيبويه (الاعدام كلها منقولات) خلافا للجوهر من النحاة (والا) اشتهر في الثاني المنقول اليه بل
في فهمه الى قرينة صادرة عن الاول (لحقيقة) في الاول ان استعمال فيه وجاز في الثاني ان استعمال فيه فالمراد
القول انه ارادة بان يكون كواحد واحد من افعال الحكم حتى يكون الحكم مستفاد كمين ^{قوله} على انه سمي واحد مجازي لكن لما يكون اذا كان المجموع
الضدين مفرد موضوع بازار هذا المجموع لان سمي اشتراط اطلاق الجز على الكل سمي باسم موحدة فانهم ^{قوله} خلافا لجمهورنا عرفهم
بعضها منقولات وبعضها منقولة ويكمن ان يكون البعض موضوعا ابتداء بان يكون لفظه بطل الموضع على الشخص انه واحد استدل على

قوله
ان الجوهر
سميت قوة
واذا وجد
في الكيف
سميت شدة
وكذا
اضدادها
لكن هذه
اطلاق
عينية
لا اعتداد
بها
في العلو
والحكمية
والمشائون
لو اوافقوا
ابتغاهما
نظرا الى
الاطلاق
واقضوا
انفسهم
حيث لم
يجوزوا
كون الخطا
خطية
وجودا
وكونه
اشد
طولاً
مع ان
الطول
هو الخط
والمضاد
له
الشدة
حيث
عرفت
الشدة
بملئنا
الزوايا
ايضا
الاختلاف
الخامس
ان الجوهر
هل يشترط
ام لا
قال
الاشراقيون
نعم
وهو
ظاهر
على ما
علم
فانهم
عنفاجها
المهية
ولذا هي
الجوهر
في القيل
اكل من
البصير
لظهور
الآثار
الكثيرة
في فعل
دونها
وعلى ما
فسر
اتباع
المشائين
له
تجوز
ايضا
فان من
الجائز
ان يكون
بعض
المفاتيح
بحيث
ينترع
عنه
امثال
مفارق
اخر
ولعل
دليل
على
خلافه
وقد
ادعى
الاشراقيون
قبل
المشاهدة
بالرياضات
وقال
المشائون
لا يشترط
الجوهر
لم يقموا
عليه
ليدل
بنوا على
القول
حيث لم
يطلق
على
جوهره
انه اشد
من جوهرنا
والله اعلم
بالصواب
وان
زيادة
التقصا
على
اصلها
ايضا
يتصف
الجوهر
بها
فانهم
قالوا
المقدار
الجسدي
في جوهر
عين
الجسم
مع انه
يتصف
بها
والله
اعلم
بحقيقة
الحال
(وان
كثر)
معناه
(وان
وضع)
ذلك
المفرد
(لكل
من
المعاني)
يا
واضع
فيخرج
نحو
ان لا
يتبدل
في
نقل
(فمستتر)
اختلف
او لا
في
امكان
المشترك
ثم
وقع
ثم
في
كونه
للضدين
(والحق)
عندنا
بما
هو
دانه
اي
المشترك
(واقتر)
في
كلام
العرب
بل
في
كلام
الله
(اجوبين
الضدين)
كالقرع
للحيض
الطهر
(لكن
ليس
لعموم)
وهو
ههنا
ارادة
كل
معانيه
(حقيقة
عندنا
خلافا
للمشائين)
رحمه
الله
تعالى
(واذا
ارادة
جميع
معانيه
على
انه
معنوي
واحد
مجازي
او
واحد
معانيه
بان
يكون
الاخر
من
جنس
فجاءت
افعالها
والتفصيل
في
كتب
الاصول
والمنجمل)
وهو
اللفظ
المنقول
عن
معناه
الاصل
الى
اخر
من
غير
مناسبة
قيل
من
المشترك
لانه
لما
لم
يكن
بين
المنقول
عنه
والمنقول
اليه
مناسبة
فكانه
وضع
لكل
منها
ابتداء
على
انه
قسيم
(والا)
يكن
وضع
على
ابتداء
بل
الاول
فقط
(فان
اشتهر
في
الثاني)
المنقول
اليه
بان
يفهم
من
قرينة
(فمنقول
شرعي)
ان
كان
الناقل
المتعبر
(او
عرف
خاص)
ان
كان
صاحب
عرف
خاص
(او
عرف
عام)
ان
كان
خارجا
ما
قال
سيبويه
(الاعدام
كلها
منقولات)
خلافا
للمشائين
من
النحاة
(والا)
اشتهر
في
الثاني
المنقول
اليه
بل
في
فهمه
الى
قرينة
صادرة
عن
الاول
(لحقيقة)
في
الاول
ان
استعمال
فيه
وجاز
في
الثاني
ان
استعمال
فيه
فالمراد
القول
انه
ارادة
بان
يكون
كواحد
واحد
من
افعال
الحكم
حتى
يكون
الحكم
مستفاد
كمين
قوله
على
انه
سمي
واحد
مجازي
لكن
لما
يكون
اذا
كان
المجموع
الضدين
مفرد
موضوع
بازار
هذا
المجموع
لان
سمي
اشتراط
اطلاق
الجز
على
الكل
سمي
باسم
موحدة
فانهم
قوله
خلافا
لجمهورنا
عرفهم
بعضها
منقولات
وبعضها
منقولة
ويكمن
ان
يكون
البعض
موضوعا
ابتداء
بان
يكون
لفظه
بطل
الموضع
على
الشخص
انه
واحد
استدل
على

ولعلك تقول هذا لا يصح على مذهب من يجعلها من صفات المعلوم فان معلوما لا يصح ان يحل في جميع النواحي كما
يشبهه فاستمع ان الحق المطابق لراي المشايخين ان الشخص لا يوجد له هوية عن جرم لا فساد هوية كانت
او عينية وله عوارض مختصة لا توجد في غيرها ولا عوارض مختصة بالنظر الى الاشياء كالحسينية الاخرى من
فلا اجر عن العوارض الا على بقوله هوية مميزة عن الاشياء كالحسينية الاخرى هذا الهوية تحصل في الحاسية عن
الذهنية في مشتركة بين الشخص الخارج والحاصل في الحواس في ضمن الشخص الخارج بوجوده بل عينه وفي
ضمن الشخص الذهني بوجوده فذلك المسمى حيث انما معرفة العوارض الحسية علم ومع قطع النظر عنها معلوم و
معرض التجربة والشخص الخارج معلوم بالعرض فاما العينان التي انما هي الذات المتعين الخارج حكم بان شخص
الحسي شيء خارج عن القابل للمعنى فالصواب المحسوس منزع انتزاعا ناقضا مشروطا بحدود المادة والخيالية منزع
انتزاعا كالتجربة غير تام والعقلية منزع انتزاعا تاما فانتزاعا التغير من قطع العلم الحق عند اعلام اليقوت ثم لما كان من اقسام
الجزئي ما لا يجوز العقل تكثر اصلا كزبد مثلا وفيها الفرق المنتشرة وهو يطلق على معنيين الاول ما كان معينا غير قابل
للمشاركة في الواقع لان العقل اشتبهه عليه حكم عليه بانه هذا ام ذلك على البدل والثاني ما يكون في الواقع قابلا للمشاركة
على البدل وكان يتوهم اتقاض تعريف الكل متعاكسا للجزئي جمع اكراد ان يشير الى دفعه وقال (فمحسوس الطفل

في مبدأ الولادة) الذي هو فرع منتشرا بالمعنى الثاني (وشبه ضعيف البصر والصواب الخيالية من اليقوت المعنوية)
الذين هم افراد منتشرون بالمعنى الاول (كلها جزئيات لان شيئا منها لا يجوز العقل تكثره على غلط
الاجتماع) بان يجوز العقل في وقت واحد انه هذا وهذا (وهو المراد) في تعريف الكل والجزئي وقال بعض
الشارح لا اكاد اذ واقعية الفرد المنتشر بالمعنى الثاني لان الانتشار لا يكون الا بتقيد الكل والتقيد
ما كلي فلا يقيد الجزئية او جزئي غير قابل للمشاركة فيكون للتقيد ايضا كذلك او قابل له على البدل وهو منتشر
ويبين الكلام في انتشاره ولا يخفى فسلوكه لان الفرد المنتشر عبارة عن الكل المعروض للشخص خاص بعينه مشتركه
اجتماعا لا بد لا كما ان الجزئي الغير المنتشر عبارة عنه من حيث هو معرض للحدادة المانع بالكلية والشخص معرض
لله

له قوله لان الفرد المنتشر كالتفصيل ان المحققين قد سبوا الى ان لا ينضم اليه شيئا يحصل اليه تشبيها بالشيء بنفسه تعين ويحذف في النار
الوجودات ينتشر منها شخص من عالمية التماثل هي شخص وكذا حال الفرد المنتشر لا يحصل بانفهامه الى الكل على ان نفسه خارجة تعين بحيث ياتي
الاشترار اجتماعا لا بد لا عالمية التماثل بهذا النوع من الانحياز الفرد المنتشر لا يقيد اصلا حتى يجري شقوه فكم فافهم منه ربه الله تعالى

قوله لا يصح على مذهب من يجعلها من صفات المعلوم فان معلوما لا يصح ان يحل في جميع النواحي كما يشبهه فاستمع ان الحق المطابق لراي المشايخين ان الشخص لا يوجد له هوية عن جرم لا فساد هوية كانت او عينية وله عوارض مختصة لا توجد في غيرها ولا عوارض مختصة بالنظر الى الاشياء كالحسينية الاخرى من فلا اجر عن العوارض الا على بقوله هوية مميزة عن الاشياء كالحسينية الاخرى هذا الهوية تحصل في الحاسية عن الذهنية في مشتركة بين الشخص الخارج والحاصل في الحواس في ضمن الشخص الخارج بوجوده بل عينه وفي ضمن الشخص الذهني بوجوده فذلك المسمى حيث انما معرفة العوارض الحسية علم ومع قطع النظر عنها معلوم ومعرض التجربة والشخص الخارج معلوم بالعرض فاما العينان التي انما هي الذات المتعين الخارج حكم بان شخص الحسي شيء خارج عن القابل للمعنى فالصواب المحسوس منزع انتزاعا ناقضا مشروطا بحدود المادة والخيالية منزع انتزاعا كالتجربة غير تام والعقلية منزع انتزاعا تاما فانتزاعا التغير من قطع العلم الحق عند اعلام اليقوت ثم لما كان من اقسام الجزئي ما لا يجوز العقل تكثر اصلا كزبد مثلا وفيها الفرق المنتشرة وهو يطلق على معنيين الاول ما كان معينا غير قابل للمشاركة في الواقع لان العقل اشتبهه عليه حكم عليه بانه هذا ام ذلك على البدل والثاني ما يكون في الواقع قابلا للمشاركة على البدل وكان يتوهم اتقاض تعريف الكل متعاكسا للجزئي جمع اكراد ان يشير الى دفعه وقال (فمحسوس الطفل في مبدأ الولادة) الذي هو فرع منتشرا بالمعنى الثاني (وشبه ضعيف البصر والصواب الخيالية من اليقوت المعنوية) الذين هم افراد منتشرون بالمعنى الاول (كلها جزئيات لان شيئا منها لا يجوز العقل تكثره على غلط الاجتماع) بان يجوز العقل في وقت واحد انه هذا وهذا (وهو المراد) في تعريف الكل والجزئي وقال بعض الشارح لا اكاد اذ واقعية الفرد المنتشر بالمعنى الثاني لان الانتشار لا يكون الا بتقيد الكل والتقيد ما كلي فلا يقيد الجزئية او جزئي غير قابل للمشاركة فيكون للتقيد ايضا كذلك او قابل له على البدل وهو منتشر ويبين الكلام في انتشاره ولا يخفى فسلوكه لان الفرد المنتشر عبارة عن الكل المعروض للشخص خاص بعينه مشتركه اجتماعا لا بد لا كما ان الجزئي الغير المنتشر عبارة عنه من حيث هو معرض للحدادة المانع بالكلية والشخص معرض لله

ووجهها في الخارج كنهها بالعلو والاضحاجية كما ذكرنا مشروحا وتحقيق المقام للشيء وخواصه المشاعر هو
يترتب عليه الآثار الخارجية وهو اصل في الوجود ووجهها لا يترتب عليها تلك الآثار وهو ظل للاول
ولبعض الموجودات الظلية مناسبة لواحد شخصي لذلك يكون ادراكه وهو صفة الحسية فخلل
ولبعضها بالكثر فهو ظلالها وهو الصوة العقلية والقسم الاول يسمى جزئيا والثاني كليا فكل هذا ما من صفات
العلم هذا المحسب الجلي من النظم ثم النظم الدقيق يحكم ان ظل الكثير حقيقة ليس الا ما يبقى بعد حذف الشخصيات
الذهنية موجودا في الذهن اذ هو المنطبق على الكثير المنتزع منها المتحد في الكمال لم يكن وجهها الا في ضمن
الشخص لذهن حكم بانه ظل فاذا نكل عبارة عن ذلك المفهوم وتقسيمه على حال الجزئية فصارت الكلية والجزئية
من صفات المعارف والى هذا يشير شرح التلويحات ايضا وهذا المعنى صحيح كمال السيد المحقق قدس سره الشريف

بل الجواب ان المراد في بعض الكل تكثر المفهوم بحسب الخارج فالصورة المأخوذة من زيد باعتبار
الاذهان ليستعمل ان تتكرر في الخارج بل كلها هوية زيد فانها تصدق على كل واحد منها بناء
على التحقيق الذي اشبهنا به انما لو وجد في الخارج كانت عين زيد وهو المراد بحصول الاشياء باعتبارها
لا باشيائها كذا في الحاشية لعل السرفية انك قد عرفت ان الصورة المأخوذة في الحواس ليس لها
مناسبة الا بواحد شخص لها هوية بها عجزها العقل عن اغنيائها بخلاف الصورة المأخوذة في العقل
فيصدق على القبيلة الاولى منها لو وجد في الخارج كانت عين واحد معين دون الثاني وقد عرفت سابقا
ان المحسوس لا يكون الا ما هو مشتمل على الهدية المانعة عن الاشتراك فهو جزئي لا

يجوز. العقل مشترك كما يختلف معلوم الصور العقلية فانفق من اولا تلقت الى القيل والقال (واما
 له قوله فاما تفق على كل قاعدة قال بعض شراح الصور مستترة المتعددة الموجودة في محاسن شئو شئمة كل من اجل عارض ليست في الاخر
 فلو فرض وجود كل منها يكون تمايزه في انفسها بغيره متكررة في الخارج ونسبة الهوية الخارجية اليها كنسبة الكل الى الاجزاء فكيف يصحق انها لا وجود
 في الخارج كانه من الهوية الخارجية ويوزن العقل كثر الواقع وجودا في كثير التي هي الصور المحسوسة بغيره موجودة في الخارج قبل فاته البرهان
 على استحالة وجودا في الخارج وانت لا تدب عليك ان الكلية والخبرية عند هذا الجيب صفة المعلوم ومعلوم الصورة المحسوسة هو الهوية الموجودة بعد
 قطع النظر عن العوارض المحسوسة وهي عين الهوية الخارجية وهي لا يصلح ان تكون بحسب الخارج لان اثنين كسب نظرت لا يصح تعدد بحسب ذلك
 النظرة وان فرض تلك الصور حيث معرفتها للعوارض في الخارج فلا تجزؤه العقل اذا اراد الخارج ما لا يرتب عليه الاثار المحسوسة بحيثية
 والاما اذا كانت الجزئية والكلية صفة اعلم فابعد الجواب وجودا في الوجود مع العوارض العارضة للصورة المحسوسة كالشيء مما لا ياه البوتية والاما مع
 وجودا في تلك المحسوس ومعرفة فيها العوارض اذا لم ياب الهوية فكما وجدت كانت عين الهوية فلا يلزم كثر الهوية فانهم لا منه رحمة الله تعالى

۵
 قولہ ان سب سے آدھ بکرت
 و حکم القلم سے دیکھو البورہ
 انھیں ای حکم کان یطین
 و انھیں نہیں ملے دیکھ
 الیہا انھیں لا خافوت
 و انھیں فاف لا خافوت
 و انھیں من عیبت
 و انھیں فاف و عیبت
 و انھیں فاف و عیبت

والصلاة الواحدة قد تكون ركعة واحدة وقد تكون ركعتين

[illegible]

فيصدق احدهما بدون الآخر فيصدق مع عين الآخر لا استحالة ارتفاع النقيضين فلا يصدق عين
 ذلك النقيض لا استحالة اجتماع النقيضين (فيلزم صدق احد المتساويين بدون الآخر هذا خلف ولهذا
 لما قوى وهو ان) الملازمة لمنوعة لان (تقيض التصديق رفعه لا صدق التفارق وربما يكون
 نقيض المتساويين مدالا فله اصل في نفس الامر كقائض المفهومات الشاملة لكل
 مفهوم فيصدق الاول اى علم التصديق دون الثاني اى التفارق لا يراه علم صدق احدهما
 مع صدق الآخر وقد يجاب بان مرجع التساوى الى عقدين غير بتبيين فنقول لو فرض صدق
 احد نقيض المتساويين على شئ ولم يصدق النقيض الآخر يصدق عينه الى اخر الدليل وفيه
 نظر لجواز كون صدق احد النقيضين على شئ محال فيصح ان لا يصدق النقيض الآخر ولا عينه على ذلك
 التقدير لجواز استلزام المحال محالا ولا يفيد ان يصدق عين النقيض لمفروض الصدق على شئ عليه
 معه لم يصدق الآخر عليه بل عينه لذلك فلا يلزم صدق احد المتساويين بدون الآخر (وما قيل
 ان صدق السلب على شئ لا يقتضى وجوده) فان صدقه لا يستلزم الا صدق الموجبة السالبة
 المحمولى التي لا يستدعى وجود الموضوع (وحيث نذر في التصديق يستلزم التفارق فيبعد تسليمه
 فيه اشارة الى ما ينبغي في تحقيق المحصول من ان الموجبة السالبة المحمولى والمعدلة كلاهما سيئات في
 استنداء وجود الموضوع (انما) يتم اذا كانت تلك المفهومات المتساوية (وجودية كاشئ والممكن) حتى
 يكون نقيضا هاهنا سلبيين (واما اذا كانت سلبية كلاشريك البارحة ولا اجتماع النقيضين فلا سغا
 لذلك فيه) فانها انفعان فقيضا هاهما المرفوعان الوجوديان على ما سمحتم المصريح فلا يرد ما قال البعض
 الشارح ان نقيض كل شئ رفعه نقيضا للمفهومين السلبيين ايضا رفعهما (فلا جواب الا بتخصيص
 الدعوى بغير نقائض تلك المفهومات الشاملة هذا) اى حذره واتقنه (ونقيض الا عام
 والاخص مطلقا بالعكس) اى نقيض الا عام اخص ونقيض الاخص اعم
 له قوله وربما شك قوى انه قد يجاب عن تغيير الدعوى بان المراد بتساوي النقيضين التساوي في ارتفاعهما بان يكون كما ارتفع احد
 المتساويين ارتفع الآخر مع المراد بالتفارق صدق سلبا فالتفارق نقيض التصديق قطعا وهذا بعيد فاية البعد فان اعتبر في
 التساوي صدق كل كمالا في نفس الامر فانه

م
 قوله لا يصدق احدهما بدون الآخر فيصدق مع عين الآخر لا استحالة ارتفاع النقيضين فلا يصدق عين ذلك النقيض لا استحالة اجتماع النقيضين (فيلزم صدق احد المتساويين بدون الآخر هذا خلف ولهذا لما قوى وهو ان) الملازمة لمنوعة لان (تقيض التصديق رفعه لا صدق التفارق وربما يكون نقيض المتساويين مدالا فله اصل في نفس الامر كقائض المفهومات الشاملة لكل مفهوم فيصدق الاول اى علم التصديق دون الثاني اى التفارق لا يراه علم صدق احدهما مع صدق الآخر وقد يجاب بان مرجع التساوى الى عقدين غير بتبيين فنقول لو فرض صدق احد نقيض المتساويين على شئ ولم يصدق النقيض الآخر يصدق عينه الى اخر الدليل وفيه نظر لجواز كون صدق احد النقيضين على شئ محال فيصح ان لا يصدق النقيض الآخر ولا عينه على ذلك التقدير لجواز استلزام المحال محالا ولا يفيد ان يصدق عين النقيض لمفروض الصدق على شئ عليه معه لم يصدق الآخر عليه بل عينه لذلك فلا يلزم صدق احد المتساويين بدون الآخر (وما قيل ان صدق السلب على شئ لا يقتضى وجوده) فان صدقه لا يستلزم الا صدق الموجبة السالبة المحمولى التي لا يستدعى وجود الموضوع (وحيث نذر في التصديق يستلزم التفارق فيبعد تسليمه فيه اشارة الى ما ينبغي في تحقيق المحصول من ان الموجبة السالبة المحمولى والمعدلة كلاهما سيئات في استنداء وجود الموضوع (انما) يتم اذا كانت تلك المفهومات المتساوية (وجودية كاشئ والممكن) حتى يكون نقيضا هاهنا سلبيين (واما اذا كانت سلبية كلاشريك البارحة ولا اجتماع النقيضين فلا سغا لذلك فيه) فانها انفعان فقيضا هاهما المرفوعان الوجوديان على ما سمحتم المصريح فلا يرد ما قال البعض الشارح ان نقيض كل شئ رفعه نقيضا للمفهومين السلبيين ايضا رفعهما (فلا جواب الا بتخصيص الدعوى بغير نقائض تلك المفهومات الشاملة هذا) اى حذره واتقنه (ونقيض الا عام والاخص مطلقا بالعكس) اى نقيض الا عام اخص ونقيض الاخص اعم له قوله وربما شك قوى انه قد يجاب عن تغيير الدعوى بان المراد بتساوي النقيضين التساوي في ارتفاعهما بان يكون كما ارتفع احد المتساويين ارتفع الآخر مع المراد بالتفارق صدق سلبا فالتفارق نقيض التصديق قطعا وهذا بعيد فاية البعد فان اعتبر في التساوي صدق كل كمالا في نفس الامر فانه

لا يقال لو لم يصدق كل لا يمكن علم لا يمكن صدق وبعض لا يمكن علم ممكن خاص فالشك بحال لان الاول ممكن العلم
يصدق على شئ حتى يصدق عليه لم يكن الخاص او نقيضه اذ صدق الوصف العنوني شرط في انعقاد القضية وبهذا
الشبهة بان ضرورة الطرفين ليس بموجب فبعض ما ليس بموجب ضرورة الطرفين ثم نقول كلما ليس بموجب ما يمكن
او متمم وكلامه ليس بضرورة الطرفين فلا شئ مما ليس بموجب ضرورة الطرفين وهو متمم نقض للاول وكذا
انحل الشبهة بان الذي وجوده وعدل يستلزم المحال اما موجود او معدوم وعلى كلا التقديرين يلزم المحال
لربين نقيض لا علم والاخص من وجه تبيين جزئي كالمبتانيين اي كما بين نقيض المتباينين تباين
جزئي كذا التباين نقيض لا علم والاخص من وجه (وهو التفارق) اي تفارق كل واحد من الكليين عن
(في الجملة) اما كلياً او جزئياً لان بين العنيتين تفارقاً بحيث يصدق عين احداهما الاظهر عين كل منهما والمحال
انه يصدق نقيض الاخر فيصدق كل من النقيضين مع عين الاخر فلا يصدق مع نقيضه (وهو اي التباين
المجزئي) وقد يتحقق في ضمن التباين الكلي كالاجزائي (الاجزائي) فبينهما عموم من وجه وبين نقيضيهما وهما
والحيوان تباين كلي (والانسان والناطق) بينهما تباين كلي وكذا ابين نقيضيهما وهما الانسان والناطق
وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه كالاخص (الانسان) بينهما عموم من وجه وكذا ابين نقيضيهما (الانسان
والانسان والحيوان) بينهما تباين كلي وبين نقيضيهما هما (الاجزائي) عموم من وجه (وهنا سوء
وجواب على طبق ما سبق قيل في تقريره بين الانسان والاشئ تباين كلي وبين نقيضيهما وهما
الانسان والاشئ عموم مطلق والجواب بتخصيص للدعوى ببقائهم المتباينين الذين لهما
سوء قوله لا يقال انه تقريره لو لم يصدق كل لا يمكن علم لا يمكن خاص اصدق بعض لا يمكن علم ممكن خاص هو باطل لا يرفع عموم الممكن للعموم
عن الممكن الخاص واذا بطل هذا وجب صدق كل لا يمكن علم لا يمكن خاص فهاذا شك ايضا لسائل ان يقول ان صدق كل لا يمكن علم لا يمكن
خاص فقد تم الشك الا فيصدق بعض لا يمكن علم ممكن خاص وكل ممكن خاص ممكن علم فبعض لا يمكن العلم ممكن علم فهاذا شك بوجه آخر وهو ان
الجواب ان كل لا يمكن علم لا يمكن خاص موجب معدوم ونقيضه ساقية لا موجبة محتملة فلا يكون قولنا بعض لا يمكن علم ممكن خاص نقيضاً له كيف
يكون نقيضاً واما كاذبان لان صدق العنوان في نفس الامر وجوداً وصدق عليه شرط في انعقاد القضية الموجبة البهاذوق فافهم ما شيع
سوء قوله لان بين العنيتين تباين جزئي كالمبتانيين جزئي كان اما او عموم مطلق ونقيض المتباينين ساقية
ونقيض الاعم خاص من نقيض الاخص فليزم ان يكون بين عيني الاعم والاخص من وجه او التباينين اما او عموم مطلق فهاذا شك وان ارد
عليه ان العيني عليه لم يتم فتقول ان الاعم والاخص من وجه والتباينين متفارقان في الجملة فيصدق كل يصدق للاخص فيصدق كل نقيض
الاخص فثبت ان نقيض كل منها فرد وكذا العنيتين في وجه الجمع عليه هنا فافهم ١٣ منه رحمه الله تعالى

الاشئ على شئ حتى يصدق عليه لم يكن الخاص او نقيضه اذ صدق الوصف العنوني شرط في انعقاد القضية وبهذا
الشبهة بان ضرورة الطرفين ليس بموجب فبعض ما ليس بموجب ضرورة الطرفين ثم نقول كلما ليس بموجب ما يمكن
او متمم وكلامه ليس بضرورة الطرفين فلا شئ مما ليس بموجب ضرورة الطرفين وهو متمم نقض للاول وكذا
انحل الشبهة بان الذي وجوده وعدل يستلزم المحال اما موجود او معدوم وعلى كلا التقديرين يلزم المحال
لربين نقيض لا علم والاخص من وجه تبيين جزئي كالمبتانيين اي كما بين نقيض المتباينين تباين
جزئي كذا التباين نقيض لا علم والاخص من وجه (وهو التفارق) اي تفارق كل واحد من الكليين عن
(في الجملة) اما كلياً او جزئياً لان بين العنيتين تفارقاً بحيث يصدق عين احداهما الاظهر عين كل منهما والمحال
انه يصدق نقيض الاخر فيصدق كل من النقيضين مع عين الاخر فلا يصدق مع نقيضه (وهو اي التباين
المجزئي) وقد يتحقق في ضمن التباين الكلي كالاجزائي (الاجزائي) فبينهما عموم من وجه وبين نقيضيهما وهما
والحيوان تباين كلي (والانسان والناطق) بينهما تباين كلي وكذا ابين نقيضيهما وهما الانسان والناطق
وقد يتحقق في ضمن العموم من وجه كالاخص (الانسان) بينهما عموم من وجه وكذا ابين نقيضيهما (الانسان
والانسان والحيوان) بينهما تباين كلي وبين نقيضيهما هما (الاجزائي) عموم من وجه (وهنا سوء
وجواب على طبق ما سبق قيل في تقريره بين الانسان والاشئ تباين كلي وبين نقيضيهما وهما
الانسان والاشئ عموم مطلق والجواب بتخصيص للدعوى ببقائهم المتباينين الذين لهما
سوء قوله لا يقال انه تقريره لو لم يصدق كل لا يمكن علم لا يمكن خاص اصدق بعض لا يمكن علم ممكن خاص هو باطل لا يرفع عموم الممكن للعموم
عن الممكن الخاص واذا بطل هذا وجب صدق كل لا يمكن علم لا يمكن خاص فهاذا شك ايضا لسائل ان يقول ان صدق كل لا يمكن علم لا يمكن
خاص فقد تم الشك الا فيصدق بعض لا يمكن علم ممكن خاص وكل ممكن خاص ممكن علم فبعض لا يمكن العلم ممكن علم فهاذا شك بوجه آخر وهو ان
الجواب ان كل لا يمكن علم لا يمكن خاص موجب معدوم ونقيضه ساقية لا موجبة محتملة فلا يكون قولنا بعض لا يمكن علم ممكن خاص نقيضاً له كيف
يكون نقيضاً واما كاذبان لان صدق العنوان في نفس الامر وجوداً وصدق عليه شرط في انعقاد القضية الموجبة البهاذوق فافهم ما شيع
سوء قوله لان بين العنيتين تباين جزئي كالمبتانيين جزئي كان اما او عموم مطلق ونقيض المتباينين ساقية
ونقيض الاعم خاص من نقيض الاخص فليزم ان يكون بين عيني الاعم والاخص من وجه او التباينين اما او عموم مطلق فهاذا شك وان ارد
عليه ان العيني عليه لم يتم فتقول ان الاعم والاخص من وجه والتباينين متفارقان في الجملة فيصدق كل يصدق للاخص فيصدق كل نقيض
الاخص فثبت ان نقيض كل منها فرد وكذا العنيتين في وجه الجمع عليه هنا فافهم ١٣ منه رحمه الله تعالى

لشيء ومحل أيضا يستفاد في شرح المواقف من لزوم تعدد الجود والشئ ولحد هذا تلخيص ما في الحاشية ثم
ههنا إلحاح الأول ما أورده وحيد العصر فريد الدهر ابونا واستاذنا نظام الملة والدين افاض الله
تعالى عليه انوار حبه واسكنه في مقام خلته

اجزاء موجوده ہوجوات واجزا مستقلة فی الوجود ومجموعہ بمجمول کثیرۃ والاجزاء العقلیۃ متحدۃ ذاتا ووجودا موجودۃ بوجود واحد ومجموعہ بمجمول واحد فان الموجود ہوالنوع الذی ہوا وواحد ذلک الواحد بعینہا بنفس الفصل کما سیصرح بہ المعنی فی فصل المعرف فمجمول النوع ہولیس فی فصل الجنس والفصل الثانیۃ ان جمیع الاجزاء کافیۃ لمجمول المركب الخارجی وبعد جمیع الاجزاء لا یتقصر الی جمیع آخر وہذا ان حاجۃ الممكن الی الجمیع لیست الا تساوی نسبتۃ الوجود والعدم الیہ فیمحتاج الی جمیع العدم فالجمیع جمیع عدمہ ویوجب وجودہ وعدمہ المركب لیس بالعدم واحد من الاجزاء او لعدمہ مع وجودہ والاجزاء والثنائی محال بالذات فان تعدد وجودہ والاجزاء وجودہ المركب لازم فلا یمکن ان جمیع العدم لا جمیع النحو الاول ومجملہ لیس الا جمیع الاجزاء فقہ ثبت ان جمیع المركب ہو جمیع الاجزاء باسما وجبارة اخرى ہا لیس للمركب امکان الا امکان وجودہ بوجودہ والاجزاء وعدمہ لعدمہ الاجزاء فالمتخلج الی الجمیع لیس الا وجودہ بوجودہ والاجزاء فجمیع المركب جمیع الاجزاء واذا تمہت حقا نقول لوکان للمركب اجزاء خارجیۃ وضمنیۃ معا فالاجزاء الخارجیۃ بالمجموعہ بمجمول واحد وہو باطل بحکم المقدمۃ الاولی والمجموعہ بمجمول متعددۃ فیمعجمولیتہا موجودیتہا یوجد المركب قطعاً بحکم المقدمۃ الثانیۃ فقہ وجد المركب بمنزہ الجمول ولا یمکن تلج بعد ہذا الی جمیع آخر لا متناہی تحصیل الحاصل فلوکان ہناک جمیع آخر ہ موجودیۃ ہذا المركب واجزائہ العقلیۃ لکان ہذا الجمول حقیقۃ اخرى فیلزم تعدد المہیات والمحدودۃ ہذا واحد فہم لوکان للمركب وجودہ وسوی مجموع وجودات الاجزاء ہو جمیع المجمول لا جمیع مستقل سوی جمیع الاجزاء لکن القول بان ہذا الوجود بعینہ وجودہ والاجزاء وجملہ بعینہ جمیعہا لکن لیس الامر كذلك فان قلت الجسم اذا ناخذہ لا بشرط الزیادۃ نجدہ محمولاً علی الانسان فانہ جسم بشرط الزیادۃ ہذا ہذا ضروری قلت الجسم لا یکمل بحال فان الجسم ہوالطویل العریض العمیق فلیس مجموع الجسم والنفس ذالطول وعرض وعمق وانما ہذا بدہ فقہ لکن لما وجد الجسم انضم الیہ انفس فقہ وجود مجموع وجسمیتہ فقط فی ضمنہ فیاخذ العقل قدرا مشترکاً بیہما ویحکم علی المركب وبعینہ ہا الجسمیۃ لا بشرط الزیادۃ وہذا المعنی عرضی صادق علیہ فان سمي ہذا المعنی جنساً فلیس ہو عین الجسم البتہ فاذا نہ بان لک امتناع ترکب حقیقۃ واحدۃ من اجزاء عقلیۃ وخارجیۃ معا فالمرکب الخارجی لا یمکن ان یتربک من اجزاء متحدۃ فی الوجود وقد عرفت فی الحاشیۃ المتقدمۃ انہ لا یمکن اشتراع اکثرۃ ولو فی العقل فی مرتبہ ص ذات البسیط بل لا بد ہناک من کثرۃ فی مرتبۃ الذات فاذا نہ لا یمکن ترکب البسیط من اجزاء عقلیۃ واذا بطل ترکب من الاجزاء العقلیۃ فی المركب وکذا ترکب البسیط فقہ بطل ترکب من الاجزاء العقلیۃ اسے المتحدۃ فی الوجود فاذا نہ لا ترکب الامن الاجزاء البعیدۃ فجزء یوجد یوجد وجزء آخر یوجد آخر فیمثل الی الاول فیمصل مجموع مرکب ویسمیان مادۃ وصورۃ والعقل یاخذ قدراً مشترکاً بین المجموع والمادۃ فیمثل علی المركب بقدر اشتراکہما بین المجموع والصورۃ فیمثل الیہ ویسمیان جنساً وفصلاً وہذا الاعتبار یکون المادۃ اخرازا منها بنفس والصورۃ اخرازا منها بالفصل لا یزعم المجموع من الفصل سقہ ہذا بالوجہ النظر الہکری ہا نہ ہم

مفتی خانہ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحق في الملك

مجلس

وہود الخ

بسم الله الرحمن الرحيم

اسماء الجملین

عبد الرحمن بن عبد الله

بالحسن محمد

1

20

الكشاف

الحمد لله

سیدنا محمد

انهم قالوا هيولى العناصر مخالف هيولى الافلاك بالمهوية مع اتفاق صورها في الماهية فهيولى
 العناصر ان اخذت لا بشرط يكون جنسا والصورة فصلا ان اخذت كذلك فيلزم عموم الفصل
 من الجنس وقد منعوا ذلك الثاني ان الماهيات كما يختلف باختلاف الفصول كذلك يختلف
 الاجناس جنس العناصر مخالف لجنس الافلاك كعندنا ماخوذ من مواد مختلفة الحقائق فيلزم ان
 لا يكون الجسم حقيقة واحدة الثالثة قد صرح الشيخان جنس الانسان ماخوذ من بدن وفصله من نفسه
 وقد قالوا النفس تبقى بعد خراب البدن فيلزم بقاء الفصل بدون الجنس فتأمل فيه

قوله يكون جنسا والصورة
 ان ان الجنس ماخوذ من
 المادة والفصل ماخوذ من
 الهيولى والمادة ماخوذ من
 المادة والفصل ماخوذ من
 الهيولى والمادة ماخوذ من

له قوله انهم قالوا له صعوبة هذا الاشكال كذا اشرح المحقق اجمع التركيبين قال المركب من المادة والصورة جسم غير الجسم الذي
 هو مركب من الجنس والفصل فان الاول هو الجسم بمعنى المجموع والثاني الجسم بمعنى الجوهر المتمم والى ذهب السيد قدس سره واليه
 اشار في الشرح بقوله والاول من القول بالاجتماع وقال بعض الشراح ليس الجسم حقيقة واحدة بل الجسم الغضري حقيقة
 والاجسام الفلكية حقائق تسعة وجميع كل حقيقة ماخوذ من يهولانا ويهولنا الغضائر مجسم صالح لان تحصيل بصورة الغضائر تجعلها
 جسما ولان تحصيل بصورة اخرى تجعلها غير الجسم ولان تحصيل بصورة ثالثة تجعلها جسما غير غضري فان كان الموجود منها نوعا
 واحدا هو الجسم الغضري والانواع المحصلة بصورة اخرى غير موجودة فالماخوذة من الهيولى اعم مما اخذ من الصورة الجسمية لا يمكن
 وجودها في نوع مابين مفروض فان العموم المعتمد في الجنس هو هذا القدر ولما كان حقائق الهيوليات كثيرة والجوهر ماخوذ منها
 حقائق الجوهر اربعة كثيرة ويعبر عنها بمفهوم مبنية لودجت في الشرح كانت لاني موضوع لان هناك حقيقة واحدة يعبر عنها بهذا
 المفهوم وهذا شئ عجاب فانه يلزم من ان يزيد المقولات على عشرة فان الحول صارت حقائق كثيرة ويلزم ان يكون لفظ الجوهر
 شريكا كالمين وهذا كله ينبوعه القواعد المحكمة ثم مع هذا كله بقي الاشكال كما كان فان حقائق الاجسام والكانات مختلفة وجميع
 كل ماخوذ من يهولاه لكن الماخوذ من الهيولى العناصر مخالف لماخوذ من يهولى الفلك كون كل من الهيوليين مختلفين بالحقيقة والماخوذ
 من الصورة الجبرية لها ليس مخالفا لماخوذ من الجبرية لافلاك كونها متحيزين بالحقيقة النوعية فلزم عموم الفصل من الجنس وايضا
 هذا العموم على هذا التقدير عموم من وجه لانه وجد الماخوذ من الصورة الجبرية مفارقا لما اخذ من الهيولى وما اخذ من الهيولى امكن وجوده
 مفارقا عما اخذ من الصورة فقد تضاعف الاشكال وما قال هذا الفاعل ان التركيب من العاين من وجه انما يستحيل فيما اخذ
 كل من الآخر وهما الصورة متصلة بنفسها والهيولى متصلة بها فلا استحالة فيما يقضى به العجب فان الصورة لما امكن وجودها بدون هذا
 النوع في نوع من الجسمية وي سببه بالقياس اليه طائفة لان ترفع ابعائها والهيولى لما لم يكن وجودها في غيره فقد ميزها وحصلها لزم
 والاستحالة قطعا لما امكن كون يهولى الانلاك متصلة بغير الصورة المحققة بها صرح عليها الانقلاب الى تلك الصورة الاخرى وهو خلاف
 الحقيقة المحققة ثم ان الصورة الاخرى التي يمكن ان تحصل بها في نوع الجبرية فنده الجبرية موافقة في الحقيقة للجبرية الاولى فلا تحصل لان
 مابين او غير جبرية فلو امكن متازتها امكن تجرد الهيولى عن الجبرية فبطل التزام وهو محال فلم يكن تحصلها الا في الاجسام فدل على عموم
 فاستقر الشبهة فانهم من رجع له قوله قال آه فيه اشارة الى ان النفس باعتبارها في النفس باعتبارها المحصل الجسم واقبارا به جوهر مجرد عالياتي
 بعد خراب البدن عند المشايخ النفس باعتبارها الثاني في هذا الاعتبار نوع تحقيق غير محتاج الى الجسمية لما باعتبار الاول فقد انعدمت الفصل
 لم يكن ماخوفا منها الا ابتداء الاعتبار فلم يلزم ان ما ينفصل باعتبارها لا يكون فصلا في اعتبار آخر واعلم ان يميزونه وتبدي فيه تامل منه رحمه الله تعالى

قوله انهم قالوا له
 صعوبة هذا الاشكال
 كذا اشرح المحقق اجمع
 التركيبين قال المركب
 من المادة والصورة
 جسم غير الجسم الذي
 هو مركب من الجنس
 والفصل فان الاول
 هو الجسم بمعنى
 المجموع والثاني
 الجسم بمعنى الجوهر
 المتمم والى ذهب
 السيد قدس سره
 واليه اشار في
 الشرح بقوله
 والاول من القول
 بالاجتماع وقال
 بعض الشراح ليس
 الجسم حقيقة
 واحدة بل الجسم
 الغضري حقيقة
 والاجسام الفلكية
 حقائق تسعة
 وجميع كل حقيقة
 ماخوذ من يهولانا
 ويهولنا الغضائر
 مجسم صالح لان
 تحصيل بصورة
 الغضائر تجعلها
 جسما ولان
 تحصيل بصورة
 اخرى تجعلها
 غير الجسم ولان
 تحصيل بصورة
 ثالثة تجعلها
 جسما غير غضري
 فان كان
 الموجود منها
 نوعا واحدا
 هو الجسم
 الغضري
 والانواع
 المحصلة
 بصورة
 اخرى
 غير
 موجودة
 فالماخوذة
 من
 الهيولى
 اعم
 مما
 اخذ
 من
 الصورة
 الجسمية
 لا
 يمكن
 وجودها
 في
 نوع
 مابين
 مفروض
 فان
 العموم
 المعتمد
 في
 الجنس
 هو
 هذا
 القدر
 ولما
 كان
 حقائق
 الهيوليات
 كثيرة
 والجوهر
 ماخوذ
 منها
 حقائق
 الجوهر
 اربعة
 كثيرة
 ويعبر
 عنها
 بمفهوم
 مبنية
 لودجت
 في
 الشرح
 كانت
 لاني
 موضوع
 لان
 هناك
 حقيقة
 واحدة
 يعبر
 عنها
 بهذا
 المفهوم
 وهذا
 شئ
 عجاب
 فانه
 يلزم
 من
 ان
 يزيد
 المقولات
 على
 عشرة
 فان
 الحول
 صارت
 حقائق
 كثيرة
 ويلزم
 ان
 يكون
 لفظ
 الجوهر
 شريكا
 كالمين
 وهذا
 كله
 ينبوعه
 القواعد
 المحكمة
 ثم
 مع
 هذا
 كله
 بقي
 الاشكال
 كما
 كان
 فان
 حقائق
 الاجسام
 والكانات
 مختلفة
 وجميع
 كل
 ماخوذ
 من
 يهولاه
 لكن
 الماخوذ
 من
 الهيولى
 العناصر
 مخالف
 لماخوذ
 من
 يهولى
 الفلك
 كون
 كل
 من
 الهيوليين
 مختلفين
 بالحقيقة
 والماخوذ
 من
 الصورة
 الجبرية
 لها
 ليس
 مخالفا
 لماخوذ
 من
 الجبرية
 لافلاك
 كونها
 متحيزين
 بالحقيقة
 النوعية
 فلزم
 عموم
 الفصل
 من
 الجنس
 وايضا
 هذا
 العموم
 على
 هذا
 التقدير
 عموم
 من
 وجه
 لانه
 وجد
 الماخوذ
 من
 الصورة
 الجبرية
 مفارقا
 لما
 اخذ
 من
 الهيولى
 وما
 اخذ
 من
 الهيولى
 امكن
 وجوده
 مفارقا
 عما
 اخذ
 من
 الصورة
 فقد
 تضاعف
 الاشكال
 وما
 قال
 هذا
 الفاعل
 ان
 التركيب
 من
 العاين
 من
 وجه
 انما
 يستحيل
 فيما
 اخذ
 كل
 من
 الآخر
 وهما
 الصورة
 متصلة
 بنفسها
 والهيولى
 متصلة
 بها
 فلا
 استحالة
 فيما
 يقضى
 به
 العجب
 فان
 الصورة
 لما
 امكن
 وجودها
 بدون
 هذا
 النوع
 في
 نوع
 من
 الجسمية
 وي
 سببه
 بالقياس
 اليه
 طائفة
 لان
 ترفع
 ابعائها
 والهيولى
 لما
 لم
 يكن
 وجودها
 في
 غيره
 فقد
 ميزها
 وحصلها
 لزم
 والاستحالة
 قطعا
 لما
 امكن
 كون
 يهولى
 الانلاك
 متصلة
 بغير
 الصورة
 المحققة
 بها
 صرح
 عليها
 الانقلاب
 الى
 تلك
 الصورة
 الاخرى
 وهو
 خلاف
 الحقيقة
 المحققة
 ثم
 ان
 الصورة
 الاخرى
 التي
 يمكن
 ان
 تحصل
 بها
 في
 نوع
 الجبرية
 فنده
 الجبرية
 موافقة
 في
 الحقيقة
 للجبرية
 الاولى
 فلا
 تحصل
 لان
 مابين
 او
 غير
 جبرية
 فلو
 امكن
 متازتها
 امكن
 تجرد
 الهيولى
 عن
 الجبرية
 فبطل
 التزام
 وهو
 محال
 فلم
 يكن
 تحصلها
 الا
 في
 الاجسام
 فدل
 على
 عموم
 فاستقر
 الشبهة
 فانهم
 من
 رجع
 له
 قوله
 قال
 آه
 فيه
 اشارة
 الى
 ان
 النفس
 باعتبارها
 في
 النفس
 باعتبارها
 المحصل
 الجسم
 واقبارا
 به
 جوهر
 مجرد
 عالياتي
 بعد
 خراب
 البدن
 عند
 المشايخ
 النفس
 باعتبارها
 الثاني
 في
 هذا
 الاعتبار
 نوع
 تحقيق
 غير
 محتاج
 الى
 الجسمية
 لما
 باعتبار
 الاول
 فقد
 انعدمت
 الفصل
 لم
 يكن
 ماخوفا
 منها
 الا
 ابتداء
 الاعتبار
 فلم
 يلزم
 ان
 ما
 ينفصل
 باعتبارها
 لا
 يكون
 فصلا
 في
 اعتبار
 آخر
 واعلم
 ان
 يميزونه
 وتبدي
 فيه
 تامل
 منه
 رحمه
 الله
 تعالى

من المهيبة المتشخصة بنفسها في مراتب الوجود الكلي (الثاني النوع وهو المقول) المأد باللام الكلي (على)

الكثرة المتفقة بالحقيقة في جواب ما هو وكل كلى بالنسبة الى خصصها نوع حقيقي) ان كان المراد منه ما هو المشتهرين المتأخرين من الكلى مع التقييد بان يكون داخلها لا قيد خارجا ففوعة الحقيقة بالنسبة اليه غير ظاهر كيف وحرصا الحقيقة جزأ لكونها عبارة عنها وعن غيرها الذي هو التقييد وان كان المراد الفرد الاعتباري الذي يحصله العقل بالتقييد في الحافظ النوعية صحيحة قطعا والله اعلم بالصواب وقد يقال على المهيبة المقول عليها وعلى غيرها لجنس في جواب ما هو قولاً اوياً) خير به الصنف (والاول

الحقيقة والثاني الاضافي ويدينها صوم من وجه) لتصادقهما في الانواع المركبة وتنفارق الاول من الثاني في الانواع البسيطة كالوجود وتنفارق الثاني من الاول في الاجناس المركبة كالحيونان هذا وعليه المتأخرون (وقيل) يدينها عموم وخصوص (مطلقاً) هذا ما عليه القدماء قال في الحاشية الاول هو الحق من وجه يعني نظراً الى مفهومها في بادي الرأي اما النظر الدقيق فيقتضي الاطلاق فان كل حادث ولو ذاتيا فهو صيغ عامة بالضرورة والوجود اينية ولجنس المادة متحدان بالذات على ما عرفت ولا يرد النفس لتأطقة لاننا نقول بتجزئتها من كل وجه بل امرين يبين وله خط من الحكمية التي هي ماتها وجنسها ولا يرد العقل العشرة فاننا لا نسلم كونها انواعاً محصاة بل مراتب عقلية ومباديكية واكانت موجودة فتوسطها في آثار الفيز كوسط الاجناس المتوسطة حولها النقطة فعلى تقدير وجودها انها بسيطة خارجاً وما ذها فتمنع كيف والبساطة مطلقاً من صفات الله تعالى فدلنا اني لا يخفى ما فيه من الاختلاف اما اولاً فلان مسبكي كل حادث بالمادة لو سلمت فانها ليس في الحادث الزماني كما هو ايهضام مطلقاً

من المهيبة المتشخصة بنفسها في مراتب الوجود الكلي (الثاني النوع وهو المقول) المأد باللام الكلي (على) الكثرة المتفقة بالحقيقة في جواب ما هو وكل كلى بالنسبة الى خصصها نوع حقيقي) ان كان المراد منه ما هو المشتهرين المتأخرين من الكلى مع التقييد بان يكون داخلها لا قيد خارجا ففوعة الحقيقة بالنسبة اليه غير ظاهر كيف وحرصا الحقيقة جزأ لكونها عبارة عنها وعن غيرها الذي هو التقييد وان كان المراد الفرد الاعتباري الذي يحصله العقل بالتقييد في الحافظ النوعية صحيحة قطعا والله اعلم بالصواب وقد يقال على المهيبة المقول عليها وعلى غيرها لجنس في جواب ما هو قولاً اوياً) خير به الصنف (والاول الحقيقة والثاني الاضافي ويدينها صوم من وجه) لتصادقهما في الانواع المركبة وتنفارق الاول من الثاني في الانواع البسيطة كالوجود وتنفارق الثاني من الاول في الاجناس المركبة كالحيونان هذا وعليه المتأخرون (وقيل) يدينها عموم وخصوص (مطلقاً) هذا ما عليه القدماء قال في الحاشية الاول هو الحق من وجه يعني نظراً الى مفهومها في بادي الرأي اما النظر الدقيق فيقتضي الاطلاق فان كل حادث ولو ذاتيا فهو صيغ عامة بالضرورة والوجود اينية ولجنس المادة متحدان بالذات على ما عرفت ولا يرد النفس لتأطقة لاننا نقول بتجزئتها من كل وجه بل امرين يبين وله خط من الحكمية التي هي ماتها وجنسها ولا يرد العقل العشرة فاننا لا نسلم كونها انواعاً محصاة بل مراتب عقلية ومباديكية واكانت موجودة فتوسطها في آثار الفيز كوسط الاجناس المتوسطة حولها النقطة فعلى تقدير وجودها انها بسيطة خارجاً وما ذها فتمنع كيف والبساطة مطلقاً من صفات الله تعالى فدلنا اني لا يخفى ما فيه من الاختلاف اما اولاً فلان مسبكي كل حادث بالمادة لو سلمت فانها ليس في الحادث الزماني كما هو ايهضام مطلقاً

له قوله خرج به نصف اه هذا مبني على انه اريد بالميتة الامر المقول خرج به الشخص لانه غير متقول بل لما يحصل له بالحواس ولما الصنف فلكونه كليا منقول فيدخل في الميتة فيخرج بقيد الاوليه فان المحول عليه بالذات النوع هو الجنس محمول بالواسطة واخرج الشخص بلان الشخص ايضا قد يصير متقولا كالا لشخص المجردة لكن هذا غير فسر انان بعد تسليم ان المتقول منه شخص يخرج بقيد الاوليه وانما ان اريد بالميتة المقول في جواب ما هو قولاً اوياً) خير به الصنف (والاول

كيف هو خلاف ما هم عليه دعوى الضرورة غير مسموعة وأما ثانيا فلان ذلك يؤدي الى التسلسل المحال وبينا انه
 ان المادة لا تكون واجبة بالذات بل ممكنة فيكون حادثا بالذات ولا بد لها من مادة وهي ايضا كذلك وهكذا
 الى ما لا يتناهى ولما ثالثا فلان المادة المطلقة في تلك المسئلة اعم من المادة المقومة فانهم قالوا فيها
 ان كان الحادث صورا فالمادة الهيولى وان كان عرضا فالمادة الموضوع وان كان نفسا فالمادة البدن فقولهم
 لجنس المادة متحدان غير سيديد وأما رابعا فلان جنسية الجسم للنفس يوجب تركيبها في الخارج
 وكونها جساما في حد الذات لكلا الكل جساما ويلزم غذاها باغذاء الجسم ضرورة انتفاء الكل عند
 انتفاء الجزء وكل ذلك خلا التحقيق وخلاف ما تقر في مدارك الحكماء بقوله ولا يراد النفس لانتفاءه لئلا ينشأ

سؤاله كيف وهو خلاف ما هم عليه قال بعض اشرارهم استدلالا على لزوم المادة للحادث بان الحادث حال العدم ليس واجبا ولا متمنا فهو ممكن
 ولا يقوم امكانه بالمعدوم لان المعدوم لا يكون له صفة فلا بد من امر آخر يقوم به الامكان لا يكون اجنبيا من الحادث بل متعلق وهو المادة قال
 هذا اشرارهم انهم قد اثبتوا ماداه المضاف له لكن الظاهر عدم تمامه لان الامكان الذاتي سلب ضرورة الطرفين سلبا تحصيليا فينتقض به
 تحقيقة سالبه فلا يستدعي وجود موشوعه ولنا ان منظر اولنا انه بل ينفع ماداه المصنوع ثانيا نظرا بل يتم ايراد هذا اشرارهم ثم نظرا بل يتم
 السؤل اما الاول فانه لا ينفع المضاف الحادث الذاتي لم يكن له عدم في الواقع حتى ياتي في ثبوت الصفة فاعلمت ان الامكان صفة متقدمة
 على الوجود لانه ملته فالعدم الذي لفي مرتبة الذات يقارن امكانه فقلت العدم عدان عدم في مرتبة الذات وحاصلا يرجع الى سلب الوجود المتعبد
 يكون في مرتبة الذات وهذا غير متناقض الوجود والاتصاف بالصفة الشبوية والآخر لطلان الذات عن الواقع وهذا ليس ثابتا لاصلا انما له هذه الحشية
 لولم يفد الجاهل لما ثبت للمهتدي في الواقع وتقدم الامكان على الوجود ليس تقديرا انفا كيا بل معنى ان العقل اذا اعتبر الاتصاف في الوجود لم يكن له
 تحليل اناء واستحالة اتصاف الوجود بشئ تحليل الفارضية وبزغير بمرئي هذا بخلاف الحادث الازاني واما الثاني فالظاهر انه لا يتم لان الامكان
 ليس سلبا بسيطا لضرورة الوجود والعدم ولا يجمع اتصاف المتعبد لان السلب يصدق بعدم الموضوع والموضوع بينهما معدوم بل هو سلب
 الضرورة بثبوت المحمول وسلبه وبذاتي قوة تعقيد بموجب وسالب فلا بد لهذا الامكان من مصداق ثبوتي وليس هو الحادث لعدمه وكون الامكان
 صفة ثبوتية لانه كون الماهية موجودة بالامكان اى بحيث لا يكون هذا الوجود ضروريا له ولا سلبه بل امر اخر وهو المادة واما الثالث فالظاهر
 انه لا يتم لانا نقول ان اريد يكون الامكان ثابتا حال العدم ان هذا المفهوم ثابت له فمنوع كيف والمعدوم لا شئ محض لا يصلح لوقوعه
 موضوعا لموجبه صلواته ولا ينفع وجود المادة ايضا لانها ليست موضوعا وان اريد به جهة القضية فغاية ما لزم ثبوت الوجود بالامكان هذا
 لا يستدعي ثبوت الموضوع بل المعدوم يتصف بهذا النحو من الاتصاف كيف والموجبة المكنة انما يستدعي الموضوع بالامكان ونفقه العلم
 ان المعدومات اى حالتها لان تبدلت ويخرج في معتبة الايضية في فاتها فيمكن عن تقريرها الذي يحصل من الجاهل بل من تقريرها بهذه
 القضية المكنية لان هناك صفة ماعنه بالنفس حال العدم حتى يطلب لها مادة وهما من الكلام في تحقيق ما يفتنى ذكره اسلم الاطباء
 الذي ميل الطلاب فاستدركناه ١٢ منهج

سؤاله قوله لجنس المادة متحدان غير سيديد لانه غلط في مشترك الاسم فان اسم المادة مشترك بين النفس الماخوذ بشرط لا بد من الجوهري
 المحال للقوة والاستعداد واللا بد من ذلك المستند هذا دون ذلك والذي ينفع ههنا هو ذلك دون هذا ١٢ منهج

سؤاله
 كيف هو خلاف ما هم عليه
 دعوى الضرورة غير مسموعة
 وأما ثانيا فلان ذلك يؤدي الى التسلسل المحال
 وبينا انه
 ان المادة لا تكون واجبة بالذات بل ممكنة فيكون حادثا بالذات ولا بد لها من مادة وهي ايضا كذلك وهكذا
 الى ما لا يتناهى
 ولما ثالثا فلان المادة المطلقة في تلك المسئلة اعم من المادة المقومة فانهم قالوا فيها
 ان كان الحادث صورا فالمادة الهيولى وان كان عرضا فالمادة الموضوع وان كان نفسا فالمادة البدن فقولهم
 لجنس المادة متحدان غير سيديد
 وأما رابعا فلان جنسية الجسم للنفس يوجب تركيبها في الخارج
 وكونها جساما في حد الذات لكلا الكل جساما ويلزم غذاها باغذاء الجسم ضرورة انتفاء الكل عند
 انتفاء الجزء وكل ذلك خلا التحقيق وخلاف ما تقر في مدارك الحكماء بقوله ولا يراد النفس لانتفاءه لئلا ينشأ
 سؤاله
 كيف وهو خلاف ما هم عليه
 قال بعض اشرارهم استدلالا على لزوم المادة للحادث بان الحادث حال العدم ليس واجبا ولا متمنا فهو ممكن
 ولا يقوم امكانه بالمعدوم لان المعدوم لا يكون له صفة فلا بد من امر آخر يقوم به الامكان لا يكون اجنبيا من الحادث بل متعلق وهو المادة قال
 هذا اشرارهم انهم قد اثبتوا ماداه المضاف له لكن الظاهر عدم تمامه لان الامكان الذاتي سلب ضرورة الطرفين سلبا تحصيليا فينتقض به
 تحقيقة سالبه فلا يستدعي وجود موشوعه ولنا ان منظر اولنا انه بل ينفع ماداه المصنوع ثانيا نظرا بل يتم ايراد هذا اشرارهم ثم نظرا بل يتم
 السؤل اما الاول فانه لا ينفع المضاف الحادث الذاتي لم يكن له عدم في الواقع حتى ياتي في ثبوت الصفة فاعلمت ان الامكان صفة متقدمة
 على الوجود لانه ملته فالعدم الذي لفي مرتبة الذات يقارن امكانه فقلت العدم عدان عدم في مرتبة الذات وحاصلا يرجع الى سلب الوجود المتعبد
 يكون في مرتبة الذات وهذا غير متناقض الوجود والاتصاف بالصفة الشبوية والآخر لطلان الذات عن الواقع وهذا ليس ثابتا لاصلا انما له هذه الحشية
 لولم يفد الجاهل لما ثبت للمهتدي في الواقع وتقدم الامكان على الوجود ليس تقديرا انفا كيا بل معنى ان العقل اذا اعتبر الاتصاف في الوجود لم يكن له
 تحليل اناء واستحالة اتصاف الوجود بشئ تحليل الفارضية وبزغير بمرئي هذا بخلاف الحادث الازاني واما الثاني فالظاهر انه لا يتم لان الامكان
 ليس سلبا بسيطا لضرورة الوجود والعدم ولا يجمع اتصاف المتعبد لان السلب يصدق بعدم الموضوع والموضوع بينهما معدوم بل هو سلب
 الضرورة بثبوت المحمول وسلبه وبذاتي قوة تعقيد بموجب وسالب فلا بد لهذا الامكان من مصداق ثبوتي وليس هو الحادث لعدمه وكون الامكان
 صفة ثبوتية لانه كون الماهية موجودة بالامكان اى بحيث لا يكون هذا الوجود ضروريا له ولا سلبه بل امر اخر وهو المادة واما الثالث فالظاهر
 انه لا يتم لانا نقول ان اريد يكون الامكان ثابتا حال العدم ان هذا المفهوم ثابت له فمنوع كيف والمعدوم لا شئ محض لا يصلح لوقوعه
 موضوعا لموجبه صلواته ولا ينفع وجود المادة ايضا لانها ليست موضوعا وان اريد به جهة القضية فغاية ما لزم ثبوت الوجود بالامكان هذا
 لا يستدعي ثبوت الموضوع بل المعدوم يتصف بهذا النحو من الاتصاف كيف والموجبة المكنة انما يستدعي الموضوع بالامكان ونفقه العلم
 ان المعدومات اى حالتها لان تبدلت ويخرج في معتبة الايضية في فاتها فيمكن عن تقريرها الذي يحصل من الجاهل بل من تقريرها بهذه
 القضية المكنية لان هناك صفة ماعنه بالنفس حال العدم حتى يطلب لها مادة وهما من الكلام في تحقيق ما يفتنى ذكره اسلم الاطباء
 الذي ميل الطلاب فاستدركناه ١٢ منهج

وفي هذا الدليل دقائق

له قوله وفي هذا الدليل دقائق أه الغاير ان المراد في الدليل بالعروض الحلول والحل بالاستتقاق ويدل عليه الترويد من الاتصاف بالوجود والاتصاف بالعدم فان عدم تقيض الوجود باقتران كل بالاستتقاق لا باقتران كل بالواجب فلا يصح اخذ الاتصاف بمعنى الحلال بالحال ولا القدر المشترك من الاجزاء المأخوذة في الدليل فالغاير ان المراد بها احسنها خارجية وهذا الدليل لا يبطال التركيب الخارجي دون الذي فانه يعني انما يطل حكم التلازم فانه لا يلزم من اتصاف الشيء بشئ اتصافه بغيره الذي يعني فلا يلزم من الاتصاف بالوجود والاتصاف باجزاءه الذي يعني حتى يلزم عرض الشيء لنفسه كما قال بعض الاجلة وتحقيقه ان استحصال انما هو عرض الشيء استقلالاً لنفسه اما في معنى شئ آخر غير استحصال فلما لا يلزم بالاجزاء احسنها الخارجية يلزم هذا المعنى المستحيل فان عرض الشيء المركب التمايز الاجزاء لا يعقل الا بعرض الاجزاء استقلالاً فان الاجزاء مستقلة في الوجود فمعرضها لا يكون الا استقلالاً واما الاجزاء الذنبية فغير مستقلة في الوجود والعرض انما الوجود واللام الواحد ذلك الواحد نفس الفصل ونفس الجنس الفصل والجنس لا عرض لها استقلالاً للاتصاف بالاجزاء بالوجود لا يلزم من الاتصاف بالاجزاء بامر متحد مما لا يستحالة فيه معرض الشيء لنفسه استحصال انما يلزم اذا كان المراد بالاتصاف بالاجزاء الخارجية فمقصوده ان اتصاف الشيء بالشيء لا يستلزم الاتصاف بالاجزاء الذنبية استقلالاً بل لا يمنع ان يردده من ان كيف يصح ان لا يكون الاتصاف بالاجزاء مستلزماً للاتصاف بالاجزاء الذنبية فاما اجزاء الذنبية مستقلة فاما وجودها فالاتصاف به اتصاف بها وكيف يجوز عاقل اتصاف الجسم بالسبب من دون اتصافه بالكون وناقض البصر وانفع ايضا مخالفة لما حقق الشيخ ان القول بقول علمي يقال قول في على يقال عليه القول عليه يقول ثم ان ارادة الاجزاء الخارجية ظاهرة عند ارادة الحلول والحل بالاستتقاق بالعروض والاتصاف لا يصح القول في الاجزاء الذنبية بانها معرضة لشيء او لتقيضه فان بذراع الوجود المخالفة في نفسه كما لا يخفى على من اراد في مسكنه ثم اذا اريد بالاجزاء الاجزاء الخارجية فلا يتوجب الايراد المذكور في الحاشية ثم ارده على الدليل بارتقاء وجود الاول لا سلم ان الجزء لا يكون عارضة لنفسه فان عرض الشيء لنفسه غير مستحيل الا ترى الكلية عارضة للكلية والوحدة للوحدة الثاني الوجود غير عارض اصلاً بل وجود كل شئ عينه موجودات الاجزاء لنفسها ووجود كل شئ بخلافه بالتحقق بما على ما نقل عن الشيخ الاشعري ان الوجود ونفس الحقائق ومانع متدة اثبات تتحد ان الاجزاء متصفة بالعدم ولا تجمع التقيضين فان عدم الوجود استلزم عدم الوجود وهو في ذاته من المقولات الثانية غاية ما يلزم اتصاف الشيء بتقيضه ولا استحالة فيه انما الاستحالة في محلهما على ثلث التراجع انه لو تم ما صرح تركيبه في الكليات المعطوطة التركيبية لبعض الاجزاء عن الثاني والارجح ان الكلام في الوجود مطلق وهو كونه موجوداً وذهنياً من الموجودات ولو اتصف بالعدم صار من المقدرات فيلزم كون الوجود موجوداً واحداً معاً وهو اجتماع التقيضين وهذا لا يلزم في سائر المركبات فانما تتخار فيهما ان اجزاء الوجود متحدة لعدم الدار وليسف بالدارية الكلي بما تصفة الاجزاء غير لازم فلا يتصف الدار بكونها ليس داراً فله يلزم عرض الشيء لنفسه ولا اجتماع التقيضين دفع الثاني بالبنار على الاشتراك ودرج بعض الاجلة الاول بان عرض الشيء لنفسه ضرب استحصال وقرب جائزاً اما الضرب الجائز فلا يكون فيه بين العارض والعرض تناسل اعتباري كما في الوقت فان العارض هناك حصته منها وكذا الكلية والمفوضية والفرع يستحيل ان يكون فيه بين العارض والعرض تناسل اعتباري كما في القسم المستحيل لان العرض بجزء الوجود بما هو جزء والعارض اي جزءه بما هو جزء وانت لا يذرب عليك ما اريد من الترويد في الاستدلال ان اريد ان اجزاء الوجود يعرض لجهة من الوجود او العدم فتخار ان العارض حصته وتقول عرض حصته من الوجود انما يستلزم عرض حصته لجهة فان تعين الكل من دون تعين الجزء غير منقول فانه لا يلزم عرض حصص الاجزاء لانفسها وهذا ضرب من مساو وان كانت حبيبة الجزء مشتركة بين العارض والمعرض فلا يقع في التفسير باقتران كون العارض حصته وان اجزاء الوجود لا يعرض لها الوجود من غير تعين او عدمه ففعل التشتيق غير عاصر لجزءه ان يعرض حصته الوجود فانهم هذا كلان كان الكلام في الاجزاء الخارجية

منه في الدليل

منه في الدليل

ولحقنا انه ان اريد بساطة الوجود المصدري المبدئي التصو فغنية عن البيان وان اريد بساطة الحقيقة
فتمشكك جدا الا اذا ثبت اشتراكه فحينئذ يتم هذا الدليل والله اعلم بالصواب اذا ثبت ان كماله ليس له

واريد بالعرض المولود المحل للاشتقاق بقى الكلام في انه بل يصح ارادة الاجزاء الذنبية كما ستمع يا ترى عليك قال بعض الاجزاء انه يصح ارادة
الاجزاء الذنبية مع كون تشييق باعتبار المحل فالاجزاء اما ان يحل عليها الوجود في محل عليها الاجزاء فيلزم محل الشيء على نفسه المحل باعتبار
الاستحالة لان لا يحل فلا يبقى الاجزاء الذنبية اجزاء ذنبية وان شئت قلت يلزم اجتماع النقيضين لان المفروض ان الاجزاء عقلية
محل الكل عليها وقد فرض في الشق الثاني عدم المحل فلزم اجتماع النقيضين لا يظهر لاستحالة المحل المتعارف وهو الا ان يقال ان محل
الشيء على نفسه محلا شاملا بعد قيام المبدأ صحيح وبدونه مستحيل وبهذا يلزم الثاني لان اجزاء الموجود محمولة على الوجود وبالمحل اذا تاتي
فبقي محمول من ان قيام المبدأ والوجود لو كان محمولا على الاجزاء يكون محلا ايضا من دون قيام المبدأ اذ لا مبداء له ومن الضرورات ان اول
اذا كان محمولا على الثاني بنظره الثاني كذلك بحسب محل الاول على الثالث بذلك النمط فالاجزاء محمولة على نفسها محلا
شاملا من دون عرض المبدأ وبمستحيل فان قلت بل تصور مثل ما ذكر في عرض الشيء نفسه بهذا التكميل لا يصح فان الواحد من حيث هو
يصدق على نفسه محلة قداية والموضع والمحمول واحد من تغاير اصلا هذا غاية التقرير وبعد بقي لي فطر من وجوب الاول انه لو تم هذا البناء
لم يصح تركيب ذهني اصلا فان كل مركبة بنى يمكن ان يقال فيه انه يحل على الاجزاء والاجزاء محمولة عليه فيلزم محل الاجزاء على نفسها محلا
الاولا يحل على ما تبقى من الاجزاء الذنبية اجزاء ذنبية والثاني تبعية مقدمة هي ان الاجزاء العقلية لا يثبت عليها صحة محل الكل على مفاهيمها كيف
وجب هذا المكان كل جزو ذهني متكرر النوع وهو باطل بل الذي يحسب فيها صحة محل الكل عليها بالمحل العقلي المحصور وهو المحل على افرادها بخلاف
الغاية فان قلت ليس محل مفاهيم الاجزاء العقلية على طبيعة الكل فوجب محل طبيعة الكل على مفاهيم الاجزاء قلت لا يلزم منها كيف وبمحل
مفاهيم الاجزاء على طبيعة الكل فنعقد قضية ولا مكس لها بل انما ينكس اذا اعتبر محلا على افرادها ان كل واحد من مفاهيم
الاجزاء وادواتها تمتد القعدة تقول ان اريد في التردد عين الاستدلال ان الوجود يحل على مفاهيم الاجزاء ام لا فالحق ان الشق الثاني في القول لا يثبت
وهذا لا ينافي عقلية الاجزاء وانما ينافي لو لم يحل على افراد الاجزاء ولا يلزم اجتماع النقيضين ان اريد ان يصدق على افراد الاجزاء الذنبية سلام لا فالحق
ان يصدق عليها كناية ما يلزم محل الاجزاء على افرادها من دون قيام المبدأ وهذا غير مستحيل فان افراد الاجزاء هي بعينها افرادها
والكل ذاتي فالاجزاء ذاتية لها ولا تحتاج محل الذاتيات الى قيام المبدأ ومن ههنا النقص لك فساد ما لو استدلل بان الاجزاء العقلية للوجود
لا يحل عليه الوجود فيكون نوعا ذاتيا لها لان افراد الوجود ليست الاحصائية لا يحل فلا يبقى الاجزاء العقلية اجزاء عقلية فانهم قد وقع نوع
من الاطباح من قولهم الحق انه ان اريد بالوجود المصدري آه واما ثمانية الدليل في الوجود الحقيقي على تقدير الاشتراك
فان الوجود الحقيقي الذي به موجودية الاشياء هو مطابق محل الوجود الواقعية ام موجود في الايمان البتة ولو كان كذلك فاجزاء ولا يكون غير متجانسة
بل متمي الى اجزائها بسيطة فتلك الاجزاء لما متعقبة بالوجود فالوجود عارضة له انما يتجسم اجزاء فيلزم ان يكون الاجزاء عارضا لنفسه فالجزء كل واحد من النوع
كل متكرر النوع فهو اعتبارا فاجزاء الوجود اعتبارية فالوجود الذي هو الكل اعتباري ههنا لان الكلام في الوجود الحقيقي قد ابا بعض اجزاء بان يكون
العارض اجزاء الوجود كسائر المعروض في لا يكون الوجود عارضا له وهذا هو المعنى تقولهم فلا يكون العارض تجارعا عارضا وما متعقبة بالعدم فاجزاء
مع انها موجودة لانها اجزاء الوجود الذي هو الوجود الحقيقي فلزم اجتماع النقيضين وان شئت قلت اذا كان الاجزاء اعدادا فالوجود معدوم مع
كونه موجودا ههنا اذا كان الوجود الحقيقي مشتركا واما اذا كان متعددا فلا يتم الدليل لاننا نحتاج ان اجزاء الوجود موجودة بوجوه متباينة بل كل جزء
يبي انفس تلك الاجزاء بل لا يصح الدعوى الا ان يدعى ان كل ما يلحق عليه الوجود بسبب فانهم ما منوع

وانه يصح ان لا يكون محلا على نفسه

لا فصل له فكل ما له فصل له جنس كل فصل يميز عن المشاركات الجنسية (فان ميزانية عن مشاركات
 الجنس له قريب فاقرب اكانا ناطق للانسان لا يميز عن مشاركات الجنس (البعيد فبعيد) كالحساس
 للانسان وكل فصل بعيد لمية فهو قريب لجنس من اجناسه (وله نسبة الى النوع بالتقويم والدخول
 فيه فليس من مقوما وكل مقوم للعاني) نوعا كان او جنسا (فهو مقوم للسافل) لان جزء الجزء جزء
 (ولا عكس كليا) اي ليعر كل مقوم للسافل مقوما للعالي اذ ربما يكن مقسما له (وله نسبة
 الى الجنس بالتقسيم) الى النوعين (فيسمى مقسما وكل مقسم للسافل مقسم للعالي) اذ مقسم
 الاخص مقسم لاعم (ولا عكس قال الحكماء الجنس امر مبهم) متر لزل بين ان يكون هذا الحقيقة
 او تلك (لا يتحصل الا بالفصل) وهذا يتقدم معه (فهو صلة) تامة (له) اي لتحصله فلا يرد انهما
 متحدان فكيف العلي وفيه فاقية قال بعض الاجلة من المتأخرين انهما متغايران حال كونهما مادة و
 صورة فالعلية صحيحة هذا مع التوقف على التلازم لا يفيد الاعلية ناقصة فلا يعم بعض التفريعات
 الآتية (فلا يكون فصل الجنس جنسا للفصل) بان يتركب مهية من جزئين بينهما عموم من وجه
 فيكون كل منهما جنسا مشتركا فيهما وفي مهية اخرى وفصلا فيهما بالانسبة الى مهية لا يوجد فيها والا
 لزم الدور وقد تقدم فاقية قال بعض الاجلة قد تقر ان الجنس عرض عام للفصل فاذا كان فصل
 لجنس جنسا للفصل يلزم ان يكون كل منهما عرضا عاما للآخر وهو ظاهر الفساد ولا يخفى فاقية فان الكليين
 الذين بينهما عموم وخصوص من وجه كل منهما عرض عام للآخر فلا فاقية ولعل كلامه وجه المستحصل
 له قوله وفيه فاقية وجوان الفصل تسمى الجنس فاما وجود ذات الفصل الجنس واحدة فاما حصوله او فلا يصح عليه احد هما الآخر
 فانه ^س قوله فلا يصح بعض التفريعات الآتية آه وهذا لان بني التفريعات على امتناع تعدد المعلول لحد واحد وهذا انا يصح في السلة التامة فاقم
^س قوله فلا يكون فصل الجنس جنسا له قال الحق الزواني لما تبين ان التركيب الحقيقي بالحقيقة انما يكون في المادة بصورة وان الجنس هو المادة
 الماخوذة لا بشر شي لفصل هو الصورة كذلك سهل كثير من المطالب مثل امتناع جنسين في مرتبة فخصلين في مرتبة وعدم تعدد لفصل التفرع
 في مرتبتين في مرتبة واحدة ومثل امتناع تركيب الماهية من جزئين غير متماثلين الى غير ذلك انتهى واذا اهل جنسان في مرتبة فلا يكون فصل
 لجنس جنسا لفصل الجنس فلا يكون جنسا اذا كان التركيب من امرين بينهما عموم من وجه فاما جنسان بنا على ما قال هذا الحق قيل لو كان في فصل
 لجنس جنسا لزم كون كل من الامرين مادة وصورة وانما الميزة به عليك ان امتناع وجودا من صورتين يكون صورة المادة مادة للمادة
 عالم فم على استحالتهما وبل نعم قالوا في الاجسام الماتية مادة واحدة بصورتين لم يميزوا ذلك بديل مع ان المادة بينهما اعم من امة الجسم وكلم
 الصورة فليس له لا يفتح البنا على التلازم ايضا فاقم ^س منه رساله تواله

قوله الجنس هو المادة
 بالنسبة الى المادة
 الفصل له قريب فاقرب
 اكانا ناطق للانسان
 لا يميز عن مشاركات
 الجنس (البعيد فبعيد)
 كالحساس للانسان
 وكل فصل بعيد لمية
 فهو قريب لجنس من
 اجناسه (وله نسبة
 الى النوع بالتقويم
 والدخول فيه فليس
 من مقوما وكل مقوم
 للعاني) نوعا كان
 او جنسا (فهو مقوم
 للسافل) لان جزء
 الجزء جزء (ولا
 عكس كليا) اي ليعر
 كل مقوم للسافل
 مقوما للعالي اذ
 ربما يكن مقسما
 له (وله نسبة الى
 الجنس بالتقسيم)
 الى النوعين (فيسمى
 مقسما وكل مقسم
 للسافل مقسم
 للعالي) اذ مقسم
 الاخص مقسم لاعم
 (ولا عكس قال
 الحكماء الجنس
 امر مبهم) متر
 لزل بين ان يكون
 هذا الحقيقة او
 تلك (لا يتحصل
 الا بالفصل) وهذا
 يتقدم معه (فهو
 صلة) تامة (له)
 اي لتحصله فلا
 يرد انهما متحدان
 فكيف العلي وفيه
 فاقية قال بعض
 الاجلة من المتأخرين
 انهما متغايران
 حال كونهما مادة
 و صورة فالعلية
 صحيحة هذا مع
 التوقف على التلازم
 لا يفيد الاعلية
 ناقصة فلا يعم
 بعض التفريعات
 الآتية (فلا يكون
 فصل الجنس جنسا
 للفصل) بان يتركب
 مهية من جزئين
 بينهما عموم من
 وجه فيكون كل
 منهما جنسا مشتركا
 فيهما وفي مهية
 اخرى وفصلا فيهما
 بالانسبة الى مهية
 لا يوجد فيها والا
 لزم الدور وقد
 تقدم فاقية قال
 بعض الاجلة قد
 تقر ان الجنس
 عرض عام للفصل
 فاذا كان فصل
 لجنس جنسا
 للفصل يلزم ان
 يكون كل منهما
 عرضا عاما
 للآخر وهو
 ظاهر الفساد
 ولا يخفى فاقية
 فان الكليين
 الذين بينهما
 عموم وخصوص
 من وجه كل
 منهما عرض عام
 للآخر فلا فاقية
 ولعل كلامه
 وجه المستحصل
 له قوله وفيه
 فاقية وجوان
 الفصل تسمى
 الجنس فاما
 وجود ذات
 الفصل الجنس
 واحدة فاما
 حصوله او
 فلا يصح
 عليه احد
 هما الآخر
 فانه ^س قوله
 فلا يصح
 بعض
 التفريعات
 الآتية آه
 وهذا لان
 بني
 التفريعات
 على
 امتناع
 تعدد
 المعلول
 لحد
 واحد
 وهذا
 انا
 يصح
 في
 السلة
 التامة
 فاقم
^س قوله
 فلا
 يكون
 فصل
 الجنس
 جنسا
 له
 قال
 الحق
 الزواني
 لما
 تبين
 ان
 التركيب
 الحقيقي
 بالحقيقة
 انما
 يكون
 في
 المادة
 بصورة
 وان
 الجنس
 هو
 المادة
 الماخوذة
 لا
 بشر
 شي
 لفصل
 هو
 الصورة
 كذلك
 سهل
 كثير
 من
 المطالب
 مثل
 امتناع
 جنسين
 في
 مرتبة
 فخصلين
 في
 مرتبة
 وعدم
 تعدد
 لفصل
 التفرع
 في
 مرتبتين
 في
 مرتبة
 واحدة
 ومثل
 امتناع
 تركيب
 الماهية
 من
 جزئين
 غير
 متماثلين
 الى
 غير
 ذلك
 انتهى
 واذا
 اهل
 جنسان
 في
 مرتبة
 فلا
 يكون
 فصل
 لجنس
 جنسا
 لفصل
 الجنس
 فلا
 يكون
 جنسا
 اذا
 كان
 التركيب
 من
 امرين
 بينهما
 عموم
 من
 وجه
 فاما
 جنسان
 بنا
 على
 ما
 قال
 هذا
 الحق
 قيل
 لو
 كان
 في
 فصل
 لجنس
 جنسا
 لزم
 كون
 كل
 من
 الامرين
 مادة
 وصورة
 وانما
 الميزة
 به
 عليك
 ان
 امتناع
 وجودا
 من
 صورتين
 يكون
 صورة
 المادة
 مادة
 للمادة
 عالم
 فم
 على
 استحالة
 هما
 وبل
 نعم
 قالوا
 في
 الاجسام
 الماتية
 مادة
 واحدة
 بصورتين
 لم
 يميزوا
 ذلك
 بديل
 مع
 ان
 المادة
 بينهما
 اعم
 من
 امة
 الجسم
 وكلم
 الصورة
 فليس
 له
 لا
 يفتح
 البنا
 على
 التلازم
 ايضا
 فاقم ^س منه
 رساله
 تواله

ولا يكون تشي واحد فصلان قريبان) ولا يلزم توابع العلة المستقلة على معلول واحد وان كان
في اعطاء الفصل وربما يقربا بانه ان كفى كماله ما في تحصيله نوعا فيلزم الاستغناء عن الذاتي وال
فيكون مجموعهما فصلا واحدا وهذا انما يتم لو كان الفصل عبارة عن التميز التام والافلا يخفى ما فيه
ولا يقوم الفصل (الا نوعا واحدا) اذا لم يكن اعتباريا ولا لكان الشئ لو اوجد له لا مريم وهما
جنساه (ولا يقارن الاجنسا واحدا) فيحصله نوعا حقيقيا غير اعتباري لما مر وفضل انما هو
والا لكان المعلول اقوى من العلة والعرض مبهم محتجج في تحصيله الى الغير فكيف يكون مقوما اخر اذ
للإشراقية اعلم انتم قالوا الصور النوعية للجواهر عرض وقد تقدم ان الصور تلك فصولا فيلزم القول
بغيرضية الفصل لانه ان قيل لا فهم له صور اذ تلك ثم اعلم ان الحق مع الاشراقية فان مواد المركبات
العنصرية غير محتاجة الى صوفا كيف محال صوفا ليست الا العناصر الاربعة الباقية الصوفا الموجبة ليد بها والى
الا كما جوهرا اذا اختلج المحل اليه لم يقولوا بعلية الفصل للجنس حتى يلزم كونها اضعف منه بل قالوا للجزء
الاخص فضلا ولا اعم جنسا سواء كان الاخص مقوما له ومقوما منه والمشاؤون قالوا اذا كان الاعم مقوما
للاخص لا يلزم منها هبة حقيقية وذلك كما لا دليل عليه هذا والله اعلم بالصواب وههنا شك مشهور
من وجهين الاول ما اورد في الشفاء وهو ان كل فصل معنى من المعاني فاما اعم المحمولات او تحتها
والاقل يا طل) والا فلا يكون ههنا وايضا لا اعم من الشئ والموجود فتعين الثاني (فهو منفصل)
متنازع عن المشاركات) في ذلك العام (يفصل) اخر لان الانفصال لا يكون الا بما يكون ههنا
وهكذا الكلام في غير فاذن لكل فصل فصل في تسلسل) فيلزم تركيب الهبة من امور غير متناهية
والاستحالة على تقدير التلازم بين التركيبين ظاهر لحيوان البراهين واما على تقدير نفية فلم
يدل دليل عليها وربما يستدل بانه لو جاز تركيب هبة من امور غير متناهية لاستحالة ادراكها والتد
باطل ولا يخفى ما فيه فانه ان اراد استحالة الادراك بالكتنجيم اجزائه تفصيلا في بطلان التالي منوع
ولا فلا لامة منوعة قطعاً وحده لان انفصال كل مفهوم عن المشاركات في لا اعم بالفصل و
انما يجب لو كان ذلك العام مقوما له وذا متنازع فان الفصل بسيط

وههنا شك مشهور من وجهين
الاول ما اورد في الشفاء وهو ان كل فصل معنى من المعاني فاما اعم المحمولات او تحتها
والاقل يا طل) والا فلا يكون ههنا وايضا لا اعم من الشئ والموجود فتعين الثاني (فهو منفصل)
متنازع عن المشاركات) في ذلك العام (يفصل) اخر لان الانفصال لا يكون الا بما يكون ههنا
وهكذا الكلام في غير فاذن لكل فصل فصل في تسلسل) فيلزم تركيب الهبة من امور غير متناهية
والاستحالة على تقدير التلازم بين التركيبين ظاهر لحيوان البراهين واما على تقدير نفية فلم
يدل دليل عليها وربما يستدل بانه لو جاز تركيب هبة من امور غير متناهية لاستحالة ادراكها والتد
باطل ولا يخفى ما فيه فانه ان اراد استحالة الادراك بالكتنجيم اجزائه تفصيلا في بطلان التالي منوع
ولا فلا لامة منوعة قطعاً وحده لان انفصال كل مفهوم عن المشاركات في لا اعم بالفصل و
انما يجب لو كان ذلك العام مقوما له وذا متنازع فان الفصل بسيط

عنها بل في التألف الموجب للامكان هو الاول لا الثاني فتأمل فيه ومن محل كلام المصنف عليه قد
 لا لا ترى انه يستلزم المحال بالذات وهو واحد هما والمستلزم للمحال محال فلا يكون مستلزما فتدبر ما
 اعلم انه قد اشتهر هذه المقدمة واستدل عليها بانها لو استلزم الممكن محالا بالذات لا يمكن
 انفكاك المزوم عن اللازم لان الممكن المزوم غير آي عن قبول الوجود لا مكانه والمحال
 اللازم ياباه وترد عليه ورواها ظاهر ان الانفكاك انما يلزم لو كان اللازم محالا بالنظر الى المزوم
 وهو عنصر واستحالة الوجود بالذات لا ينافي الامكان بالنظر الى تغيير الوجود بالنظر اليه ايضا لو كان
 الامر كما هو المشهور لما جاز كون كل ممكن معلولا للواجب الا فتدبر الممكن يستلزم محالا بالذات وهو
 عدم الواجب واجيب ثمة بان عدم المعلول انما يستلزم عدم علوية الواجب لعدم ذاته الا بالعرض
 ولا يخفى ما فيه فان جاعلية تعالى ضرورية له وعدمها محال لان الواجب واجب مع جميع
 جهاته على ان عدم معلوله تعالى يستلزم عدم العلوية وهو يستلزم عدم ذاته تعالى عنه لان
 انتفاء اللازم يستلزم انتفاء المزوم وايضا يستلزم عدم العلوية عدم العلة فهو مستلزم له
 وان كان مكافئة وانكار مسلم مبرهن وثمة بان عدم المعلول انما يستلزم عدم العلة لا منتفاه بالواجب
 اما بالنظر الى ذاته فكلاهما يحكم باستحالة المستلزم للمحال ان كان بالنظر الى ذاته ولا يخفى ان
 عدم المعلول مزوم لوصف للعلوية وهي مزوم جاعلية عدم الواجب هي مزومة لنفس العدم
 لان وصف الجاعلية ضروري لما هو جاعل كما انص عليه الشيخ فلزم ان يكون عدم المعلول الممكن
 مزوما لعدم الواجب المحال فانقلت فعلى هذا لا يكتفى المحال لازما للممكن بالذات بل بالعرض ولا خفي
 فيه قلت لا بل بالذات انما الوسائط وسائط في الثبوت على ما يشهد به الضرورة وايضا شئ من
 الوسائط محال بالذات او كلها ممكنات وعلى كلا التقديرين استلزام الممكن للمحال اما على الاول
 فلان الممكن يستلزم الوسائط المحالة واما على الثاني فلان الوسائط الممكنة استلزمت محالا
 وبعضهم يصعب هذا الايراد خصوصا وقالوا المستلزم للمحال انما يصح محالا ان العريضة بينهما تقدم
 وناخر كما استلزام عدم انقسام الجواهر فتجيب بالذات لا انقسامه وليس هذا تخصيصا بالتخصيص العلم

قوله فيكون محال ان يكون
 لا يتم محال
 قوله فيثبت ان لا يكون
 لا يتم محال
 قوله فيثبت ان لا يكون
 لا يتم محال
 قوله فيثبت ان لا يكون
 لا يتم محال

الأدبية لان المحصر يقتضي ذلك كما لا يخفى والله اعلم ^{وجله ان وجود اثنين يستلزم وجود ثالث}
وهو المجموع وذلك واحد فلم يلزم وجود فصلين لشي واحد قال في المسألة الثانية وذلك لان لكل
افتقار دون الاجزاء ولو كان للاجزاء افتقار فهناك امكان دون امكان الاجزاء فهناك وجود
دون وجود الاجزاء اعلم ان الحق في المحل ان يقال ان اريد بقوله الكل كما يصدق على واحد كذا
على الكثير انه يصدق على مجموع كثير مركب من اقسامه معروض للهيئة داخلية او عارضة له فلا يخلو
كيف والافراد من اجزاء الخارجية ولا يلزم صدقها على ما عليه وسلم فلازم صدقها ذاتيا فلا نسلم ان مجموع
الانسان والفرس هو او وسلم فلا يكون ذاتيا وجنسا فلا يخلو الى فصل او وسلم فلازم كون كل واحد من الناطق والاهل
فصلا له لا متناع المحل لزوم كون شي واحد فصلا لنوعين المركب واحد اجزاء به بل الفصل انما يؤخذ من
جزئه الصوري لو كان وان اريد انه يصدق على الكثير من حيث انه كثير فالصدق مسلم لكن
لا يصدق واحد بل باصداق كثير فليس مجموع الفرس الانسان حيوانا واحدا فلا يحتاج الى الفصل
هذا والله اعلم بالصواب فتأمل فيه فانه يظهر منه عدم تسمية المحل المذكور في المتن ^{لا يقال هذا}
اي استلزام تحقق الاثنين تحقق الثالث ليلزم منه تحقق امور غير متناهية

قوله وذلك لان الصل آفيه ان لكل عيّن في باءى لها لفظ لعدم بعدهم الاجزاء وعدمه بالذات مع وجود الاجزاء وعدم
الثاني محال بالذات فلو لمركب انما لا يصح عليه عدم الابعاد جز من اجزاء فلا يحتاج الى التعلق الا لاحتاج الى النقص من عدمه ليعبر واجبا به
فليس له افتقار دون افتقار الاجزاء فليس له مكان زائد على مكان الاجزاء ومن ههنا ظهر لك قوة ما سبق من قوله بما يقع باليولي
ثم التحقيق ان ليس للمركب وجود سوى وجودات الاجزاء اجمالا وهو وجود المركب بعينه انما الفرق بالافتقار به التحقيق مستقيم
على القول بالتركيب الاتحادي فان للمركب وجودا واحدا مستمدا فيه الاجزاء لما خذوه لا بشرط شي ولا اجزاء وجودات متميزة فوجود
المركب غير وجود الاجزاء مع وايضا لا بد ان يتحقق المركب في وجوده الى وجود الاجزاء وفي في الوجود لانه لما كان وجود من غير وجود الاجزاء
ان يكون له مكان غير مكان الاجزاء فلا افتقار غير افتقار الاجزاء ثم لما استحال عدم المركب مع وجود الاجزاء علم ان الجزء الاخير من هذه فتو
مستتمد لما عليه الجاهل ومن هذا التحقيق ظهر لك في جواب ما قلناه ان الامكان وجود اثنين يستلزم وجود ثالث مخير لوجود اثنين بان يكون
المركب موجودا مستمدا فمنه كيف ووجود المركب بعينه وجود الاجزاء وانما الفرق بالاجمال لتفصيل الثاني المركب التوحد توحد البسيط اقل
من اتحاد اجزاء مفصل عن من يقول بالتركيب الاتحادي ومجموع الناطق والصالح ليس كذلك ان لا وجود وثالث ولو مخير بالافتقار اسلم
لكن لا ينفخ الا ان ثبت الاستعداد منهم موقعا لتفصيل ههنا الوجود هو بعينه كيف هذا المجموع ليس مستمدا في الوجود مع الحيوان الا انهم حل احد على
آخروا لا فسرهم جوابه قال العلم ان الحق في العلم انهم يستلزم قوله لا يغير من عدمه ما يستلزم ان لا حل العملية على ان يكون الحيوان منسوبا ومجموع
الناطق الصالح فصلا وغبنة الحيوان يستقيم فان مقتضى الثاني على المجموع المركب انهم في الانسان غير صحيح وكذا الكثر من حيث ان كثيره فانه ليس مستمدا بقدره

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

لأنه بضم الثلاث يتحقق الرابع وهكذا يتحقق الخامس (لأننا نقول الرابع مراعاتاً لثانيه
 حصل باعتبار شئ واحد) وهو كل واحد من الاثنين (مرتين) مرة بنفسه ومرة في ضمن
 المجموع وكلها كذلك فهو اعتباري اذ لو كان موجوداً في الأحياء كان جزء المتكرر مقدماً عليه
 بنية لكن جزء الله ومرة بمرتين لكن جزءه جزء فيلزم ان يكون موجوداً بوجودين وهو محال فان قلت
 الطويل جزء مكرر الجسم مكرر قلت هو مكرر بوجدتها المهمة والله اعلم بالصواب واذا قصد هذا
 فنقول تلك الامور اعتبارات (والسلسلة في الاعتباريات منقطعاً بانقطاعه) اي بانقطاع الاعتبار فلم
 يلزم تحقق امور غير متناهية (فافهم) وكن على بصيرة وتوكل على الله تعالى فإنه اعلم بالصواب الكل
 الرابع الخاصة وهي الكل (الخاتمة) عن حقيقة افرادها (المقول على ما تحت حقيقة واحدة نوعية)

كالكتاب (او جنسية) كالماشي وقد يخص باسم الحقيقة وقد يقال لما يحمل على ما تحت حقيقة
 ولا يحمل على واحدة اخرى ويسمى اضافية وهي اعم من الحقيقة كالماشي خاصة للانسان

بالنسبة الى الشئ (وهي شاملة ان عمت الافراد)

له قوله وكلما يركب ذلك نوع اعتباري آه وبين ان الشئ يتحقق بان الرابع بعينه الثالث في الوجود فلما تعدد الثاني في الاعتبار انقل المجموع
 الحاصل من الاجزاء والركب منها هو الحاصل من الآحاد وتقيب عليه بعض الشرائح بان اجزاء الرابع الآحاد والمجموع منها اجزاء الثالث الآحاد
 فقط فان العينية ضرورة تنافي الكل عند زيادة الاجزاء ولعل كلام هذا التحريث يرجع سبني على ما مر من ان وجود الثالث هو بعينه وجود الاجزاء
 انما الفرق بالاجمال التفصيل فليس هناك الاجزاء معروضة للبعين متغيرة بالاجزاء بالاعتبار وهذا هو الرد في نفس الامر وبمعناها الرابع لكن سبني
 لوجود متغير ولو اعتباراً لعدم عرض مميّة اجتماعية اخرى اذ لا اجتماع بالاجزاء بان يكون لكل من مجامع وجوداً مستقلاً ثم ان يورد بهنات
 اعتبارية الرابع غير صحيحة فان جميع اجزائه متحققة وهي كل واحد من الاجزاء والمجموع المركب الثالث وعدم وجود المركب مع وجود جميع الاجزاء
 باطل اجاب عنه ان الشئ يتحقق رجلاً لله تعالى بان وجود العدد في طرف يستدعي متغيرة وجود الآحاد مستقلاً كل من الآحاد بوجوده متغيراً بالاعتبار
 وبهنا المركب الثالث ليس متغيراً بالاجزاء الا في التعريف فلا يوجد الرابع الا فيه وتقيب عليه بعض الشرائح بان هذا الحكم بان الثالث الذي يكون
 الاصل ليس موجوداً الا في اعتبار العقل وان وجود الاثنين لا يلزم وجود الثالث وانت خبير بان كلامي سبني على انه ليس المجموع متغيراً
 بالآحاد والذات متى استلزم الاثنين الثالث ان الاثنين الموجودين في نفس الامر يتلوم امر متغيراً بالاعتبار ووجودهما وجوداً متغيراً
 بالاعتبار بخلاف الرابع فإنه في الخارج نفس الثالث اذ لا عرض للبعين في نفس الامر لعدم وجود بعض آحاد معروضة لغيرها وانهم سبني
 له قوله فيلزم ان يكون موجوداً بوجودين وهو محال الا في اعتبار العقل فانه يجعله موجوداً بوجوداً واحدة واخرى موجوداً في ضمن المجموع الثالث
 فيحصل الرابع بتعمل العقل وانخرع هذا البطلان على التحقيق المذكور ان ليس للركب وجود سوى وجودات الاجزاء ولما اذ قيل ان له
 وجوداً لا جزاء فيمكن ان يقال ان هذا الموجود بطل الوجود جزراً والاجزاء الموجودة بوجوداً اجزائاً فسر في فافهم

قولنا ان الشئ يتحقق
 ليس في الاعتباريات
 التسلسل حقيقة
 انما هو متناهي وليس كذلك
 فافهم

فان قيل
 فافهم

فان قيل
 فافهم

موجب كالم بوجوده ليرى وجب ولو كفى لا دخل له رفان الضرورة لا يعلل حتى يجب وجود الغلة أولا والضرورة
 ضرورة وفيه نظر فانه ان اراد الضرورة لا تعلل سواء كانت ذاتية او غيرية فذلك باطل قطعا وان
 اراد الذاتية فقط فكنى للضرورة كذلك فمنع بل يجوز ان يكون لزوم اللوازم كلها للممكنات من
 الغير وقد ذهب المحقق اندواني واتباعه الى انها محمولة بجعل المزموم وكذا اثبت الشئ لنفسه قال
 صاحب الاقنوع المبين النظرا الى المهيئة غير ممكن الا تسلاخ عن الحافظة اذ اتيها تدولا يحتاج الى جعل
 واعترض علي بان ذلك انما يوجب الذاتية وعدم الحق لا الوجوب حتى لا يحتاج الى جعل جاعل اصلا
 كيف انها حوادث فلا بد من محدث وايضا اثبتها في وقت دون وقت ترجيح من غير مرجح
 ثم هذا اشكال هو ان المهيئة المدومة يجب تسليمها عن نفسها وسلب ذاتياتها ولو ازمها عنها في
 المهيئات الممكنة الموجودة كلوا جائزة العدم فهي والذاتيات واللوازم جائزة السلب ومتى كان
 السلب ممكنا كان الايجاب ممكنا فثبتت الذاتيات واللوازم يجب ان يكون محمولة لان كل
 ممكن محمول ولجاب هو بان صدق السلب انما يوجب فاقا لا يوجب الى الجاهل اذا كان صدقه
 من جهة التسلاخ محمولة من موضوعه ولما اذا كان من جهة عدم الموضوع في نفسه فلا وصدقها
 فيه من جهة الثانية ولا يخفى ما فيه فان امكان صدق السلب يوجب امكان نقيضه الذي هو الايجاب
 ولا مكان يخرج قطعا هكذا وقع القيل والقال وتحقيق المقام ان مصداق ثبوت الذات لنفسها او ثبوت
 الذاتيات لنفسها نفس تقرير المهيئة من دون اعتبار امرئ للذات فجعله بعينه جعل الذاتيات
 فعلم رأى القائلين بالجعل البسيط جعل الذات بعينه جعل ثبوت الذات على راع القائلين بالجعل
 المؤلف ثبوت الذاتيات للذات ونفسها لما جعلها بالعرض فان مصداقه تابع في المجعولية لمصداق
 الوجود ولا يمكن ان يجعل بغير جعل الذات ولا حصر الخلف بين الذات والذاتي ولما اللوازم فمنها ما هي
 محمولة بجعل الذات كالوجوب والامكان ونحوهما ومنها ما هي مقتضى طبيعة المزموم فهي محمولة
 بجعل مستانف لكن الجاعل نفس طبيعة المزموم ففي هذا القسم يجب اولا الوجوب للمزموم ثم يجب منه

قوله فان الضرورة لا يعلل حتى يجب وجود الغلة أولا والضرورة ضرورة وفيه نظر فانه ان اراد الضرورة لا تعلل سواء كانت ذاتية او غيرية فذلك باطل قطعا وان اراد الذاتية فقط فكنى للضرورة كذلك فمنع بل يجوز ان يكون لزوم اللوازم كلها للممكنات من الغير وقد ذهب المحقق اندواني واتباعه الى انها محمولة بجعل المزموم وكذا اثبت الشئ لنفسه قال صاحب الاقنوع المبين النظرا الى المهيئة غير ممكن الا تسلاخ عن الحافظة اذ اتيها تدولا يحتاج الى جعل واعترض علي بان ذلك انما يوجب الذاتية وعدم الحق لا الوجوب حتى لا يحتاج الى جعل جاعل اصلا كيف انها حوادث فلا بد من محدث وايضا اثبتها في وقت دون وقت ترجيح من غير مرجح ثم هذا اشكال هو ان المهيئة المدومة يجب تسليمها عن نفسها وسلب ذاتياتها ولو ازمها عنها في المهيئات الممكنة الموجودة كلوا جائزة العدم فهي والذاتيات واللوازم جائزة السلب ومتى كان السلب ممكنا كان الايجاب ممكنا فثبتت الذاتيات واللوازم يجب ان يكون محمولة لان كل ممكن محمول ولجاب هو بان صدق السلب انما يوجب فاقا لا يوجب الى الجاهل اذا كان صدقه من جهة التسلاخ محمولة من موضوعه ولما اذا كان من جهة عدم الموضوع في نفسه فلا وصدقها فيه من جهة الثانية ولا يخفى ما فيه فان امكان صدق السلب يوجب امكان نقيضه الذي هو الايجاب ولا مكان يخرج قطعا هكذا وقع القيل والقال وتحقيق المقام ان مصداق ثبوت الذات لنفسها او ثبوت الذاتيات لنفسها نفس تقرير المهيئة من دون اعتبار امرئ للذات فجعله بعينه جعل الذاتيات فعلم رأى القائلين بالجعل البسيط جعل الذات بعينه جعل ثبوت الذات على راع القائلين بالجعل المؤلف ثبوت الذاتيات للذات ونفسها لما جعلها بالعرض فان مصداقه تابع في المجعولية لمصداق الوجود ولا يمكن ان يجعل بغير جعل الذات ولا حصر الخلف بين الذات والذاتي ولما اللوازم فمنها ما هي محمولة بجعل الذات كالوجوب والامكان ونحوهما ومنها ما هي مقتضى طبيعة المزموم فهي محمولة بجعل مستانف لكن الجاعل نفس طبيعة المزموم ففي هذا القسم يجب اولا الوجوب للمزموم ثم يجب منه

قوله فان الضرورة لا يعلل حتى يجب وجود الغلة أولا والضرورة ضرورة وفيه نظر فانه ان اراد الضرورة لا تعلل سواء كانت ذاتية او غيرية فذلك باطل قطعا وان اراد الذاتية فقط فكنى للضرورة كذلك فمنع بل يجوز ان يكون لزوم اللوازم كلها للممكنات من الغير وقد ذهب المحقق اندواني واتباعه الى انها محمولة بجعل المزموم وكذا اثبت الشئ لنفسه قال صاحب الاقنوع المبين النظرا الى المهيئة غير ممكن الا تسلاخ عن الحافظة اذ اتيها تدولا يحتاج الى جعل واعترض علي بان ذلك انما يوجب الذاتية وعدم الحق لا الوجوب حتى لا يحتاج الى جعل جاعل اصلا

له قوله اي مقتضى طبيعة المزموم انه هذا بناء على ما هو المشهور بان اللوازم من مصادرة الضرورة وانما على البرهان في اللوازم كلها محمولة بجعل الضرورة
 هذا انما هو لازم الوجود وانما هذا يكون محمول بغير جعل الذات بل بجعل الذات على جعل الذات فانهم يرون انهم اوردوا

هذه الوازم هكذا ينبغي ان يفهم ثم ان الدائيات والالزام ولجبة بالنظر الى الذات والمزوم بمعنى انها اذا
قيست الى الذات او المزوم يتمتع امتناعا بالذات عدم المجامعة في الواقع ودليل افق المبين لا يلزم
منه من غير هذا الوجوب فان عدم انسلخه عما ظاهرات عن الحاظها لا يوجب الا وجوبها بالنظر
اليها وهذا الوجوب لا ينافيه لحدوث والمجولية فتأمل فانه دقيق (كوجود الواجب على مذهب
المتكلمين) قال في الحاشية اعلم ان الحكماء قالوا ان وجود الواجب عينه ولا لكان خارجا
عنه لانه لا متناع التركيب فيكون معلولا اذ كل خارج معلول بالضرورة فاما لنفسه فيلزم تقدمه
بالوجوب عليه فيكون قبل الوجود موجوفا فالغير فيكون الواجب محتاجا في وجوده الى الغير هف وفيما ذكرناه
اشارة الى الجواب بان الوجود عرض لا زم وهو لا يعقل اعلم ان الوجود يطلق ويراد به المعنى المصداقي
البيدي التصور ويطلق ويراد به منشاء انتزاعه ومصداق حمله ولا بد ان يكون موجوفا ولا فيكون له
منشاء ايض فهو المنشاء حقيقة وقد يقال له الوجود الخاص قال الحكماء انه عين الواجب جل شأنه
ولا لكان خارجا عا نه لا متناع التركيب وكل عارض محتكم الى معروضه قطعا فيكون ممكنا فلا بد له
من علة فان كان نفس الذات يلزم تقدمها بالوجوب عليه وان كان غيره فيلزم احتياجه تعالى الى الغير هف
وعلى هذا لا يرد ما اورداه المص وأن شئت قلت بعبارة اخرى الواجب انه كاف في انتزاع الوجود الذي هو
بيدي التصور ولا لكان في اتصافه بالوجود محتاجا الى الغير وهو محال فيكون الوجود الخاص هو نفسه
وهذا ايضا لا يخبر عليه قال الشيخ المقتول هذه الحجة منقوضة بوجود الممكن اذ لو كان زائدا لكان عارضا
منضاهيه ولا بد لمنضم اليه وجود متقدم على المنضم فيلزم كونه موجودا قبل وجوده والحال ان الواجبين في
له قوله فيكون ممكنا آه قد يرد بان لكان اجبارا لم تعد الواجب بواجب فالوجود على تقدير الزيادة ممكن الى آخر الدليل والمقرر على بعض التخرج
بانه ان يرد بوجوبه بامكانه وجوب وجوده في نفسه بامكانه فمخالفان وجوده في نفسه ليس واجبا ولا ممكنا بل من المستحيلات بنا صلي
ان لا وجود للواضع الا الوجود الابطال في وجوداتها في انفسها متعنة بالذات ان اراد ان ثبوته لذات وجوده الابطال ان كان واجبا
لزم له انه لا يكون فيكون فغيب انه استحال في التعدد على هذا النمط فان السمعيل انما هو تعدد وجوب الواجبات الوجود في نفسه فاما تعدد
الواجبات الوجود والثبوت ليس له فلا بد ان الكلام هنا يقتضي به لوجب فان الوجود الابطال للاعراض معناه كما سيحكي ان وجودها
في انفسها متعينة الى الحال وجوب هذا النوع من الوجود اولاني نفسه محال ثم ثانيا يلزم تعدد وجوب الوجود في نفسه وهو محال
قطعا ولا يجوز ما قيل على تنقذه بامكانه فضلا عن تجرزه ثم ثانيا لا بد من شي آخر هو ان الوجود الابطال ليس للواضع مطلقا بل لما
سوى الوجود وهذا الشايع مقترن به ايض فانهم آمنه

قوله ثم ان الدائيات والالزام
بمعنى انها اذا قيسست الى الذات
او المزوم يتمتع امتناعا بالذات
عدم المجامعة في الواقع ودليل
افق المبين لا يلزم منه من غير
هذا الوجوب فان عدم انسلخه
عما ظاهرات عن الحاظها لا يوجب
الا وجوبها بالنظر اليها وهذا
الوجوب لا ينافيه لحدوث والمجولية
فتأمل فانه دقيق (كوجود الواجب
على مذهب المتكلمين) قال في
الحاشية اعلم ان الحكماء قالوا ان
وجود الواجب عينه ولا لكان
خارجا عنه لانه لا متناع التركيب
فيكون معلولا اذ كل خارج معلول
بالضرورة فاما لنفسه فيلزم
تقدمه بالوجوب عليه فيكون قبل
الوجود موجوفا فالغير فيكون
الواجب محتاجا في وجوده الى
الغير هف وفيما ذكرناه اشارة
الى الجواب بان الوجود عرض
لا زم وهو لا يعقل اعلم ان
الوجود يطلق ويراد به المعنى
المصداقي البيدي التصور ويطلق
ويراد به منشاء انتزاعه ومصداق
حمله ولا بد ان يكون موجوفا
ولا فيكون له منشاء ايض فهو
المنشاء حقيقة وقد يقال له
الوجود الخاص قال الحكماء انه
عين الواجب جل شأنه ولا لكان
خارجا عا نه لا متناع التركيب
وكل عارض محتكم الى معروضه
قطعا فيكون ممكنا فلا بد له
من علة فان كان نفس الذات
يلزم تقدمها بالوجوب عليه وان
كان غيره فيلزم احتياجه تعالى
الى الغير هف وعلى هذا لا يرد
ما اورداه المص وأن شئت قلت
بعبارة اخرى الواجب انه كاف
في انتزاع الوجود الذي هو
بيدي التصور ولا لكان في
اتصافه بالوجود محتاجا الى
الغير وهو محال فيكون
الوجود الخاص هو نفسه وهذا
ايضا لا يخبر عليه قال الشيخ
المقتول هذه الحجة منقوضة
بوجود الممكن اذ لو كان زائدا
لكان عارضا منضاهيه ولا بد
لمنضم اليه وجود متقدم على
المنضم فيلزم كونه موجودا
قبل وجوده والحال ان الواجبين
في له قوله فيكون ممكنا آه
قد يرد بان لكان اجبارا لم
تعد الواجب بواجب فالوجود
على تقدير الزيادة ممكن الى
آخر الدليل والمقرر على بعض
التخرج بانه ان يرد بوجوبه
بامكانه وجوب وجوده في نفسه
بامكانه فمخالفان وجوده في
نفسه ليس واجبا ولا ممكنا بل
من المستحيلات بنا صلي ان لا
وجود للواضع الا الوجود
الابطال في وجوداتها في
انفسها متعنة بالذات ان اراد
ان ثبوته لذات وجوده الابطال
ان كان واجبا لزم له انه لا
يكون فيكون فغيب انه استحال
في التعدد على هذا النمط فان
السمعيل انما هو تعدد وجوب
الواجبات الوجود في نفسه
فاما تعدد الواجبات الوجود
والثبوت ليس له فلا بد ان
الكلام هنا يقتضي به لوجب
فان الوجود الابطال للاعراض
معناه كما سيحكي ان وجودها
في انفسها متعينة الى الحال
وجوب هذا النوع من الوجود
اولاني نفسه محال ثم ثانيا
يلزم تعدد وجوب الوجود في
نفسه وهو محال قطعا ولا
يجوز ما قيل على تنقذه
بامكانه فضلا عن تجرزه
ثم ثانيا لا بد من شي آخر
هو ان الوجود الابطال ليس
للكواضع مطلقا بل لما
سوى الوجود وهذا الشايع
مقترن به ايض فانهم آمنه

والسرفيه ان السلب واثر في الصوة الاولى على المقيّد فيكون نقيضاً للثبوت المقيّد فالسؤل عن احد
 النقيضين فاذا كذب لا يجاب صدق السلب بخلاف الثانية لان السلب فيها مقيد لا لا محاب المقيّد ان
 لا يتناقضان والخاص ان في تلك المرتبة ليس لا انثاء ولا انثيات فلا جرم كذب المقيّد ان اذ
 حاصلهما ان الثبوت واقع له او سلبه وبالحالة ان الايجابات كلها كاذبة على لية كانت او تحصيلية و
 السلبات الواردة على الايجابات المقيدة كلها صواب وما قيل السلوب البسيطة الواردة في المراتب
 الترتيبية صواب واما الواقعة في المراتب الشفعية كاذب بناء على مساوقتها الايجاب خبرية ما يحققة
 المص من ان السلب لا يضاف الى السلب (رقي هذه المرتبة ارتفع النقيضات) هكذا وقع في عبارة
 غير واحد من المحققين ولكن ان نقيض الثبوت المقيّد سلب المقيّد لا السلب المقيّد فالمرتبعات
 وهما الثبوت والسلب المقيدان ليسا نقيضين وما هو نقيض الثبوت المقيّد هو سلب المقيّد ليس
 مرتفعاً كيف وارتفع النقيضين محال في كل مرتبة بالضرورة الاولى الا ترى ان الحكم بارتفاع
 الثبوت حكم بصدق الرق الذي هو النقيض الحكم بارتفاع السلب مساو الحكم بصدق الايجاب
 فاجتمع النقيضان فقد ظهر ان عباراتهم ما ولة بان ما يرى في هادي الولى نقيضين او النقيضين
 التصور بين مرتفعان والله اعلم بهر اعباده ولما كان ملتوهم ان يتوهم ان المطلقة والطبع
 امر واحد فتقسيمه السلب ما تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره قال (والطبيعي هم من المطلقة ما
 سله قوله وما قيل انه قد مر في عبارة المحقق الدواني المتيه سلب عنها جميع ما دام فيصدق سلب جميع المصوبات عنها بهذا الاقبار حتى
 سلب سلب فانه كما ان ليس في حد ذاته الى الوجود الذي تحقق فليس في حد ذاته ليس اعلى ذلك الوجود اذ كما ان ليس عينه ولا جزره كذلك
 ليس ليس عينه ولا جزره فاعترض عليه هذا القول بان هذا اجتماع النقيضين لا ارتفاع فان فيه تعسفاً بان سلب آصادق وسلب سلب
 ايضاً صادق ثم حقق ما قال هذا القول وانت لا يذم عليك ان هذا المحقق لم يرد بصدق سلب سلب سلب سلب سلب سلب سلب
 وهو لا يرى تحقق السلب بالسلب البسيط بل اراد سلب السلب الثابت والحاصل ان سلب ان في هذه المرتبة سلبا بسيطا صادق وسلب
 ثبوت هذا السلب صادق وكذا او يدل عليه قوله بعد هذا فالموجبات باسرها من هذه الميضية كاذبة والسوالب كلها صادقة فتعديم
 السلب وما قيل ان نقيض الثبوت في المرتبة سلب الثبوت في المرتبة على طريق سلب المقيّد واعتبار
 ثبوت يخرج النقيض عن كونه نقيضاً بالسلب الذي هو نقيض الثبوت في المرتبة لا يمكن ارتفاعه فلا يحصل له لان هذا المحقق لم يرب
 ارتفاع السلب الذي هو نقيض الثبوت في المرتبة بل مقصوده كما ان ثبوت امر تقع ككث ثبوت سلب امر تقع حتى لا يظن
 صدق الموجبة السالبة المحمول فافهم ١٢ منه رحمه الله تعالى

قوله السرفيه
 ان السرفيه ان السلب
 لا يتناقضان
 والخاص ان في تلك
 المرتبة ليس لا انثاء
 ولا انثيات
 فلا جرم كذب
 المقيّد ان اذ
 حاصلهما ان
 الثبوت واقع له
 او سلبه
 وبالحالة ان
 الايجابات
 كلها كاذبة
 على لية كانت
 او تحصيلية و
 السلبات
 الواردة على
 الايجابات
 المقيدة
 كلها صواب
 وما قيل
 السلوب
 البسيطة
 الواردة في
 المراتب
 الترتيبية
 صواب واما
 الواقعة في
 المراتب
 الشفعية
 كاذب بناء
 على مساوقتها
 الايجاب
 خبرية ما
 يحققة
 المص من ان
 السلب لا
 يضاف الى
 السلب
 (رقي هذه
 المرتبة
 ارتفع
 النقيضات)
 هكذا وقع
 في عبارة
 غير واحد
 من
 المحققين
 ولكن ان
 نقيض
 الثبوت
 المقيّد
 سلب
 المقيّد
 لا السلب
 المقيّد
 فالمرتبعات
 وهما
 الثبوت
 والسلب
 المقيدان
 ليسا
 نقيضين
 وما هو
 نقيض
 الثبوت
 المقيّد
 هو سلب
 المقيّد
 ليس
 مرتفعاً
 كيف
 وارتفع
 النقيضين
 محال
 في كل
 مرتبة
 بالضرورة
 الاولى
 الا ترى
 ان الحكم
 بارتفاع
 الثبوت
 حكم
 بصدق
 الرق
 الذي
 هو
 النقيض
 الحكم
 بارتفاع
 السلب
 مساو
 الحكم
 بصدق
 الايجاب
 فاجتمع
 النقيضان
 فقد
 ظهر
 ان
 عباراتهم
 ما ولة
 بان
 ما يرى
 في
 هادي
 الولى
 نقيضين
 او
 النقيضين
 التصور
 بين
 مرتفعان
 والله
 اعلم
 بهر
 اعباده
 ولما
 كان
 ملتوهم
 ان
 يتوهم
 ان
 المطلقة
 والطبع
 امر
 واحد
 فتقسيمه
 السلب
 ما
 تقسيم
 الشئ
 الى
 نفسه
 والى
 غيره
 قال
 (والطبيعي
 هم
 من
 المطلقة
 ما
 سله
 قوله
 وما
 قيل
 انه
 قد
 مر
 في
 عبارة
 المحقق
 الدواني
 المتيه
 سلب
 عنها
 جميع
 ما
 دام
 فيصدق
 سلب
 جميع
 المصوبات
 عنها
 بهذا
 الاقبار
 حتى
 سلب
 سلب
 فانه
 كما
 ان
 ليس
 في
 حد
 ذاته
 الى
 الوجود
 الذي
 تحقق
 فليس
 في
 حد
 ذاته
 ليس
 اعلى
 ذلك
 الوجود
 اذ
 كما
 ان
 ليس
 عينه
 ولا
 جزره
 كذلك
 ليس
 ليس
 عينه
 ولا
 جزره
 فاعترض
 عليه
 هذا
 القول
 بان
 هذا
 اجتماع
 النقيضين
 لا
 ارتفاع
 فان
 فيه
 تعسفاً
 بان
 سلب
 آصادق
 وسلب
 سلب
 ايضاً
 صادق
 ثم
 حقق
 ما
 قال
 هذا
 القول
 وانت
 لا
 يذم
 عليك
 ان
 هذا
 المحقق
 لم
 يرد
 بصدق
 سلب
 سلب
 سلب
 سلب
 سلب
 سلب
 وهو
 لا
 يرى
 تحقق
 السلب
 بالسلب
 البسيط
 بل
 اراد
 سلب
 السلب
 الثابت
 والحاصل
 ان
 سلب
 ان
 في
 هذه
 المرتبة
 سلبا
 بسيطا
 صادق
 وسلب
 ثبوت
 هذا
 السلب
 صادق
 وكذا
 او
 يدل
 عليه
 قوله
 بعد
 هذا
 فالموجبات
 باسرها
 من
 هذه
 الميضية
 كاذبة
 والسوالب
 كلها
 صادقة
 فتعديم
 السلب
 وما
 قيل
 ان
 نقيض
 الثبوت
 في
 المرتبة
 سلب
 الثبوت
 في
 المرتبة
 على
 طريق
 سلب
 المقيّد
 واعتبار
 ثبوت
 يخرج
 النقيض
 عن
 كونه
 نقيضاً
 بالسلب
 الذي
 هو
 نقيض
 الثبوت
 في
 المرتبة
 لا
 يمكن
 ارتفاعه
 فلا
 يحصل
 له
 لان
 هذا
 المحقق
 لم
 يرب
 ارتفاع
 السلب
 الذي
 هو
 نقيض
 الثبوت
 في
 المرتبة
 بل
 مقصوده
 كما
 ان
 ثبوت
 امر
 تقع
 ككث
 ثبوت
 سلب
 امر
 تقع
 حتى
 لا
 يظن
 صدق
 الموجبة
 السالبة
 المحمول
 فافهم ١٢ منه رحمه الله تعالى

وربما يقال الموجد في الخارج متشخص فليكن كليا ولا يخفى ما فيه فان القدماء المسلم ان كل
 موجود معروض التشخص لا يلزم منه عدم اشتراك الطبائع من حيث هي فاذا ان الكلية
 ان فسر بالاكثر المتبين الكثيرين فهم من عوارض نفس الهية ايما وجدت التصفت بها للشيء لا
 تسرى الى الافراد فكل هذا بطل قولهم موضوع المنطق المعقولات الثانية بلا صرا الموضع هي اللوام
 التي لا تسرى الى الافراد وبطل قولهم الانسان كل قضية طابعة بل صارت ماملة وان فسر
 بالظلية للكثير فظاهر انه من المعقولات الثانية فان حمل للتفسير الاول على الثاني كما ظهر من
 كلام شارح التلويحات والسيد قدس سر الشرف تم كونه من المعقولات الثانية والا

فلا ومن ثمة اي من اجل كونه من المعقولات الثانية (لعدم يذهب احدا الى وجوده في
 الخارج) اعلم ان عدم وجوده في الخارج ليس مبنيا على كونه معقولا ثانيا بل على كونه

انتراعيا وهو ظاهر (واذا لم يكن المنطق موجودا لم يكن العقل موجودا) ايضا ان كان

عبارة عن مجموعهم كما هو الظاهر وان كان

لقد قلنا في بيان حال الوجود في الخارج انه فعل لم يفرض الحق بان لا يعرض الكلية في الاعيان شيئا كانا انسان فهو محجب ووجوده العيني اما به
 او عين لا يخل الى الاول ان السهم لا يكون موجودا في الاعيان فخره ان الوجود العيني مرسوم معين لا الى الثاني لان العين لا يكون كذا كذا بل ان قد
 المطابقة الكثير وقد فسرنا الاشتراك بين الكثيرين في تفسيرنا لافلا لاد المطابقة مطابقة الفيل الذي نزل من العين ان الانسانية اذا كانت موجودة في
 العين لا يكون غلا لزيد وليكن ذلك يكون كليا بمعنى المطابقة بل ان كان كليا فمعنى الاشتراك وس الكشف ان ليس كل اشتراك محجب للكلية بل
 الاشتراك بالكل كمن المتبين من حيث هو متبين لا تخيل الاشتراك بالكل اذ معنى الحمل الاتحاد والشيء العينة لا يتحد بامور متباينة وانت
 لا يذهب عليك ان فيه غلطا فاشتراك الاسفانه ان ارادوا بالهم الشئ من حيث الابهام فالتشقيق غير حاصر لان العروض الظلي
 الشئ من حيث هو وان ارادوا بالشئ من حيث هو فاعلم ان الهم بهذا المعنى غير موجود وطروقة التبيين الثاني الابهام بهذا المعنى وانما
 خافية كونه متبينا في قرينة الذات بان يكون متبين ذاتيا ثم ان الهم كما انه ليس موجودا في العين كذا ليس موجودا في الذهن اذ الوجود
 مطلقا مرسوم التعيين المتعين الذي لا يتحد بامور متباينة الا ان يجوز اتحادا متعديا في معنى بالكثر بذات او اقتران على ذلك التفصيل
 بعض الشواهد بان ان اراد بقوله فهو محجب وجوده العيني بهم او عين من حيث الوجود العيني بهم او عين من حيث الوجود العيني بهم او عين من حيث الوجود العيني بهم
 حيث الوجود العيني حتى يكون شيئا واحدا كليا وجزائيا بل هو كل من حيث هو جزئي من حيث الوجود ان اراد ان في حال الوجود بهم ثلثا بهم في حال
 الوجود لاس من حيث الوجود والحد فترق بين ان يقال في حال الوجود بهم بين ان يقال من حيث الوجود بهم فكلية فاعترض الشئ من حيث
 هو في حال الوجود العيني لاس من حيث الوجود العيني اذ ثبوت شئ اشئ فرع ثبوت المثبت لا وانت لا يذهب عليك ان هذا الاشتراك ان
 ان وجد في مرسوم التعيين مرسوم متسا في الاشتراك فهذا الاشكال غير متوجه لانه يكفي في اثبات اشتراك الشئ من حيث هو ان الوجود
 العينة لعدم التعيين فمولى حال الوجود مرسوم التعيين في الاشتراك بين الكثيرين ان لم يسلم فكلما التحد متبين احد بهما فبالاخر هذا لا يذهب عليك ان

قوله في بيان حال الوجود في الخارج انه فعل لم يفرض الحق بان لا يعرض الكلية في الاعيان شيئا كانا انسان فهو محجب ووجوده العيني اما به
 او عين لا يخل الى الاول ان السهم لا يكون موجودا في الاعيان فخره ان الوجود العيني مرسوم معين لا الى الثاني لان العين لا يكون كذا كذا بل ان قد
 المطابقة الكثير وقد فسرنا الاشتراك بين الكثيرين في تفسيرنا لافلا لاد المطابقة مطابقة الفيل الذي نزل من العين ان الانسانية اذا كانت موجودة في
 العين لا يكون غلا لزيد وليكن ذلك يكون كليا بمعنى المطابقة بل ان كان كليا فمعنى الاشتراك وس الكشف ان ليس كل اشتراك محجب للكلية بل
 الاشتراك بالكل كمن المتبين من حيث هو متبين لا تخيل الاشتراك بالكل اذ معنى الحمل الاتحاد والشيء العينة لا يتحد بامور متباينة وانت
 لا يذهب عليك ان فيه غلطا فاشتراك الاسفانه ان ارادوا بالهم الشئ من حيث الابهام فالتشقيق غير حاصر لان العروض الظلي
 الشئ من حيث هو وان ارادوا بالشئ من حيث هو فاعلم ان الهم بهذا المعنى غير موجود وطروقة التبيين الثاني الابهام بهذا المعنى وانما
 خافية كونه متبينا في قرينة الذات بان يكون متبين ذاتيا ثم ان الهم كما انه ليس موجودا في العين كذا ليس موجودا في الذهن اذ الوجود
 مطلقا مرسوم التعيين المتعين الذي لا يتحد بامور متباينة الا ان يجوز اتحادا متعديا في معنى بالكثر بذات او اقتران على ذلك التفصيل
 بعض الشواهد بان ان اراد بقوله فهو محجب وجوده العيني بهم او عين من حيث الوجود العيني بهم او عين من حيث الوجود العيني بهم او عين من حيث الوجود العيني بهم
 حيث الوجود العيني حتى يكون شيئا واحدا كليا وجزائيا بل هو كل من حيث هو جزئي من حيث الوجود ان اراد ان في حال الوجود بهم ثلثا بهم في حال
 الوجود لاس من حيث الوجود والحد فترق بين ان يقال في حال الوجود بهم بين ان يقال من حيث الوجود بهم فكلية فاعترض الشئ من حيث
 هو في حال الوجود العيني لاس من حيث الوجود العيني اذ ثبوت شئ اشئ فرع ثبوت المثبت لا وانت لا يذهب عليك ان هذا الاشتراك ان
 ان وجد في مرسوم التعيين مرسوم متسا في الاشتراك فهذا الاشكال غير متوجه لانه يكفي في اثبات اشتراك الشئ من حيث هو ان الوجود
 العينة لعدم التعيين فمولى حال الوجود مرسوم التعيين في الاشتراك بين الكثيرين ان لم يسلم فكلما التحد متبين احد بهما فبالاخر هذا لا يذهب عليك ان

يرجع الى ان الماهية فتشخص بنفسها في انحاء الوجودات والى هذا اشار بقوله (ومن ذهب منهم الى عدم
التعين قال بحسوسيته اي في الجملة) اي ما كان افرادة محسوسة بالذات كالضوء واللون كان
محسوسا حقيقيا فان المعدوم لا يكون محسوسا بالضرورة وغير الطبيعة لا وجود له وما كان افرادة
محسوسة بالعرض كالجسم سائر الاعراض كان هو ايضا كذلك كذا في الحاشية ولا يخفى ان هذا البيان
لا يفي الا بحسوسية الشخص الى الكلي من حيث هو معرض الشخص لا بحسوسية الماهية من حيث هي وكذا اذا
قبل المحسوس اما لو لم يحس على الشخص فليس هذا بحسوسية الشخص في شيء لزيادة الشخص على الكلي واما لو لم
على الشخص فليس الا الطبيعية واقتران العارض ولحق الشخص لا يفي مرتبة الطبيعة ورتبة الكلي
الطبيعي وقد مر في تحقيق تعريف الكلي (وهو) اي وجود الكلي مع كون التعيين عدما (هو الكلي) انما
للواقع بوجه الاول فاما الثاني لولم يكن الماهية المطلقة موجودة كان التعيين بين الاشخاص الموجبة
فيكون ذاتها متساوية بانقسامها فتكون مقصورة موجودة بانقسامها لان الشيء لم يتقرر ولم يوجبه
لعدمه بهمتا ذات متعينة فصار واجبة ههنا فاذن التعيين خارج واذا اطل انضمام التعيين ثبتت
الانتماء فاما ههنا فاهية نفسها متكررة فيكون لوجوه مختلفة بامتناع نسبة مختلفة باختلاف الجوهل فتأمل فيه فانه
موضع تامل الثالث ان الجسم متعبد لبطان الجزء الذي لا يتجزى على ما تقرر في الطبيعيات فكذا طرأ
عليه الانفصال يحدث هويتان متصلتان متشابهتان في الماهية متشابهتين للحال لا الاتصال
لا يخلو الى المختلفات في الماهية فاذا ن الامر الواحد المشترك بين القسمين والمقسم تمام ماهية
لها هي متعينات بتعين الذات واذا اطل الانضمام ثبت الانتزاع واعتراض عليه بانهم انفقوا
على ان القسمة لعدم المتصل ويحدث متصلين اخرين فيجوز حلا في المتصلين المتخالفين وانفسهما
المتخالفين للكل وما ذكر من عدم انفصال المتصل الى مختلفين مسلم لكن لا يخلو ههنا بلا اعدام واجبا

له قوله الاول امرآه وهو ان تعلم به المراجعة الى الوحدان فبما مر من كل بعد التجريد عن الحواض واليهم تعلم قطعاً ان شيئا متصفه بالكيا في مرتبه الذات واصل هذا القول يؤيد الى دعوى اليه بنه فافهم ١٢ منهج **له** قوله قال في فانه موضع تامل به فيه اشارة الى ان كون التعيين عين الاشخاص كونها متعينه بذاتها لا يستلزم كونها متفردة موجودة بانفسها بحيث لا يستلزم الى جامل لصلال الاشخاص المتعينة بانفسها يستلزم عليها انقراضا وانقراضا وان شئت قلت التعيين الوجود كان ممكن الارتفاع من صفته الواقع والوح الدير ففهم ١٣ منهج

[illegible]

والحق ان من الضروري ان الحاصل بعد الانقسام لا يكون مخالفا للكل في الحقيقة وان
 كان حاصلا من كم العدم وكيف يجوز عاقل حدوث الزايرين بعد قسمة الماء المتصل باننا
 لا نسلم عدم جواز انحلال المتصل الى المتخالفين في الحقيقة وكيف يسلم من يجوز تخالف الاشياء
 في الحقيقة واطن ان هذا امكارة جليلة لما مرثه اعلم انه وقع في عبارة النصيب الطوسي ان الاعراض كالـ
 والوضع وامثالها من الشخصيات وليس عندها انما يوجد مع الكلي فيصير بانضمامها اليه شخص كلف
 وان كانت كليات فانضم الكلي الى الكلي لا قيد الجزئية وان كانت اشخاصا فيجوز الكلا الى شخصها
 وايضا جزئيا انها قد تنعدم مع بقاء الشخصيات بل اراد ان طبائهم هذه الاعراض شريكه للكل
 للشخص والشخص هو الجاهل فانه المفيد للمهنية ولا مفيد الاله الجاهل والمعنى انها من لوازم الشخص
 اما رتبة فان الشخص الاعتباري اما تعرض الكلي بعد صيرورته معوضا لها واما مع قطع النظر عنها
 فالمهنية كلية غير معترضة لمتن الشركة هذا والله اعلم على دعبا اعلم ان المشايين قالوا كلما كان التعيين من
 مقتضيات الطبيعة كالعقول فهيها مفهومة في شخص لا يلزم تخلف المقتضى عن المقتضى واعتراض عليه
 بان القدر اضر واجتماعهما نفس الامر لا في شخص واحد فيلجز ان يوجد الكل في اشخاص لا يجوز انفكاك الكلي
 الشخص المذكور مقتضا في الواقع الجواب ان مرادهم ان كل كلي مقتضى لعروض التعيين اياه يكون مختصا
 في شخص لا في مجلد شخص اخر فيصير متعينا بتعين اخر فلا يكون معروضا لتناقض المقتضى عن المقتضى
 ير عليه ان اقتضاء المهية التعيين غير معقول اذ شأن المقتضى ان يتقدم على المقتضى فيلزم تعيين الشخص قبل تعيين
 وايضا نسبة الكل الى جميع التعيينات على السواء بالضرورة والله اعلم قال المشايين كل مهية متكررة
 الا شيئا لا بد لها من مادة واختلاف استعداداتها لان المهية مشتركة وكذا الوازم باوابة الاشتراك غير مبالغة
 سلمه قول كل مهية متكررة الاشتراك اعترض عليه الامام الرازي انه لو احتاج المهية في تشخصها الى مادة لا تتلج المادة ايضا في تشخصها الى مادة اخر
 وكذا حتى تبطل راجاب من النصيب الطوسي بان المادة متكررة في نفسها ولا يتلج الى مادة اخرى فان الماديات اما تتكرر في المادة كلها المادة
 فلا تتلج في التكرار الى مادة بل هي متكررة بنفس متنها مثل البيض بالزمان فان الزمانات انما تتقدم ويتأخر بواسط الزمان والزمان متقدم
 ومتأخر بنفس حقيقة وده بعض المقتضين بالاجازة تعيين مهية المادة بنفسها يلزم شيئا في الليات كلها ولا نظرفق بين مهية المادة ومهييات
 اخر عند العقل السليم في تعيينها وتيزا وقد يجاب عنه بان مهية المادة الاولى مختصة في شخص فلا يحتاج في تعيينها الى مادة اخر كدها والذي عنده
 الطوسي فان مقتضوه ان المواد تتكامل بالحقيقة تتأخر في نفس هذا القضا فان الماديات اكثر من غيرها فاشتركت في المهية فاحتاج الى تميز

قوله قال المشايين انه
 معطل ان كل كلي مقتضى
 على الشخص لا بد من مادة
 لا سيما ان مقتضى ليس بالمتصور
 الا مقتضى لا يتصور ان يكون مادة
 بل الامام اعترض به على
 الرد ان مقتضى هو مقتضى
 بكونه مقتضى لا بد من مادة
 بل لا مانع

فلا يكون همية اولادها بل يكون عرضا مفارقا وهو ممكن الزوال فيها قوة وهي من العوارض الملائمة ولا
ما فيه فانه ان اريد ما به لامتياز مفيد الهذبة فقد عرفت انه الحاصل التام وانه يحصل للامتياز الشخص
بالجعل وان اريد امر به ينتزع الهذبة او منشاء مع الشركة فاختار انما الهية والمهية بنفسها مشتركة و
بعد جعل الجائل عمتارة فاما بالاشتراك نفس فاباه الامتياز من غير زيادة امر فيه علمه هو راي
الاشراقية على اننا نقول يجوز ان يكون ما به لامتياز مفارقا بالنظر الى المهية لازما للشخص غير ممكن
الزوال فلا يحتاج في عرضها الى المادة فتأمل فيه والله اعلم (وذهب شاذلية قليلة من
المتفلسفين) الذين ليسوا من الفلاسفة حقيقة ومنهم شارح المطالع وكان السيد المحقق اولا
متابعه له لكن يظهر من بعض رسائله انه قد سار في رجوع عن هذا القول (الى ان الكل وجب له عين
وانما الموجد هو الهية البسيطة) الشخصية بنفسها (والكليات منزهات عقلية) كسائر العرضيات
الا ان بعضهم يترجم اولا وبالذات فيسمى ذاتيات وبعضها ثانيا وبالعروض ويسمى عرضيات
وقد مر فابطل هذا الرأي واستدلوا عليه بوجهين الاول ان كان الكل موجودا فاما نفس الاشخاص
فهو عين الكل وهو عين الشخص الاخر فيلزم عدم التباين في الاشخاص لان عين العين عين اخوها
فيلزم ان لا يكون محمولا عليها وخارجا عنها فلا يكون موجودا هذا خلا المفروض والجواب اولا انه ان اراد
انه نفس الاشخاص من غير تغاير فالترديد غير حاصر فانه من الجائز ان يكون نفسهما مع تغاير اعتباري و
ان اراد انه نفسهما بالذات وان كان مغاير بالاعتبار فغايرة فالزم اتحاد الاشخاص بالحقيقة وان كانت
مغايرة بالاعتبار ولانه الحد والالاتحاد ذاتا واعتبارا وثانيا فاختار انه جزء الاشخاص لانه اقناع
الحل اذ من الجائز ان يكون جزءا عقليا كما يراه صا المأوى ويراها المحققون في الاجناس والفصول خاصة
زائد ونحتاج في عرضه الى المادة هذه الجواب ليس شيء فان مهية المادة وكانت مقتصرة في شخص الا انها صالحة لا ينفع الشركة والكثرة
في الاشخاص فتعينها وتخصصها بالشخص الذي وجدت المهية منه فتعينت به ان كان بالنظر الى نفس مهيتها نفس المهية ان كان بذكرها بالذات
مع كونها بالاشترك في غير كون المميزات الاخر كذلك وان كان بالنظر الى عرض هذه العرض لا يمكن ان يوجد في شخص آخر ونوع من المهية
صالحة للوجود في معرض مفارق فيحتاج الى المادة فيتمسك وبعبارة اخرى لما كان مهية المادة في شخصها وبالعرض العارض غير محتاجة الى مادة
اخرى فليجوز ان يكون المميزات كلها ونوع غير محصور في شخص متشخصه بعروض من غير حاجة الى المادة وان كانت محتاجة الى المادة في شخصها بالذات
فيتمسك به اذ قد تم بعد جنبا منه على قولنا في آداسه الى ما مر من استماله والاتحاد لا ينبغي ميرور تناقضا او اعادة فتذكر ما مر

فلا يكون همية اولادها بل يكون عرضا مفارقا وهو ممكن الزوال فيها قوة وهي من العوارض الملائمة ولا
ما فيه فانه ان اريد ما به لامتياز مفيد الهذبة فقد عرفت انه الحاصل التام وانه يحصل للامتياز الشخص
بالجعل وان اريد امر به ينتزع الهذبة او منشاء مع الشركة فاختار انما الهية والمهية بنفسها مشتركة و
بعد جعل الجائل عمتارة فاما بالاشتراك نفس فاباه الامتياز من غير زيادة امر فيه علمه هو راي
الاشراقية على اننا نقول يجوز ان يكون ما به لامتياز مفارقا بالنظر الى المهية لازما للشخص غير ممكن
الزوال فلا يحتاج في عرضها الى المادة فتأمل فيه والله اعلم (وذهب شاذلية قليلة من
المتفلسفين) الذين ليسوا من الفلاسفة حقيقة ومنهم شارح المطالع وكان السيد المحقق اولا
متابعه له لكن يظهر من بعض رسائله انه قد سار في رجوع عن هذا القول (الى ان الكل وجب له عين
وانما الموجد هو الهية البسيطة) الشخصية بنفسها (والكليات منزهات عقلية) كسائر العرضيات
الا ان بعضهم يترجم اولا وبالذات فيسمى ذاتيات وبعضها ثانيا وبالعروض ويسمى عرضيات
وقد مر فابطل هذا الرأي واستدلوا عليه بوجهين الاول ان كان الكل موجودا فاما نفس الاشخاص
فهو عين الكل وهو عين الشخص الاخر فيلزم عدم التباين في الاشخاص لان عين العين عين اخوها
فيلزم ان لا يكون محمولا عليها وخارجا عنها فلا يكون موجودا هذا خلا المفروض والجواب اولا انه ان اراد
انه نفس الاشخاص من غير تغاير فالترديد غير حاصر فانه من الجائز ان يكون نفسهما مع تغاير اعتباري و
ان اراد انه نفسهما بالذات وان كان مغاير بالاعتبار فغايرة فالزم اتحاد الاشخاص بالحقيقة وان كانت
مغايرة بالاعتبار ولانه الحد والالاتحاد ذاتا واعتبارا وثانيا فاختار انه جزء الاشخاص لانه اقناع
الحل اذ من الجائز ان يكون جزءا عقليا كما يراه صا المأوى ويراها المحققون في الاجناس والفصول خاصة
زائد ونحتاج في عرضه الى المادة هذه الجواب ليس شيء فان مهية المادة وكانت مقتصرة في شخص الا انها صالحة لا ينفع الشركة والكثرة
في الاشخاص فتعينها وتخصصها بالشخص الذي وجدت المهية منه فتعينت به ان كان بالنظر الى نفس مهيتها نفس المهية ان كان بذكرها بالذات
مع كونها بالاشترك في غير كون المميزات الاخر كذلك وان كان بالنظر الى عرض هذه العرض لا يمكن ان يوجد في شخص آخر ونوع من المهية
صالحة للوجود في معرض مفارق فيحتاج الى المادة فيتمسك وبعبارة اخرى لما كان مهية المادة في شخصها وبالعرض العارض غير محتاجة الى مادة
اخرى فليجوز ان يكون المميزات كلها ونوع غير محصور في شخص متشخصه بعروض من غير حاجة الى المادة وان كانت محتاجة الى المادة في شخصها بالذات
فيتمسك به اذ قد تم بعد جنبا منه على قولنا في آداسه الى ما مر من استماله والاتحاد لا ينبغي ميرور تناقضا او اعادة فتذكر ما مر

انما تأخيرها بالاعتبارات ووجودها مستفاد منه والموجود حقيقة هو سبحانه فهو سبحانه وجو مطلق لا
 بأن يكون الاطلاق قدأ فيه ليس بكل ولا جزئي ولا كثير ولا شئ مع سواه ولا شريك له في الوجود وجو
 منزلة في نفسه وواجب بالذات وهو خلق مشبه بتعيينات عدمية والواجب لا يكون ممكنا ولا الممكن واجبا
 فهو جامع بين التشبيه والتنزيه وليس منزها فقط كما عليه الاشعرية فانه تقييد وليس مشبها فقط كما
 عليه المجسمة فانه تحديد ولله سبحانه برى منهما قال سيد الاولياء رئيس الاقبياء امام المتقين خليفة الله
 الارضين الهادي للطالبيين الشيعية الاكبر خاتم الولاية الحمادية الشيخ محي الملدة والدين ابن العربي قدس سره
 اذا قلنا حلاقي كلامه في قصور الحكم فان قلت بالتعريفه كنت مقيدا وان قلت بالتشبيه كنت محددا وان
 بالامر من كنت مسددا وكنت اماما في المعارف سيد ارفسن قال بلا شفايح كان مشركا ومن قال بالافراد كان
 موصدا فاياك والتشبيه ان كنت ثانيا واياك والتنزيه ان كنت مفردا فاما انت هو براه في
 عين الامور مسرجا ومقيدا انتهى كلامه الشريفة الحقة قال المنكرون ان ذلك مخالف للعقل من وجوه
 الاول يلزم اتحاد الواجب والممكن وهو محال بالضرورة الثاني اتحاد الموجودات كلها بالحقيقة وهذا
 محال الثالث ان ظهور الواحد في الكثيرة محال بالضرورة قلنا اولان ذلك ممكن شاف ومعلوم بنوع
 الوحي عند الانبياء ونور المكاشفة عند الاولياء ومخالفة العقل المتوسط لا يضر والعقل النوراني
 غير منقيض عنه وتانيا ان وجود المطلق مع امكان افراد له شواهد كثيرة كنهى احد النقيضين فانه واجب
 افراة وهي كل واحد من النقيضين ممكن ولا استبعاد ومخالفة الموجودات بالحقيقة مما لم يعم عليه دليل وعي
 الضرورة غير مسموعة كيف وانتم معتزفون تبصر تنقيح الحقائق وظهور الواحد في الكثير غير ممنوع فاذا اكثر
 فاكلون بوجود الكل الطبيعي منهم من ادعى الضرورة في الامر الواحد لا يتدفع من كثرة محضة فلا بد من امر
 واحد مشترك بين الوجودات يتنعم منه الوجود فذلك الامر الواحد هو الوجود الحقيقي والوجود واجب بالضرورة
 غير قابل للعدم فلو لم منه القول بان الوجود واجب لوجود حقيقة الحقائق والعالم كله شقيق ثم وتقدر على التقييد
 قالوا ثانيا ذلك مخالف للشريعة الغراء قلنا لا كيف والآيات القرآنية والاحاديث النبوية مؤيدات لذلك منها
 التوجيه والتاويل بان المراد الاله الحق موجود وما سواه الله باطل تاويل في اصول الدين فلا يسمع قال الله تعالى

مسألة قوله كنت محددا
 بالامر من كنت مسددا وكنت اماما في المعارف سيد ارفسن قال بلا شفايح كان مشركا ومن قال بالافراد كان موصدا فاياك والتشبيه ان كنت ثانيا واياك والتنزيه ان كنت مفردا فاما انت هو براه في عين الامور مسرجا ومقيدا انتهى كلامه الشريفة الحقة قال المنكرون ان ذلك مخالف للعقل من وجوه الاول يلزم اتحاد الواجب والممكن وهو محال بالضرورة الثاني اتحاد الموجودات كلها بالحقيقة وهذا محال الثالث ان ظهور الواحد في الكثيرة محال بالضرورة قلنا اولان ذلك ممكن شاف ومعلوم بنوع الوحي عند الانبياء ونور المكاشفة عند الاولياء ومخالفة العقل المتوسط لا يضر والعقل النوراني غير منقيض عنه وتانيا ان وجود المطلق مع امكان افراد له شواهد كثيرة كنهى احد النقيضين فانه واجب افراة وهي كل واحد من النقيضين ممكن ولا استبعاد ومخالفة الموجودات بالحقيقة مما لم يعم عليه دليل وعي الضرورة غير مسموعة كيف وانتم معتزفون تبصر تنقيح الحقائق وظهور الواحد في الكثير غير ممنوع فاذا اكثر فاكلون بوجود الكل الطبيعي منهم من ادعى الضرورة في الامر الواحد لا يتدفع من كثرة محضة فلا بد من امر واحد مشترك بين الوجودات يتنعم منه الوجود فذلك الامر الواحد هو الوجود الحقيقي والوجود واجب بالضرورة غير قابل للعدم فلو لم منه القول بان الوجود واجب لوجود حقيقة الحقائق والعالم كله شقيق ثم وتقدر على التقييد قالوا ثانيا ذلك مخالف للشريعة الغراء قلنا لا كيف والآيات القرآنية والاحاديث النبوية مؤيدات لذلك منها التوجيه والتاويل بان المراد الاله الحق موجود وما سواه الله باطل تاويل في اصول الدين فلا يسمع قال الله تعالى

وعجبا ان جاءهم منذر منهم فقال الكافرون هذا ساخر كذاب يجعل الالهة الها واحدا ان هذا الشئ عجبا
حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا كلمة تجنون بها وتملكون العرب والعجم فقالوا بل عشت
كلمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا لا اله الا الله فنفروا قالوا كيف يسبح المخلوق اله واحد وانه
يجعل الالهة لكثيرة الها واحد او قال الآخرون ما سمعنا بهذا في الملة الاخرة ان هذا الا اختلاق وامشوا
واصدروا على الهتك ان هذا الشئ يرا كما قطع في كتابه وهم كانوا اهل اللغة واللسان فما فهموا
المراد المدلول وايضا لم ينكروا هذا الفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم منها قوله تعالى في السماء اله وفي الارض اله ومنها انه
بعث نوح عليه وعلى نبينا واله واصحابه الصلوة والسلام قال لقومه اعبدوا الله مالا لكم من اله غيره كما
قال الله تعالى ولقد ارسلنا نوحا الى قومه فقال اعبدوا الله مالا لكم من اله غيره اني اخاف عليكم
عذاب يوم عظيم هكذا قال هو وشعيب ومالك على نبينا واله واصحابه الصلوة والسلام على ما تفهمون
الاعراف والبقول بان المراد الاله الحق غير مسموع فانه قول لعدم تبين الرسل مرادهم في اصول الدين
قول باتيان كلام مسؤل في بدء الخطاب ومنها قوله تعالى ان الذين ييا يعونك انما ييا يعون الله يد الله
فوق ايديهم وكان يد رسول الله صلى الله عليه وسلم فوق ايديهم ومنها قوله تعالى اءاله مع الله بل
هو قوم يعبدون ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو وليتم لجبل لهبط على الله وهو حديث صحيح ومنها
قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن ربه لا يقرب العبد قرب النوافل حتى اجيبته فاذا اجيبته كنت سمع الله
ليسمع به ويصير الله يصير به ورجله الذي يمشي به ويده الذي يبطش به وهذا ايضا حديث صحيح وبالحكمة نورا
لا يرب فيه اللهم ثبت قلبك على الايمان هذه الحقايق الدنيا وبعد المسألة تصدق بديك وجيبك ومصطفاك
اله الاكرام واحصا بل اعظام صلوات الله عليه عليهم اجمعين هذا كلام وقع في ايديهم فلنرجع الى ما كنا فيه فاعلم ان الله
سبقت في مرتبة ذاته ليس شيئا من العوارض كالعلم والجعل بل وجو محض حاضر بذاته عند ذاته واحد بمعنى
انه لا شريك له ولا شئ معه وهو المجرد لا غيره وله اهل الوجه ملتبس ظهور غير متناهية كليتها محصورة في شئ
الاول ذاته المتعلقة لذاته ولجميع العالم على الاجال من غير ان يمتاز عنده شئ عن شئ المتصرف بجميع الصفات
والنعمت الكمالية كذلك بان لا يمتاز السمع من البصر مثلا ويسمى التعيين الاول لا الاول نزول الحق سبحانه

قوله ان جاءهم منذر منهم فقال الكافرون هذا ساخر كذاب يجعل الالهة الها واحدا ان هذا الشئ عجبا
حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا كلمة تجنون بها وتملكون العرب والعجم فقالوا بل عشت
كلمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا لا اله الا الله فنفروا قالوا كيف يسبح المخلوق اله واحد وانه
يجعل الالهة لكثيرة الها واحد او قال الآخرون ما سمعنا بهذا في الملة الاخرة ان هذا الا اختلاق وامشوا
واصدروا على الهتك ان هذا الشئ يرا كما قطع في كتابه وهم كانوا اهل اللغة واللسان فما فهموا
المراد المدلول وايضا لم ينكروا هذا الفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم منها قوله تعالى في السماء اله وفي الارض اله ومنها انه
بعث نوح عليه وعلى نبينا واله واصحابه الصلوة والسلام قال لقومه اعبدوا الله مالا لكم من اله غيره كما
قال الله تعالى ولقد ارسلنا نوحا الى قومه فقال اعبدوا الله مالا لكم من اله غيره اني اخاف عليكم
عذاب يوم عظيم هكذا قال هو وشعيب ومالك على نبينا واله واصحابه الصلوة والسلام على ما تفهمون
الاعراف والبقول بان المراد الاله الحق غير مسموع فانه قول لعدم تبين الرسل مرادهم في اصول الدين
قول باتيان كلام مسؤل في بدء الخطاب ومنها قوله تعالى ان الذين ييا يعونك انما ييا يعون الله يد الله
فوق ايديهم وكان يد رسول الله صلى الله عليه وسلم فوق ايديهم ومنها قوله تعالى اءاله مع الله بل
هو قوم يعبدون ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو وليتم لجبل لهبط على الله وهو حديث صحيح ومنها
قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن ربه لا يقرب العبد قرب النوافل حتى اجيبته فاذا اجيبته كنت سمع الله
ليسمع به ويصير الله يصير به ورجله الذي يمشي به ويده الذي يبطش به وهذا ايضا حديث صحيح وبالحكمة نورا
لا يرب فيه اللهم ثبت قلبك على الايمان هذه الحقايق الدنيا وبعد المسألة تصدق بديك وجيبك ومصطفاك
اله الاكرام واحصا بل اعظام صلوات الله عليه عليهم اجمعين هذا كلام وقع في ايديهم فلنرجع الى ما كنا فيه فاعلم ان الله
سبقت في مرتبة ذاته ليس شيئا من العوارض كالعلم والجعل بل وجو محض حاضر بذاته عند ذاته واحد بمعنى
انه لا شريك له ولا شئ معه وهو المجرد لا غيره وله اهل الوجه ملتبس ظهور غير متناهية كليتها محصورة في شئ
الاول ذاته المتعلقة لذاته ولجميع العالم على الاجال من غير ان يمتاز عنده شئ عن شئ المتصرف بجميع الصفات
والنعمت الكمالية كذلك بان لا يمتاز السمع من البصر مثلا ويسمى التعيين الاول لا الاول نزول الحق سبحانه

من الاطلاق والعلم الاجالى وهو ظاهر الغيب الاول والحقيقة المحمدية لانه عليه وعلى له الصلوة والسلام مظهر
الكمال والبهاء ولانه قابل الانشاء الكصفة وظهور كل مظهر والتأذاته الحاضرة عند جميع الاشياء وقوله على
التفصيل بان يمتاز كل شئ عن الآخر وليس تلك الاشياء مغايرة كالمغايرة بل اشياء له تظاهر كما ان
وليس حالة فذاته سبب الحكم عليه المشاؤون لى تلك الصلوة انا ثابتة وهي هي للمكانة وانما شئ من المراتب
بالوجه العبدية لترتب الانوار وهو العلم الخلاق للعالم والله سبب اوجده العالم بحسبه بل ظهر متصفا بانوار الاعيان
على ما استعدت والعين الثابت لرسول الله صلى الله عليه وسلم استعدت لكم الا انه ثم يفيضه استعدت الاعيان
الباقية صرح به قطب فانه الشيخ عمن الغاير الحمى قدس سره ويطن العبد هذا ان قول افلاطون الا لى
علم البارى هو علم على هذا الشان الاعيان هل لها علمه مناسيب لذلك الضمير الشبوت فبما الاكثر من
اشبه الشيخ الاكبر بكاشفة حقته ويسمى هذه المرتبة الغيب لثاني والتعين فاني لانه مشاى مظهر تظاهر
والحقيقة الانسانية لان الانسان الكامل مظهر والعلم التفصيلي وهما ان المرتبتان الهيمان منسوبتان الى الال
الذات مرتبة الارواح وهي تعين جوهر مجرد عن خواص الاجسام مجردة عن الاعاز والاشكال ومرتبة لنفسه
يغايرها ويطن هذا العبد هذا العالم هو الذى سماه الانشراية بعالم الانوار وهو على قسمين قسم يتعلق
بالابدان يتعلق التدبير والتصرف ويسمى كرويا وقسم يتعلق بالابدان ذلك يتعلق ويسمى محانيا وقسم
الاول قسمان قسم هما موافى جلال الله تعالى وتغرد وفى جماله وليس لهم ادراك لانفسهم وانما لهم الفروقة
مشاهدة الحق وهم الملاء الاعلى وتسمى حقيقة لفظ عشقهم في جمال الله سبحانه وتعالى ولم يوروا السبح ادم على عينينا
واله واصحاب الصلوة والسلام كما يشير اليه قوله تعالى انما طابا لابلين منعك ان لا تسجد لما خلقت بيده
استنكرت ام كنت من العالين ولحد يث القداس فان ذكر فى ملاء ذكرته فملا خير منهم وقسم يوصلون فيعنه
الى العالم السفلية وان لم يكن لهم بالاجسام خلق التدبير والتصرف والقسم الثانى ايضا قسمان قسم يتعلقون
بالسموات ويدبرونهم فان لكل فلك ارواحا كجرحه ويسمى بالملكوت الاعلى وقسم يتعلقون بالاجسام
السفلية التي هي عالم الخضاه ويسمى بالملكوت الادنى ومنه الارواح النارية الشيطانية والحنية واعلم ان
الارواح اعظم وهو روح رسول الله صلى الله عليه وسلم وازواجه واصحابه ولم وهو روح اعظم منه

المرتبة الثانية ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الثالثة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الرابعة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الخامسة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة السادسة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة السابعة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الثامنة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة التاسعة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة العاشرة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الحادية عشرة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الثانية عشرة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الثالثة عشرة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الرابعة عشرة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الخامسة عشرة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة السادسة عشرة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة السابعة عشرة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الثامنة عشرة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة التاسعة عشرة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة العشرون ان الشاهد من عند من قبل انفس

المرتبة الاولى ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الثانية ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الثالثة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الرابعة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الخامسة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة السادسة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة السابعة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الثامنة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة التاسعة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة العاشرة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الحادية عشرة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الثانية عشرة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الثالثة عشرة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الرابعة عشرة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الخامسة عشرة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة السادسة عشرة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة السابعة عشرة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة الثامنة عشرة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة التاسعة عشرة ان الشاهد من عند من قبل انفس
المرتبة العشرون ان الشاهد من عند من قبل انفس

وسلم وكرة النار والهواء والماء والارض وهذه الاربعة بشأ مختلفا والطباع ويكون منها المركبات
العنصرية كالغلات والنباتات والحيوانات ويطلب التفصيل من الحكمة الطبيعية وهذه المراتب الثلاثة فسوة
الكون الشأ الانسا وهو مظهر جامع لجميع المظاهر التعيين الاول مع ما فيه ظهور النقا وهو مع ما فيه ظهور العلو^{الثلثة}
والانسان جامع لكل ولذا يسمى بالعالم الصغير وصار خليفة مسجود الملائكة واليه اشار الله تعالى حيث قال
فما طاب الا بليس منعك ان لا تسجد لما خلقت بيدي استكبرت ام كنت من العالين والمراد من الدير الا^{الانسان}
الجلالية والجلالية ولما لم يعلمه ابليس كان ولم يتفطن سبب الخلافة حيث قال انا خير منه خلقت من نار
وخلقت من طين وحسب طينا ولم يعلم ان جميع الاسماء والصفا جزئياتها وكيانها غير متناهية مكنونة
ولم يعلم انه جامع بين الصفا القديم والحادث استحق اللعن الابد كما قص سبحانه في كتابه واعلم ان الله
سبحانه قبل وجود الانسان في النشأة العنصرية كان هو بنفسه يتصرف في العالم ببقية وكل واحد
واحد من اجزاء العالم مظهر لاسم وكل اسم يطلب ظهور نفسه دون غيره فكل موجود ضد لاخر ليتبدل
عداه وانما يبقى كل بابقاء الله سبحانه فلما خلق الله الانسان الجامع لجميع الاسماء وحقائق العالم وسائر
الاشياء بالنسبة اليه كالقوى جعله خليفة يتصرف في العالم بكمال فيضه على حسب استعدا كل واعطاه
العطايا ويبقى العالم وليس المر ان الجاعل والبقية الانسان فانه كقربل المراد ان البقية والجاعل والمعطى هو الله
والانسان وسيلة فيه فجعله الله ختم على خزان العالم والخليفة المتصرف حقيقة سيدنا وسيد الاولين
الاخرين محمد مقدم الانبياء والاولياء صلوات الله وسلامه عليه وآله واصحابه وازواجه واتباعه
اجمعين وقبل مجيئه في عالم العنصر كان سائر الانبياء صلوات الله عليهم نوابا له عليه والافضلوة
والسلام في زمنهم واذا بعث هو استنار بنوره العالم وبعد وفاته الاقطاب نواب لهم يحفظ
العالم واذا انتقل الانسان الكامل بان يموت خاتم الولاية المطلقة ينشق السماء ويقوم للقيته ينقل
العمارة الى الدار الآخرة فهذه عقائد ختم عليها الاولياء الكرام اللهم رب ثبت قلبي على الايمان
باعتقاد عن وساوس الافكار الرذيلة واذا فني من مكاشفات خاتم الولاية المحمدية شيئا
ليستقيم به الايمان آمين آمين وصل على خير خلقه محمد وآله واصحابه اجمعين واذا بلغ كلامنا هذا

في السلمو بحر العلوم
الانسان جامع لجميع الاسماء
والصفا جزئياتها وكيانها غير متناهية
مكنونة ولم يعلم انه جامع بين الصفا القديم
والحادث استحق اللعن الابد كما قص سبحانه
في كتابه واعلم ان الله سبحانه قبل وجود
الانسان في النشأة العنصرية كان هو بنفسه
يتصرف في العالم ببقية وكل واحد واحد
من اجزاء العالم مظهر لاسم وكل اسم يطلب
ظهور نفسه دون غيره فكل موجود ضد لاخر
ليتبدل عداه وانما يبقى كل بابقاء الله
سبحانه فلما خلق الله الانسان الجامع لجميع
الاسماء وحقائق العالم وسائر الاشياء
بالنسبة اليه كالقوى جعله خليفة يتصرف
في العالم بكمال فيضه على حسب استعدا كل
واعطاه العطايا ويبقى العالم وليس المر ان
الجاعل والبقية الانسان فانه كقربل المراد
ان البقية والجاعل والمعطى هو الله والانسان
وسيلة فيه فجعله الله ختم على خزان العالم
والخليفة المتصرف حقيقة سيدنا وسيد الاولين
الاخرين محمد مقدم الانبياء والاولياء
صلوات الله وسلامه عليه وآله واصحابه وازواجه
واتباعه اجمعين وقبل مجيئه في عالم العنصر
كان سائر الانبياء صلوات الله عليهم نوابا
له عليه والافضلوة والسلام في زمنهم
واذا بعث هو استنار بنوره العالم وبعد وفاته
الاقطاب نواب لهم يحفظ العالم واذا انتقل
الانسان الكامل بان يموت خاتم الولاية
المطلقة ينشق السماء ويقوم للقيته ينقل
العمارة الى الدار الآخرة فهذه عقائد
ختم عليها الاولياء الكرام اللهم رب ثبت
قلبي على الايمان باعتقاد عن وساوس
الافكار الرذيلة واذا فني من مكاشفات
خاتم الولاية المحمدية شيئا ليستقيم
به الايمان آمين آمين وصل على خير
خلقك محمد وآله واصحابه اجمعين
واذا بلغ كلامنا هذا

هذا ما هو المشهور والحق انه ما اشتمل على جميع الاجزاء خارجية او عقلية لكن المنطقيين لم يعتبروا التحديد بالاجزاء
الخارجية لعدم ايصاله الى صحتها كما سيظهر انشاء الله ثم سرك (وليس يحسن تقديم الجنس) على الفصل الخالي
التام (ويجب تعقيد احداهما بالآخر) لاعلم انه خارج عنه بل على انه محصل الحقيقة قال النصير الطوسي
في منطق التجريد المقومات ان لم يترتب على ترتيبها كما يقال في تعريف الانسان ناطق حيوان كان المركب منهما
سما فالحل عنده معرفه مشتمل على جميع المقومات تركيبا طبيعيا وقد وقع في بعض عبارات الغفاء ليجب
في التحديد تقديم الجنس على الفصل ولم يظهر لهذا العبد الى الان وجهه ولعل الله يجحد بعد ذلك امرا
(وهو) اي الحد (لا يقبل الزيادة والنقصان) في نفس الامر حقيقة وقد يضطر اليها في بعض امراض
لاجل تحصيل الحد الحقيقي فلا بد في تحديد العرض الذي من اخذ العروض كما يقال في تحديد الزوجية
انقسام العدد الى المتساويين وفي تحديد الاعداد من اخذ الملك والموضوع كما يقال العمى عدم البصر
عنا من تشابه ان يكون بصيرا وفي تحديد المضار في الحقيقة من اخذ ذاتياته وموضوعه واخذ المتضا الآخر وموضوعه
وعلة التضاييف كما يقال في تحديد الابواب اضافة في رجل مقايضة الى اضافة في رجل اخر وحدتها مقايضة
الاولى اضافة اولى حدتها يتولد الثاني من الاول وفي تحديد المتضا للشبهى من اخذ حد المضاف الآخر
وعلة التضاييف كما يقال في تحديد الاب حيوان ناطق مع الذكورة يتولد منه حيوان ناطق اخر ولا بد في التحديد
بحسب الحقيقة من اخذ علله والاختلاف باحد هالا يجوز كذا في الشفاء (والبسيط لا يحد) اذ ليس له
جزء (وقد يحد به) اذا كان جزء الفقه اخر (والمركب يحد) جازا (وقد لا يحد به) كالتوهم الحقيقي
والتحديد الحقيقي عسير جدا فان الجنس مشتبه بالعرض العام والفضل بالخاصة والفرق بينهما
(من الغوامض) وفي الحد لا بد من علمها ولذا اسقطه الاشراقية عن الاعتبار وهذا كله في الحد بقى
الكلام في الرسم فاعلم انه قد يكون بالعارض سواء كان اعم ومساويا للرسم او اخص منه ان لا يكون
الرسم ذاتيا له وقد يكون مختلطاً مع الذاتيات وليس الغرض منه الا التمييز عن الاغيار كلاً وبعضاً وما
هو من الخاصة والجنس اعم مما سأل به يعرف المقولة وغيرها من الاجناس (نظره هنا مباحث الاول

عنه قوله اذا كان مضافاً الى غيره لا يشتمل على الذات كذا كانت كبريات وانما تحتها مناس لانها تكون لها فصول وكذا الكلام فيما لم يترتب عليها انما هي فصول
او ليس ثبتت الذات بل الى فصل بسيط لكنه كاف في التمثيل سيما في سبيل

هذا هو المشهور والحق انه ما اشتمل على جميع الاجزاء خارجية او عقلية لكن المنطقيين لم يعتبروا التحديد بالاجزاء الخارجية لعدم ايصاله الى صحتها كما سيظهر انشاء الله ثم سرك (وليس يحسن تقديم الجنس) على الفصل الخالي التام (ويجب تعقيد احداهما بالآخر) لاعلم انه خارج عنه بل على انه محصل الحقيقة قال النصير الطوسي في منطق التجريد المقومات ان لم يترتب على ترتيبها كما يقال في تعريف الانسان ناطق حيوان كان المركب منهما سما فالحل عنده معرفه مشتمل على جميع المقومات تركيبا طبيعيا وقد وقع في بعض عبارات الغفاء ليجب في التحديد تقديم الجنس على الفصل ولم يظهر لهذا العبد الى الان وجهه ولعل الله يجحد بعد ذلك امرا (وهو) اي الحد (لا يقبل الزيادة والنقصان) في نفس الامر حقيقة وقد يضطر اليها في بعض امراض لاجل تحصيل الحد الحقيقي فلا بد في تحديد العرض الذي من اخذ العروض كما يقال في تحديد الزوجية انقسام العدد الى المتساويين وفي تحديد الاعداد من اخذ الملك والموضوع كما يقال العمى عدم البصر عنا من تشابه ان يكون بصيرا وفي تحديد المضار في الحقيقة من اخذ ذاتياته وموضوعه واخذ المتضا الآخر وموضوعه وعلة التضاييف كما يقال في تحديد الابواب اضافة في رجل مقايضة الى اضافة في رجل اخر وحدتها مقايضة الاولى اضافة اولى حدتها يتولد الثاني من الاول وفي تحديد المتضا للشبهى من اخذ حد المضاف الآخر وعلة التضاييف كما يقال في تحديد الاب حيوان ناطق مع الذكورة يتولد منه حيوان ناطق اخر ولا بد في التحديد بحسب الحقيقة من اخذ علله والاختلاف باحد هالا يجوز كذا في الشفاء (والبسيط لا يحد) اذ ليس له جزء (وقد يحد به) اذا كان جزء الفقه اخر (والمركب يحد) جازا (وقد لا يحد به) كالتوهم الحقيقي والتحديد الحقيقي عسير جدا فان الجنس مشتبه بالعرض العام والفضل بالخاصة والفرق بينهما (من الغوامض) وفي الحد لا بد من علمها ولذا اسقطه الاشراقية عن الاعتبار وهذا كله في الحد بقى الكلام في الرسم فاعلم انه قد يكون بالعارض سواء كان اعم ومساويا للرسم او اخص منه ان لا يكون الرسم ذاتيا له وقد يكون مختلطاً مع الذاتيات وليس الغرض منه الا التمييز عن الاغيار كلاً وبعضاً وما هو من الخاصة والجنس اعم مما سأل به يعرف المقولة وغيرها من الاجناس (نظره هنا مباحث الاول

وثانياً علم جواز اكتساب نظر من نظره والا يلزم كون الشيء واحداً حاصلاً بالذات وغير حاصل و ثالثاً
لزوم تعلق الالتفات بالذات الى امر معدوم فتأمل فيه فاذا نال الحق فذهب اليه الشيخ الرئيس وغيره
من المحققين من حصول صورة المحدود مغايرة لصورة المحدود وقت التحديد كما بينه عليه المص فقد ظهر ان
انكشاف المحدود قائم لهو الصورة للجمله لا بصرف المحدود وان الحد التصوي بالكنه ليس امرأة مملأ ذى كنه لكن بل يحصل
بذاته فقد بان ان العلم بالكنه وبكنه الشيء ليس بينهما فرق حقيقة في نحو الادراك فاذا نال الحد ولم ين
اصطلاح القداماء ليس محله نعم قد يحصل لثمة الشيء بعد حصول صورة المحدود وقد يحصل الا من غير حصولها ولا يجب
تغيرها حقيقة نحو الادراك ولعلنا قد اشتبهنا في افواه بعض الناس ان العلم بالكنه مختص بالنظريات وهو ليس بشيء

في العلم بالكنه مختص بالنظريات

له قوله ثانياً علم جواز اكتساب نظري أو تفصيلي أو قصد اكتساب نظري من نظري نفى هذا القصد لا يمكن ان يحصل المحدود نظري الاس من جهة الحد
وامرأة مملأ فظهر اصل المحدود فالكسب لهذا المحدود واحد لا عدة النظري اذ الكسب عنده لا يكون عبارة الا عن الالتفات الى الشيء بالمعرف
لا غير وقد وجد الالتفات بعد الحد ذو الكسب وامرأة المحدود نظري فالحد نظري ان لم يكن امرأة لاصل المحدود فالتفات اليه فظهر يحصل
ولم يفتت بقصد اكتساب ان امرأة فآلة لا يكون مملأ بالذات بل بالعرض فتناف بالذات وبالعرض
وان قيل هنا قصد نفى قصد اكتساب الحد نظري الحد تنفست اليه بالذات وحال بالعرض في قصد الكسب اصل المحدود يكون امرأة وقت الحد نظري ان
يحصل بعد اكتسابه بطل اختيار من عدم حصول المحدود وان لم يحصل فاشي شيء يكون امرأة فانهم من ذلك قوله ثانياً لزوم تعلق
الالتفات آه وهذا يقول المحدود بالذات مع المحدود فهو جوده وجود المحدود ولو بالعرض وهذا القدر من الوجود يكفي للالتفات فبان
الاعتناء اليه لا يسببان يكون موجوداً بالذات وفيه تامل بل يكفي هذا النحوس الالتفات في الكسب منه مع قوله فقد بان ان العلم
بالكنه وبكنه الشيء آه وهذا ان انكشاف العلوم ليس الا بصورة أجملة ويوعين العلوم فاختار به بوجوه الوجود واما في العلم بكنه الشيء
من فرق بين العلم بالكنه وبل بكنه الشيء فانما جاد الفرق عنده بان في علم الشيء بالكنه يحصل المحدود تفصيلي ويجعل امرأة مملأ فظهر خلاف العلم
بكنه الشيء فان العلوم هنا كحصول نفسه من غير ان يكون الحاصل امرأة وهذا الجدار قد انعدم فان قلت لاصحان يقول ان ما يحصل فيه
المعلوم بنفسه سواء حصل به حصول صورة المحدود حصل من غير حصولها كما في البديهييات علم بكنه الشيء لكن هنا نحو اس العلم
هو ان يحصل المحدود بنفسه من دون ان يقصد منه كسب المحدود ثم يجعل امرأة مملأ فظهر المحدود وفن النحوس العلم يجوز ان يكون مختصاً به هو العلم
بالكنه قلت لما ثبت كون الحد مملأ لا يمكن حصول الحد من دون حصول المحدود ثم بعد تسليم لا يقول به الفارق بل تقول بل العلم
بالحد مطلقاً يكون الحد امرأة فانهم من ذلك قوله ثانياً علم جواز اكتساب نظري من نظري نفى هذا القصد لا يمكن ان يحصل المحدود نظري الاس من جهة الحد
بالعرض بالحد بالذات وانما الالتفات بالذات الى المحدود فيكون الكسب بالذات لا يميز على الالتفات الى المحدود بالمعرف فصار ما بالفرق
وجوداً وادعاء وجود المعرفة وعدم نفى العلم بالكنه لا يحصل الكنه التفصيلي وصار امرأة فقد حصل الالتفات به الى المحدود وقد كسب هنا غاية
التعريف بل علم به بعد نفى كسبه بل ان في التعريفات تصور واحد احوال حصول المحدود على نحو ان احدهما حصول الحد بالحد الا انه
الشي من المطلوب الى المبادي والاخر حصوله دفعة من غير حركة فالكسب لا يكون الا بالالتفات الى الحصول باحصل به الحد الا انه
الا الالتفات باي معرف كان ولو غفلنا فانهم من ذلك قوله ثانياً علم جواز اكتساب نظري من نظري نفى هذا القصد لا يمكن ان يحصل المحدود نظري الاس من جهة الحد

[illegible]

التصديقات

الحكم على العقد المنعقد من الموضع والمحل والنسبة (منه اجمالي وهو انكشاف الاتحاد) اي الاتحاد المنكشف ريان الامرين دفعه واحد كما اذا فتحنا العين وما اينا الجدار الابيض فيحصل العقد المنعقد بينهما أدفة (ومنه تفصيل) وهو العقد المنعقد (المنطق) الذي يستلزم صورا متعددة مفصلة وهو المتعارف بالقضية (والنسبة انما تدخل في متعلق الحكم) والتصديق بالتبعية لانها اي النسبة من المعالي الحرفية التي لا تلاحظ بالاستقلال انما هي مرادة ملاحظة حال الطرفين) ومتعلق الحكم يجب ان يكون امرا مستقلا بالمفهومية (بل انما يتعلق بالحكم حقيقة بمفاد الهيئة التركيبية وهو الاتحاد مثلا) اي الامر الجمل المركب من الموضع والمحل والنسبة المستقل بالغاظ الاستقلالي وهذه المفهومات ملاحظة بالغاظ الواحد الاستقلالي

قوله اي العقد المنعقد محل بعضهم الحكم على نسبة انما فيه هذا وعلى ما قلنا عليه قولنا انكشاف الاتحاد من تبصيل اضافة الى الموصوف وبعضهم علم على التصديق والاذعان فاجماله وتفصيله لا يكون الا باعتبار المتعلق ثم لما كان متعلق التصديق من اعمامه وكان لا يستقيم تفصيله وجماله قال الاجمال فحصل اول اثاره مفصل بعقل وقد يحصل بوجه حصول تفصيل فالصديق المتعلق بالاول يسمى تصديقا اجماليا والمتعلق بالثاني يسمى تصديقا تفصيليا وعلى هذا معنى قوله انكشاف الاتحاد اذ كان غير حصول تفصيل

ومعنى قوله وهو المنطقي الاذعان الذي يستدعي صور مستعدة قبل حصول متعلقه ولا يخفى ما فيه من الشكاف فانهم انهم هم قوله ملاحظة بالغاظ الاستقلالي آه اشارة الى دفع ما يورد انه كما ان النسبة معنى غير مستقل كذلك هذا الجمل لدخول النسبة فيه وتقرر الدفع ان النسبة وان كانت غير مستقلة قال التفصيل وملاحظتها بما هي رابطة بينها لكن الملاحظ الامر الجمل مستقل متعلق بالغاظ اليه بالذات والمركب من المستقل وغير المستقل انما يكون غير مستقل اذ الوطى المركب تفصيليا متعلق بالغاظ الى غير المستقل بالتبع وما ليس كذلك انهم هم هذا اسبقنا انك اذا ذكرت من ان الاستقلال وحده تباعان للغاظ وعدمه لكن هذا الصريح على راي صاحب النطق المبين فانه قال في تحقيق الوجود الكمية في قوله استوى الامر والحق بالغاظ ان معنى واحد ايسر من ولا يستقل بمعاين تعصب هذا انقلاب اليه بوجه الا انه يبحث في فرع فيما يرب عنه من متعلق التصديق بما هو غير مستقل لان المركب من المستقل وغير المستقل لا يستقل بمتعلق الغاظ ثم قال ومن المقلدة من لم يفرق بين ما يرب عن الشيء وبين ما يتصل اليه ولم يبال ان يجعل المعنى الحرفي اذ هو ان النسبة محكوما عليها بالذات فزعم ان متعلق التصديق بالذات ليس الا بالنسبة للموضوع بالعرض على معنى ان هناك امر اجماليا فيحصل العقل الى نسبة يحكم عليها بالانفرد وسليها اي ان النسبة واقعة او ليست واقعة وارجح البياض عرض مثلا وليس الى البياض عرض مطابق للواقع وليس البياض عرضا مطابعا فيه بل معنى الحق كيف يحكم على بالا

ملاحظة بالذات او يتصل بالشيء الى ما هو خارج عنه ونحن على ثمة منسكيا بما اخرج فضلا عن بغير رتبة الاخص ان ليس بقصودنا من المقلدين الحق فهم هذا الحق لا بالباطل الملبس للكاظم لياض الاصاديق وليس معنى قولهم متعلق التصديق بانهم بل مقصودهم ان النسبة امرية حادثة عن الواقع وتيقن بها التصديق فيصدق بها بما هي حكاية لتعلم تحققها في الواقع اذ قلنا قولهم نسبة واقعة او ليست بواقعة تبعية عنه ولا يرب منه الحكم على غير المستقل بوجه وفي قولهم انما يدخل سامة ويؤمن ان هذا الامر البسيط بعد الذهن عند ملاحظة التفصيل لان حصول هذه القضية ولذا عبر بهذه القضية

شرح سلمة بن عبد الحميد
التصديقات
الحكم على العقد المنعقد من الموضع والمحل والنسبة
اي الاتحاد المنكشف ريان الامرين دفعه واحد
كما اذا فتحنا العين وما اينا الجدار الابيض
فيحصل العقد المنعقد بينهما أدفة
(ومنه تفصيل) وهو العقد المنعقد
(المنطق) الذي يستلزم صورا متعددة مفصلة
وهو المتعارف بالقضية (والنسبة انما تدخل في متعلق الحكم)
والتصديق بالتبعية لانها اي النسبة من المعالي الحرفية
التي لا تلاحظ بالاستقلال انما هي مرادة ملاحظة حال
الطرفين) ومتعلق الحكم يجب ان يكون امرا مستقلا بالمفهومية
(بل انما يتعلق بالحكم حقيقة بمفاد الهيئة التركيبية
وهو الاتحاد مثلا) اي الامر الجمل المركب من الموضع والمحل
والنسبة المستقل بالغاظ الاستقلالي وهذه المفهومات
ملاحظة بالغاظ الواحد الاستقلالي

فكان الوجود نسب الى المحمول ثم نسب المحمول الى الموضوع بالنسبة الحكمية فيقال ان وجود هذا المحمول له وان جعل موضوعه الموضوع كان نسب الوجود الى الموضوع ثم يربط الجميع بالمحمول بالنسبة الحكمية فيقال ان وجود الموضوع على صفة كذا وذلك في الوجبات وفي السوابل يخط نسبة الوجود الى ما يتبر موضوعه ثم ينسب المجموع الى متعلق موضوع الوجود فان اعتبر المحمول موضوعا له نسب الوجود الى المحمول ثم المجموع الى الموضوع بسلب النسبة الحكمية لا يجابته فيقال لا يوجد للموضوع هذا المحمول وان اعتبر موضوع ذلك نسب الوجود الى الموضوع ثم سلب بذلك ربط المحمول بسلب تلك النسبة فيقال ليس يوجد للمحمول على صفة كذا فاذا ان احدى تلك النسبة جز من مفروضة العقد. وهى النسبة الحكمية الرابطة بين ما شئت بهما في اجناس العقود وانواعها على الاطلاق واما النسبة الاخرى وهى نسبة الوجود الى المحمول الى الموضوع او نسبة الوجود الى احداهما فهى ليست جز من مفروضة بل هى صفة في المحمول مدلول عليها. اذ في الموضوع فالمحمول مع تلك النسبة المتعلقة به جز من مفروضة للعقد او الموضوع كذلك ثم يبلغ بعد هذا الكلام مبلغا في اختراع الاستيعاب وانفراغ الاستيعاب واطالة العبارات خالية عن المفادات وفهم الوجود والباطل بوجود الاشياء وبيان الحقيقة النوعية لوجود المحمول الى ما يتحقق اشئ في نفسه وبين الوجود والباطل بالمعنى المذكور في الشرح المتبر في مصداق بل المركب ثم قال بالمحمول الوجود والباطل بالمعنى الاول مفهوم الرابطة غير مقول على الاستقلال وسيميل ان يبلغ عنه ذلك الشئ ويوجد حتى اسما يقبل توجه الالتفات نحوه حتى يصير الوجود المحمول لا يستحال ان يبلغ الشئ عن طبعه ووجوده بانه هذا ينبغي كلامه من مقامات متفرقة وانت لا بد من عليك ان هذا من الابطال التي تنفر عنها الا اذا كان تنفر المسلم عن الاوثان ويأتي عن استماع اسمع العقول الزكية وعن ثواب الوهم النقية فان اتفوه به من روم الزم هناك هو وجود الاشياء الشئ بان يكون الوجود مفروضا في درجة الحكمية فذلك من سور فهمه ومن احكامهم وهمه فان من طبعهم لم يتدفع بالادناس السفسطية وعقولهم لم يرسم فيها التخييلات المغلطية يحكم وجهانهم الصواب بان لا يكتفى عن بيانهم شيئا الا بثبوت الابطال في التخييل الوجود والباطل سوى النسبة الحكمية واما غلبا بما سمع من عبارات بعض الاجل من نسبة الحكمية لوجود المحمول للموضوع فلم يتبع في تعليم ما راوا من عدم وجود الباطل سوى نسبة الحكمية لما راى انكاره من نسبة سواها جها مضمنة في اصطلاحهم ولم يريد المحصلين به سوى نسبة الحكمية وان اراد رومهم بانهم يقصدون الحكمية عن الوجود فليعلم ان لا يصدق ما يولده ولا يصح حله بكونه من غير مستقل ثم ما اذن من كون هذا الوجود مضمنا في المحمول فهو مضمة للصبيان وعجوبة لا يفتيان لا يرضى اسماعه النقاد واشموكه على من يروم ترويته الاحاد وليس عندك من الفطريات ان يكون ملحوظا لما ظاهرا غير مستقلا بما ملحوظا كذلك لا يكون ركنا للكلام ولا يقدر العقل بالحكم به اد عليه ولو سمع معنى آخر ملحوظا بالاستقلال يستقر كما امرت ولا تكن الخائنين خيما ثم قال في اشتغال السالبة على الوجود والباطل بل هو عليه آثار الزيادة محتو على السخافة وليس من المحقق عند الاذكياء الراخين والاصفياء الماهرين ان اذا ضمن مفهوم السلب ثم نسب الى شئ بسلب الايجاب يكون في قوة السالبة المعدولة الملازمة للموجبة المحصلة عند كون الموضوع في عالم النقص والوجود وكيف يكون سلبا بسيطا بل يرتاب ما قل في ان اذا اعتبر عدم البياض ثم نسب هذا العدم بالمسوبة الى الجسم يؤهل حاصلا الى الجسم ابيض ان نسب ابتدا بارتباط هذا العدم بنفس البياض بسلب ثبوته لم يثبت للمحمول مضمة لعدم الابطال بل بقي العدم خارجا عن المحمول مضمنا فان اعتبر جز الحقيقة يكون كقول متناحرين باشتغال القضية على نسبة سوى الحكمية نعم لو كان له حاجته الى الاعتناء بجز من مضمن في المحمول فله ان يعتبر في السالبة الوجود والباطل كما في الموجبة ثم يسميه سلبا انسابا ليفيد ما قال لا يوجد للموضوع فقد بان لك ان هذا الرجل مع عجوبة واعجاب بنفسه لا يأتي في تبيان الدقائق وكشف الحقائق الا بذهنيات موهبة واقوالا فرخرة ولا يتخذ لنفسه ذمبا للتخييلات الاوامم البعيدة عن الصواب ولا يطلب عند العطف مشربا بالماخيلة لتحيلة ما من السلب فاجتنب من الغواية والنبادة وتوكل على الله فانه لهم معلوم الحقيقة ١٣ سنة رحمه الله تعالى

ولا يخفى ما فيه لانهم ان ارادوا ان الوجود الرابطي موجود في المركبة في درجة المحكي عنه فظاهر انه من الاستلزام
 التي لا وجود لها في الاعيان وان ارادوا ان المحكي عنه صالح لا يتزاع الوجود الرابطي دون البسيط
 فان ارادوا الوجود الخارج الرابطي فسلم ان البسيط لا يشتمل عليه لكن المركبات التي مبادئ محكياتها
 انزاعية كذلك وان ارادوا نفس الوجود الرابطي الواقعي فظاهر انه كما ان المركبة صالحة كذلك البسيط
 وكما ان وجودها لا يتلحق وجودها في نفسها هو عينها وجوداتها لها كذلك وجود الوجودات
 الوجودات المركبات المتكررة الانواع وبالجملة الفرق بين الهليات المركبة والبسيطة وان كان في
 درجة المحكي عنه عسير هذا هو الله اعلم بالصواب (ومن ههنا) اي من اجل ان القضية يتم بما هو ثلثها
 (ليستبين ان الظن اذ كان بسيطا) وههنا طرف الراجح فقط لا كما زعم الامام انه جبار عن
 مجزء الراجح والمرجح (والا) كان بسيطا (لها ارجاء القضية هنالك) اي في صورة الظن
 (الرابعة) لان الراجح والمرجح لا بد لها من نسبتين ضرورة استحالة كون النسبة الواحدة راجحة ومرجوحة
 فاما كلتاها داخلتان فنثبت الملازمة او خارجتان او احدهما داخله والاخر خارجة فيلزم وتعلق الادعاء

له قوله ولا يخفى ما فيه يمكن ان يقر بثبوت الفرق تمييزا قدرته ان الوجود الحقيقي الذي هو مصداق المصدري زائد على مية الوجودات
 المكاني عند اتباع الشيخ وعين عند غيرهم من المحققين في الوجود الحقيقي موجود في الخارج على المذهب الاول فبذلك لا وجود له على الاشياء
 توجد بالوجود الحقيقي الوجود موجود وزائد بنفسه واما على المذهب الثاني فنفس المية الوجودات فالوجود نفسا لقرشي لاشي بالوجود
 فاذا قلنا هذا فنقول مصداق الهليات المركبة المبادئ الوجودية في موضوعاتها تلك المبادئ لما كانت غير الوجود لا بد لها من وجود حقيقي
 يوجد بها ولما كانت المبادئ حقائق ناعية وجوداتها مصداق الوجود المصداق المتسبب الى المحل في وجودات رابطية فقد اشتمل مصداق
 الهليات المركبة على الوجود الرابطي الزائد على مبادئ المحولات اما البسيطة فمصداقها نفس الوجود الحقيقي للموضوع القائم بوليس له وجود حقيقي
 زائد عليه وليس ايسر ان ينكر النوع فان الكلي المتكرر النوع ان يكون في اعتبارها هذا على الراجح الاول وهذا لا يصلح توجيها للفرق بين
 المذكورين في مشيخ لانهم سرعان المراد بالوجود المصداق على الراجح الثاني فالفرق ان مصداق الهليات المركبة مشيخ شيئين
 الموضوع وسبب المحمول على الهليات بسيطة فان مصداقها نفس الموضوع فان الوجود الحقيقي الذي هو مصداق الوجود والمصدر
 المحمول نفس مية الموضوع المتقررة فلا تعد في المصداق وبسبب ان مصداق البسيط نفسا لقرشي للموضوع في ذاته وانما الوجود
 المحمول فيه للضرورة التقدير فان الحكاية لا يصح الا اذا اعتبر الشيء محمولا لا يعتبر انتسابه الى الموضوع فمصداق بسيط اي شئ واحد
 غير متغير في عرض منه بخلاف البسيط المركب او مصداق امر زائد على نفس الموضوع هو عرض من البسيط مثلا فافترق الفرق بين مصداقها
 يكون المصداق في احد بابيها على انه خسر مركبا في المركبة وجود سبب المحمول الذي هو نفسه نسب الى الموضوع وفي البسيطة
 نفس الموضوع المتقررة فانهم انما زعموا انه تعالى

قوله ولا يخفى ما فيه لانهم ان ارادوا ان الوجود الرابطي موجود في المركبة في درجة المحكي عنه فظاهر انه من الاستلزام التي لا وجود لها في الاعيان وان ارادوا ان المحكي عنه صالح لا يتزاع الوجود الرابطي دون البسيط فان ارادوا الوجود الخارج الرابطي فسلم ان البسيط لا يشتمل عليه لكن المركبات التي مبادئ محكياتها انزاعية كذلك وان ارادوا نفس الوجود الرابطي الواقعي فظاهر انه كما ان المركبة صالحة كذلك البسيط وكما ان وجودها لا يتلحق وجودها في نفسها هو عينها وجوداتها لها كذلك وجود الوجودات الوجودات المركبات المتكررة الانواع وبالجملة الفرق بين الهليات المركبة والبسيطة وان كان في درجة المحكي عنه عسير هذا هو الله اعلم بالصواب (ومن ههنا) اي من اجل ان القضية يتم بما هو ثلثها (ليستبين ان الظن اذ كان بسيطا) وههنا طرف الراجح فقط لا كما زعم الامام انه جبار عن مجزء الراجح والمرجح (والا) كان بسيطا (لها ارجاء القضية هنالك) اي في صورة الظن (الرابعة) لان الراجح والمرجح لا بد لها من نسبتين ضرورة استحالة كون النسبة الواحدة راجحة ومرجوحة فاما كلتاها داخلتان فنثبت الملازمة او خارجتان او احدهما داخله والاخر خارجة فيلزم وتعلق الادعاء

الشيخ الطائفي
 شيخه

او واسطة في العروض بان يكون الكل تلك الواسطة بالذات وهو العقد المنعقد، انما ينسب الى القضية
لا تهاكم معها بالعرض فلا يلزم تحققه، اي تحقق الكل الذي هو القضية اما لعد مرتحقق الواسطة وهو
الايقاع واما الجواز انفكاك الكل بالعرض عن اجزائه العرضية كالكاتب بالنسبة
الى الحيوان الناطق وهذا التسهيل يؤيد التوجيه الثاني (اقول اذا كان كلاً بالعرض فيجب ان
يقتدر) في انشغال القضية (امرا خروجه الوقوع) او كلى التوجيه الاول فلا نه لا بد من اخذ
الواسطة واما على الثاني فلان الكل بالعرض يكون لازماً للعقل بالذات فانفكاكه عن المعلوما
يدل على انفكاك الكل بالذات فلا بد من اعتبار امر اخر وليس ذلك الامر الا الادراك (العرضي)
اي ادراك الوقوع والملا وقوع (وذلك خارج اجماعاً) ولما كان متوهماً ان يقول انه يجوز ان يكون
شروطاً خارجاً اجاب بقوله (واخذ الوقوع بشرط الايقاع تصحيح للجسمية الذاتية) اذ المعلوما
حقن القضية وقد جعلها الايقاع قضية وهي محال واعترض عليه بانه يجوز ان يكون قيداً
للقوله اقول وقد ذكرنا مع الحق كلام متاخر بان نسبة القضية الى تلك المعلوما كسبة الكاتب الى الحيوان الناطق كما ان الكاتب
كل بالذات الى الحيوان الناطق وصف الكاتب وبالمعرض بالنسبة الى الحيوان الناطق فقط لان تعويم الكاتب بالكل لا يجوز
بالاتفاق كذا تلك القضية انما هي كل بالعرض بالنسبة الى تلك المعلوما فلا يلزم من تحقق المعلوما تحقق القضية وقرار الامر
بانه لا بد من صحت بالعرض ان يكون المعلوما منها اجزاء بالذات للقضية والقضية كلاً بالعرض وليس دون المعلوما بينها
صالحاً لا اعتبار الادراك اي ادراك الوقوع والا وقوعه وان توهم احدان الامر ان اخره بواقيع ذلك الوقوع اجاب بقوله واخذ الوقوع
اي لا يمتنع لا يقع الوقوع الا بصح الوقوع وقوعاً وبتصحيح للجسمية الذاتية فتدبر على هذا الشرح الوقوع على جعل الوقوع لاهل
المصطلح بين الجمهور من الاذعان بالنسبة ثم وجه كلام القائل بان القضية عرضية لتلك المفهومات فهي بالحقيقة مفهومات
للعروضها لا لاهلها الا بالعرض كالحويوان الناطق بالنسبة الى الكاتب لتوغيرها بالعرض باعتبار المعروض فكما ان صحتها على مجموعها
مشروطة بقيام كسبة كذا كذا يجوز ان يكون صدق القضية مشروطاً بصح الوقوع على معنى الاتصل ولا يخفى عليك ان الادراك
اذا متنع كون الكل بالعرض لان لكل بالذات والذات لانها فانتها لكل بالعرض انما هو انتها لكل بالذات فلا بد
في الكل من اعتبار امر زائد قرر البعض لضعف هذا الادراك والمصطلحان مجموع المعلوما اثنتي عشرة مركباً ومقتل للصدق والكذب بايقاع
اذن انما على النسبة الكافية فبعد تحقق هذا عدم صدق القضية ينادى يا علي تدارك ان لا بد فيها من اعتبار امر زائد وهو الادراك بان نقل
القضية معنى مركب من المعلوما اثنتي عشرة التي منها الوقوع ومن ادراكه ان نقل معنى مركب من المعلوما العرضية للكيفية الذاتية
اذ لو لم يتر الامر الزائد بهذا الوجه يصدق القضية على هذه المعلوما وعلى كل تقدير نقل هذا الاصل الزائد في مفهوم القضية وهو
خارج عن مفهوم القضية اجمالا لا مفهوم القضية بعد احتمال الصدق والكذب لا يتوقف على شيء زائد بل هو على التقديرين الحق
يقوله والافادة مقدم الخ فافهم ١٢ منه

منه قوله اقول وقد ذكرنا مع الحق كلام متاخر بان نسبة القضية الى تلك المعلوما كسبة الكاتب الى الحيوان الناطق كما ان الكاتب كل بالذات الى الحيوان الناطق وصف الكاتب وبالمعرض بالنسبة الى الحيوان الناطق فقط لان تعويم الكاتب بالكل لا يجوز بالاتفاق كذا تلك القضية انما هي كل بالعرض بالنسبة الى تلك المعلوما فلا يلزم من تحقق المعلوما تحقق القضية وقرار الامر بانه لا بد من صحت بالعرض ان يكون المعلوما منها اجزاء بالذات للقضية والقضية كلاً بالعرض وليس دون المعلوما بينها صالحاً لا اعتبار الادراك اي ادراك الوقوع والا وقوعه وان توهم احدان الامر ان اخره بواقيع ذلك الوقوع اجاب بقوله واخذ الوقوع اي لا يمتنع لا يقع الوقوع الا بصح الوقوع وقوعاً وبتصحيح للجسمية الذاتية فتدبر على هذا الشرح الوقوع على جعل الوقوع لاهل المصطلح بين الجمهور من الاذعان بالنسبة ثم وجه كلام القائل بان القضية عرضية لتلك المفهومات فهي بالحقيقة مفهومات للعروضها لا لاهلها الا بالعرض كالحويوان الناطق بالنسبة الى الكاتب لتوغيرها بالعرض باعتبار المعروض فكما ان صحتها على مجموعها مشروطة بقيام كسبة كذا كذا يجوز ان يكون صدق القضية مشروطاً بصح الوقوع على معنى الاتصل ولا يخفى عليك ان الادراك اذا متنع كون الكل بالعرض لان لكل بالذات والذات لانها فانتها لكل بالعرض انما هو انتها لكل بالذات فلا بد في الكل من اعتبار امر زائد قرر البعض لضعف هذا الادراك والمصطلحان مجموع المعلوما اثنتي عشرة مركباً ومقتل للصدق والكذب بايقاع اذن انما على النسبة الكافية فبعد تحقق هذا عدم صدق القضية ينادى يا علي تدارك ان لا بد فيها من اعتبار امر زائد وهو الادراك بان نقل القضية معنى مركب من المعلوما اثنتي عشرة التي منها الوقوع ومن ادراكه ان نقل معنى مركب من المعلوما العرضية للكيفية الذاتية اذ لو لم يتر الامر الزائد بهذا الوجه يصدق القضية على هذه المعلوما وعلى كل تقدير نقل هذا الاصل الزائد في مفهوم القضية وهو خارج عن مفهوم القضية اجمالا لا مفهوم القضية بعد احتمال الصدق والكذب لا يتوقف على شيء زائد بل هو على التقديرين الحق يقوله والافادة مقدم الخ فافهم ١٢ منه

اهل العربية وهم العبد في هذا الباب القول بكونها مشتركة بين المرجع والنسبة او بكونها دالة عليها
تضمنا ما ينكره اهل اللغة ومخالفة الرضى وحل من دون حجة غير محجة ^{لعمري} لوعيد المشتقات من لا قال النا
في روابط الغير الزمانية كما ان غير بعيد فانهم مصرحون بكونها غير مشتقة ^{بغير اشتقاق} على الحدوث ^{بغير اشتقاق} الدالة بالاستقلال

والمشتقات (وليسى رابطة غير زمانية واستثنى في اليونانية واست في الفارسية منها)
 هي من غير الزمانية (وربما كان) الرابط (في قالب الكلمة كان) وهو
 رابطة البتة فان اهل العربية صرحوا بعدم اشتغالها على الحدوث وعليه مدار التسمية بالناقصة
 (وليسى رابطة زمانية والقضية ان حكم فيها بثبوت ثنى لشيء او نفيه عنه فحليله) موجبة

اوسالبة (ولا) حكمه بالثبوت او السلب (فشرعية ويسمى المحكوم عايمه موضوعا)
في الجملة (ومقدما) في الشرعية (والمحكم به محملا) في الجملة (وتاليا) في الشرعية (اعلانات
هذه المنطقيين ان الحكم في الشرعية بين المقدم والتالي) واما ههنا فلا حكم فيها اصلا

ومذهب اهل العربية انه) اى الحكم (فى الجزاء والشرط قيد للمسند فيه بمثالة الحال او الظروف)

فنعني قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والنهار موجود وقت طلوع الشمس اكدنا

في المفتاح) ولا يخفى ان مقصود المنطقيين ان من المعاني المعقولة المحتملة للصدق والكذب ما

يحكم فيه بين المقدم والتألي بالاتصال والانفصال ولا يليق للنفاذ انكار هذا الكونه مبارقة وكون نظرهم

في الألفاظ فقط دون المعاني فالنزاع إنما يعقل بأن القضايا المصدريان واماثلها المستعملة

فی محاورات العرب هل هي شرطيات او حليات بان يكون الحكم في الجزاء والشرط قيداً له في

المسند فن هم اهل المنطق الى الاول واهل العربة الى الشفة قتل التزاع لفظ فان اهل العربية

انما هذا الكتاب في التاليف قوله تعالى ان الله اعلم بما كنتم تعملون

[illegible]

ان على الامم ان يدينوا خبرنا بالقرآن

یہ اللہ ایمان النسیہ و لسیہ ہل بی بین السرا بجزاء اوی بجزاء و عہدہ عہدہ

وہ کہہ کر اٹھ کر چلے گئے۔

[illegible][illegible]

كيف فهم يقولون ان حرق الشجر من مخرج السببية الاول ومسببية الثاني وكان صاحب المقام افاض كل

ولما مردود ويؤيد ما قال في ضيق المصباح من ان اطراف الشريفة قد خرجت من ان يكون جملة مفيدة

للسكوت عليه والقول قوله والله المحامد بالصواب (قال السيد المحقق قدس سره) الغرر (الاول

ای قول اهل المنطق وهو الحق للقلم بصدق الشريعة مع كذب العقلاء الواقع كقولنا ان كان

زيد حمارا كان ناهقا ولو كان الخبز هو التالي لم يتصور رصد قهراً اي الشرطة

معركته) ای التالی (ضروریة استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقدم) فانه مشتق

المطلق وتجويز من افاة الفيد للمطلق قول بالجسم نبين النقيضين

له قوله والامام حكاه الفتح آه قال صاحب الفتح والامامة القسبية تعينية هي الهند في اذ كان المراد بترتيب العالم كما اذا فيه

پس میانی فصل بین کوه صفت و طرف الزان و طرف الزان و سبب کمال و المعقول به تغییر حرف و حرف او المعقول مع او افعال
او التمهید الحث و کوه صفت و طرف الزان و طرف الزان و سبب کمال و المعقول به تغییر حرف و حرف او المعقول مع او افعال

فے نحو کا نریدر منطعا لان الخیر بناک ہونفس المسند لاتیقید المسند لاتیقید وکان فاعل وقد نظرک من ہذا ان الجملة الباطنیة

جملة خبرية متعديدة بقية مخصوصة متممة في نفسها للصدق الكذب انتهى فهذا الكلام ظاهر ويدل على ان الجملة الخبرية هي الخبراء فقط وانما

فقد بمنزل بار القيد والمردود الكونية مركبة ومخالفة لمخرجات الآلة من مجموعها وهي كقصة حيث قال والهم ان تحسنوا و

[illegible]

أولاً ما أتت من محبي هذا طبعك متسفت جملة ما عمن الثبوت انتهى فانظر الى ان هذين الكلامين يدلان على انه لا بد من شرط

هو ضرورة تعليق حصول أحد الحكمين بالأخر أو أحد المعنيين بالأخر أو ما وجبه التأويل فلما قيل ان مقصود ان قولك يضرب زيد جملة خبرية مقضية

بأن الحزاري نفسه منبذ إلى الشطوط وهذا الاستناد مخالف للاستناد المرفوع في الجملة الاستسمية والفعلية والمراد من تقييد الاستناد بتقييد الاستناد بالاعمال

من هذا السند بالتقييد اعم من ان يكون تقييداً بما هو ليس منه اليه كما في المفعول الحال في نحو ما او بما هو منه اليه فيكون الاستناد

نفس التقييد لا شك ان في الشرطية اسنادا هو تعليق الجزاء على الشرط وعليق هو من التقييد اما قوله نقد ظهر لك انه فاعلم انه من ان محله

التي هي بحسب ما هنا السطر في حجة القيد في قول بوسراط انهم فيها يس من القيد وفي بابها عامة مفيدة والحمد لله

قال الشيخ العلامة الذي فيها كما ترى انه هو ادخله في الوراق المطاوعة اصدى صارت الشرطة والا لا تقول في نفسها الا بالان

لم يستعمل أحدهما النظري الخارج لا لليقين في احتما لها وكونها جملة خبرية كما في سائر القضايا بانافهم منه ثم قوله وتجويز من نافاة القبح

أوفيه رد على ما في بعض الشيوخ من أن استلزام انتفاء المطلق انتفاء التقييد، لما يعرفنا إذا لم يكن التقييد منافية المطلق فإنه إذا كان منافية

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

هذا العكس لما يوجب به الأصل النتيجة الموجب له بطلان أحد مقدمي القياس أو هيئته لا بطلان
نقيض المدعى حتى تثبت المدعى فهذا الملاحظة ليست عامة الورود بل إنما توجه في تلك النتائج اللزومية
لرسمية أو انعكاس الموجبة الكلية لنفسها وهذا الكلام جميعه في التقرير المشهور وما ينظر بأن المدعى
ثابت وإن عدم ثبوتها لزوم لثبوت شيء من الأشياء بذلك القياس فيكون ملزوما للزوم شيء
من الأشياء له فيكون ملزوما لهذه القضية الملزومة للعكس هو باطل فيكون ملزومه الذي
عدم ثبوت المدعى باطلا فيكون المدعى ثابتا وهو المطلوب وتقرير جواب المصنف أن لا يربط بطلان
عكس النقيض فإن المقدم فيه محال فمن الجائز أن يستلزم ثبوت المدعى الذي هو مثاله وليس هذا
منها مجرد إبل له سند جيد هو أن عدم ثبوت شيء من الأشياء ملزوم لارتفاع النقيضين
المدعى ونقيضه وهو مستلزم لاجتماع النقيضين فيكون عدم ثبوت شيء من الأشياء ملزوما لاجتماع
ثبوت المدعى ونقيضه فيكون ملزوما لأحدهما الذي هو ثبوت المدعى فصدق العكس بلا ريب فيها
قال بعض الشراح من أن عكس قولنا لو كان المدعى ثابتا كان شيء من الأشياء ثابتا محذور من الصدق
ومع الجزم بصدقه عكسه على طريقة القدماء والمتأخرين لا يثبت الجزم بذلك العكس
فالعكس باطل قطعاً والمنع مكافئ ساقط لأن عكسه على طريقة القدماء قولنا كلما لم يكن شيء ما ثابتا
لم يكن المدعى ثابتا وهو لزومية موجبة مثل العكس المتقدم ولا تنافي بين اللزومية ^{التي} وبين
وإن كان تأويلها متنافيين نعم العكس على طريقة المتأخرين نقيض للعكس المتقدم لكن لا اعتداد في
الشرطيات على ما ستقف انشاء الله تعالى بالقدح في الصفة أن أخذ كلية بأن من تقليد عدم
ثبوت المدعى ثبوت عدم شيء من الأشياء وعلى ذلك التقدير يرتفع النقيضان وإن أخذت جزئية
فالنتيجة ايضاً كذلك فلا ينعكس بهذا العكس ولا يخفى أن هذا منع لمقدمة مسلمة كليتها عند هو
التسليم مداد الملاحظة وايضاً المعتبر في الكلية التقادير المثلثة للاجتماع وهذا التقدير محال للاجتماع فلا
عدم لزوم التنازع هذا التقدير كليتها وقد اجيب بأن الشيء المأخوذ في الأصل والعكس مختلفاً بالعموم والخصوص
كلما لم يكن ذلك الشيء ثابتا كان المدعى ثابتا وفيه نظراً أو لا فلا ن الشيء المأخوذ في الأصل عام ضروري

ثبوت الاعم عند ثبوت الخاص فيجب ان يكون في لعكس كذلك واما ثانيا فلا نأنضم لتلك المقدمة
صداقة الحق ونقول كلما لم يكن شئ ما ثابتا لم يكن ذلك الشئ ثابتا وكلما لم يكن ذلك الشئ ثابتا كان المدعى
ثابتا فيلقو ما منم واما ثالثا فلا نأنضم الى النتيجة مقدمة صداقة ونقول كلما لم يكن المدعى ثابتا كان هذا
الشئ ثابتا وكلما كان هذا الشئ ثابتا كان شئ ما ثابتا فكلما لم يكن المدعى ثابتا كان شئ ما ثابتا والشئ المنكسر
فيه مطلق البتة ففي عكس نقيضه يجب اخذ نقيض لتالي الذي في قوة المحملة سالبة كايضا في جعل
مقدما ونقيض المقدم تاليا فيلزم ما منم قطعا وهما كلام طويل تركناه مخافة التعويل والله اعلم بحقيقة
الحال وبعد تهيه ذلك نقول لو كان الشرط قيد المسند في الجزاء كما نسب الى اهل العربية (ولو لم يكن
النقيضين فيما اذا كان المقدم ملزوما لما) اذ حينئذ يصدق قضيتان تالي احد بما موجه وتالي آخر
نقولنا اذا لم يثبت شئ من الاشياء فريد قائم واذا العي ثبت شئ منها فريد ليس قائم فبقا اهل العربية
قد قالوا بان الشرط في وجبة التالي قيد للثبوت ففي سالبة التالي ان كان قيد اله ايضا فقد وج السلب
المقيد وثبوته وسلبه نقيضان قطعا وان كان قيد السلب فهو سلب مقيد لكونه اخص من سلب
المقيد صدق سلب المقيد ايضا وهذا نقيضان والى هذا الشار بقوله (فان قولنا زيد قائم في وقت عدم
ثبوت شئ من الاشياء يناقض قولنا زيد ليس بقائم في ذلك الوقت وهو بدعي) وتقريرنا ان عدم
ما قال بعض الشر من انهم ارادوا يكون الشرط قيد في المسند انه قيد للثبوت في وجبة التالي
وقيد السلب في سالبة التالي ونقيض المقيد سلبه لا السلب المقيد كما ان نقيض الاتصال رفعه
لا اتصال الرفع (اما اذا كان الحكم في الشرطية بالا اتصال بين النسبتين فلا يلزم ذلك
فان نقيض الاتصال رفعه لا اتصال رفعه لا اتصال اخرى اتصال كان) تاليه مناف
لتالي الاول ام لا واعترض بان اجتماع النقيضين انما يلزم اذا كان الملاد بالتالي الثبوت في
له قوله ما اذا كان الحكم في الشرطية اه تال الشار المحقق قد اعتبر في المنطق في التناقض وحدة الشرط مفردا كان ادركا بدعي متحققة به
على محذورهم وانظر في الشرطية بما يجرها فضا بعد تحقيق فالتاليان قضيتان بالفعل متناقضتان على ما هو المفروض مع اتحاد الشرط
هو انهم يلزم التناقض بالاستحالة غير محققة بزمع اهل العربية وبذا غريب عن شلدا وكيف يجوز فطرة سليمة ارتباطا ما هو مفيدة فائدة تال
الغيره انما باحاطا استاذا فالتالي اخر ما عن ان يكونا قضيتين فلا حكاية فيما لا تصدق فلا تصدق انما الحكاية في الشرطية ولا تناقض فيما فاضم
بما ان التام ان لا يكونا متناقضين وان لم يكونا متناقضين في نفس تقديره فحق في الامر فلو لم تصدق التام والى انهم يلزم انهم يلزم على النقيضين على ما استدلوا به في اخر

فان قيل قد يقال ان الشرطية لا تكون في الشرطية اه تال الشار المحقق قد اعتبر في المنطق في التناقض وحدة الشرط مفردا كان ادركا بدعي متحققة به
على محذورهم وانظر في الشرطية بما يجرها فضا بعد تحقيق فالتاليان قضيتان بالفعل متناقضتان على ما هو المفروض مع اتحاد الشرط
هو انهم يلزم التناقض بالاستحالة غير محققة بزمع اهل العربية وبذا غريب عن شلدا وكيف يجوز فطرة سليمة ارتباطا ما هو مفيدة فائدة تال
الغيره انما باحاطا استاذا فالتالي اخر ما عن ان يكونا قضيتين فلا حكاية فيما لا تصدق فلا تصدق انما الحكاية في الشرطية ولا تناقض فيما فاضم
بما ان التام ان لا يكونا متناقضين وان لم يكونا متناقضين في نفس تقديره فحق في الامر فلو لم تصدق التام والى انهم يلزم انهم يلزم على النقيضين على ما استدلوا به في اخر

في المحلوظ فيه بل قيد له في المحل فقط في من هذه الجزئية لا يستلزم اليها احكام الافراد اصلا لانها احكام بالنظر
الى خصوصية ودرها لا حظ من حيث هي مع قطع النظر عن العموم والخصوص والاطلاق والتقييد لا في
المحل ولا في المحلوظ ويجري فيه احكام العموم والخصوص والاطلاق والتقييد فالمحمية بالاعتبار المتعلق
موضوع المهمة بالاعتبار الاول موضوع الطبيعية ويعبر عنه بالهوية من حيث الاطلاق وبشرط
الوحدة الذهنية ومن حيث العموم وهذه عبارات وعنوانات والمعنون واحد وان حكم على
افراد) اي على الكلي من حيث السريان في الافراد (فان بين كمية افراد الموضوع) كلا
او بعضا (فكسوة ومسورة وما به البيان) اي بيان الكمية (ليست سورا وقد يذكر
السور في جانب المحمول) نحو الحيوان كل انسان (فيمس القضية متفرقة) وتفصيلها
مع قلة المجد في المطولات (وان لم يبين) كمية الافراد (فهمة عند المتأخرين) اعلم ان القدماء
لم يعتبروها لان اعتبار الجزئية يغني عن اعتبارها لكن ما فعله المعاصرون (ومن ثم قالوا انما
تلازم الجزئية) هذا بظاهر يدل على ان القول بالتلازم بينهما اما وقع من المتأخرين وليس الام
كذلك فان الشيخ قد صرح في تصانيفه بالتلازم ثم يرد عليهم انها لا تصلح لملازمة الجزئية
اذ تصدق في مادة الطبيعية ايضا وقال المحقق الدواني من ان الافراد المعتبرة في الجزئية اعم من
الاعتكافية والحقيقية فتلازم لا تستلزم بصدق بعض الاستكاف مع انه خلاف مصرحاتهم لا يفي
بالمقصود فانه ربما يحكم فيها باحكام لا يستلزم الى الافراد حقيقية كانت واعتبارية كقولنا الانسان موضوع
المهمة فالحن ان القول بتلازم الجزئية والمهمة موجود او ماقول (اعلم ان مذهب اهل التحقيق) كالمحقق
الدواني (ان الحكم في المحصولات علم بنفس الحقيقة) لكن من حيث الانطباق على الاشياء
ومذهب الى القدماء خلافا للتأخرين ان عدم الحكم على الافراد (لانها) اي الحقيقة (هي الحاصلة في الذهن
حقيقة) اي من غير واسطة في العروض في معلومة بالذات لان العلم بالخصوص في الذهن (والمجزيات
معلومة بالعروض) اي بواسطة معلومية الحقيقة بناء على ان البسطة العلم بالوجه معلوم بالذات وظالوم
معلوم بالعروض واذا كان من شرط الحكم تصور العلم عليه (فلا يستلزم) الافراد (محكما عليها) الا كذلك

لعل قوله من حيث غيبته
في قوله محمول قد قل سر
ان يكون استلزام الحكم مع
العلم والاعتبار في الجزئية
سواء كانت في العلم
السور في جانب المحمول
فانما كانت في العلم
ممكن حكم على الافراد
انها لا تصلح لملازمة الجزئية
مطلوب في العلم بالخصوص
بكلية العلم بالخصوص
لا اعتبار

الشكل الاول بل نغني ما هو اعم من ما هو وما يصدق عليه من الافراد صدقاً اذ اتيا وضحنا
 وتلك الافراد قد تكون حقيقية وهي ما يكون خصوصية من غير اعتبار الاعتبار سواء كان فرداً او جمعة
 وهي ايضا تسمى اعتبارية او شخصاً او نوعاً كالافراد الشخصية والجمعية وهذا الجرماء قالوا ان كان
 ج جنسا او عضواً اما افضلا بغيره لا فالحكم عليه بالجمعي وان كان نوعاً او خاصة او فصلا فبقريناً بالحكم على
 الاشخاص فقط ليدخل فيه شمول نوعه كذا ويكفي مفهوم القضية منطبقاً على سائر القضايا لا حاجة الى انما
 به شاعر المطالع من ان الكلام في القضايا المستعملة في الحكمة وهو النقص خارج عما نحن فيه وقد تكون اعتبارية
 وهي خصوصية بوجه الاعتبار كالحیوان الجنس انه اخضع من مطلق الحيوان وبهذا اذقم الشيلخ
 عن الكلية القائلة بان شيئاً اذا حمل على شيء وحمل هذا الشيء على الثالث فيجب حمل الاول على الثالث
 بان الجنس محمول على الحيوان وهو على زير من ان الجنس لا يحمل على زيد بان الحيوان المحمول عليه
 الجنس انحصار من مطلق الحيوان والمحمول على زيد بنفسه الحيوان فلم يتكررا واسطة ومن ههنا ظهر
 سرعه انتاج الطبيعة في كبرى الشكل الاول لكن بقي ههنا شيء لم نذكره قالوا ان المحمول في المحصول
 هو نفس الشيء الموضوع هو الشيء من حيث الانطباق على الافراد وهو اعتبار اخضع من الاول
 فيلزم ان لا ينتج الكلية في كبرى الشكل الاول ولا يخفى ان لا يتعميم الافراد بانها تكون المحمول نفس الشيء
 فتأمل فيه (الا ان المتعارف في الاعتبار القسم الاول) من الافراد الحقيقية اعم من الصحة والعدم لا
 المقابل للصحة كما انهم حتى يتكلم في ادخال نحو الوجود كذا الى المتأويل بالوجود الخاص (ثم الفارابي

اعتبر صدق عنوان الموضوع على ذاته بالامكان

له قوله ديهنا دفع الشيخ النقص انه قيل كونه شكلياً ان الانسان حيوان الحيوان اعم من الحيوان الجنس لانفسه ما ذكره الشيخ والحاصل ان
 الاستحكام المختصة بالمتين من حيث هي محمولة عليها وهي محمولة على الفرد مع ان تلك الاستحكام لا تصدق على الفرد الحق في الجواب ان حاصل القاء
 ان شيئاً اذا حمل على مفهوم بحيث يتصف افراد به حمل هذا المفهوم على آخره لزم حمل هذا الشيء الاول على الثالث لاندرج اليه في انما هو الم
 يحمل الاول على الثاني بهذا الوجه فلا اندراج فلا يلزم الحكم بالاول على الثالث وديهنا دفع ما ارد في الشرح بقوله لكن بقي انه وقيل تقبل الجنس
 اعم من الحيوان الجنس ما يصدق على الانسان مع ان الجنس لا يحمل لا يفرق بما ذكره الشيخ فقيده ان لا يورود ولنا من الاصل حتى يحتاج الى
 الدفع لان الحيوان الجنس لا يصدق على الانسان صلا وما ان الجنس ما يصدق على الكثرة المختلفة فمعناه ما يصدق نفس حقيقة طبيعياً وان يصدق
 سرور الوصف بالجنسية فاقم من سرور الوصف بالجنسية

قوله ديهنا دفع الشيخ النقص انه قيل كونه شكلياً ان الانسان حيوان الحيوان اعم من الحيوان الجنس لانفسه ما ذكره الشيخ والحاصل ان
 الاستحكام المختصة بالمتين من حيث هي محمولة عليها وهي محمولة على الفرد مع ان تلك الاستحكام لا تصدق على الفرد الحق في الجواب ان حاصل القاء
 ان شيئاً اذا حمل على مفهوم بحيث يتصف افراد به حمل هذا المفهوم على آخره لزم حمل هذا الشيء الاول على الثالث لاندرج اليه في انما هو الم
 يحمل الاول على الثاني بهذا الوجه فلا اندراج فلا يلزم الحكم بالاول على الثالث وديهنا دفع ما ارد في الشرح بقوله لكن بقي انه وقيل تقبل الجنس
 اعم من الحيوان الجنس ما يصدق على الانسان مع ان الجنس لا يحمل لا يفرق بما ذكره الشيخ فقيده ان لا يورود ولنا من الاصل حتى يحتاج الى
 الدفع لان الحيوان الجنس لا يصدق على الانسان صلا وما ان الجنس ما يصدق على الكثرة المختلفة فمعناه ما يصدق نفس حقيقة طبيعياً وان يصدق
 سرور الوصف بالجنسية فاقم من سرور الوصف بالجنسية

قوله كل ايض معناه كلاً اي وصف عند العقل بان يجعل قوة بالفعل انه ابيض في وقت اي وقت كما
 انتهى فحسب المتأخرون ان المعتبر في العقل انما الاثر وبالعنوان مطابقا كان او غير مطابق حق
 دخل في كل ايض الماديات المجردات وقالوا هذه حقيقة الحقيقية واما الخارجية فلا بد فيها من قصد
 العنوان بالفعل فوجد عليهم ان لا يصح كلياته اصلا لان من افراد ما ليس بفلان يكون ومنها ما هو ب
 فلان يكون ليس ب فقطن البعض بذات وقيد الافراد بالمكان فوجد عليهم خروج نحو كل متضمن معدوم
 فلاجل دفع ذلك قال شراح المطالع ان الشيخ إنما اعتبر فرض الانضمام بعد كونه ممكنا في نفس الامر فلا يلزم
 على صديقه الحكيم فان ج الذي ليس ب فلا يمنع انضمام في نفس الامر اذا كان ب ذاتيا او لا نه له
 وقال لا فرق بين مذهب الفارابي والشيخ في العبارة فان الفارابي التفتي بما كان الصدق من حيث انه
 ممكن للشيخ اعتبر من حيث انه ممكن مفروض بالفعل لا من حيث انه ممكن فقط والحق ان كل ذلك ناش من
 التدبر في كلام الشيخ فان مقصوده ان الافراد التي تصنف بالفعل في نفس الامر بعد فرض الوجوه بالبياض
 سواء كانت موجودة في نفس الامر او معدومة داخله في كل ابيض و ما هو غير موصوفه دائما كقولهم كما موصوفا او
 معدوما لكن يمكن له البياض غير ذلك ان فرض العقل متصفا بغير مطابق لجلالة العارضا وليس المراد بالجل
 جعل الانضمام واختراعه بل جعل وجوه الافراد وفرضه ليتمكن العقل من اعتبار انضمام في الواضح بالعنوان بالفعل
 على ما يقتضيه سق كلامه فليبرج اليه الله اعلم ببلد حياته وليعلم ايض ان كان مراد الفارابي بالمكان الامكان
 الحكمي فالفرق بين امكان المراد الامكان المنطقي فلا فرق الا في المفهوم كما لا يخفى والله اعلم بالصواب

له قوله هذه حقيقة الحقيقية آه وجبر اعتبارها بالمراد لو وجد كان ج فوجد بحيث لو وجد كان ب ودرعوا ان عقد الوضع وعقد الحمل كلاهما مستلزمان
 على شرطية ودرعوا صاحب الكشفا الشريطين لزوميتان فالجواب ان ما هو لزوم ج لمزوم ب ودرعوا شراح المطالع بانه لو كان الامر
 كذلك لزم انحصار القضايا في الضرورية بل اخص منها اذ لم يتصور في الضرورية الا لزوم المحمول لا لزوم العنوان فالجواب ان يتحقق
 على الاطلاق اتصال الزوميات كما في اتفاقيات وانت لا ذهاب عليك ان من الافراد لا يكون متصفا بالعنوان لا لان اتفاق اليف كما اذا لم يكن
 العنوان فرد في الواقع فخرج لزم ان يخرج تلك القضايا نحو كل منظر طاربع ان المحمول لا تتركيب في اصلا عند الوجدان وبعضهم غير بان
 كما لو وجد وكان ج فوجد بحيث لو وجد كان ب وقال شراح المطالع هذا غلط فاشش ان لو وجد شرط لا بد له من جسيار وليس هو قوله
 بحيث لو وجد لانه محمول وجوابه ان ليس لو وجد شرط انما هو كونه اوردت تسميم الافراد من الغرضية وكذا ما وقع في المحمول من قوله فهو
 بحيث لو وجد اشارة الى ان حمل المحمول ايضا فرضي وعلى هذا حاصل الحقيقة حمل المحمول عند فرض افراد الموضوع وفرض صدق العنوان
 وبها لا على السبب الواقع فهي لازمة للشرطية فتأمل فانه وقع كذا التقييل والقال ١٢ منه رحمه الله تعالى

قوله كل ايض معناه كلاً اي وصف عند العقل بان يجعل قوة بالفعل انه ابيض في وقت اي وقت كما انتهى فحسب المتأخرون ان المعتبر في العقل انما الاثر وبالعنوان مطابقا كان او غير مطابق حق دخل في كل ايض الماديات المجردات وقالوا هذه حقيقة الحقيقية واما الخارجية فلا بد فيها من قصد العنوان بالفعل فوجد عليهم ان لا يصح كلياته اصلا لان من افراد ما ليس بفلان يكون ومنها ما هو ب فلان يكون ليس ب فقطن البعض بذات وقيد الافراد بالمكان فوجد عليهم خروج نحو كل متضمن معدوم فلاجل دفع ذلك قال شراح المطالع ان الشيخ إنما اعتبر فرض الانضمام بعد كونه ممكنا في نفس الامر فلا يلزم على صديقه الحكيم فان ج الذي ليس ب فلا يمنع انضمام في نفس الامر اذا كان ب ذاتيا او لا نه له وقال لا فرق بين مذهب الفارابي والشيخ في العبارة فان الفارابي التفتي بما كان الصدق من حيث انه ممكن للشيخ اعتبر من حيث انه ممكن مفروض بالفعل لا من حيث انه ممكن فقط والحق ان كل ذلك ناش من التدبر في كلام الشيخ فان مقصوده ان الافراد التي تصنف بالفعل في نفس الامر بعد فرض الوجوه بالبياض سواء كانت موجودة في نفس الامر او معدومة داخله في كل ابيض و ما هو غير موصوفه دائما كقولهم كما موصوفا او معدوما لكن يمكن له البياض غير ذلك ان فرض العقل متصفا بغير مطابق لجلالة العارضا وليس المراد بالجل جعل الانضمام واختراعه بل جعل وجوه الافراد وفرضه ليتمكن العقل من اعتبار انضمام في الواضح بالعنوان بالفعل على ما يقتضيه سق كلامه فليبرج اليه الله اعلم ببلد حياته وليعلم ايض ان كان مراد الفارابي بالمكان الامكان الحكمي فالفرق بين امكان المراد الامكان المنطقي فلا فرق الا في المفهوم كما لا يخفى والله اعلم بالصواب

اجلة المتأخرين يمكن هنا وضوح بطلان كل كل يتكرر مبدأ فهو محمول على نفسه والافقيضه محمول عليه اذ لو
فلان عرض الشيء للشيء يستلزم عرضه للشيء منه من حيث انه مشتق منه عرض مبدأ الاشتقا لا يستلزم
حمل مشتقه عليه اما الثنا فلا له ولم يكن كذلك الحاصل على نفسه من ان ارتفاع الفيضين حمل الشيء على
نفسه يستلزم عرض مبدأ الاشتقاق له وهو يستلزم عرضه لنفسه فيكون متكررا لنوع وهو خلا المفروض
انتهى ويرد عليه د اظهر ان قوله عرض الشيء لمبدأ الاشتقاق مستلزم عرضه للشيء منه من نوع وكذا عرض
الشيء غير مستلزم العرض لمبدأ كالمبدأية والاشتقاق العارضين للمبدأ والمشتق هذا والله اعلم بالصواب
ومن هنا اعتبرنا فضلنا نحو الحمل فوق الواحد الثمان الذات (العا) الصدا الموجبة لولاية السالبة الشائعة
الحزبي جزئي ليس جزئي (وههنا شك مشهور هو ان الحمل محال لان مفهومه عين مفهوم غيره وم
تناق المغايرة والمغايرة تناق (الاتحاد) ولا به للحمل منها واجيب بان هذا القول مبطل لنفسه لان في ايضاحه لا يسا
ان الدكوسا لينة اي الحمل ليس جودا بدليل قياس استتبا ويقال لو كانا فمكنا اما ان يكونا عين ب او غير
وكما كان كذلك فاما غير مفيد ومتمتع والتالي باطل فالمقدم مثله ولا يخفى ان الشاك لو كان معا طافوا
الجواب خرج عن قانون التوجيه ولو كان مستكلا على نفى الحمل كما يقتضيه عبارة السيد المحقق قدس سره
بان يكون ذلك مذهبه فله وجه (وحله ان) جرح متحد مع ب باعتبار ومعايير باعتبار (والتغاير
من وجه لا ينافي لاتحاد من وجه آخر نعم يجب ان تؤخذ المحمول لا بشرط شيء حتى ينصور فيه
امران الاتحاد والمغايرة وقد سبق تحميده فقد ذكرنا فخرج من تحقيق الحمل وتقسيمه اراد ان يبين
مصدر ان الحمل المتعارف وقال (والمعتبر في) الحمل المتعارف صدق مفهوم المحمول على
له قوله والمعتبر في الحمل المتعارف صدق مفهوم المحمول اه فصدق يقتضيه كون الموضوع في ذاته اي من غير اعتبار المتغير وفرض الفارض مختلفا
مع المحمول ويكون بحيث يصح ان نزاع المحمول عنه سواء كان بهذا النحو من اكون في الاذن ان وفي الاعيان وهو المراد من نفس الامر الخارج
في قولهم الصدق المطابقة لما في نفس الامر والمطابقة لما في الخارج فعلم ان العقل الفعال وسائر المقارقات صوابه بهذا
الشيء فانها مطابقة لما في نفس الامر وزعمه شذوذه فليد ان نفس الامر الذي يتبرر مطابقة في الصدق العقل الفعال ولما كان
انه يلزم ان يكون الكواذب صوابا ايضا بمحمولها في العقل الفعال لانه خزانة النفس فيها كما يحصل الصواب يحصل الكواذب فوجب
ان يكون اليقضي مضبوطا في العقل الفعال فالكواذب الحاصلة في النفس مطابقة لما في العقل الفعال ويرد ايضا ان لا يصح توصيفه ما في العقل
الفعال بالصدق وشبهه اذ كان صاحب الالف المبين هذا من كلام المحقق الدواني في مشاعر وتقت له مع شايع التجربة

فان كان عرض الشيء للشيء يستلزم عرضه للشيء منه من حيث انه مشتق منه عرض مبدأ الاشتقا لا يستلزم
حمل مشتقه عليه اما الثنا فلا له ولم يكن كذلك الحاصل على نفسه من ان ارتفاع الفيضين حمل الشيء على
نفسه يستلزم عرض مبدأ الاشتقاق له وهو يستلزم عرضه لنفسه فيكون متكررا لنوع وهو خلا المفروض
انتهى ويرد عليه د اظهر ان قوله عرض الشيء لمبدأ الاشتقاق مستلزم عرضه للشيء منه من نوع وكذا عرض
الشيء غير مستلزم العرض لمبدأ كالمبدأية والاشتقاق العارضين للمبدأ والمشتق هذا والله اعلم بالصواب
ومن هنا اعتبرنا فضلنا نحو الحمل فوق الواحد الثمان الذات (العا) الصدا الموجبة لولاية السالبة الشائعة
الحزبي جزئي ليس جزئي (وههنا شك مشهور هو ان الحمل محال لان مفهومه عين مفهوم غيره وم
تناق المغايرة والمغايرة تناق (الاتحاد) ولا به للحمل منها واجيب بان هذا القول مبطل لنفسه لان في ايضاحه لا يسا
ان الدكوسا لينة اي الحمل ليس جودا بدليل قياس استتبا ويقال لو كانا فمكنا اما ان يكونا عين ب او غير
وكما كان كذلك فاما غير مفيد ومتمتع والتالي باطل فالمقدم مثله ولا يخفى ان الشاك لو كان معا طافوا
الجواب خرج عن قانون التوجيه ولو كان مستكلا على نفى الحمل كما يقتضيه عبارة السيد المحقق قدس سره
بان يكون ذلك مذهبه فله وجه (وحله ان) جرح متحد مع ب باعتبار ومعايير باعتبار (والتغاير
من وجه لا ينافي لاتحاد من وجه آخر نعم يجب ان تؤخذ المحمول لا بشرط شيء حتى ينصور فيه
امران الاتحاد والمغايرة وقد سبق تحميده فقد ذكرنا فخرج من تحقيق الحمل وتقسيمه اراد ان يبين
مصدر ان الحمل المتعارف وقال (والمعتبر في) الحمل المتعارف صدق مفهوم المحمول على
له قوله والمعتبر في الحمل المتعارف صدق مفهوم المحمول اه فصدق يقتضيه كون الموضوع في ذاته اي من غير اعتبار المتغير وفرض الفارض مختلفا
مع المحمول ويكون بحيث يصح ان نزاع المحمول عنه سواء كان بهذا النحو من اكون في الاذن ان وفي الاعيان وهو المراد من نفس الامر الخارج
في قولهم الصدق المطابقة لما في نفس الامر والمطابقة لما في الخارج فعلم ان العقل الفعال وسائر المقارقات صوابه بهذا
الشيء فانها مطابقة لما في نفس الامر وزعمه شذوذه فليد ان نفس الامر الذي يتبرر مطابقة في الصدق العقل الفعال ولما كان
انه يلزم ان يكون الكواذب صوابا ايضا بمحمولها في العقل الفعال لانه خزانة النفس فيها كما يحصل الصواب يحصل الكواذب فوجب
ان يكون اليقضي مضبوطا في العقل الفعال فالكواذب الحاصلة في النفس مطابقة لما في العقل الفعال ويرد ايضا ان لا يصح توصيفه ما في العقل
الفعال بالصدق وشبهه اذ كان صاحب الالف المبين هذا من كلام المحقق الدواني في مشاعر وتقت له مع شايع التجربة

والتحذير الذي لا ينبغي ان يقع فيه هو ان يقال وكانك قد استشرت اليقين في العقول بالبرهان المستحق في القوى المفارقة
والاذان العالية وثانها بالنسبة الى الكواذب مجرد الحفظ والارتسام فيها على سبيل الاحتراز بالنسبة الى الصواب والحفظ
والصدق جميعا وذلك لبرازها عن الشهور والضلالات فلا جناح عليك لو اتخذت النسبة العقدية من حيث ما يرتسم في
الانوار المفارقة بالادراك التصديقي مطابق الحكم من حيث هو في ذهن سافل والواقع الذي يقاس الصدق والكذب
والايمان كان فالصدق كالتسوية العقدية بالقبول الى الواقع بالمطابقة باعتبار نسبتها الى الامر نفسه على ان يكون هي المطابقة
بالكسر حتى حالها بالقياس الى الواقع اليها بالمطابقة باعتبار نسبتها الى الامر اليها على ان يكون هي المطابقة بالفتح واما النسبة العقدية في
الاذان العالية التي هي الانوار المفارقة والمراتب الشاهقة المرتفعة عن انقي الزمان فامر ما في الصدق ورفع واعلى من ذلك كله فان علم
الانوار العقلية اجل من ان يوصف بالصدق انما هي صراح الحق بمعنى انه الواقع الذي به يقاس الصدق بالمطابق الذي هو الصادق
وانت لا بد من عليك ان تتخذ النسبة العقدية من حيث الارتسام في العقول العالية المدركة بالادراك التصديقي جناح عظيم وجعل
جسيم ناش من محل عمى البصرة وبالي عن ستمها عما اساء العقول الغيبية ليس من الحق لكذلك ولدى كل من عقل سليم وذهن مستقيم انه
لا يعقل تصديق شيء الا اذا كان حكايته عن امر كيف والتصديق متفق فاعلم لا يتعدى عنه وهو نسبة الحكاية انفرادا ومع الطرفين
الماخوذ من منها احوالا ولو كان مطابق العقول نسبة الموجودة في الاذان العالية لم يكن هناك نسبة حكايته عن امر ما اصلا فكيف يتبع
العلم التصديقي بها وانما هذه النسبة على هذا الذي كسر النسب الانشائية لا يصلح لتعلق التصديق اصلا فانهم ثم ما قال شانها بالنسبة
الى الكواذب مجرد الحفظ والنسبة الى الصواب والحفظ والتصديق شيء عجيب للغاية اختارنا اذ كان الصدق والكذب لمطابقتها
العقل الفعال وعدم مطابقتها اياها ليس هناك قبل تصديق صدق ولا كذب فلا يصح هذا التقسيم بل اللائق الذي هو الذي ان يقول قد يحصل
العقل الفعال جميع المقولات وصدق بعضها وكذب بعضها خربجوا الخرافات لو امكن التصديق والتكذيب بدون المطابقة قد رويت
بما يدعي عليك بطمان هذا الرأي بعبارة اخرى لنسب العقيدة الحاصلة في العقول المفارقات بل هي متبادر من دون الحاجة الى الحصول
بجيش يصح ان تزعج محمولها عن موضوعها او لا فان حصلت في العقول المفارقة في حكاية عنها فان طابقتها صدقت والا كذبت فلا معنى
لسببها عن النسب الحاصلة من العقول المفارقة وان حصلت فيها لا على انها حكاية عنها فاعلم انك تشكك في النسبة بما هي في حدود انفسها من
دون اعتبار المتصور هو نوع من الجهل وان كان الثاني فهو باطل بالضرورة فان قلت علوم العقول المفارقة عقلية فهي متقدمة على ما عليه
الامر في نفسه فلا يصح مطابقتها لعل هذا هو الذي اوقع اهل هذا الرأي فيما اوقع لكن الامر غير خفي عليك فانه لا ينافي تقدم العلم
على ما في نفس الامر بالمطابقة بل فحاشية العلم لو كد المطابقة فان ما علم قبل الوجود ومطابقا لما وقع بعد ولو باقناع العالم فانهم ثم ردوا ذلك
بأنهم ضرورية انه لا يكذب التقديرا بالانعدام القول الفعالة مع افعالها ولو كانت نفس الامر العقول المفارقة لزعم كذبها بانفسها وارجيب
بان العقول هي التي في نفس الامر فيلزم عدم ما في نفس الامر بانفسها ولا يمس به وانت لا تذهب عليك ان سببية العقول انما يوجب
كذب القضايا كلها بانفسها باعتبار ان انعدامها يوجب انعدام معانيها التي هي المصادقات فانما لزم الكذب باعتبار انعدام المصادقات
بالذات وانعدام العقول على لانعدام المصادقات وهذا الفساد في الذي يلزم على هذا الذي كذب القضايا كلها بانفسها انعدام العقول بل
يكون انعداماتها هي نفس الاندماص فيكون انعداماتها موجبة لكذب القضايا من دون توسط شيء آخر وهذا خلاف الضرور
وهذا هو مقصود الراودا سببية العقول فانما يقتضي كذب القضايا لا يوجب انعدام امر آخر هو المصادق فقل فيه و
بهنا سؤالات وجوابات مذكورة في شرح التجربة والحواشي القديمة ان شدت فاريج اليها ١٢ منه رحمه الله تعالى

١٥٣

١٥٤

علمه قد انما اوضح الى اشارة الى اختلاف في متفق التصديق من ان سئلته اما النسبة الحكاية التي هي غلط كما هو الصحيح واما كما زعموا من ان التصديق معنى العقول
يؤمن ان يستعمله من يجب ان يكون محفوظا بالاعتقال والنسبة ليست كذلك بل ينبغي ان يكون من غير الاعتقال ولا يفتقد ذلك وما مع الطرفين المحققين من حيث الامر
الكاذب اليه البعض الآخر هو لو كان محمد اياك سلم الله تعالى

الموضوع بان يكون ذاتيا له او وصفيا قائما به او منتزعا عنه بلاضافة او باضافة فثبتت زوجية الخمسة بناء على ان المفوات كلها موجودة في نفس الامر لا يستلزم صدق قولنا الخمسة زوج (لعدم تحقق صداقه وهو الخمسة بان ينتزع منه الزوجية الرابع وفيه زكات)

الزكوة (الاولى) المشهور ان شئ شئ فرع لثبوت المثبت له وما دعوافيه الضرورة فخرج عليهم النقض بامثال زيدة وجود فرج الحق الذي عن هذه وتثبت بالاستلزام وغير المصفاة القائمة متبايعا لصاحب الاتفاق للبين قال (ثبوت شئ شئ في كل فرع فعلية ما ثبت له) ونفرد في الحاشية فان الوجوه من حيث انه صفة متأخر عن الامر للوجوه فان مرتبة العارض على رض كان متأخر عن مرتبة العرض وان كان بعد لا بالزمان (ومستلزم لثبوتها في ذلك الظرف)

ولما استشعر صاحب الاتفاق للبين انتقاضه بامثال كل الشاحيون وزيد يمكن قال ويقضى طبيعة الربط التي فرعها بالنظر الى تقرر الموضوع والاستلزام بوجه لا باعتبار خصوص الحاشيتين فقد بقي على هذه الشاكلة كما في ما اذا كان المحل الوجوه لوانه الممية وقد يكون على الفرعية بالنسبة اليها كما في اللواتح سواء الوجوه لوانه الممية وقد يكون على الاستلزام بالنسبة اليها فقط دون الفرعية كما في الدائيات وان كان مقتضاها من حيث مطلق الربط الايجابي الفرعية ثم قال (واما من لم يؤمن بالمجمل البسيط فليدبر ان يلزم الفرعية ويقين بالاستلزام ولا يخفى ما فيه من الفساد لما قال بعض الشراح

لعله قوله وغير المصفاة قد تحققت في الدروس السابقة ان الوجوه ليس الا تقرر الممية وميزتها وليس شيئا با لتقرر والمصيرة قصدا قد يطابق ليس الا نفس الممية المتفردة وقد عرفت به صاحب الاتفاق المبين ايضا وعلى هذا فثبتت الوجوه حكاية عن نفس تقرر الممية وميزتها فالاشكال بامثال زيدة وجوده على العالمين بالفرعية بالنظر الى الوجوه ويرد على العالمين بالفرعية بالنظر الى التقرر والفعالية فرع لا ينفك تغيير القاعدة ومن ههنا ظهر ما في قول صاحب الاتفاق للبين كما اذا كان المحل الوجوه تحقيق القام ان مثل زيدة موجود يمكن اخذها على وجهين احدهما ان يكون حكاية عن اقية والاخر ان يكون حكاية عن قيام هذا المفهوم الانتزاعي ولا شك في فرعية الاخير فان مثله زيدة شئ ومفهومه ليس الكلام فيه ولم يكن يفتقر على المشهور ايضا فانه فرع الواقية عند بل الاشكال انما يكون اذا اخذ على الوجه الاول وهو غير محقق بالمشهور بل يرد على قاعدة الفرعية بالنظر الى التقرر ايضا ومن ههنا ظهر ما في قوله فان الوجوه من حيث ان صدقها فافهم

لعله قوله انتقاضه بامثال كل انسان حيوان خصص البعض قاعدة الفرعية بما اذا كان المحل عرضا والحاصل ان ثبوت المعارض فرع فعلية باثبات لربح لا بد وللنقض كمن على هذا لم يكن الفرعية مقتضية طبيعة الربط الايجابي بل الربط الايجابي المخصوص كما خصص من اعم الفرعية بالنظر الى الوجوه بالمحلول الذي هو الوجوه بناء على ان الاشتباه بوجوهها وجودها يكون الوجوهية متفردة على الوجوه فافهم منه رحمه الله تعالى

قوله (واما من لم يؤمن بالمجمل البسيط فليدبر ان يلزم الفرعية ويقين بالاستلزام ولا يخفى ما فيه من الفساد لما قال بعض الشراح)

قوله (لعدم تحقق صداقه وهو الخمسة بان ينتزع منه الزوجية الرابع وفيه زكات)

قوله (الاولى) المشهور ان شئ شئ فرع لثبوت المثبت له وما دعوافيه الضرورة فخرج عليهم النقض بامثال زيدة وجود فرج الحق الذي عن هذه وتثبت بالاستلزام وغير المصفاة القائمة متبايعا لصاحب الاتفاق للبين قال (ثبوت شئ شئ في كل فرع فعلية ما ثبت له) ونفرد في الحاشية فان الوجوه من حيث انه صفة متأخر عن الامر للوجوه فان مرتبة العارض على رض كان متأخر عن مرتبة العرض وان كان بعد لا بالزمان (ومستلزم لثبوتها في ذلك الظرف)

قوله (ولما استشعر صاحب الاتفاق للبين انتقاضه بامثال كل الشاحيون وزيد يمكن قال ويقضى طبيعة الربط التي فرعها بالنظر الى تقرر الموضوع والاستلزام بوجه لا باعتبار خصوص الحاشيتين فقد بقي على هذه الشاكلة كما في ما اذا كان المحل الوجوه لوانه الممية وقد يكون على الفرعية بالنسبة اليها كما في اللواتح سواء الوجوه لوانه الممية وقد يكون على الاستلزام بالنسبة اليها فقط دون الفرعية كما في الدائيات وان كان مقتضاها من حيث مطلق الربط الايجابي الفرعية ثم قال (واما من لم يؤمن بالمجمل البسيط فليدبر ان يلزم الفرعية ويقين بالاستلزام ولا يخفى ما فيه من الفساد لما قال بعض الشراح)

قوله (لعله قوله وغير المصفاة قد تحققت في الدروس السابقة ان الوجوه ليس الا تقرر الممية وميزتها وليس شيئا با لتقرر والمصيرة قصدا قد يطابق ليس الا نفس الممية المتفردة وقد عرفت به صاحب الاتفاق المبين ايضا وعلى هذا فثبتت الوجوه حكاية عن نفس تقرر الممية وميزتها فالاشكال بامثال زيدة وجوده على العالمين بالفرعية بالنظر الى الوجوه ويرد على العالمين بالفرعية بالنظر الى التقرر والفعالية فرع لا ينفك تغيير القاعدة ومن ههنا ظهر ما في قول صاحب الاتفاق للبين كما اذا كان المحل الوجوه تحقيق القام ان مثل زيدة موجود يمكن اخذها على وجهين احدهما ان يكون حكاية عن اقية والاخر ان يكون حكاية عن قيام هذا المفهوم الانتزاعي ولا شك في فرعية الاخير فان مثله زيدة شئ ومفهومه ليس الكلام فيه ولم يكن يفتقر على المشهور ايضا فانه فرع الواقية عند بل الاشكال انما يكون اذا اخذ على الوجه الاول وهو غير محقق بالمشهور بل يرد على قاعدة الفرعية بالنظر الى التقرر ايضا ومن ههنا ظهر ما في قوله فان الوجوه من حيث ان صدقها فافهم

قوله (لعله قوله انتقاضه بامثال كل انسان حيوان خصص البعض قاعدة الفرعية بما اذا كان المحل عرضا والحاصل ان ثبوت المعارض فرع فعلية باثبات لربح لا بد وللنقض كمن على هذا لم يكن الفرعية مقتضية طبيعة الربط الايجابي بل الربط الايجابي المخصوص كما خصص من اعم الفرعية بالنظر الى الوجوه بالمحلول الذي هو الوجوه بناء على ان الاشتباه بوجوهها وجودها يكون الوجوهية متفردة على الوجوه فافهم منه رحمه الله تعالى)

الشرطية (واما السالبة فلا يستلزم وجوب الموضوع بل قد يصحده بانتفائه) هذا معنى ما تسهم به في موضوع السالبة اعلم
من موضوع الموجبة قال الشيخ المقتول هذا الحكم صحيح في غير المحسوس واما فيما لان عقلا لوضع يستند وجها
فيستند اسالبة وجها المسألة الا ان في الموجبة اقتضاه اكلر لاجل ان السالبة اجابا عنه بان عقلا لوضع من
تقييد لا يقتضيه لوجها اصلا ويرجع عليه ان النسبة الوصفية ينادى على التامة وان كانت مكابرة على ان
الوصفية في معنى الاختيالية في استدعاء قيا الصفة بالموضوع والفرق يكون النسبة التامة حكاية دون
الاولى وقيام الصفة ان استند وجها للموضوع فلا هاسيا وفيه ما فيه هذا والله اعلم بالصواب
(نعم تحقق مفهوم السالبة في الذهن لا كذا الا بوجوده في الذهن حال الحكم فقط) ضرورة
ان مالا يتصور بالذات لا يحكم عليه هذا على رآته واما على رآي المتأخرين فلا بد من ضرورة ولو
بالوجه الثالثة (الثانية المحال من حيث هو محال ليس له صورة في العقل) والا لكان
موجودا فيه فيكون ممكنا هف (فهو معدوم ذهنيا وخارجا ومن ههنا) اي من اجل ان المحال لا صورة
له في الذهن (تبين ان كل موجود في الذهن حقيقة) اي بالذات احتراز عن المتشبه للموجود وجهه (يوجد في
نفس الامر) اذ المانع عن الوجود النفس لا يرى كان الامتناع قد ارتفع واعلم ان لنفس الامر معنيين الاول
وجها الشيء في حد ذاته مع قطع النظر عن اعتبار المعبر هو اعلم من الوجوه الذهني من وجه لوجوه الكواذب فيه الثاني
له قول ير عليه ان النسبة الوصفية اه كذا قال صاحب الاقبيس ايدان هذه استبر بصير في الاقراض تامة ولا يخفى ما فيه فان بنا التقييد
على الحق مطلقا منوع بل مختص بالايجاب فقط ولذا الحكم اهدم مسبب ان الاقراض في السوالب وبنوا الوصفية على ان تظهر الفساد في
النسبة التقييدية لا يستلزم قيام الصفة بالموضوع في نفس الامر بل يكفي لحاظ العقل بالقيام وانما الاستدعاء في الايجاب فقط مخصوص
عند الحكم والتحقيق ان في السالبة انما يفرض العقل الاتصاف بالعنوان وبعدمه آة لما يفرضه صادقا عليه يحكم بالسلب تصديق هذا السلب
لما بانتمار والاتصاف بالعنوان بانتمار منوات التي فرض العقل صدق العنوان عليها واما تحققه وانتمار المحمول عنه فقد بان لك ان السالبة بعدا
لا يكون فيها علة وضع بسبب نفس الامر فبطل نزق الشيخ المقتول والاقبيس لما قول من قال ان الموجبة والسالبة سيان في عدم استند
وجود الموضوع فخطأ التحقيق فان حاصل قولنا كل ج ب الاشياء التي يصدق عليها ج في نفس الامر ثبت لب فلا بد من تحقق ج في نفس الامر
انكار ذلك مكابرة بجملة السالبة فانما يقع به المعنى وارتقاء بارتقاء هذه الاشياء او بارتقاء ثبوت لها في نفس الامر فثبت
عليه فان الحق الاتجا وزعمه والى هذا اكلا شار يقول فيه ما فيه سله قوله وفيه ما يشارة الى الفرق بين التامة والتوصيفية لان التامة لما
كانت حكاية وجب تحقق مصداقا فوجب ثبوت الموضوع بخلاف الوصفية فانها لم تكن حكاية لم يتصف بالصدق فلا يجب تحقق مصداقا
بل انما هي عنوان كشيء لا افراد ليستفاد اليها فيكون عليها فلا بد من تحققها في نفس الامر ثم لا بد من تحقق الموضوع في نفس الامر
يستلزم وجود الموضوع فممنه فيكون في الموضوع الاتصاف بالعنوان بانتمار منوات التي فرض العقل صدق العنوان عليها واما تحققه وانتمار المحمول عنه فقد بان لك ان السالبة بعدا
لا يكون فيها علة وضع بسبب نفس الامر فبطل نزق الشيخ المقتول والاقبيس لما قول من قال ان الموجبة والسالبة سيان في عدم استند
وجود الموضوع فخطأ التحقيق فان حاصل قولنا كل ج ب الاشياء التي يصدق عليها ج في نفس الامر ثبت لب فلا بد من تحقق ج في نفس الامر

قوله
الشرطية (واما السالبة فلا يستلزم وجوب الموضوع بل قد يصحده بانتفائه)
هذا معنى ما تسهم به في موضوع السالبة اعلم
من موضوع الموجبة قال الشيخ المقتول هذا الحكم صحيح في غير المحسوس
واما فيما لان عقلا لوضع يستند وجها
فيستند اسالبة وجها المسألة الا ان في الموجبة اقتضاه اكلر لاجل ان السالبة
اجابا عنه بان عقلا لوضع من
تقييد لا يقتضيه لوجها اصلا ويرجع عليه ان النسبة الوصفية ينادى على التامة
وان كانت مكابرة على ان
الوصفية في معنى الاختيالية في استدعاء قيا الصفة بالموضوع والفرق يكون
النسبة التامة حكاية دون
الاولى وقيام الصفة ان استند وجها للموضوع فلا هاسيا وفيه ما فيه هذا والله
اعلم بالصواب
(نعم تحقق مفهوم السالبة في الذهن لا كذا الا بوجوده في الذهن حال الحكم فقط)
ضرورة
ان مالا يتصور بالذات لا يحكم عليه هذا على رآته واما على رآي المتأخرين فلا بد
من ضرورة ولو
بالوجه الثالثة (الثانية المحال من حيث هو محال ليس له صورة في العقل)
والا لكان
موجودا فيه فيكون ممكنا هف (فهو معدوم ذهنيا وخارجا ومن ههنا) اي من اجل ان
المحال لا صورة
له في الذهن (تبين ان كل موجود في الذهن حقيقة) اي بالذات احتراز عن المتشبه
للموجود وجهه (يوجد في
نفس الامر) اذ المانع عن الوجود النفس لا يرى كان الامتناع قد ارتفع واعلم ان
لنفس الامر معنيين الاول
وجها الشيء في حد ذاته مع قطع النظر عن اعتبار المعبر هو اعلم من الوجوه
الذهني من وجه لوجوه الكواذب فيه الثاني
له قول ير عليه ان النسبة الوصفية اه كذا قال صاحب الاقبيس ايدان هذه استبر
بصير في الاقراض تامة ولا يخفى ما فيه فان بنا التقييد
على الحق مطلقا منوع بل مختص بالايجاب فقط ولذا الحكم اهدم مسبب ان
الاقراض في السوالب وبنوا الوصفية على ان تظهر الفساد في
النسبة التقييدية لا يستلزم قيام الصفة بالموضوع في نفس الامر بل يكفي
لحاظ العقل بالقيام وانما الاستدعاء في الايجاب فقط مخصوص
عند الحكم والتحقيق ان في السالبة انما يفرض العقل الاتصاف بالعنوان
وبعدمه آة لما يفرضه صادقا عليه يحكم بالسلب تصديق هذا السلب
لما بانتمار والاتصاف بالعنوان بانتمار منوات التي فرض العقل صدق العنوان
عليها واما تحققه وانتمار المحمول عنه فقد بان لك ان السالبة بعدا
لا يكون فيها علة وضع بسبب نفس الامر فبطل نزق الشيخ المقتول والاقبيس
لما قول من قال ان الموجبة والسالبة سيان في عدم استند
وجود الموضوع فخطأ التحقيق فان حاصل قولنا كل ج ب الاشياء التي يصدق
عليها ج في نفس الامر ثبت لب فلا بد من تحقق ج في نفس الامر
انكار ذلك مكابرة بجملة السالبة فانما يقع به المعنى وارتقاء بارتقاء هذه
الاشياء او بارتقاء ثبوت لها في نفس الامر فثبت
عليه فان الحق الاتجا وزعمه والى هذا اكلا شار يقول فيه ما فيه سله قوله
وفي فيه ما يشارة الى الفرق بين التامة والتوصيفية لان التامة لما
كانت حكاية وجب تحقق مصداقا فوجب ثبوت الموضوع بخلاف الوصفية فانها
لم تكن حكاية لم يتصف بالصدق فلا يجب تحقق مصداقا
بل انما هي عنوان كشيء لا افراد ليستفاد اليها فيكون عليها فلا بد من
تحققها في نفس الامر ثم لا بد من تحقق الموضوع في نفس الامر
يستلزم وجود الموضوع فممنه فيكون في الموضوع الاتصاف بالعنوان بانتمار
منوات التي فرض العقل صدق العنوان عليها واما تحققه وانتمار المحمول عنه
فقد بان لك ان السالبة بعدا لا يكون فيها علة وضع بسبب نفس الامر فبطل
نزق الشيخ المقتول والاقبيس لما قول من قال ان الموجبة والسالبة سيان في
عدم استند وجود الموضوع فخطأ التحقيق فان حاصل قولنا كل ج ب الاشياء
التي يصدق عليها ج في نفس الامر ثبت لب فلا بد من تحقق ج في نفس الامر

وجود الشيء ولو بوجوب الاختراع وهو عام منه مطلقا وعليه مدار البحث لعل في الحاشية من ان قالوا ان الوجود في الذهن اعم من وجوده من الموجود في نفعه لعل تاويله ان الكواذب كزوجية الخمسة لما كان تحققها بمجرد الاختراع لم يكن موجودا في ذاته اي مع قطع النظر عن الاختلاف بخلاف الصواب لعل عليه (فلا يحكم عليه) اي على المحال (يجابيا بالامتناع او سلبا بالوجود مثلا لا) اي لكن يحكم على امر كل اذا كان من الممكنات تصوره وكل محكوم عليه بالحقيقة هي الطبيعة المتصورة وكل متصور ثابت) فذلك الامر اكل ثابت (فلا يصح عليه الحكم من حيث هو بالامتناع وما يحذر وحذره) من سلب الوجود والامكان (نعم اذا لوحظ الامر الكلي راقتبا جميع موارد تحققه وبعضها يصح عليه الحكم بالامتناع مثلا) لكن ثابت الوجود تحققه بالذات فله بالعرض وذلك كاف في الحكم على ما تقدم (فلا امتناع ثابت للطبيعة) بالعرض (وذلك صادق بانسقاء الموارد لكونه ثابت لها بالذات وثبوته لشيء مستلزم لاستغائه عن نفس الامر وحينئذ) اي حين تقريره ما ذكره لا اشكال بالقضايا التي يجوز لها منافية لوجود شريك الباري متمتع واجتماع النقيضين محال والمجهول للطلق يمتنع عليه الحكم والمعدوم المطلق يقابل الموجود المطلق) هذا الظاهر خارج عن البحث على ما لا يخفى وتحقيق المقام ان ههنا تلك اشكالات الاول ان هذه القضايا منعقدة مع انه حكيم فيها على ما ليس بمبصوكون للموضوع محالا والثاني انها منعقدة مع عدم صدق العنوان لا بالفعل ولا بالامكان ان ليس شيء في نفس الامر متصفا بكونه شريك الباري واجتماع النقيضين الثالث ان هذه الملوجبات صادقة من غير وجود الموضوع فان اراد المم الاعتذار عن الاول كما يقتضيه ظاهره سبق عبارته في السلم فالجواب صاف وتقريره ان الحكم كما سبق على الطبيعة من حيث الانطلاق على الافراد الباطلة وهي ساءلة في الذهن بالذات ومراعاة لملاحظة الافراد وان لم تكن حين الحصول منعقدة معها فتكون متصورة بالذات لحصول كنهه وهو كاف للحكم عليه ولا احتمال لكونه جوازا عن الثاني كما هو ظاهر

قوله في الحاشية من ان قالوا ان الوجود في الذهن اعم من وجوده من الموجود في نفعه لعل تاويله ان الكواذب كزوجية الخمسة لما كان تحققها بمجرد الاختراع لم يكن موجودا في ذاته اي مع قطع النظر عن الاختلاف بخلاف الصواب لعل عليه (فلا يحكم عليه) اي على المحال (يجابيا بالامتناع او سلبا بالوجود مثلا لا) اي لكن يحكم على امر كل اذا كان من الممكنات تصوره وكل محكوم عليه بالحقيقة هي الطبيعة المتصورة وكل متصور ثابت) فذلك الامر اكل ثابت (فلا يصح عليه الحكم من حيث هو بالامتناع وما يحذر وحذره) من سلب الوجود والامكان (نعم اذا لوحظ الامر الكلي راقتبا جميع موارد تحققه وبعضها يصح عليه الحكم بالامتناع مثلا) لكن ثابت الوجود تحققه بالذات فله بالعرض وذلك كاف في الحكم على ما تقدم (فلا امتناع ثابت للطبيعة) بالعرض (وذلك صادق بانسقاء الموارد لكونه ثابت لها بالذات وثبوته لشيء مستلزم لاستغائه عن نفس الامر وحينئذ) اي حين تقريره ما ذكره لا اشكال بالقضايا التي يجوز لها منافية لوجود شريك الباري متمتع واجتماع النقيضين محال والمجهول للطلق يمتنع عليه الحكم والمعدوم المطلق يقابل الموجود المطلق) هذا الظاهر خارج عن البحث على ما لا يخفى وتحقيق المقام ان ههنا تلك اشكالات الاول ان هذه القضايا منعقدة مع انه حكيم فيها على ما ليس بمبصوكون للموضوع محالا والثاني انها منعقدة مع عدم صدق العنوان لا بالفعل ولا بالامكان ان ليس شيء في نفس الامر متصفا بكونه شريك الباري واجتماع النقيضين الثالث ان هذه الملوجبات صادقة من غير وجود الموضوع فان اراد المم الاعتذار عن الاول كما يقتضيه ظاهره سبق عبارته في السلم فالجواب صاف وتقريره ان الحكم كما سبق على الطبيعة من حيث الانطلاق على الافراد الباطلة وهي ساءلة في الذهن بالذات ومراعاة لملاحظة الافراد وان لم تكن حين الحصول منعقدة معها فتكون متصورة بالذات لحصول كنهه وهو كاف للحكم عليه ولا احتمال لكونه جوازا عن الثاني كما هو ظاهر

وان كان مقصود الاجابة عن الثالث كما اخذناه اكثر الشرع ويظهر من قوله واما الذين لم يفلحوا في تحقيقه

له قوله وان كان مقصوده الابانية من الثالث آه قرأ أكثر الشراح بان الحكم على طبائع هذه المفومات وهي موجودة في النفس فيصدق
الحكم عليها بما ياد ثبوت الامتناع لها باعتبار امتداد مواردها حتى نلنا في الامتناع وجود هذه الطبائع وقوله فلا يكا وتبعا ايراد على هذا
وقرأ بعض الشراح بان هذه القضايا موجبات وهي حكائية عن انتشار المواردين الموجبة وان كان الحكم فيها ثبوت شيء لشئ
لكلها تدكين مصداقها انتشار ذلك الموضوع في نفسه فان قلت حسنة ما طابق الحكاية الحكمية عند قلت فان اريد بالمطابقة تحقيق ما يكي
عنه والاتصال منها الينفي ما نحن فيه تلك المطابقة متحققة وان اريد كون ما في الحكاية متحققة في درجة الحكمي عنه فعمله غير ضروري الا ترى
انه قد شتهر ان في العلويات السببية الحكائية مشتملة على الوجود الرباطي دون الحكمي عنه واليضا في القضايا المحصورة الحكم على الطبائع والاثبوت
وليس في درجة الحكمي عنه فافلت هناك في درجة الحكمي عنه ولو بالعرض قللت ليست تلك القضايا حكائية عن الثبوت بالعرض واليضا الثبوت
هناك ثبوت بالعرض ومحصله يرجع الى ان نوع الاتحاد بين العنوان والمعنون تصحيح للعقل حسنة الثبوت الذي للمعنون الى العنوان
فليعزبه نظرا الى ذلك الاتحاد وان يتبسط الشئ عن المعنون سلبا عن العنوان ثم يتبسط ثبوته ونظرا الى ان له متحقق ومحصله ان
موارد هذه المفومات سلبا عنها الوجود سلبا ضروريا وتلك المواد من حيث هي لا شيء محض لا يمكن ان تكون مقولة كذا كسلب
وجودها بما لا يمكن ان يكون محقولا لكن للعقل ان يتصور لكل امر مفوماً يجعل ذلك المفوم عنوانا لا لا يعقل فاذا اريد حكائية تلك السلب
تصور تلك المفومات وجعلت عنوانات لها وكذا ذلك مفوم الامتناع جعل عنوانا لذلك السلب ثم حكم بالثبوت بينها حكائية من ذلك
السلب وانتفا عنه اليه ومجرد الحكم بالثبوت لا يستدعي وجود الموضوع الا اذا كان حكائية عن الثبوت واذا ليس هذه القضايا حكائية
عن الثبوت فلا يستدعي وجود الموضوع ولذا قال وذلك صادق بانتشار المورد انتهى مع هذا الاطلاق وآتت لا يذهب عليك ان
هذا الشرح لم يأت بشئ الا بزيادة تشويش الانعام ومرة الاقدام فانك قد عرفت ان مصداق الموجبة الاتحاد الذي بين الموضوع
والمحمل من غير اعتبار المعتبر فرض الفارض بان يكون الموضوع في نفس الامر بحيث يصح انتزاع المحمول ومعلوم انه اذا استنتج
الموضوع في نفس الامر لم يكن بحيث يصح انتزاع المحمول فانتشار الموضوع في حد نفسه لا يمكن ان يكون مصداقا بحكم ايجابي البتة كيف ولو كان
مصداقا لما كان صدق الفعارة ثبت له المعدم وليس الفعارة ثبت له المعدم لان انتشار الموضوع يصلح مصداقا لسلب الثبوت
مطلقا ثبوت اى شيء كان وايضا لو كان كذلك لما اندرج الامر تحت الاوسط في الشكل الاول لان الصغرى الموجبة يمكن ان يكون
حكائية عن انتشار الموضوع في حد نفسه فلا يلزم فردية الامر للاوسط في نفس الامر فلا اندراج وما قال في جواب اعتراض عدم المطابقة غير
محصل الى الآن فانه اذا كان المصدق انتفا والموضوع في حد ذاته فلا تحقق المصدق بل المصدق ح سلب التحقيق والحكائية بالثبوت فان
المطابقة وما قولنا فليعزبه نظرا الى ذلك الاتحاد فمثل حال عن التحصيل كيف هي هنا الاتحاد بين العنوان والمعنون بل لا ممنون هنا وليس شيء
هنا اذ اوردنا جاعده فرض الفارض اذ من دونه يصدق عليها شريك المارسي وكيف يجوز ما قل فلا ممنون اصلا فالاتحاد بين العنوان
والمعنون اصلا ثم لو سلم الاتحاد فسلم الشئ عن المعنون لان انتشاره عن نفس الامر وان كان سلبا عن العنوان لان انتفاه بذلك الاعتمار
لا يصح ان يكون ثابتا للمعنون اذ لا ممنون فلا ثبوت للعنوان ايضا فلا يصح الحكائية بحكم ايجابي اصلا البتة بل الحق ان ليس لهذه المعاني
موارد اصلا اناسي عنوانات من غير ممنون فلا يكون هذه المعنونات مقولة اصلا لكونها باطنية فاذا اريد بالحكائية عن هذا الخومس المية يتحقق للعقل
هذه العنوانات ونفرض لها ممنونات يحكم عليها بهذه الية فيحكم عن هذه الية بالسوا ب الضرورية البسيطة لا غير ولا يصح الحكم بالثبوت
ولو حكائية بحال المتردس الصانع كيف البطل القول في صدق العنوان بالفعل وبالاركان في نفس الامر في الوجبات ولو صح هنا الحكائية ايجابا لم
صدق الوجبة مع استحالة صدق العنوان ثم لا يجوز هذا بل سلم تامة لا يصلح كونه ادا المصداق المنسبة على من قال ان هذه موجبات

ما تشقني رجوا بوسمخ و البست لبنة مصادم الطرودة و ما ذكر هذا الشرح اذا احسن يرجع الى هذا الما ١٣
حکم.

اذا لحظ العقل نسبة الامتناع الى المتنع يحكم بانقضاء الصلة فانك الانقضاء مطلقا او الصلة مطلقا للضرورة
وايضا الامتناع ضرورة السلب قلوا لم يكن ثابتا له لكان مسلوبا عنه سلبا بسيطا والوجوب مسلوبا عنه
بالضرورة فيصير ممكنا فكذا في بعض الشرح والحق لا يتجاوز عما قال شارح المطالع فتدبر (ومنه)
من قال انها وان كانت موجبات صادقة لا تقضي الانصاف الموضوعي بحال الحكم
كما في السوالب من غير فرق ولا يخفى انه مصادم للضرورة (لان الربط الايجابي مطلقا
ليست لزوم وجود الموضوع واستثناء قضية وقضية تحكم (ومنه من قال ان الحكم على الافراد
القضية المقدرة الوجود) والقضية حقيقية (كانه قال مثلا ما يتصور بعنف ان
شريك الباري ويفرض صدقه) اي صدق هذا العنوان (عليه فمتنع في نفس الامر
ولا يذهب عليك انه يلزم ان يكون ثبوت الصفة ازيد من ثبوت الموصوف فان الامتناع
متحقق وثبت في نفس الامر بخلاف الافراد فانها فرضية فحسب وهذا انما يريد لوجعل
القضية بنية ولو جعلت غير بنية كما هو ظاهر كلام المحقق الدواني فلا يرد بل يذهب اليه خلا
ما ينساق اليه الذهن (فتدبر) التكثر الثالثة الانصاف الانضمامي وهو ما كان بانضمام الصفة الى
الموصوف (ليست تدعى تحقق الحاشيتين في ظرف الانصاف) ان خارجا ففي الخارج ان ذهنا فخر الدين
هنا هو المشهور واستدل به بعض جلة للتأخير على ان الصلوة موجبة في الخارج وقال لها اعتباران
له قوله لان الربط الايجابي آه تفصيل ان ليس معنى معدومية الاشياء امتناعها ان هناك شيئا يصح ما به انه معدوم ونسبة
العدم ضروري له بل معناه انها باطله الذات وليس شي من الاشياء مفهوم المعدوم المتنع عنوانات لا معنون لها في نفس الامر
لو بعد فرض العقل بل كما يفرض العقل مصداقا لغيره من العناوين فليس مصداقا لها في نفس الامر انما يصدق عليه تقايفها فلا يصلح
المنهيات التي انزاد معدومته وذهنا وفارما موضوعه للموجبات اذ حاصلها كما تقرر لان الاشياء التي يصدق عليها في نفس الامر
ولو كان تتحققها بعد فرض العقل فعلا اذ امكانا فهي ثبت لها ونظاير ان هذه المنهيات لا تصدق على شيء اصلا فالتقن هنا الحق لا يتجاوز
عنه ولا تلحقته الى ما في بعض الشرح ان الحق ان الربط الايجابي لا يستدعي وجود الموضوع فتدبر (منه) له قوله بل يرد عليه انه
فدلت ما ينساق آه لابل يرد عليه ان الكلام في القضية بنية فمعا غير بنية لا يضر المقرض فان لم يقل ان هذه القضايا
يصدق بنية مع عدم الموضوع فلا جواب الاجواب شارح المطالع في فهمه ٢٢

قوله في بعض الشرح والحق لا يتجاوز عما قال شارح المطالع فتدبر (ومنه) من قال انها وان كانت موجبات صادقة لا تقضي الانصاف الموضوعي بحال الحكم كما في السوالب من غير فرق ولا يخفى انه مصادم للضرورة (لان الربط الايجابي مطلقا ليست لزوم وجود الموضوع واستثناء قضية وقضية تحكم (ومنه من قال ان الحكم على الافراد القضية المقدرة الوجود) والقضية حقيقية (كانه قال مثلا ما يتصور بعنف ان شريك الباري ويفرض صدقه) اي صدق هذا العنوان (عليه فمتنع في نفس الامر ولا يذهب عليك انه يلزم ان يكون ثبوت الصفة ازيد من ثبوت الموصوف فان الامتناع متحقق وثبت في نفس الامر بخلاف الافراد فانها فرضية فحسب وهذا انما يريد لوجعل القضية بنية ولو جعلت غير بنية كما هو ظاهر كلام المحقق الدواني فلا يرد بل يذهب اليه خلا ما ينساق اليه الذهن (فتدبر) التكثر الثالثة الانصاف الانضمامي وهو ما كان بانضمام الصفة الى الموصوف (ليست تدعى تحقق الحاشيتين في ظرف الانصاف) ان خارجا ففي الخارج ان ذهنا فخر الدين هنا هو المشهور واستدل به بعض جلة للتأخير على ان الصلوة موجبة في الخارج وقال لها اعتباران له قوله لان الربط الايجابي آه تفصيل ان ليس معنى معدومية الاشياء امتناعها ان هناك شيئا يصح ما به انه معدوم ونسبة العدم ضروري له بل معناه انها باطله الذات وليس شي من الاشياء مفهوم المعدوم المتنع عنوانات لا معنون لها في نفس الامر لو بعد فرض العقل بل كما يفرض العقل مصداقا لغيره من العناوين فليس مصداقا لها في نفس الامر انما يصدق عليه تقايفها فلا يصلح المنهيات التي انزاد معدومته وذهنا وفارما موضوعه للموجبات اذ حاصلها كما تقرر لان الاشياء التي يصدق عليها في نفس الامر ولو كان تتحققها بعد فرض العقل فعلا اذ امكانا فهي ثبت لها ونظاير ان هذه المنهيات لا تصدق على شيء اصلا فالتقن هنا الحق لا يتجاوز عنه ولا تلحقته الى ما في بعض الشرح ان الحق ان الربط الايجابي لا يستدعي وجود الموضوع فتدبر (منه) له قوله بل يرد عليه انه فدلت ما ينساق آه لابل يرد عليه ان الكلام في القضية بنية فمعا غير بنية لا يضر المقرض فان لم يقل ان هذه القضايا يصدق بنية مع عدم الموضوع فلا جواب الاجواب شارح المطالع في فهمه ٢٢

بل لعل مرادة تلازم الحقيقةين الدليل منطبق عليه هو كما تصحیح القواعد لا يقال السالبة الحقيقية قد
صدق به بناء للموضوع عن نفس الامر محققا او محققا فكيف يصدق بالموجبة لان البرهان قد دل
على وجوب المفهوم في ذاته وبأنه ان افراد الموضوع قد تكون ممتنعة فكيف يصدق المفهوم الحقيقة
لاشترط إمكان الافراد وما قال ان ذلك لا ينافي انقضاء الحقيقة عنانية ما يلزم عدم صدق
تحوكل حيوان ماش هو لا يضر كما لا يضر عدم صدق كل انسان كاتب بالفعل غير سديد لانه يلزم عدم
صدق كل موجبة فان من افراد ج الذي ليس بذا ثمة فكيف يكون ب فلا بد من اشتراط
امكان الافراد وما يساويه ولا يخفى ما فيه فان المراد بالافراد ما يصدق عليه الضوابط بالفعل او بالامكان
فيجوز ان يكفجر الذي ليس بذا يمنع صدق ج عليه في نفس الامر وذلك لا يستلزم إمكان
الافراد قائل فيه فان للمناقشة فيه محالا قال المحقق الدواني في الحاشي الجديدة ان طبائهم
كل مفهوم موجبة في نفس الامر فيمكن انقضاء الموجبة ولو طبيعية وانما المقصود اثبات
التلازم بين طبيعة سالبة المحل والسالبة ويرد عليه ورد ظاهر انه انما يتم اذا ثبت سلب كل
ما يسلب عن الافراد للطبيعة وهو في حيز الخفاء كيف وسلب الكلية عن الافراد الانسان صا دق
مع امتناع ثبوت الطبيعة وايضا ذلك لا يفي لتصحیح القواعد هذا والله اعلم بالصواب وما فرغ عن تحقيق
الموجبة الكلية اشار الى تحقيق بواقي المحصورات او قال (واذا حققت الايجاب انكلى فقس عليه
سائر المحصورات) من الجنيتين والكليّة السالبة فان كلما اعتبر في الكلية كلاً
اعتبر في الجنئية بعضا وكلما اعتبر في الموجبة ايجابا اعتبر في السالبة سلبا رتفا
قد يجعل حرف السلب جزء من طرف موضوعا كان او محمولا (قسميت) القضية

قوله بل لعل مرادة تلازم الحقيقةين الدليل منطبق عليه هو كما تصحیح القواعد لا يقال السالبة الحقيقية قد
صدق به بناء للموضوع عن نفس الامر محققا او محققا فكيف يصدق بالموجبة لان البرهان قد دل
على وجوب المفهوم في ذاته وبأنه ان افراد الموضوع قد تكون ممتنعة فكيف يصدق المفهوم الحقيقة
لاشترط إمكان الافراد وما قال ان ذلك لا ينافي انقضاء الحقيقة عنانية ما يلزم عدم صدق
تحوكل حيوان ماش هو لا يضر كما لا يضر عدم صدق كل انسان كاتب بالفعل غير سديد لانه يلزم عدم
صدق كل موجبة فان من افراد ج الذي ليس بذا ثمة فكيف يكون ب فلا بد من اشتراط
امكان الافراد وما يساويه ولا يخفى ما فيه فان المراد بالافراد ما يصدق عليه الضوابط بالفعل او بالامكان
فيجوز ان يكفجر الذي ليس بذا يمنع صدق ج عليه في نفس الامر وذلك لا يستلزم إمكان
الافراد قائل فيه فان للمناقشة فيه محالا قال المحقق الدواني في الحاشي الجديدة ان طبائهم
كل مفهوم موجبة في نفس الامر فيمكن انقضاء الموجبة ولو طبيعية وانما المقصود اثبات
التلازم بين طبيعة سالبة المحل والسالبة ويرد عليه ورد ظاهر انه انما يتم اذا ثبت سلب كل
ما يسلب عن الافراد للطبيعة وهو في حيز الخفاء كيف وسلب الكلية عن الافراد الانسان صا دق
مع امتناع ثبوت الطبيعة وايضا ذلك لا يفي لتصحیح القواعد هذا والله اعلم بالصواب وما فرغ عن تحقيق
الموجبة الكلية اشار الى تحقيق بواقي المحصورات او قال (واذا حققت الايجاب انكلى فقس عليه
سائر المحصورات) من الجنيتين والكليّة السالبة فان كلما اعتبر في الكلية كلاً
اعتبر في الجنئية بعضا وكلما اعتبر في الموجبة ايجابا اعتبر في السالبة سلبا رتفا
قد يجعل حرف السلب جزء من طرف موضوعا كان او محمولا (قسميت) القضية

له قوله بل لعل مرادة تلازم الحقيقةين الدليل منطبق عليه هو كما تصحیح القواعد لا يقال السالبة الحقيقية قد
صدق به بناء للموضوع عن نفس الامر محققا او محققا فكيف يصدق بالموجبة لان البرهان قد دل
على وجوب المفهوم في ذاته وبأنه ان افراد الموضوع قد تكون ممتنعة فكيف يصدق المفهوم الحقيقة
لاشترط إمكان الافراد وما قال ان ذلك لا ينافي انقضاء الحقيقة عنانية ما يلزم عدم صدق
تحوكل حيوان ماش هو لا يضر كما لا يضر عدم صدق كل انسان كاتب بالفعل غير سديد لانه يلزم عدم
صدق كل موجبة فان من افراد ج الذي ليس بذا ثمة فكيف يكون ب فلا بد من اشتراط
امكان الافراد وما يساويه ولا يخفى ما فيه فان المراد بالافراد ما يصدق عليه الضوابط بالفعل او بالامكان
فيجوز ان يكفجر الذي ليس بذا يمنع صدق ج عليه في نفس الامر وذلك لا يستلزم إمكان
الافراد قائل فيه فان للمناقشة فيه محالا قال المحقق الدواني في الحاشي الجديدة ان طبائهم
كل مفهوم موجبة في نفس الامر فيمكن انقضاء الموجبة ولو طبيعية وانما المقصود اثبات
التلازم بين طبيعة سالبة المحل والسالبة ويرد عليه ورد ظاهر انه انما يتم اذا ثبت سلب كل
ما يسلب عن الافراد للطبيعة وهو في حيز الخفاء كيف وسلب الكلية عن الافراد الانسان صا دق
مع امتناع ثبوت الطبيعة وايضا ذلك لا يفي لتصحیح القواعد هذا والله اعلم بالصواب وما فرغ عن تحقيق
الموجبة الكلية اشار الى تحقيق بواقي المحصورات او قال (واذا حققت الايجاب انكلى فقس عليه
سائر المحصورات) من الجنيتين والكليّة السالبة فان كلما اعتبر في الكلية كلاً
اعتبر في الجنئية بعضا وكلما اعتبر في الموجبة ايجابا اعتبر في السالبة سلبا رتفا
قد يجعل حرف السلب جزء من طرف موضوعا كان او محمولا (قسميت) القضية

معدولة وهي معدولة الموضوع / ان كان جزء منه او معدولة المحقق / ان كان جزء
منه (او معدولة الطرفين) ان كان جزءا منها (ولا يجعل جزء من طرف لفحصلة) هذا
ما عليه المتأخرون والقدماء قالوا ان كان جزء من المحقق معدولة والا فحصوله وما في هذا العبا
فائدة في تغيير الاصطلاح كما لا يخفى (ويزيد اعم معدولة معقولة) لكون السلب جزء
من مفهوم محموله (ومحصلة ملفوظة) لعدم كونه جزء من لفظه (وقد يخص اسما الموجبة
بالمحصلة والسالبة بالسيطة) وبما كان بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة نوع
اشتباه (اراد بيان الفرق وقال روي اعم من الموجبة المعدولة المحقق) اذ كلما ثبت سلب
بلم في صدق سلب ب عنه ولا فثبت ب وهو جمع بين المتنافيين ولا عكس لجواز كون
ب معدوما و يتأخر فيها الرابط عن لفظ السلب لفظا في الثلاثية (او تقديره في الثنائية
واشار الى الفرق بينهما وبين الموجبة السالبة المحقق بقوله (وفي الموجبة السالبة المحمول
رابطان) لفظا او تقديره (والسلب متوسط بينهما) بخلاف المعدولة (كل نسبة في نفس
الامر او واجبة) ان كانت ضرورة التحقيق (او مستنعة) ان كانت ضرورة التحقق (او ممكنة)
ان لم تكن ضرورة التحقق والالتحاق (وتلك الكيفيات) اذا كانت للايجاب (المواد) وهذا
قال الشيخ واعلم ان حال العمول في نفسه عند الموضوع لا التي يجب بيانها وتصريحنا بالفعل انه كيف
هي له ولا التي تكون في كل نسبة بل الحال التي للمحقق عند الموضوع بالنسبة الايجابية من دوام
صدق او كذب اولادها (يسمى مادة فلما ان يكثر الحال هو ان المحمول يدوم ويجب صدق الايجابه
فيسمى مادة الوجوب كحال الحيوان عند الانسان او يدوم ويجب كذب الايجابه ويسمى مادة الامتناع
كحال الحيوان عند الانسان او لا يدوم ولا يجب احد ههنا ويسمى مادة الامكان كحال الكتابة عند الانسان او
كحال لا يختلف في الايجاب والسلب فان السالبة توجد لمحمولها هذه الحال بعينها فان محمولها يكون
مستقما عند الايجاب وان لم يكن اوجب قد نزل صراحيا في المبين حيث قال ان النسبة
السلبية قطع النسبة والقطع ليس لكيفية في الواقع بل الكيفيات في السالبة انما هي للسكوف في

معدولة وهي معدولة الموضوع / ان كان جزء منه او معدولة المحقق / ان كان جزء
منه (او معدولة الطرفين) ان كان جزءا منها (ولا يجعل جزء من طرف لفحصلة) هذا
ما عليه المتأخرون والقدماء قالوا ان كان جزء من المحقق معدولة والا فحصوله وما في هذا العبا
فائدة في تغيير الاصطلاح كما لا يخفى (ويزيد اعم معدولة معقولة) لكون السلب جزء
من مفهوم محموله (ومحصلة ملفوظة) لعدم كونه جزء من لفظه (وقد يخص اسما الموجبة
بالمحصلة والسالبة بالسيطة) وبما كان بين الموجبة المعدولة والسالبة البسيطة نوع
اشتباه (اراد بيان الفرق وقال روي اعم من الموجبة المعدولة المحقق) اذ كلما ثبت سلب
بلم في صدق سلب ب عنه ولا فثبت ب وهو جمع بين المتنافيين ولا عكس لجواز كون
ب معدوما و يتأخر فيها الرابط عن لفظ السلب لفظا في الثلاثية (او تقديره في الثنائية
واشار الى الفرق بينهما وبين الموجبة السالبة المحقق بقوله (وفي الموجبة السالبة المحمول
رابطان) لفظا او تقديره (والسلب متوسط بينهما) بخلاف المعدولة (كل نسبة في نفس
الامر او واجبة) ان كانت ضرورة التحقيق (او مستنعة) ان كانت ضرورة التحقق (او ممكنة)
ان لم تكن ضرورة التحقق والالتحاق (وتلك الكيفيات) اذا كانت للايجاب (المواد) وهذا
قال الشيخ واعلم ان حال العمول في نفسه عند الموضوع لا التي يجب بيانها وتصريحنا بالفعل انه كيف
هي له ولا التي تكون في كل نسبة بل الحال التي للمحقق عند الموضوع بالنسبة الايجابية من دوام
صدق او كذب اولادها (يسمى مادة فلما ان يكثر الحال هو ان المحمول يدوم ويجب صدق الايجابه
فيسمى مادة الوجوب كحال الحيوان عند الانسان او يدوم ويجب كذب الايجابه ويسمى مادة الامتناع
كحال الحيوان عند الانسان او لا يدوم ولا يجب احد ههنا ويسمى مادة الامكان كحال الكتابة عند الانسان او
كحال لا يختلف في الايجاب والسلب فان السالبة توجد لمحمولها هذه الحال بعينها فان محمولها يكون
مستقما عند الايجاب وان لم يكن اوجب قد نزل صراحيا في المبين حيث قال ان النسبة
السلبية قطع النسبة والقطع ليس لكيفية في الواقع بل الكيفيات في السالبة انما هي للسكوف في

السالبة الضرورية ليس النسبة ضرورية بل رفع النسبة الضرورية في ذلك لا يخلو من اختلا الجبهة
 بل نقوض كل موجبة مثلها ويرد عليه وقد اظهر ان بعد تسليم كون السلب قطعاً لا نسلم ان القطع
 ليس له كيفية كيف وليس مفهوم ما خاليا عن المواد الثلاث قال الشيخ في الاشارات واعلم ان
 السالبة الضرورية غير سالبة الضرورة والسالبة الممكنة غير سالبة الامكان والسالبة الوجودية
 التي بدوام غير سالبة الوجود بدوام فالمتبع الحق ان كل نسبة متكيفة في نفس الامر بل حدى
 الثالث لكن اصطلاحهم على تسميتهما اذ كانت للايجاب او السلب (الجبهة وما اشتملت عليها) اى على الجبهة
 (اليسى موجبة وريعية بسيطة اكانت حقيقة ايجاباً فقط او سلباً فقط ومركبة ان كانت
 ملتزمة منهما) اى من الايجاب والسلب (والعبارة في التسمية للجزء الاول) فان كان موجبا
 سميت موجبة والاسالته (والا) يشتمل عليها لافطلفة وحجة من حيث الجبهة وهي اى الجبهة وان وافقت المادة

قوله بل رفع النسبة الضرورية في ذلك لا يخلو من اختلا الجبهة
 بل نقوض كل موجبة مثلها ويرد عليه وقد اظهر ان بعد تسليم كون السلب قطعاً لا نسلم ان القطع
 ليس له كيفية كيف وليس مفهوم ما خاليا عن المواد الثلاث قال الشيخ في الاشارات واعلم ان
 السالبة الضرورية غير سالبة الضرورة والسالبة الممكنة غير سالبة الامكان والسالبة الوجودية
 التي بدوام غير سالبة الوجود بدوام فالمتبع الحق ان كل نسبة متكيفة في نفس الامر بل حدى
 الثالث لكن اصطلاحهم على تسميتهما اذ كانت للايجاب او السلب (الجبهة وما اشتملت عليها) اى على الجبهة
 (اليسى موجبة وريعية بسيطة اكانت حقيقة ايجاباً فقط او سلباً فقط ومركبة ان كانت
 ملتزمة منهما) اى من الايجاب والسلب (والعبارة في التسمية للجزء الاول) فان كان موجبا
 سميت موجبة والاسالته (والا) يشتمل عليها لافطلفة وحجة من حيث الجبهة وهي اى الجبهة وان وافقت المادة

للقوله بعد تسليم كون السلب قطعاً فانه اشار الى اننا لا نسلم ان السلب قطع بل نسبة السلبية بسيطة كالاجابة لكانها في غاية البعد عنها بحيث
 لا يتبع معها صدقاً وكذا وبى حكاية من عدم قطعاً الموضوع المحمول كما ان الاجابة حكاية عن الاخطا وذا طور المتأخرين واما القدامى فقالوا النسبة
 السلبية نوع نسبة الاجابة والظاهر قول المتأخرين فان نسبة الاجابة بمعنى غير متقل لا يمكن ان يلاحظها الذات فلا تقدر لتعمل على امتداد
 السلب اليها حتى ينفذ رفع نسبة ويلاحظها بالمتقول من نسبة السلبية بمعنى بسيطة غير متقل رابط بين الموضوع والمحمول حاك عن تنقها
 المحمول منه فانهم من ذلك قوله فالمتبع الحق ان كل نسبة متكيفة آه تحقيقه ان المصدق في السالبة بطلان المحمول عن الموضوع في
 الواقع اما بطلان في نفسه وتقرره حكاية عن المحمول كما ان المصدق في الموجبة تقرر الموضوع بحيث يتبرع عنه المحمول وليس هذا ببطلان
 شئ غير عنه بالبطلان بل ببطلان المحمول وعدم تقرره في موضوعه او عدم تقرر نفس الموضوع ثم من المحولات ما يمكن ان يتقرر في الموضوع
 لكن لم يتقرر في حين من الاجابان بشرط وصف او لا يمكن التفرصا لما اذا قصد الحكاية عن هذا النوع من البطلان على منب بسيطة بعيدة
 عن الاجابة فاية البعد او سلب استبدالاً بآية مقيدة بالدوام وبالضرورة او بالفعالية لانهما ان يكون هذه القيود منصفات للنسبة بل
 نسبة المقيدة بهذه القيود ولا تحفظ بالمتبع بما يربط بين الموضوع والمحمول ويكون حكاية عن بطلان المحمول عن الموضوع على النحو الذي مر ولا
 نسى بتكليف النسبة السلبية باليهات الا هذا وليس التكليف بان يقصد توصيف النسبة السلبية كيف وهذا الصبح بحال فان
 المعاني التي تستقله ليس من شأنها تعلق بالقصد بالتوصيف اصلاً وليس التكليف بان يكون المعبر بالبطلان لصفات من الضرورة وان
 والامكان والفعالية كيف وليس البطلان شيئاً مستقراً حتى يوصف بصفته بل ببطلان الشئ في نفس الامر لا غير ومن هنا ظهر ان
 اشكال شريك البارى تمنع فلا يصح فيها الحكاية والاسالته فافهم منه

بحسب العموم والخصوص والدليل مربوط عليه كما لا يخفى فإن قلت انه قليل الجدى قلت نعم لكن
 ربما كانت تشبهه على اوهام العامة فكشف التشبه هذا والله اعلم بالصواب (هذا كله على رأى القدماء
 واما على مذهب المحدثين فللمادة عبارة عن كل كيفية كانت للنسبة) اية نسبة كانت
 ايجابية او سلبية (كذا) واما اوقويت الى غير ذلك من الكيفيات الغير المتناهية (ومن ثمة
 اى من اجل ان المادة جامعة كانت الموجبات غير متناهية) لصيرورة الجهات غير متناهية
 وهذا كالمص على ان الجهات عند القدماء هى الكيفيات الثلاثة والموجبة ما اشتملت على احوالها
 لا كما زعم الاكثرون ان النزاع انما هو فى المادة دون الجهة فالجهة عند الكل الدال على كيفية اية
 كانت ويظن هذا العبد غفر الله له الحق ما ذكره المص ويؤيد كلام الشيخ حيث قال فى الشفاء الجهة
 لفظ يدل على النسبة التى للمحمول عند الموضوع فتعين انها نسبة ضرورية ولا ضرورية على ما ذكره جواز وقال
 الجهات ثلث واحدة تدل على استحقاق دوام الوجود وهى الواجبة واخرى تدل على دوام استحقاق
 اللاوجود وهى الممتنعة واخرى تدل على انه لا استحقاق دوام الوجود وهى الجهة الممكنة وايضا قد
 ادج الشيخ العرفية العامة فى المطلقة حيث قال فالسالبية الكلية من المطلقة اذا اخذنا ما فهم فى المتعار
 من قول القائل لا شئ من دب وهى مستعملة فى العلوم فانها تنعكس ان اخذت على ما يجب فى
 نفس الامر فانها لا تنعكس ثم فسر المنعكسة بما حاصله العرف العام وقال فى الاشارات واما ما ساعد
 ما فيه شرط الضرورة والذى هو دائم من غير ضرورة فهو صنف المطلق الغير للضرورة
 قلذكر فى التعليم الاول الفضايا اما مطلقة او ضرورة او ممكنة هذا والله اعلم بما عبادته (حق) اما
 راجع الى المعجزة فهو تقسيم على كل المتأخرين اولى القضية فيكون تقسيما على كلا المذهبين (ان
 حكمهما باستحالة انفكاك النسبة مطلقا) اى من غير تقييد بالوصف والوقت (فضرورية
 مطلقة وهى غير ضرورية لازلية وهى محكم فيها بضرورة النسبة ازلا وابدا) (وما دام الوصف
 وهو يمكن على ثلاثة اوجه الاول ما يكون الوصف فيه شرط الثانى ما يكون الوصف فيه علة متع
 الثالث ما يكون زمانه ظرفا والمقبر هو الاول فنشرطة جامعة اوفى وقت معين فوقية مطلقة

بما ذكره الشيخ فى قوله
 ان النسبة التى للمحمول عند الموضوع فتعين انها نسبة ضرورية ولا ضرورية على ما ذكره جواز وقال
 الجهات ثلث واحدة تدل على استحقاق دوام الوجود وهى الواجبة واخرى تدل على دوام استحقاق
 اللاوجود وهى الممتنعة واخرى تدل على انه لا استحقاق دوام الوجود وهى الجهة الممكنة وايضا قد
 ادج الشيخ العرفية العامة فى المطلقة حيث قال فالسالبية الكلية من المطلقة اذا اخذنا ما فهم فى المتعار
 من قول القائل لا شئ من دب وهى مستعملة فى العلوم فانها تنعكس ان اخذت على ما يجب فى
 نفس الامر فانها لا تنعكس ثم فسر المنعكسة بما حاصله العرف العام وقال فى الاشارات واما ما ساعد
 ما فيه شرط الضرورة والذى هو دائم من غير ضرورة فهو صنف المطلق الغير للضرورة
 قلذكر فى التعليم الاول الفضايا اما مطلقة او ضرورة او ممكنة هذا والله اعلم بما عبادته (حق) اما
 راجع الى المعجزة فهو تقسيم على كل المتأخرين اولى القضية فيكون تقسيما على كلا المذهبين (ان
 حكمهما باستحالة انفكاك النسبة مطلقا) اى من غير تقييد بالوصف والوقت (فضرورية
 مطلقة وهى غير ضرورية لازلية وهى محكم فيها بضرورة النسبة ازلا وابدا) (وما دام الوصف
 وهو يمكن على ثلاثة اوجه الاول ما يكون الوصف فيه شرط الثانى ما يكون الوصف فيه علة متع
 الثالث ما يكون زمانه ظرفا والمقبر هو الاول فنشرطة جامعة اوفى وقت معين فوقية مطلقة

لا وفي وقت (غير معين) فينتشر مطلقا او بعدم انفكاكها مطلقا) من التقييد بوصف مادام
 ذات الموضوع موجبة (فدائمة مطلقا) وهي غير دائمة الاولية وهي احكم فيها لعدم انفكاك النسبة
 الا وابدأ (او مادام الوصف ففرفرة عامة او فعليتها) اي كون النسبة واقعة في نفس الامر
 المطلقة عامة او بعدم استحالتهما) ويلزمه سلب ضرورة الجانب المخالف (فممكنة عامة
 او بعدم استحالة الطرفين) ويلزمه سلب الضرورة عن الطرفين (فممكنة خاصة
 ولا فرق بين الإيجاب والسلب فيها الا في اللفظ) اعلان الا مكان بلحى على معان سلب
 ضرورة الطرف المقابل وهو العاقل والعامي فيشتمل الواجب الضروري بشرط الوصف وسلب ضرورة
 الطرفين وهو الخاص الخاص هو لا يشمل الواجب بل الضروري بشرط الوصف وسلب الضرورة
 مطلقا ذاتية كانت او وصفية مؤقتة كانت او منتشرة وهو لا مكان الحق وسلب الضرورة الذاتية
 من الطرفين في المستقبل وهو لا مكان الاستقبال في ثمان مقابل كل ضرورة امكانا هو نقيضها
 وسيد عليك تفصيل منه (وقد اعتبر تقييد العامين والعقبتين المطلقتين بالادوام
 الذاتي فيسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقائية والمنشدة) لغو ونشد
 مرتب (وقد اعتبر تقييد المطلقة العامة بالضرورة او الادوام الذاتيتين فيسمى
 الوجودية بالضرورة والوجودية الدائمة وهي المطلقة الاسكندرية) لان الاسكندر
 فهم من المطلقة في كلام المعلم الاول هذه القضية (تكملة) لمباحثها الموجهة (فيها مباحث
 الاول اشتهر تعريف الضرورية للمطلقة بانها التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول
 للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة وفيية شك من وجهين
 الاول انه اذا كان المحول هو الوجود لزم صدق منافة الضرورة للامكان الخاص لان
 الوجود ضرورة لموضوعه مادام موجودا وهو ممكن خاص ولا صا رالعالم كله واجبا
 واجيب بالفرق بين الضرورة في زمان الوجود والضرورة بشرط الوجود) والمتحقق فيما
 محوله الوجود الثاني والمعتبر في الضرورية هو الاول فلان صدق تلك القضايا بضرورة

٢
 قوله في وقت (غير معين) فينتشر مطلقا او بعدم انفكاكها مطلقا) من التقييد بوصف مادام
 ذات الموضوع موجبة (فدائمة مطلقا) وهي غير دائمة الاولية وهي احكم فيها لعدم انفكاك النسبة
 الا وابدأ (او مادام الوصف ففرفرة عامة او فعليتها) اي كون النسبة واقعة في نفس الامر
 المطلقة عامة او بعدم استحالتهما) ويلزمه سلب ضرورة الجانب المخالف (فممكنة عامة
 او بعدم استحالة الطرفين) ويلزمه سلب الضرورة عن الطرفين (فممكنة خاصة
 ولا فرق بين الإيجاب والسلب فيها الا في اللفظ) اعلان الا مكان بلحى على معان سلب
 ضرورة الطرف المقابل وهو العاقل والعامي فيشتمل الواجب الضروري بشرط الوصف وسلب ضرورة
 الطرفين وهو الخاص الخاص هو لا يشمل الواجب بل الضروري بشرط الوصف وسلب الضرورة
 مطلقا ذاتية كانت او وصفية مؤقتة كانت او منتشرة وهو لا مكان الحق وسلب الضرورة الذاتية
 من الطرفين في المستقبل وهو لا مكان الاستقبال في ثمان مقابل كل ضرورة امكانا هو نقيضها
 وسيد عليك تفصيل منه (وقد اعتبر تقييد العامين والعقبتين المطلقتين بالادوام
 الذاتي فيسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقائية والمنشدة) لغو ونشد
 مرتب (وقد اعتبر تقييد المطلقة العامة بالضرورة او الادوام الذاتيتين فيسمى
 الوجودية بالضرورة والوجودية الدائمة وهي المطلقة الاسكندرية) لان الاسكندر
 فهم من المطلقة في كلام المعلم الاول هذه القضية (تكملة) لمباحثها الموجهة (فيها مباحث
 الاول اشتهر تعريف الضرورية للمطلقة بانها التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول
 للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة وفيية شك من وجهين
 الاول انه اذا كان المحول هو الوجود لزم صدق منافة الضرورة للامكان الخاص لان
 الوجود ضرورة لموضوعه مادام موجودا وهو ممكن خاص ولا صا رالعالم كله واجبا
 واجيب بالفرق بين الضرورة في زمان الوجود والضرورة بشرط الوجود) والمتحقق فيما
 محوله الوجود الثاني والمعتبر في الضرورية هو الاول فلان صدق تلك القضايا بضرورة

والكذب واعتراف هذا بغيره عن الانصاف الحق ان مدلول القضية هو الثبوت الفعلي وهو قد يلاحظ ان
 بالامتناع والضرورة والدوام والامكان لكن تحقق بعض منها لا يقتضي تحقق المطلق بل رفعه وسلبه
 فلا دعان بالمقيد لا يستلزم الادعان بالمطلق وصدقه لا يتوقف على صدقه فان الامتناع لا يتكيف
 به الا ما هو باطل انتهى وانى لا فقه حتى التفقه فانه اذا قيل زيد جوار يد معناه عم يفيد فائدة تامة
 البتة وليس لشيء فهو غير البتة فغنى القضية الثبوت المطلق سواء كان على نهر الضرورة او الامكان
 او الامتناع وهو المقيد بغير الامتناع وما هو متقرر ليس بمعنى ما هو كاذب بالمعنى المتبادر من جهة
 الامتناع وليس القضية محتملة للصدق والكذب بل بمعنى ان نفس مفهومه من حيث انه محكاية عن
 شيء ومحملة للمطابقة وصدقها وهو محال في المطلق لا عموما امتناع كذبها فلا ينافي كونه قضية
 وخبر ابل يؤكد وتجويز صدق المقيد مع كذب المطلق تجويز انفسهم الجزء عن الكل وتحقق الامتناع
 من دون تحقق الام بل الضرورة تقتضي ان صدق المقيد بعينه صدق المطلق وتجويز تقييد
 شيء ببيانافيه تجويز اجتماع المتناقضين هذا كله ظاهر عند من له ادنى عقل وانصاف هذا والله
 اعلم بالصواب نعم ذلك اي الثبوت بالامكان (اضعفت المداير) لتزله بين ان يكون

وبين ان لا يكون ومن ثمة قالوا بالوجوب والامتناع دالة (والاظهر الان على وثاقفة الرباط)
 لدلالة الاول على وقوع الربط جزما والثاني على عدم وقوعه جزما والامكان على ضعفها) لدلالته على
 التزلزل (الثبوت بطريق الامكان نحو من الثبوت مطلقا) الذي هو مدلول مطلق القضية
 خاية الامر المتبادر منه اي ما دل على الثبوت (عند الاطلاق) اي عند عدم تقييده بالجهات
 (هو الوقوع على نبع الفعلية) لعدم وضع لفظ في لغة للثبوت المطلق (وذلك) التبادر
 (لا يضر في عمومها كما قالوا في الوجود) انه مطلق المحقق وان كان المتبادر المحقق في الخارج
 (واذا كانت الممكنة موجهة بالمطلقة) العامة (بالطريق الاولى) فيه انه لا يلزم من كون

له قول وتجويز صدق المقيد كذب المطلق آه فان المقيد عبارة عن المطلق الماخوذ مع التقييد فالحق جزله والمقيد يشمل عليه على التقييد فعنى
 جبر الامتناع بثبوت التجويز فكيف بالامتناع لئلا يكون غلوا المطلق الثبوت الواقع كان مشاهة ثبوت التجويز في نفس الامر كيقاد وموصوفا بالامتناع
 وتحملة يستلزم تحققها وجميع ما بين المتناقضين فانهم ١١ منه رحمه الله تعالى -

الوجه الاول ان الامتناع لا يقتضي ان يكون المطلق
 على وثاقفة الرباط كما لا يخفى
 وهو لا ينافي مع كون المطلق
 في خبره بل ينافي مع كون المطلق
 في القضية فثبت ضعف
 الامكان فانما هو تبادر من
 والهم والادراك من
 جزا من الامتناع بل
 انهم قد يرون ان
 في هذه القضية بل
 الابطال وضد من
 بقبول ما لا يلزم من كون المطلق
 بقبول ما لا يلزم من كون المطلق
 ان كونه المطلق على مطلقه
 فانما يكون على مطلقه
 قوله لا يلزم من كون المطلق
 غنى عن نفسه فانما هو تبادر من
 فثبت ان الامتناع لا يقتضي
 ان يكون المطلق على مطلقه
 بل يقتضي ان يكون المطلق
 على مطلقه بل يقتضي ان
 على مطلقه بل يقتضي ان
 ان كونه المطلق على مطلقه
 ان كونه المطلق على مطلقه
 ان كونه المطلق على مطلقه

ان كان الحكم على بعضها وانما علم المقدم ربما يكتفى مستلزما للتالي بالنظر الى نفس انه بان يكون لازما له من غير مدخلة تقدير سواء كان ذلك للزوم بالذات او بالعلة فهذا المقدم على اى تقدير يؤخذ يكتفى مصحبا للتالي لكن لا يدخل للتقدير فى هذه المصاحبة فاذا اريدت المحاكية عن هذا الزوم لا بد ان يحكم باستصحاب التالي للتقدير على جميع التقادير اذ الحكم الشرطى من غير اخذ التقدير غير معقول وربما يكون للتقدير ادخل فى ذلك الاستصحاب افا ان يكتفى الاستصحاب على بعض التقديرات او جميع التقديرات وذلك غير معلوم الوقوع والكلية المعلومة الوقوع هي المحاكية عن لزوم التالى لنفس المقدم والحكم على التقادير ومن زعم ان الحكم فى الكلية على نفس مقدم بما هو مقدم من غير اعتبار التقادير فقد اخطا فان الحكم الشرطى بدون التقدير غير معقول والجزئية المحاكية على بعض التقادير محاكية عن لزوم التالى للمقدم سواء كان الزوم للتقدير بعضا او كلا او لنفس المقدم بما هو مقدم فالجزئية اعم من الكلية فالحفظ هذا فانه ينفعلت فى مواضع والعلم بالحقيقة عند الله عز وجل (والا يبين التقادير بل يحكم على التقادير سواء كان كلا او بعضا فى نفس الامر فهملة والطبعية هنا غير معقولة اذ الحكم الشرطى من غير مدخلة التقادير) التى كالافراد فى المحاكية غير معقول (وسواء الموجبة الكلية فى المتصلة عنه ومهما وكلما او فى المتصلة داء وسواء السالبة الكلية فيها) اى فى المتصلة والمتفصلة (ليس البتة وسواء الموجبة الجزئية فيها قد يكتفى وسواء السالبة الجزئية فيها قد لا يكون) والحاصل (باذخال حروف السلب على سواء الايجاب الكل لان رفع الايجاب الكلى مستلزم للسلب الجزئى) (و اطلاق لو وان واذا فى) المتصلة (واو واما فى المتفصلة) (لا الهال قال الشيخ ان شديد الدلالة على الزوم ومتمتع ضعيفها واذا كانت متوسطة) قال الشيخ هنا حروف شرط فى لشرطيات المتصلة تبدلوا النسخ المذكور من الزوم وحروف لا تدل عليه فالتى تدل عليه لفظا ان فاما لا تقول ان قامت القيامة فيحاسب الناس اذ ليس التالى يلزم من وضع المقدم لان ذلك ليس بضرورى بل ارادى من الله سبحانه وتعالى وتقول اذ قامت القيمة فيحاسب الناس كذا لا تقول ان كان الانسان موجوب لا لثان روح والخلاء ايضا معدوم فيشبه ان يكتفى لفظا ان شديد

على قوله ان الحكم على بعضها وانما علم المقدم ربما يكتفى مستلزما للتالي بالنظر الى نفس انه بان يكون لازما له من غير مدخلة تقدير سواء كان ذلك للزوم بالذات او بالعلة فهذا المقدم على اى تقدير يؤخذ يكتفى مصحبا للتالي لكن لا يدخل للتقدير فى هذه المصاحبة فاذا اريدت المحاكية عن هذا الزوم لا بد ان يحكم باستصحاب التالي للتقدير على جميع التقادير اذ الحكم الشرطى من غير اخذ التقدير غير معقول وربما يكون للتقدير ادخل فى ذلك الاستصحاب افا ان يكتفى الاستصحاب على بعض التقديرات او جميع التقديرات وذلك غير معلوم الوقوع والكلية المعلومة الوقوع هي المحاكية عن لزوم التالى لنفس المقدم والحكم على التقادير ومن زعم ان الحكم فى الكلية على نفس مقدم بما هو مقدم من غير اعتبار التقادير فقد اخطا فان الحكم الشرطى بدون التقدير غير معقول والجزئية المحاكية على بعض التقادير محاكية عن لزوم التالى للمقدم سواء كان الزوم للتقدير بعضا او كلا او لنفس المقدم بما هو مقدم فالجزئية اعم من الكلية فالحفظ هذا فانه ينفعلت فى مواضع والعلم بالحقيقة عند الله عز وجل (والا يبين التقادير بل يحكم على التقادير سواء كان كلا او بعضا فى نفس الامر فهملة والطبعية هنا غير معقولة اذ الحكم الشرطى من غير مدخلة التقادير) التى كالافراد فى المحاكية غير معقول (وسواء الموجبة الكلية فى المتصلة عنه ومهما وكلما او فى المتصلة داء وسواء السالبة الكلية فيها) اى فى المتصلة والمتفصلة (ليس البتة وسواء الموجبة الجزئية فيها قد يكتفى وسواء السالبة الجزئية فيها قد لا يكون) والحاصل (باذخال حروف السلب على سواء الايجاب الكل لان رفع الايجاب الكلى مستلزم للسلب الجزئى) (و اطلاق لو وان واذا فى) المتصلة (واو واما فى المتفصلة) (لا الهال قال الشيخ ان شديد الدلالة على الزوم ومتمتع ضعيفها واذا كانت متوسطة) قال الشيخ هنا حروف شرط فى لشرطيات المتصلة تبدلوا النسخ المذكور من الزوم وحروف لا تدل عليه فالتى تدل عليه لفظا ان فاما لا تقول ان قامت القيامة فيحاسب الناس اذ ليس التالى يلزم من وضع المقدم لان ذلك ليس بضرورى بل ارادى من الله سبحانه وتعالى وتقول اذ قامت القيمة فيحاسب الناس كذا لا تقول ان كان الانسان موجوب لا لثان روح والخلاء ايضا معدوم فيشبه ان يكتفى لفظا ان شديد

التصديقات
شروع علم بحر العلوم

القوة في الدلالة على لزوم ومتى ضعيفة في ذلك وإذا كان المتوسط ولفظة إذا كان كذا الإيدل على اللزوم
التيه وكذا اللفظة كما لا يتبدل على اللزوم ولفظة لما إذا تقول لما كان كذا إذا كان كذا تصلح للأمريين ولا يجب

انتمى وفيه نظر فان عد صحوة ان قامت القيمة فيحاسب الناس ليس لاجل عدم استلزام قبيلهم القيمة

المحاسبة للناس بل لان قيم القيمة امر يتيقن الوجود وان لا يدخل الاعلى مشكوك الوحي د

فأما في هذا فنحن نرى أن الشرط خطأ فاحش وأن الحق أن الأدلة الحروف الشرطية على مطلق الاتصال

عم من اللزوم والاتفاق هذا والله أعلم بالصواب (واطراف الشرطية) (الحكم فيما الآن) (والحال)

كونوا افاضه ورحمة انما افاض الله على من يشاء من عباده انما الله واسع عليم

وہذا ہے کہ اگرچہ اس میں کچھ کمی ہے مگر اس کی وجہ سے اس کی قدر میں کمی نہیں آتی۔

بالتعبير وهذا ضروري وانكاره مكابرة وما قال بعض الأجلة ان افتتان حروف الشرط

لأننا لم يكن الطرفان قضيتي بل التركيب معهما فيه وكذا انتم الالقضية على النسبة الغير

لَا يَنَالُ الْحُكْمَ عَلَيْهِمَا مُطْلَقًا بِلِ الْحُكْمِ الْحَقْلِي فَاذْعَاءُ تَبْطُلُهُ الضَّرُورَةُ وَتَأْيِيدُ بِقَوْلِ الشَّيْخِ الْقَوْلِ الْحَاظِمِ بِحُكْمِ

فيه ينسبة معنى الى معنى اما بايجاب او سلب ذلك المعنى اما ان يكون فيه هذه النسبة او لا يكون فيكون

وَكُنْ النُّظْرُفَ لِمَنْ حَتَّ: وَهُوَ مُدْحَجَةٌ بِأَمْرِ حَتَّ يَحْتَدُّ تَفْصِيْاهُ فَيُفْشِيْهِ طَوَّانُ بَلَدِكَ كَأَنَّكَ أَنْفُجُلٌ

[illegible]

فبشرى الى نخل من اراك سحر

المراد من قوله اما بان يا في هذه النسبة

النسبة للنسيم هذه النسبة

فبشرى الى نخل من اراك سحر

قال البيهقي وأما الشرطية فهي عند المقر في قضايا محلفة أعني وجود بين اثنين منهما الرابطة بأن يقترن بأحد

اوکلم، محرف و لفظ فسلب خاصه القضیة من کونه بصوت مجهول فيه ان يقال انه صادق او کاذب

فإنني إذا قلت أكانت الشمس طالعاً وسكت ولم ترد أن قلت قولك الشمس طالعاً عن أن يلحقه تصديق

او تكدب فان هذا القلي وحده لا يصدق البتة ولا محاذب وكذا انك اذا قلت اما ان يكون الشمس معلقة

الم قول يكمل النظر في آية من القرآن، كما انما يحسن التصحيح للمفردة الواحدة، واكثرها عن مخرج رقة ثم يرد الى رقة ثم يخرجها من فمهم.

من الظرفین بمفردین ليقال اذا ذاك م م منه رحمہ اللہ تعالیٰ

منی انسانی
تولید و باروری
از من فصل اول
پیشینه و تاریخچه
فصل دوم
عوامل داخلی و خارجی
فصل سوم
نقص اطلاعات

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

...الاول والآخر...
...الاول والآخر...
...الاول والآخر...

المادة من اشراف طلبة شتات على الموضوع والحل والتعليق عليه بما لديه من آراء وأساليب فانه انما هو جهدا بشريا فانما لا يمكن فيه وبشيء النسبة الى المادة ولا ية متفكره فانه تحقيق صحت

ليس الإلزام التالي نفس المقدم من حيث هو المقدم مستقل في اقتضاء التالي ولا دخل فيه للتقدير
والإمكان المقدم مستقلا في لاقتضاء فالمقدم على أي تقدير فرض لو منافيا للتالي يكن التالي لازما
له كيف وليس لتالي منافيا للمقدم نفسه إنما هو منافيا لمجموع المقدم والتقدير وليس التالي لازما له ولا يخفى
ما فيه من التحلل فإنا قد منا لك ان التقادير في الشرطية كالأفراد في الحلية ولا يعقل الحكم الشرطي إلا على
التقادير ولذا لم يعقل فيها المهمة القدائية والطبيعة نعم قد يكون في مصداقها اقتضاء نفس المقدم من
غير ملاحظة أمر آخر فليزومه على كل وضع يمكن تحقق المقدم لكن الحكاية عنه لا يكون إلا بالحكم على كل التقادير
فحينئذ لو أخذ التقدير المنافي للزوم لما صح الحكم بالزوم قطعا على ذلك التقدير والله أعلم بحقيقة الحال
وأوضح بأن الحال جائز أن يستلزم النقيضين) فحجوزان ليستلزم المقدم على تقدير عدم التالي ويزومه
أي أنه لا يفتقر عدمه مستحيل اجتماع مع المقدم (أي جائز أن يعاند هاتما) الحال فحينئذ جائز أن يعاند المقدم التام
حال مقارنة التالي للكملة المقارنة مستحيلة (فلا تسرع عند الصدق واجب بأن المراد) لو عمننا التقادير
المحصل الجزم بصدقها) فإن استلزام الحال للنقيضين أمر تجوزي إنما علم في بعض المواضع بالبرهان
بل ربما يحصل الجزم بخلافه (والإمكان) أي التجوز العقلي لا يفيد الوجوب) فليزمن أن تكون الشرطية
المجزومة الصمد ضرورة أو نظرا لا تكلف مخزومة الأقل (أقول) إذا كان كذلك (فيجب التقييد)
أي تقييد التقادير (بالممكنات) أي بالتقادير الممكنة (في نفسها) فإن الحال لا يجزم العقل فلو
كما مر وقد مر ما يكفي لدفعه (واقفهم) والعلم الحقيقي عند علام الغيوب (الرابع) الاتفاقية قد اعتبر
فيها صلتا الطرفين) فيفسر بالتى حكمها بالتحقق نسبية في نفس الأمر على تقدير تحقق أخرى فيها
لا بعلاقة ويكون الحكم في كليهما على التقادير الواقعية
له قوله وقد مر ما يكفي لدفعه أنه قد مر أن الاستلزام بين المجالين بما يكون مجزوا مكونا التقادير مما تارة في نفسها لا ينفي الجزم من جهة انجذاب التقدير
المعتدلة القطع لعدم التالي وعدم لزومه فانها منافية للزوم التالي الاقبلا فيما نعلم البرهان على لزوم التالي لما في فروع المناطات لا يحكم
العقل بالزوم ولا أقل من أن يكون الحكم شكوكا عند العقل فليزوم عدم مجزوية الشرطيات المجزومة صدق وليس من جواب الجميع على أن لزوم
بين المجالات غير مجزوم أصلا على اللزوم بين التسنافيين لا يجزم به الاقل القليل بالبرهان ولو علم متغيرات الحكم في كل شريطة
باللزوم بين التسنافيين فلا يجزم بما فهم من زعمهم

مع قوله لا يلزم
بما علم من البرهان
فإنه لا يلزم
من البرهان
أن لا يكون
الشرطية
مستقلة
في اقتضاء
التالي
فإنه لا يلزم
من البرهان
أن لا يكون
الشرطية
مستقلة
في اقتضاء
التالي
فإنه لا يلزم
من البرهان
أن لا يكون
الشرطية
مستقلة
في اقتضاء
التالي

وقد يتحقق فيها اي في الاتفاقية (يصدق التالي فقط) فيفسر بالتخيّل فيها يصدق قضية في الواقع على تقدّر
 فرض تحقق الحرك فيجوز تركيها من مقدم كاذب بل (محال ونال صادق) بخلافها بالمعنى الاول
 فان الصادق في نفس الامر باق على فرض كل كاذب بل (محال) لان التقديرات لا تغيب الاشياء
 الواقعية (صرح به) الشيخ الرئيس ولحق ان التالي لو كان متافيا للمقدم لم يصدق الاتفاقية ولا يمكن
 اجتماع النقيضين اعلى المتناقضين لان حاصل الحكم الشرطي استحباب التالي للمقدم على تقدير فرضه فلو
 تركب الاتفاقية من متناقضين كان الحكم فيها باجتماعها بعد فرض المقدم وهو اجتماع النقيضين وهذا
 ظاهر جدا اذا كان المقدم المتناقض امرا ممكنا في الواقع بخلاف اللزومية اذ لا حكم فيها الا بوقوع محال على
 تقدير محال لا استصحابا واقعي لا مري بعد فرضه في الواقع وقوله ان التقدير لا يغير الامور الواقعية دعوى
 من غير دليل بل اظهر انه لو كان فاذا لم يكن التقدير مناصضا قوى المنع المذكور في اوائل الكتاب على
 استلزام الدور التسلسل قال بعض الشطرنج ان كمال صدق الاتفاقية يتحقق التالي في الواقع سواء كان متافيا
 للمقدم او لا فان تحقق شيء على تقدير شيء ليس بينهما علاقة انما يتصور ما اذا كان هذا الشيء متحققا فليس الامر بعد

قوله ان التالي لو كان متافيا
 من دون ذلك لم يمكن
 ان الامور نال صادق
 صادق لان التالي صادق
 فان التالي صادق
 في اللزومية الاتفاقيات
 يقول رافعي "عرب الفلاس"
 قوله ان المتناقضين لان
 التالي في الاتفاقية العارضة
 لغيره ان يكون متحققا
 وان لم يكن بالفضل
 انما يتصور ما اذا كان
 هذا الشيء متحققا
 فليس الامر بعد
 انما يتصور ما اذا كان
 هذا الشيء متحققا
 فليس الامر بعد

له قوله وقد يتحقق فيها تدبر في كمال الاتفاقية من ق التالي فلا تركب من بل كاذب اصلا سواء كان المقدم صادقا او كاذبا وبذلك يختلف
 اللزومية ويحذف الفرق ان نقل نمايكلم بالزوم بصادق فاذا اطلع العقل على الساتوة علم بالاستصحاب سواء امكن الطرفان او لا بخلاف الاتفاقية فانه
 لا علاقة هناك اصلا فيوجب الاستصحاب انما يحكم بالاستصحاب بمجرد وجودهما في الواقع او وجود التالي فيه فاذا لم يكن للتالي تحقق في الواقع
 لا تقدر العقل بالحكم بالمصاحبة اصلا وما قال بعض الشراح ان بقاء الاحكام الواقعية في عالم التقدير يشكوك لان العقل يحكم في عالم
 الواقع وما هو خارج عن العقل تحت حكمه فانه عقل لا يمكن ان يكون الشيء الذي هو فرض يتحقق على تقدير حقيقة المقدم ولو لم علاقة او ليس
 للعقل انما ان وتحويل على عالم التقدير فيجوز تركب الاتفاقية الصادقة من الكاذبين ايضا ساقط فانه فرق بين كون الكاذب خارجا عن عالم
 الواقع وبين كونه استصحابا للتالي خارجا عن عالم الواقع فان نفس الكاذب خارج عن الواقع واما الاستصحاب فهو واقع من غير اعتبار المغتبر
 تحت حكم العقل قطعاً ولو سلم ان الاستصحاب ليس تحت حكم العقل لكان لا لزوم منه بتجوز صدق الاتفاقية المركبة من كاذبين فان الشكوكية في
 اللزومية انما كانت لا تقال العلاقة فينتفع شكوكا في الاتفاقية الحكم بالاستصحاب انما هو لوجود التالي في الواقع وليس حكم في العلاقة بل يحض
 الوجود والاتفاقي فانهم ثم يهنا شك هو انه اذا تركب من صادقين فانفخار التالي يستصحب لاتصاف المقدم مع كذب الاتفاقيين وذلك لانه لو لم
 يصدق كماله لم يكن الانسان اطقا فليس الغراب اسود مع كماله كان الغراب اسود فالانسان ناطق يصدق فيه يكون اذ لم يكن الانسان
 ناطقا فالغراب اسود لان موافقة الشيء مع احد النقيضين ضرورة فان نعمت الى الاصل يلزم تدبر كون اذ لم يكن الانسان ناطقا فالانسان ناطق
 وهو ذنب على اختياره انما لا يعاب ان ليس للاتفاقيات بحسب تقييد قولنا قد يكون اذ لم يكن الانسان ناطقا فالغراب اسود اتفاقية عارضة والاسل
 اتفاقية خاصة وبما ان الغراب من القياس غير منتج فانهم انما رجعوا الى

قوله ان المتناقضين لان
 التالي في الاتفاقية العارضة
 لغيره ان يكون متحققا
 وان لم يكن بالفضل
 انما يتصور ما اذا كان
 هذا الشيء متحققا
 فليس الامر بعد

معين بطل المعية بين الطرفين وان كانتا سعييتين فيعود الشقوق ولا يتسلسل بل ينتهي الى حالة واحدة موجبة من جميع الجهات فثبت التلازم بين معلوليهما الذين هما جهتان او علتان فثبت التلازم بين طرفي الاتفاقية فاذا نـ ظهرك ان الحق لا يتجلى ونزعا قال شارح المطالع والعلم الحقيقة عند علم الغيبة (الحامس قالوا الانفصال الحقيقي لا يمكن الا بين جزئين) اذ لو تألف من ثلاثة فاذا فرضنا ارتفاع واحد بالباقيان ان صدق لم يكونا متنافيين في الصديق وان كذب لهما لم يكن هو المتزعم متنافيين في الكذب لا يد في المنفصلة الحقيقية من التنافي فيهما فان قلت القدر الضروري للمنفصلة الحقيقية ان لا يرتفع اجزاءه جميعا ولا يصدق فلو كان هناك ثلثة اجزاء بحيث يكون صدقها مستلزما لكذب الباقيين صدقها مع الكذب انفق الحقيقة قطعا قلت لا يخفى على من له ادنى دراية انه لا يمكن الانفصال بين احدها اجزاء وبين المفهوم المرددين الباقيين بالذات اذ بين ثلثة اجزاء هذا والعلم ان هذه تعاليم الخراف ما دعة الجهر (اذ يجوز تركيبها من ثلثة اجزاء لا يمكن اجتماع كل اثنين منها في الصديق وجزء اجتماعها في الكذب (وما دعة الخلو) اذ يجوز تركيبها من ثلثة لا يجوز اجتماع اثنين منها في كذب بل يجوز اجتماع في الصديق هذا هو المشهور وذهب جماعة الى ان الانفصال مطلقا سواء كان حقيقيا او منعه جميع منهم خلو (لا يتحصل الا من) جزئين (اثنين لا يزيد ولا ينقص) ولما كانا لثوهم ان يتوهم المنقص نجى اما ان يكون المفهوم واجبا واما ان يكون ممكنا واما ان يكون متناقيا قال روض مثل كل مفهوم اما واجب او ممكن او قديم مركب ليس من حليات ثلثة حتى يرد نقضه بل (من حلية ومنفصلة) مانعة للخلو فان قولنا هذا المفهوم اما واجب ان كذب صدق المفهوم اما ممكن او قديم على سبيل منع الخلو وان كذب مانعة للخلو صدق فينبغي ان انفصال حقيقي ليس ما خذ على انه منع جمع حتى يرد انها صدق فان فكيف ينعقد انفصال حقيقي (وزعم بعضهم انه مطلقا يمكن تركيبه من اجزاء فوق اثنين والحق هو ان ثلثة الانفصال نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا يتصور الا بين اثنين وما قيل ان فيه) اي في هذا التعليل اصدارة لان ان اراكم المستدل في لكبره ان كل نسبة واحدة انفصالية او غيرا فهي محل النزاع الذي هو ان (والا) اي وان لم يرد ذلك بل اراد ان بعض النسب الواحدة

له قول ان يمتنع آه واد استحال في وحدة العلة الموجبة كما مر من ان العلة الموجبة قد يكون محذورة من الاستحالة او انما هو مشترك في الجزاء والاد في العلم ليعلم ان لا شدة في الاستحالة وحقه التعليل المستقل بالتأثير في ادعاء مستجابا وشروطا لمفهومين فانهم امره امره احدنا

منه قوله سعييتين اي
في ان واد استحال في وحدة
العلة الموجبة كما مر من ان
العلة الموجبة قد يكون
محذورة من الاستحالة او انما
هو مشترك في الجزاء والاد
في العلم ليعلم ان لا شدة
في الاستحالة وحقه التعليل
المستقل بالتأثير في ادعاء
مستجابا وشروطا لمفهومين
فانهم امره امره احدنا

لا يكون لأبدين اثنين (فلا ينفهم) لكونه جزئياً (فقد فخر بما يدفع به لزومها) أي المصادرة (في كبرى) الشكل
الاول من الفرق بين الاجمال والتفصيل فان المأخوذ في الكبري محل النزاع اجمالاً والعنوان شامل لكل
نسبة اجمالاً والمأخوذ في محل النزاع النسبة الانفصالية نسبة بخصوصها وباختلاف العنوان يختلف
الفضية بداهة وكسياً ويرتفع المصادرة (فتأمل) فيه اشارة الى ان الدفع لا يتحتم الا اذا اعترض بلزوم
واما لو اقتصرت على منع كناية الكبري بان يقال انها نظرية لا بد لها من دليل فلا يتم بل لا بد حينئذ من التمسك
بدليل ودعوى بداهة كذا في الكاشية واذا ثبت ان الانفصال مطلقاً لا يكون الا بين اثنين (والحقيقة لا تنز
الا من قضية ونقيضها او مساويه) فان ارتفاع النقيضين وارتفاعه زنية ومساوي نقيضها بحال
وكذا الاجتماع (وما نفع الجمع منها وما هو اخص من نقيضها) فان اجتماع الشئ مع ما هو اخص من نقيضه
محال والا لزم اجتماع النقيضين بخلاف الارتفاع لجواز تحقق النقيض في ضمن اخص اخر وما نفع انطوائ
منها وما هو اعم من نقيضها) لان ارتفاع الشئ واعم من نقيضه يوجب ارتفاع النقيضين ولا
استحالة في اجتماعهما لجواز تحقق الاعم في ضمن اخص اخر غير النقيض (هذا والله اعلم بالصواب
السادس ان منهم من ادعى لزوم الجزئي بين كل امرين حتى النقيضين فلا يصح السالبة للزوم
بل الموجبة الحقيقية بل الموجبة (الاتفاقية الكلية) اما كذب السالبة الكلية فلا نه لولا
اجتماع النقيضين واما كذب الحقيقية الكلية فلا نه لولا نه لزم تحقق العناد والاتصال على تقدير واحد
وفيه ان من الجائز ان يكلف بعض التقادير التي عليه اللزوم الجزئي من المستحيلات فيجوز اجتماع الاتصال
والانفصال واما كذب الاتفاقية الكلية فان تحقق العلاقة على بعض لادها يعني الاتفاق عليه
وهذا لا يتم في الاتفاقية الخاصة فان الاعتبار فيها التقادير المتحققة في الواقع ومن الجائز ان يكون الارتفاع
التي عليها اللزوم الجزئي غير قابلة لمتنافية وسبجي من المصايد فانه نظراً وبرهن عليه بالشكل
الثالث وهو كما تحقق مجموع الامرين ولو كانا متناقضين (تحقق احدهما وكما تحقق المجموع
تحقق الاخر) فبعض ما تحقق احدهما تحق الاخر بل بالشكل الاول بعكس لصغري) فقول بعض
ما تحقق احدا الامرين تحقق مجموعهما وكما تحقق مجموعهما تحقق الاخر وما قيل ان الصغري اتفاقية فلا يتم

فلا يكون لأبدين اثنين (فلا ينفهم) لكونه جزئياً (فقد فخر بما يدفع به لزومها) أي المصادرة (في كبرى) الشكل
الاول من الفرق بين الاجمال والتفصيل فان المأخوذ في الكبري محل النزاع اجمالاً والعنوان شامل لكل
نسبة اجمالاً والمأخوذ في محل النزاع النسبة الانفصالية نسبة بخصوصها وباختلاف العنوان يختلف
الفضية بداهة وكسياً ويرتفع المصادرة (فتأمل) فيه اشارة الى ان الدفع لا يتحتم الا اذا اعترض بلزوم
واما لو اقتصرت على منع كناية الكبري بان يقال انها نظرية لا بد لها من دليل فلا يتم بل لا بد حينئذ من التمسك
بدليل ودعوى بداهة كذا في الكاشية واذا ثبت ان الانفصال مطلقاً لا يكون الا بين اثنين (والحقيقة لا تنز
الا من قضية ونقيضها او مساويه) فان ارتفاع النقيضين وارتفاعه زنية ومساوي نقيضها بحال
وكذا الاجتماع (وما نفع الجمع منها وما هو اخص من نقيضها) فان اجتماع الشئ مع ما هو اخص من نقيضه
محال والا لزم اجتماع النقيضين بخلاف الارتفاع لجواز تحقق النقيض في ضمن اخص اخر وما نفع انطوائ
منها وما هو اعم من نقيضها) لان ارتفاع الشئ واعم من نقيضه يوجب ارتفاع النقيضين ولا
استحالة في اجتماعهما لجواز تحقق الاعم في ضمن اخص اخر غير النقيض (هذا والله اعلم بالصواب
السادس ان منهم من ادعى لزوم الجزئي بين كل امرين حتى النقيضين فلا يصح السالبة للزوم
بل الموجبة الحقيقية بل الموجبة (الاتفاقية الكلية) اما كذب السالبة الكلية فلا نه لولا
اجتماع النقيضين واما كذب الحقيقية الكلية فلا نه لولا نه لزم تحقق العناد والاتصال على تقدير واحد
وفيه ان من الجائز ان يكلف بعض التقادير التي عليه اللزوم الجزئي من المستحيلات فيجوز اجتماع الاتصال
والانفصال واما كذب الاتفاقية الكلية فان تحقق العلاقة على بعض لادها يعني الاتفاق عليه
وهذا لا يتم في الاتفاقية الخاصة فان الاعتبار فيها التقادير المتحققة في الواقع ومن الجائز ان يكون الارتفاع
التي عليها اللزوم الجزئي غير قابلة لمتنافية وسبجي من المصايد فانه نظراً وبرهن عليه بالشكل
الثالث وهو كما تحقق مجموع الامرين ولو كانا متناقضين (تحقق احدهما وكما تحقق المجموع
تحقق الاخر) فبعض ما تحقق احدهما تحق الاخر بل بالشكل الاول بعكس لصغري) فقول بعض
ما تحقق احدا الامرين تحقق مجموعهما وكما تحقق مجموعهما تحقق الاخر وما قيل ان الصغري اتفاقية فلا يتم

وصلا شئ وذئ شئ منه ينادى على امتناع الزيادة فيها هذا المفهوم في قوة مجموع المفهوم التي يمكن الزيادة عليه
ولا يمكن هو جمع بين المتنافيين فهو محال فحاز ان يستلزم محال لاخر هو كونه نقيض جزء للمقيض وكون النسبة
بين المنتسب كذا في الحاشية (فتدبر) ويرى بقرره هذا الجواب بان كل المفومات بحيث لا يشذ منه
لا يصح على شئ وليس له مصداق اصلا لا من الموجود او لا من المعد وما فان كل موجو ومعدوم ليس
بحيث يمكن الزيادة عليه ولا يمكن ان اريد برفع هذا المجموع رفع هذا المفهوم فليس جزء له وان اريد برفع مصداق
فليس له مصداق حتى يكلف مفهوم في طلب النقيض فامل ثم لا يخفى ان للسائل ان يعود ويقول ان
معلوم الباري تعالى الحاضر عندك ليس على يمكن الزيادة عليه اصلا ولا لازم ان يحل بها تعالى الله عن ذلك
علوا كبير المجموع معلوما الله تعالى بحيث لا يشذ عنه معلوم مفهوم فلا يذ له من نقيض هو رفع هذا المجموع وهو ايضا
معلوم الباري تعالى فحل فهو ايضا داخل في هذا المجموع فالجزء نقيض لكل فالصواب في الحل ان يقال ان مجموع المفومات
مفهوم تصور مركب خاد وكل مفهوم جزء خارج لا يحل على الكل اصلا ولا هو م الكل يحل على ثالث فغاي
ما لزم ان يكلف نقيض مفهوم تصور جزءا خارجا له ولا نسلم استحالة ذلك انما يستحيل صلا على موضوع
وهو غير لازم فان مجموع المفومات قارعه يستحيل صلا على شئ ولحم يستحيل كونه النقيض جزءا عقليا
للقبيض فان ذلك يوجب عجزا على شئ واحد هو الفرد لا يستحالة انفكاك الذاتي وهو مستحيل هذا ولعلم

له قوله فاصواب في الحل انه تفصيل النقا من معلومات الباري تعالى لما وجد علمي ووجد معنى ووجد مجموع المعلومات العينية تنم عن كل ما يتحقق
في العين منها ويمكن الزيادة عليه ليس مجموع بحيث لا يشذ عنه المفهوم ودرسته تتحقق في الخارج ولا مانع من قول فذ لا من قول النقيض المتعني فيه كما
لا مانع من لزوم النقيض اياه ووجوده العلمي يتحقق كونه وجوده ليس الا كوجود المعلومات في الذهن وجودا ظاهريا ممتدة عن مصادر لقها وذا المجموع موجود
علمي ورفعه ليس مستقفا يتحقق مصداقا اما يتحقق به فهو م في الوجود العلمي ولا تماند في المفومات في الوجود العلمي فلا باس بكون مفهوم الرفع حينئذ
لهذا المجموع المتحقق بالوجود العلمي فالسؤال ان كان بان مجموع المعلومات المستقفة في العين نقيضه حينئذ فالجواب ان هذا المفهوم من
الاستحالات كما ذكر في المتن لانه لم يثبت اليه في الشرح وان كان ان المجموع المتحقق في العلم نقيضه جزءه فالجواب ان هذا المجموع موجود بوجوه
علمي ولا باس بدخل مفهوم النقيض الموجود بالوجود العلمي فيه او لا تماند في هذا الوجود وذا هو الذي راس في الشرح ثم دخل النقيض بحيث
يكون محولا عليه ولو في الوجود العلمي يستحيل فانه يودي الى صدقهما على مصداق واحد وعلى هذا قدس جواب كون النسبة عين المنتسب فان
مجموع النسب ان اريد به المجموع الموجود في العين فمصحح وان اريد به مجموع الموجز الموجود في النسبة الفاعلة في النسبة الموجودة بالوجود العلمي هي
عارضة للمجموع مثل عرض الاوصاف للموضوعات فتباير وجود النسبة العارضة التي ينسب اليها من خلف فانهم من رده الله تعالى

هذا قوله
بأن الجواب بان لا مانع من
القول بان مجموع المعلومات
لا يشذ عنه المفهوم ودرسته
تتحقق في الخارج ولا مانع من
قول فذ لا من قول النقيض
المتعني فيه كما لا مانع من
لزوم النقيض اياه ووجوده
العلمي يتحقق كونه وجوده
ليس الا كوجود المعلومات في
الذهن وجودا ظاهريا ممتدة
عن مصادر لقها وذا المجموع
موجود علمي ورفعه ليس
مستقفا يتحقق مصداقا
اما يتحقق به فهو م في
الوجود العلمي ولا تماند في
المفومات في الوجود العلمي
فلا باس بكون مفهوم الرفع
حينئذ لهذا المجموع
المتحقق بالوجود العلمي
فالسؤال ان كان بان
مجموع المعلومات
المستقفة في العين
نقيضه حينئذ
فالجواب ان هذا
المفهوم من
الاستحالات
كما ذكر في
المتن لانه
لم يثبت اليه
في الشرح
وان كان
ان المجموع
المتحقق
في العلم
نقيضه
جزءه
فالجواب
ان هذا
المجموع
موجود
بوجوه
علمي
ولا باس
بدخل
مفهوم
النقيض
الموجود
بالوجود
العلمي
فيه
او لا
تماند
في هذا
الوجود
وذا هو
الذي
راس في
الشرح
ثم دخل
النقيض
بحيث
يكون
محولا
عليه
ولو في
الوجود
العلمي
يستحيل
فانه
يودي
الى
صدق
هما
على
مصداق
واحد
وعلى
هذا
قدس
جواب
كون
النسبة
عين
المنتسب
فان
مجموع
النسب
ان اريد
به
المجموع
الموجود
في
العين
فمصحح
وان اريد
به
مجموع
الموجز
الموجود
في
النسبة
الفاعلة
في
النسبة
الموجودة
بالوجود
العلمي
هي
عارضة
للمجموع
مثل
عرض
الاوصاف
للموضوعات
فتباير
وجود
النسبة
العارضة
التي
ينسب
اليها
من
خلف
فانهم
من
رده
الله
تعالى

فكما يصدق عليه التقيد بالتقييد المخصوص بصدق عليه المطلق لان ذاتيات الشئ بسبب صدقها على ما يصدق عليه الشئ فيها صدق عليه التقيد
اجتمع التقيد والمطلق صفة واحدة فلو كان التقيد نقيضا للمطلق لزم اجتماع النقيضين في فردية النقيض مستلزما لاجتماع النقيضين ان كان
منشأ الفردية مطلقا التقيد ففردية النقيض محال مطلقا فانهم ومنها ما اجاب بعض الامة من ان عدم ان السلب يوجد على وجهين مطلق
السلب من حيث الذي هو موضوع الملة وهو يتحقق بتحقق كونه ونقيضه بانها كونه والسلب المطلق هو الماخوذ من حيث العلم بالماله
وهو يتحقق بتحقق كونه ونقيضه بانها كونه جسيما لا يتحقق بتحقق كونه جسيما فليس مقابله انما المتقابل انهاء السلب المطلق
فالصفات الية في عدم العلم ان كان مطلقا عدم العلم فوله وليس نقيضا لاشياء جارية في الصدق على شئ واحد وان كان عدم
المطلق عدم العلم غير محصل اذا شئ يكون متعاضدا لعدم العلم المطلق اذا عدم المطلق الاعم من سلب الوجود وسلب السلب لا يمكن انتفاؤه
من شئ وبذلك الجواب ايضا لا يدفع الحق فانه يجب ان عدم العلم لا يصدق له اذ لم يفهم من انتصاف سلب السلب الوجود والسلب
الوجود لكن لا يلزم منه ان لا يكون لعدم العلم مفهوم فان مفهوم السلب المضاف الى السلب المطلق مفهوم قطعاً وهذا المفهوم سلب
مقيد فاسلب المطلق ذاتي له وصادق عليه ونقيضه لا يفرج الاشكال فتقرى ومنها ما اجاب به بعض من يشار اليه بالبيان في هذا انه
لا يستحال في كون النقيض نفسا للنقيض فانه غاية الازم صدق النقيضين على الآخر موطاة ولا استحالة ولا يخرج هذا من قول بعض
الامة بعد انهم المصنوعات الى ما يحل على النفس صدقاً عرضياً الى ما يحل عليها نقضاً ذلك المحل لا يتوهم ان عدم العلم
من هذا التقييد لان عدم العلم الذي هو نقيضه محمول عليه بالحمل الذاتي لان اعمات تخصص عدم المطلق نوعاً ولا يذهب عليك
ان فردية الشئ للنقيض باطل قطعاً فان يلزم هنا صدق احد النقيضين على ما يصدق عليه النقيض الآخر وليس مقصود بعض الامة
ان ههنا صدق النقيض عليه ذاتي وجازم بل مقصوده ابطال توهم من عدم العلم من هذا التقييد كيف لو كان عنده هذا المحل
جازماً لما احتاج الى اجابة بها ومنها ما اجاب به بعض ان عدم العلم ليس باعتبار حصول الاشتقاق وفردية باعتبار المحل
الموطاة ولا استحالة فان غاية ما يلزم صدق نقيض شئ باعتبار المحل الاشتقاقى عليه موطاة ولا شأ فيه وانت لا يذهب عليك
ان نقيض شئ ولو باعتبار المحل الاشتقاقى فرداً باطل مطلقاً فان قيام شئ بشئ وحمله عليه اشتقاقاً يستلزم قيام ذاتياً
وحمله اشتقاقاً فقيام فرد شئ وحمله عليه اشتقاقاً يوجب قيام ذلك الشئ وحمله اشتقاقاً فلو كان فرد شئ نقيضاً
اشتقاقاً لا اجتماعاً فما قام به هذا الفرد بالحمل الاشتقاقى فيجتمع النقيضان باعتبار المحل الاشتقاقى فلو كان عدم العلم فرداً ونقيضاً
للعلم لا اجتماعاً فما قام به عدم العلم وهو محال فافهم ومنها ما في بعض الشرح من ان عدم العلم ان كان رضا لعدم فهو غير
معقول لان السلب لا يضاف الى السلب بل ان كان رضا لثبوت عدم فهو ليس نقيضاً له فالفرد ليس نقيضاً له وانت لا
يذهب عليك ان عدم معنى السلب مفهوم من المفردات فلا مانع من اضافته الى السلب الية والذي يجزى من المصنف في
الجواب عن تعدد النقا نفي فالمراد منه ان السلب لا يتعلق بالنسبة السلبية الغير المستقلة كما يكلم به استدلال المحقق الذاتي
ولو سلم ان السلب لا يضاف الى السلب مطلقاً فنقول ان المراد عدم ثبوت عدم وهو ان لم يكن نقيضاً لكنه انص من النقيض
فيلزم كون شئ فرداً انص من النقيض وهو في قوة كون الشئ فرداً او نقيضاً استعمالاً فانهم من رحمته تعالى
له قوله فالجواب في الجواب آتة تقريره بسبب رة ان السلب الاعم مفهوم لا مصادق له وعسوان
لا معنون له وفردية نقيض الشئ له انما يستحيل اذا كان له مصادق في نفس الامر وعسوان فيها واما اذ لم يكن له مصادق اصلاً
لا استحالة في كونه نقيضاً ولا يوجب اجتماع النقيضين بعدم صدق على شئ وكيف يستحيل فانه بما هو متمثل في الذميين
فرد له وما جواز ذلك لا يتحقق له فانهم ١٢

ا منه رحمه الله تعالى

(اولا في) ولا يضاف الى السلب اصلا فان الرفع من حيث انه رفع غير قابل للرفعية ما لم يلاحظ له
الحكم من الثبوت (فلسب السلب) في نفسه اولى غيره (وهو اما في قوة الموجبة
السالبة الموضوع) ان كان رفع وجوب في نفسه (او الموجبة السالبة المحمل) ان كان رفع وجوب
لغيره (فلسب السلب السالبة السالبة نقيض الموجبة السالبة لا السالبة المحصلة) التي
نقيضها بالاجاب (فقدركم) ولا تلقت الى ما قيل عليه ان السلب قد لا يضاف الى الوجود بل الى نفس
المهية على ما يراه شعبة الجمل بسبب طفقكم السلب لا يضاف الى الوجود منقوض لان المحمل
بالنظر الى السلب اضافته الى غير الوجود الذي هو المهية غير ضار في الحكم لا تلقت ايضا الى ما يجاب من
تعدد التناقض لشيء واحد فاستحيل اذا كانا متباينين فان ذلك مفعول في اجتماع النقيضين او ارتفاعهما
ولما اذا كانا متساويين فلا استحالة فيه فلسب السلب لا يجاب فيما نحن فيه متساويان فلا اشكال لان
تعدد التناقض لشيء واحد مستحيل مطلقا لان التناقض نسبة والنسبة لا يكون الا بين اثنين
كما امر واعلم ان المحقق الدواني استدلى على استحالة تعلق السلب بالسلب بان السلب معنى غير مستقل
فلا يضاف اليه السلب وشنع عليه من نظري كلامه بان السلب يخلق بالاجاب مع كونه غير مستقل
ان كلام المحقق الدواني على مذهب المتأخرين هو ان النسبة السلبية نسبة بسيطة كالاجاب
صغائر بالذات لها والنسبة مطلقا غير متعلقة بالسلب لان استحالة تعلق السلب بالسلب من غير ملاحظة
له قوله لان تعدد التناقض آو لما نشأ ان يناقش ويقول يجوز في تعدد التناقض لشيء واحد ان التناقض الذي بين الشيء
والنقيض الواحد غير التناقض الذي بينه وبين النقيض الآخر بالشخص فان المحققين يتباينان كما اذا كان اخوان شخص واحد
فالاخوة التي بهذا الشخص بالقياس الى اخ غير التي له بالقياس الى آخر فتأمل فيه انه سئل قوله ثم ان استحالة تعلق
السلب بالشيء نعم انما ضرورية لكن في النسبة السلبية وكيف لا يكون ضرورية بل لا يقدر على نسبة سوى اشثوية والسلبية
لكن تعلق السلب بالسلب المتصور المستقل غير ضروري الاستحالة ولا بد من عليها بل السلب مفهوم كسائر المفاهيم يجوز تعلق الرفع به والا
لم يكن للسلب مطلق نقيضا اصلا نعم رفع السلب ليس نقيضا جوهريا بل هو مفهوم تباين على السلب حتى ينفرد منه قضية موجبة معدومة لا شئ
موجبة معدومة لا سالبية السالبة انما يتقارن اذا ارتفعه سلبا بسيط لا بد من استباير ثبوته جسيم بل لا بد والتشكك في التصورات فانه ان
اريد بالنقيض المفهوم المتباين فنقول الاستحالة في تعدد المفهوم المتباين المفهوم بشبهه واحدة المصادق وان اريد بالاجتماع مع في موضوع
واحد صدق وكذا فلا نعم التعدد فان ارتفاع الثبوت لا يقل تيقن الانتفاء به والايضاح انتفاء وضبطه يكون سالب السالب قابل فيه
وامنه رحمه الله تعالى

الرفع من حيث انه رفع غير قابل للرفعية ما لم يلاحظ له الحكم من الثبوت (فلسب السلب) في نفسه اولى غيره (وهو اما في قوة الموجبة السالبة الموضوع) ان كان رفع وجوب في نفسه (او الموجبة السالبة المحمل) ان كان رفع وجوب لغيره (فلسب السلب السالبة السالبة نقيض الموجبة السالبة لا السالبة المحصلة) التي نقيضها بالاجاب (فقدركم) ولا تلقت الى ما قيل عليه ان السلب قد لا يضاف الى الوجود بل الى نفس المهية على ما يراه شعبة الجمل بسبب طفقكم السلب لا يضاف الى الوجود منقوض لان المحمل بالنظر الى السلب اضافته الى غير الوجود الذي هو المهية غير ضار في الحكم لا تلقت ايضا الى ما يجاب من تعدد التناقض لشيء واحد فاستحيل اذا كانا متباينين فان ذلك مفعول في اجتماع النقيضين او ارتفاعهما ولما اذا كانا متساويين فلا استحالة فيه فلسب السلب لا يجاب فيما نحن فيه متساويان فلا اشكال لان تعدد التناقض لشيء واحد مستحيل مطلقا لان التناقض نسبة والنسبة لا يكون الا بين اثنين كما امر واعلم ان المحقق الدواني استدلى على استحالة تعلق السلب بالسلب بان السلب معنى غير مستقل فلا يضاف اليه السلب وشنع عليه من نظري كلامه بان السلب يخلق بالاجاب مع كونه غير مستقل ان كلام المحقق الدواني على مذهب المتأخرين هو ان النسبة السلبية نسبة بسيطة كالاجاب صغائر بالذات لها والنسبة مطلقا غير متعلقة بالسلب لان استحالة تعلق السلب بالسلب من غير ملاحظة له قوله لان تعدد التناقض آو لما نشأ ان يناقش ويقول يجوز في تعدد التناقض لشيء واحد ان التناقض الذي بين الشيء والنقيض الواحد غير التناقض الذي بينه وبين النقيض الآخر بالشخص فان المحققين يتباينان كما اذا كان اخوان شخص واحد فالاخوة التي بهذا الشخص بالقياس الى اخ غير التي له بالقياس الى آخر فتأمل فيه انه سئل قوله ثم ان استحالة تعلق السلب بالشيء نعم انما ضرورية لكن في النسبة السلبية وكيف لا يكون ضرورية بل لا يقدر على نسبة سوى اشثوية والسلبية لكن تعلق السلب بالسلب المتصور المستقل غير ضروري الاستحالة ولا بد من عليها بل السلب مفهوم كسائر المفاهيم يجوز تعلق الرفع به والا لم يكن للسلب مطلق نقيضا اصلا نعم رفع السلب ليس نقيضا جوهريا بل هو مفهوم تباين على السلب حتى ينفرد منه قضية موجبة معدومة لا شئ موجبة معدومة لا سالبية السالبة انما يتقارن اذا ارتفعه سلبا بسيط لا بد من استباير ثبوته جسيم بل لا بد والتشكك في التصورات فانه ان اريد بالنقيض المفهوم المتباين فنقول الاستحالة في تعدد المفهوم المتباين المفهوم بشبهه واحدة المصادق وان اريد بالاجتماع مع في موضوع واحد صدق وكذا فلا نعم التعدد فان ارتفاع الثبوت لا يقل تيقن الانتفاء به والايضاح انتفاء وضبطه يكون سالب السالب قابل فيه وامنه رحمه الله تعالى

واللازم للساكن ولا شبهة في كونها شرطية لانها لا تقضي المحبة وهذا الحكم المذكور في المركبة الكلية
الجزئية فان تقيضها ليست منفصلة مانعة للخلو فان موضوع الایجاب والسلب واحد فوسا
فانجزئيتان المستقلتان (هم) من المركبة الجزئية اذ الموضوع فيها قد يكون متعاضدا وتقيضه لا علم اخر
تقيضه لاخر فتقيض المركبة الجزئية اهم فتقيض الجزئيتين المستقلتين اخرا فلا يكون تقيضهما واحدا مساويا له
ولنا قد كذب الجزئية المركبة وتلك المنفصلة معا فان قولنا بعض الحيوان انسان بالفضل لا دائما كاذب و
قولنا ام كل حيوان انسانا دائما ولا شئ من الحيوان بالاسناد دائما ايضا كاذب (فان الطريق) في اخذ التقيض
هناك ان ترد بين تقيض الجزئيين بالنسبة الى كل فرد من الموضوع فحق قضية حملية (مروية للحوال)
بين السلب ولايجابا فتقيض في مثال المذكور كل واحد من افراد الحيوان اما انشاد او ليس انسانا دائما و
مصادق لوجوده خلافا على حقائق المركبات (في بحث الموضوعات ونقائض البسائط) هنا تمكن من استخراج
التفاصيل اي تفاصيل النقائض فتقضي للشرطة الخاصة بالمنفصلة المانعة للخلو المركبة من الجزئية الممكنة
والدائمة المتخالفتين كفا والعرفية الخاصة المركبة من الحينية المطلقة والدائمة المتخالفتين الوقعية المركبة
من الوقعية الممكنة والدائمة المتخالفتين المنتشرة المركبة من الممكنة الدائمة والدائمة المطلقة المتخالفتين والوجودية
اللا دائمة المركبة من الدائمتين المتخالفتين الوجودية واللا وجودية المركبة من الدائمة والضرورية المتخالفتين و
الممكنة الخاصة المركبة من الضرورية المتخالفتين ههنا في كليهما واما الجزئيات فنقتصر على اخذ مكان المنفصل الكلية
المروية الى الحولي واخذنا الجاهات المذكورات بعينها في الحولي ولما فرغ من نقائض الكلية اشعر في نقائض الشرطية
وقال لو في شرطيات بعضها اختلاف كفا لو كما يجب الاتحاد في الجوس) اي الاتصال ولا انفصال فتقيض
المتصلة متصلة وتقيض المتصلة منفصلة (والنوع) اي اللزوم والعناد ولا تناق فتقيض اللزومية
للزومية والعنادية عبادية ولا تفاقية اتفاقية ومن تذكر مفاهيم هذه القضايا لا يخفى عليه ذلك (وافهم)
فيه إشارة الى انه لا يجب في التقيض الصيغ ولا فقد سبق ان المركبة الكلية تقيضها مانعة للخلو والتنا
من الطرفين فتلك الكلية تقيض هذه المانعة للخلو التي هي شرطية كذلك في الحاشية هذا والله اعلم
بالصواب **فصل العكس المستقيم والمستوى** يتبدل طرفي القضية (يا اني يجعل

هذا الكلام في قوله المستقيم والمستوى
يعني ان المركبة الكلية تقيضها مانعة للخلو
والتناقض بين الطرفين في القضية الكلية
لا يمنع من كونها شرطية لانها لا تقضي
المحبة وهذا الحكم المذكور في المركبة
الجزئية فان تقيضها ليست منفصلة مانعة
للخلو فان موضوع الایجاب والسلب واحد
فانجزئيتان المستقلتان (هم) من المركبة
الجزئية اذ الموضوع فيها قد يكون متعاضدا
وتقيضه لا علم اخر تقيضه لاخر فتقيض
المركبة الجزئية اهم فتقيض الجزئيتين
المستقلتين اخرا فلا يكون تقيضهما واحدا
مساويا له ولنا قد كذب الجزئية المركبة
وتلك المنفصلة معا فان قولنا بعض
الحيوان انسان بالفضل لا دائما كاذب و
قولنا ام كل حيوان انسانا دائما ولا شئ
من الحيوان بالاسناد دائما ايضا كاذب
(فان الطريق) في اخذ التقيض هناك ان
ترد بين تقيض الجزئيين بالنسبة الى كل
فرد من الموضوع فحق قضية حملية
بين السلب ولايجابا فتقيض في مثال
المذكور كل واحد من افراد الحيوان اما
انشاد او ليس انسانا دائما ومصادق
لوجوده خلافا على حقائق المركبات
(في بحث الموضوعات ونقائض البسائط)
هنا تمكن من استخراج التفاصيل اي
تفاصيل النقائض فتقضي للشرطة
الخاصة بالمنفصلة المانعة للخلو
المركبة من الجزئية الممكنة والدائمة
المتخالفتين كفا والعرفية الخاصة
المركبة من الحينية المطلقة والدائمة
المتخالفتين الوقعية المركبة من
الوقعية الممكنة والدائمة المتخالفتين
المنتشرة المركبة من الممكنة الدائمة
والدائمة المطلقة المتخالفتين
والوجودية اللا دائمة المركبة من
الدائمتين المتخالفتين الوجودية
واللا وجودية المركبة من الدائمة
والضرورية المتخالفتين والممكنة
الخاصة المركبة من الضرورية
المتخالفتين ههنا في كليهما واما
الجزئيات فنقتصر على اخذ مكان
المنفصل الكلية المروية الى الحولي
واخذنا الجاهات المذكورات بعينها
في الحولي ولما فرغ من نقائض
الكلية اشعر في نقائض الشرطية
وقال لو في شرطيات بعضها اختلاف
كفا لو كما يجب الاتحاد في الجوس
اي الاتصال ولا انفصال فتقيض
المتصلة متصلة وتقيض المتصلة
منفصلة (والنوع) اي اللزوم والعناد
ولا تناق فتقيض اللزومية للزومية
والعنادية عبادية ولا تفاقية
اتفاقية ومن تذكر مفاهيم هذه
القضايا لا يخفى عليه ذلك (وافهم)
فيه إشارة الى انه لا يجب في التقيض
الصيغ ولا فقد سبق ان المركبة الكلية
تقيضها مانعة للخلو والتناقض من
طرفين فتلك الكلية تقيض هذه
المانعة للخلو التي هي شرطية كذلك
في الحاشية هذا والله اعلم
بالصواب

في الجاهات الى غير النهاية (ولان كل مستد في الجاهات لا الى نهاية) اي لو وجد وصدق عليه هذا
العنوان (يضم) وهو ينعكس الى هذه القضية بعض الجاهات الى غير النهاية وهي مناقضة
للاول (السالبة الجزئية) شرطية كانت او كلية لا تنعكس اصلا (بجواز عموم الموضوع) اللازم
للمحل او استمالة سلب العام اللازم عن الخاص كما يصدق بعض الحيوان ليس انسانا مع كذبه
(او) بجواز عموم المقدم مع كونه لازما للتالي امتناع سلب لزوم اللازم عن ملزومه كما يصدق لا يكون
اذا كان التثني حيوانا كان انسانا مع كذب عكسه واعلم ان السالبة الجزئية من حيث الكمية والكيفية
غير آية عن الانعكاس الا لو تنعكس الخاصتان منها فذكر عدم انعكاسها ههنا غير مناسب كما ذكر
انعكاس السالبة الكلية مع عدم انعكاسها في كثير من الموجهات والله اعلم (والموجبة مطلقا) كلية
كانت او جزئية كلية كانت او شرعية تنعكس جزئية لان لا يحيا بالاجتماع لجوب بالاتحاد في ذات
واحدة والمقدم والتالي بالاتصال على تقدير فكما ان تلك ب فكذا تلك ج فبعض ب ج و
كما ان التالي لازم للمقدم على ذلك التقدير كذلك المقدم لازم للتالي على ذلك التقدير فبعض
ما يتحقق التالي تحقق المقدم وهو مفهوم العكس (ولا) تنعكس ركلية بجواز عموم المحل او التالي (وامتد
ثبت الاخص لكل افراد العام وكذا لزوم الاخص للاعم كليا ولما كان الناقض ان يقض هذا الحكم بقولنا
كل شيخ كان شابا لكن عكسه هو بعض شباب كاشيخا وبقولنا بعض النوع انسان لكن بعض
الانسان نوع اجاب عن الاول بقوله وبقولنا كل شيخ كان شابا المحل فيه النسبة) اذا المحل فيه
كان شابا لا شاب وحده (فكسبه بعض من كان شابا شيخا) يجعل النسبة موضوعا وفيه ورود
ظاهرها ان كان رابطة كما تقدم وليس جزأ من المحل بل المحل شاب فقط فحق العكس يصير موضوعا
والشيخ موضوع محمول لا رابط على حاله فاستقر لفقض في مقرة ولم يتم الدقم والصواب الجواب ان
يقال ان هذه القضية حكم فيها بثبوت المحل ثبوتا موقوتا زمان الماضي فهي مطلقة ووقتيه ان لم يثبت فيها
الضرورة ووقتيه مطلقة ان اعتبرت وسيتم ذلك انهما تنعكسا مطلقة عامة في عكسها بعض شباب
شيخ بالفعل وهي صادقة ومن هنا ظهر لنا ما قيل ان عكسها بعض شباب يكش شيئا لانها ايضا مطلقة

شرح
في الجاهات الى غير النهاية
العنوان (يضم) وهو ينعكس الى هذه القضية بعض الجاهات الى غير النهاية وهي مناقضة
للاول (السالبة الجزئية) شرطية كانت او كلية لا تنعكس اصلا (بجواز عموم الموضوع) اللازم
للمحل او استمالة سلب العام اللازم عن الخاص كما يصدق بعض الحيوان ليس انسانا مع كذبه
(او) بجواز عموم المقدم مع كونه لازما للتالي امتناع سلب لزوم اللازم عن ملزومه كما يصدق لا يكون
اذا كان التثني حيوانا كان انسانا مع كذب عكسه واعلم ان السالبة الجزئية من حيث الكمية والكيفية
غير آية عن الانعكاس الا لو تنعكس الخاصتان منها فذكر عدم انعكاسها ههنا غير مناسب كما ذكر
انعكاس السالبة الكلية مع عدم انعكاسها في كثير من الموجهات والله اعلم (والموجبة مطلقا) كلية
كانت او جزئية كلية كانت او شرعية تنعكس جزئية لان لا يحيا بالاجتماع لجوب بالاتحاد في ذات
واحدة والمقدم والتالي بالاتصال على تقدير فكما ان تلك ب فكذا تلك ج فبعض ب ج و
كما ان التالي لازم للمقدم على ذلك التقدير وكذلك المقدم لازم للتالي على ذلك التقدير فبعض
ما يتحقق التالي تحقق المقدم وهو مفهوم العكس (ولا) تنعكس ركلية بجواز عموم المحل او التالي (وامتد
ثبت الاخص لكل افراد العام وكذا لزوم الاخص للاعم كليا ولما كان الناقض ان يقض هذا الحكم بقولنا
كل شيخ كان شابا لكن عكسه هو بعض شباب كاشيخا وبقولنا بعض النوع انسان لكن بعض
الانسان نوع اجاب عن الاول بقوله وبقولنا كل شيخ كان شابا المحل فيه النسبة) اذا المحل فيه
كان شابا لا شاب وحده (فكسبه بعض من كان شابا شيخا) يجعل النسبة موضوعا وفيه ورود
ظاهرها ان كان رابطة كما تقدم وليس جزأ من المحل بل المحل شاب فقط فحق العكس يصير موضوعا
والشيخ موضوع محمول لا رابط على حاله فاستقر لفقض في مقرة ولم يتم الدقم والصواب الجواب ان
يقال ان هذه القضية حكم فيها بثبوت المحل ثبوتا موقوتا زمان الماضي فهي مطلقة ووقتيه ان لم يثبت فيها
الضرورة ووقتيه مطلقة ان اعتبرت وسيتم ذلك انهما تنعكسا مطلقة عامة في عكسها بعض شباب
شيخ بالفعل وهي صادقة ومن هنا ظهر لنا ما قيل ان عكسها بعض شباب يكش شيئا لانها ايضا مطلقة

وغيره ضرورة رأينا أن أولئك من مركوب زيد منحصرون في الفرس مع إمكانه الجار يصدق لا شئ من مركوب
زيد بجار بالضرورة مع كذب عكسه الضروري (وهو لا شئ من الجار هو مركوب زيد بالضرورة لكونه مركوب
زيد بالمكان (ويزيد عليه أنه يلزم انعكاس الدوام عن الضرورة في الكلليات) لصدق العكس
الكلال الدائم في الضروري وقد تقر بطلان هذا في الحكمة ثم التحقيق أن الضرورة أن فسر بالمعنى
من الذاتية والغيرية فالضرورة والمشرطة مادام الوصف تنعكسا كما تنعكسا واستحالة انعكاس الدوام
عن الضرورة العامة مبني على الحكمة وان فسر بالمعنى لاخص هو ما كان ناشيا عن الذات فلا تنعكسا
كأنفسها للتخلف في المثال المضروب استحالة انعكاس الدوام عن الضرورة لاخص لم يقر عليه دليل شاف
بل المثال المذكور نقض عليه المشرطة بشرط الوصف تنعكس كنفسها على كلا التقديرين كما عرفت
(ومن ههنا أي من أجل الاختلاف في انعكاس الضرورية ضرورة الاختلاف في انعكاس الممكنتين أو
فمن يقول بانعكاس) السالبة الضرورية كنفسها يقول بانعكاسها كذلك) ممكنة (ومن لا) يقول بانعكاس
السالبة الضرورية كنفسها (فلا) يقول بانعكاسها كذلك) ممكنة وسبب لزوم أن نقض المتساويين
متساويان وأعلم أن مسائل انعكاس السالبة الضرورية كنفسها والموجبة الممكنة وأما المقتضى
في صفري الشكل الأول والثالث كما هي متلازمة وإذا ثبت واحد منهما ثبت البطلان كما لا يخفى واجتبا أيضا على
انعكاس الموجبة الممكنة كنفسها بان صدق إمكان مستلزم لا مكان صدق الإطلاق وأما
مستلزم لا مكان صدق انعكاس إمكان للزوم يستلزم إمكان اللازم فامكن فعلية العكس فتحقق فعلية
الإمكان فصدق الحكمة العامة في العكس لا يبعد أن يقال في الجواب أن إمكان صدق الإطلاق في الإصل
غير مستلزم لصدق الإطلاق في العكس بل يجوز أن يكون صدق الإطلاق في الإصل كالألا في نفس الأمر فإن الممكن
إذا كان متعابا لغير يجوز أن يستلزم محال بالذات في نفس الأمر كما في استلزام صم الملعول الأول صم أو
تعالى عنه علوا كبيرا وقد تقدم ما يؤيد هذا وبما يجتزئ بان صدق كل جرب بالإمكان مستلزم لا مكان صدق
جرب بالإطلاق وليكن ذات ج د فامكن أن يكون د ب بالإطلاق وجرب بالإطلاق فامكن صدق
بعض ب وهو د جرب بالإطلاق فصدق إمكانه بالفعل وهو المطلوب والجواب أنه لا يلزم من إمكان

الضرورة تنعكس بالضرورة في الفرس مع إمكانه الجار يصدق لا شئ من مركوب زيد بجار بالضرورة مع كذب عكسه الضروري (وهو لا شئ من الجار هو مركوب زيد بالضرورة لكونه مركوب زيد بالمكان (ويزيد عليه أنه يلزم انعكاس الدوام عن الضرورة في الكلليات) لصدق العكس الكلال الدائم في الضروري وقد تقر بطلان هذا في الحكمة ثم التحقيق أن الضرورة أن فسر بالمعنى من الذاتية والغيرية فالضرورة والمشرطة مادام الوصف تنعكسا كما تنعكسا واستحالة انعكاس الدوام عن الضرورة العامة مبني على الحكمة وان فسر بالمعنى لاخص هو ما كان ناشيا عن الذات فلا تنعكسا كأنفسها للتخلف في المثال المضروب استحالة انعكاس الدوام عن الضرورة لاخص لم يقر عليه دليل شاف بل المثال المذكور نقض عليه المشرطة بشرط الوصف تنعكس كنفسها على كلا التقديرين كما عرفت (ومن ههنا أي من أجل الاختلاف في انعكاس الضرورية ضرورة الاختلاف في انعكاس الممكنتين أو فمن يقول بانعكاس) السالبة الضرورية كنفسها يقول بانعكاسها كذلك) ممكنة (ومن لا) يقول بانعكاس السالبة الضرورية كنفسها (فلا) يقول بانعكاسها كذلك) ممكنة وسبب لزوم أن نقض المتساويين متساويان وأعلم أن مسائل انعكاس السالبة الضرورية كنفسها والموجبة الممكنة وأما المقتضى في صفري الشكل الأول والثالث كما هي متلازمة وإذا ثبت واحد منهما ثبت البطلان كما لا يخفى واجتبا أيضا على انعكاس الموجبة الممكنة كنفسها بان صدق إمكان مستلزم لا مكان صدق الإطلاق وأما مستلزم لا مكان صدق انعكاس إمكان للزوم يستلزم إمكان اللازم فامكن فعلية العكس فتحقق فعلية الإمكان فصدق الحكمة العامة في العكس لا يبعد أن يقال في الجواب أن إمكان صدق الإطلاق في الإصل غير مستلزم لصدق الإطلاق في العكس بل يجوز أن يكون صدق الإطلاق في الإصل كالألا في نفس الأمر فإن الممكن إذا كان متعابا لغير يجوز أن يستلزم محال بالذات في نفس الأمر كما في استلزام صم الملعول الأول صم أو تعالى عنه علوا كبيرا وقد تقدم ما يؤيد هذا وبما يجتزئ بان صدق كل جرب بالإمكان مستلزم لا مكان صدق جرب بالإطلاق وليكن ذات ج د فامكن أن يكون د ب بالإطلاق وجرب بالإطلاق فامكن صدق بعض ب وهو د جرب بالإطلاق فصدق إمكانه بالفعل وهو المطلوب والجواب أنه لا يلزم من إمكان

بل من فرض الانعكاس فهو محال والاولى في الجواب ان صدق لا شئ من الضاحك بالانسان وان
 كان محال في نفس الامر لكنه غير محال على تقدير وقوع اصله كيف وقد صار ما يصدق عليه الضاحك
 غير الانسان سواء كان موجودا او معدوما فيصم سلب الانسانية عنه على ذلك التقدير هذا والله اعلم
 والعلم عند الحق العليم الخبير ومن ههنا اي من اجل عدم جواز بقاء الحركة تبين ان ازلية الامكان
 امكان الازلية لا يتلزمان هذا وان اجزاء الحركة ممكنة في الازل ان يكلف له وجود في الجملة وليستيجب ان يكون
 في الازل قال السبيل المحقق قدس سره الشريف في شرح المواقف انه اذا امكن شئ في جميع اجزاء الازل كان
 غير آري عن قبلي اوجر في كل جزء من اجزاء الازل لا بد لا يفتقر بل معا ايضا ما كان عليه ازلية وجوده واستلزم
 امكان الازلية لازلية الامكان ظاهر فينبغي ان لا يلزم وهذا لو تامل على التلازم بين دوام الامكان و
 امكان الدوام وحيث بان قوله في كل جزء من اجزاء الازل ان تغلق بعدم الابداء فهو بعينه ازلية الامكان
 ولا يلزم منه امكان الازلية وان تغلق بالوجود فهو بعينه امكان الازلية فلا نسلم ان الشئ لو كان
 ممكن كان غير آري عن قبلي الوجود الازلي بل هو اول المسئلة هذا والله اعلم بالصواب (والخاصة)
 اي المشروط الخاصة والعرفية الخاصة تنعكس عامتين مع اللادوام والبعض اما لزوم العامة فلهذا
 في انعكاس عامتين ان تأملت تذكرت ما سلف علمت انها تنعكس عرفية عامة مع اللادوام في البعض
 اللادوام في البعض فلهذا لان اللادوام الاصل موجبة مطلقة عامة وهي انما تنعكس جزئية وهذا
 القدر لا يمكن كافي في ثبوت المدعى فان عدم انعكاس قضيتة حال لا تفارده لا يوجب عدم انعكاسها
 حال الاجتماع زاد قوله ولو تدبرت في قولنا لا شئ من الكاتب بساكن ما دام كاتبه لا داعي
 تيقنت انهما لا تنعكسان كنفسهما لان اللادوام الكل كاذب في انعكاس (ولا انعكاس البواقي) اي
 الوقتيين والوجوديين والممكنين والوقتيين المطلقين والمطلقة العامة فان اخصها الوقتية و
 هي لا تنعكس الى الممكنة التي هي عام لكل (لصدق لا شئ من القمر ينخسف بالتوقيت) كوقت التبريع
 مثلا بالضرورة (لادائها مع كذب بعض المنخسف ليس بقصر بالامكان) ومتى لم ينعكس لا حصل انعكاس
 العام لتحقيقه في المادة التي كذب فيها العكس (ومن السوابل الجزئية لا تنعكس الا الخاصة)

قوله ان تنعكس جزئية لا يوجب انعكاس العام لان العام لا يصدق عليه الجزئية وان كان انعكاس الجزئية لا يوجب انعكاس العام لان العام لا يصدق عليه الجزئية وان كان انعكاس الجزئية لا يوجب انعكاس العام لان العام لا يصدق عليه الجزئية

الذات الموصوفة بحال المسماة بد وصف ج ووصف ب فح يمكن انعقاد الشكل الثالث والله اعلم ثم علم
 ان هذا ايضا لا يتم على رأى الفارابي اذ لا يصدق عليه ج بالفعل على رايه بل لا مكان فلا يلزم الا بعض
 ب ج بلا مكان (و العكس وهو ان ينعكس نقبض العكس ليرتد الى ما بينا في الاصل) فنقول لو
 لم يصدق بعض ب ج مع كل ج او بعضه ب لصدق لا شئ من ب ج دائما وهو ينعكس
 لا شئ من ج ب دائما وهو مناف للافصل وهذا ايضا لا يتم على رأى الفارابي فان الدائمة
 السالبة لا يمكن ان ينعكس كنفها على اثاره لانه قد رنا ان بكر الميركب الا على الفرس وزيد
 لم يركب على دابة اصلا مع امكان ركوبه على الفرس صدق قولنا لا شئ من مركوب بكر بلا مكان
 بمركوب زيد دائما وعكسه لا شئ من مركوب زيد بلا مكان بمركوب بكر دائما كما ذكرنا بعض مركوب زيد
 بلا مكان وهو الفرس مركوب بكر بالفعل نعم يتم هذا الدليل لو ادعى عكسه فمكنة لان نقبضه ضرورة
 وهي تنعكس كنفها على رايه هذا والعلم التام عند علام الغيوب (و) تنعكس الدائمتان والعامتان بل
 المحيطة المطلقة ايضا تنعكس (حيثية مطلقة بالوجود المذكوقة) تقرير لا افتراض ان الذات الموصوفة بالفعل
 وب بالضرورة او دائما مادام الذات او فلوقات ج وليكن قد اجتمع فيها ج وب في زمان واحد فلما انها
 ب احيانا ج كذلك ج في احيان ب فبعض ب ج حين هو ب فتقرير الاخرين واضح
 وهذا لوجوه لا تتم على رأى الفارابي كما عرفت ثم نال القول ما عدم ركوب زيد صدة عمرا على دابة
 لصدق كل مركوب زيد بلا مكان حيوان بالضرورة ولا يصدق بعض الحيوان مركوب زيد بالفعل
 حين هو حيوان فلا شبهة ان الموصوفات كلها تنعكس ممكنة على رأى الفارابي وههنا تحقيق في عكس

قوله لا يتم على رأى الفارابي اذ لا يصدق عليه ج بالفعل على رايه بل لا مكان فلا يلزم الا بعض ب ج بلا مكان (و العكس وهو ان ينعكس نقبض العكس ليرتد الى ما بينا في الاصل) فنقول لو لم يصدق بعض ب ج مع كل ج او بعضه ب لصدق لا شئ من ب ج دائما وهو ينعكس لا شئ من ج ب دائما وهو مناف للافصل وهذا ايضا لا يتم على رأى الفارابي فان الدائمة السالبة لا يمكن ان ينعكس كنفها على اثاره لانه قد رنا ان بكر الميركب الا على الفرس وزيد لم يركب على دابة اصلا مع امكان ركوبه على الفرس صدق قولنا لا شئ من مركوب بكر بلا مكان بمركوب زيد دائما وعكسه لا شئ من مركوب زيد بلا مكان بمركوب بكر دائما كما ذكرنا بعض مركوب زيد بلا مكان وهو الفرس مركوب بكر بالفعل نعم يتم هذا الدليل لو ادعى عكسه فمكنة لان نقبضه ضرورة وهي تنعكس كنفها على رايه هذا والعلم التام عند علام الغيوب (و) تنعكس الدائمتان والعامتان بل المحيطة المطلقة ايضا تنعكس (حيثية مطلقة بالوجود المذكوقة) تقرير لا افتراض ان الذات الموصوفة بالفعل وب بالضرورة او دائما مادام الذات او فلوقات ج وليكن قد اجتمع فيها ج وب في زمان واحد فلما انها ب احيانا ج كذلك ج في احيان ب فبعض ب ج حين هو ب فتقرير الاخرين واضح وهذا لوجوه لا تتم على رأى الفارابي كما عرفت ثم نال القول ما عدم ركوب زيد صدة عمرا على دابة لصدق كل مركوب زيد بلا مكان حيوان بالضرورة ولا يصدق بعض الحيوان مركوب زيد بالفعل حين هو حيوان فلا شبهة ان الموصوفات كلها تنعكس ممكنة على رأى الفارابي وههنا تحقيق في عكس

له قوله وانه يتحقق في عكس الوصفيات آه هو ان الشرط والوصفية والعربية يتل تفسيرين على رايه اعمدهما ان يعتبر ثبوت المحمول
 اوسلبه في الواقع بشرط الوصف او في زمانه بالضرورة او دائما في لا يدور في العنوان ايضا بالفعل لان الحكم المحمول واقع في نفس الامر وهو كان مقرونا
 بثبوت العنوان لذات فلا بد من تحقق هذا الثبوت في نفس الامر فلهذا لا يلزم من ثبوت الشئ في وصفية في الوصفيات وعلى هذا انعكس
 الوصفيات حيثية كما هو المشهور لكن يلزم من ان يصدق الدوام الذاتي العرفي العام فانه اذا كان المحمول دائما لا فاذ يصدق عليه العنوان
 بالامكان ولم يخرج هذا الامكان من القوة الى الفصل يصدق هناك دوام ولا يصدق في العربية فيلخص خصوص الدوام من العرفي العام
 وان فسرنا بما حكم فيه ثبوت المحمول لما صدق عليه العنوان بالامكان على تقرير تحقق العنوان في صدق على الذات او بشرط صدق عليها بالضرورة فانه
 انخرج صدق العنوان من القوة الى الفعل فخرج هذا الثبوت ايضا والابتنى على الامكان المحض في فلا يصح عكس الوصفيات حيثية ههنا

لا يمكن ج د لو يكن اب وتنعكس بهذا العكس الى ط كما كان اب فح د وهو صنف للاصل هذا والله
 العلم بالصنوار وههنا شك من وجهين الاول ان قولنا كل الاجتماع النقيضين لا شديا
 الباري صادق مع ان عكسه كل شريك الباري اجتماع النقيضين كاذب (بعدم وجود الموضوع
 ولتباين حقائقها الباطلة ولك ان تلزم صد حقيقة) وتقول عكسه صادق (فافهم)
 فيه اشارة الى انه حين تام لان اصل الاشكال ان كل الاجتماع النقيضين لا شديا الباري
 صادق خارجية وعكسه خارجية كاذب فلا ينفع التزام الحقيقة في العكس الحقيقة ان اخذت
 بتيه فالزام صدقها يكاد يقرب الى المكابرة ثم لاحاجة الى التزام صد ذلك بتيه كانت او غير بتيه لان
 الاصل لو فرض حقيقة ويكتفي للحكم لا يجابى بالوجود الفرضي للافراد فهو ممنوع الصدق فكذا العكس
 غير ضار وان لم يكتف بالوجود الفرضي للايجاب فالزام الحقيقة لا ينفع فاذن قد ظهر ان الاجواب
 لا يتخصص باللعوب بالقضايا التي يكون لنقيض طرفها افراد في نفس الامر كما في بحث الكليات هذا
 والعلم الحقيقي عند العليم بخير ومن ههنا امكن لك التزام تصادق المستنعات كما بان تاخذ
 نقيض اي متمنغن شئت وتعتقد منها قضية موجبة فينعكس بعكس لنقيض فيلزم صد كل صها
 على الاخر نحو كل لاجزء لا يتجزى لا خلاء فكل خلاء جزء لا يتجزى (فكان الامتناع عدم واحد له
 عنوانات تارة يعبر عنه باجتماع النقيضين فتارة بالجوهر الفردة وتارة بشريك البار كما ان الوجوب
 وجود واحد) لا شركة فيه اصلا وهذا قياس خال عن الجامع (وتيا كما التجويز في استلزام الحال مطلقا
 اذ كل شئ يستلزم نفسه والثاني ولتمهد مقدمة وهي كلما لم يستلزم
 له قوله فكان الامتناع عدم واحد له لابل التحقيق ان المتنعات عنوانات من دون منون والمردم لاشئ محض فالعدم ليس حقيقة كعنوانات
 لا منون لها مفهوم الشريك المضاف الى الباري ومفهوم اجتماع النقيضين الجوهري الفرد لتقل غرضها صادقة على ما فرض صدقا لها فغرضها غير
 مطابق ويحكم بان المفروض لو تقرر لكان صدقا لها فكلما حكم بها حكم ان ما هو صدق لاحد ما بعد فرض الوجود ولا يكون صدقا
 آخر كما يكون شئ واحد صدقا لهذه المفاهيم وكذا ولا يكون ابدا فانهم امنه
 له قوله وهذا قياس آه يعني ان الوجوب لما كان له صدق ياتي بعدم كان ذلك المصداق الوجود والجمت ولا يصح ان يكون غير الوجود
 صدقا له فمضى كونه شريك له واما التخلع فلا صدق له في نفس الامر حتى يكون واحدا او كثيرا فصدقا لتساوق في نفس الامر فانهم
 منه رحمه الله تعالى

قوله فكان الامتناع عدم واحد له لابل التحقيق ان المتنعات عنوانات من دون منون والمردم لاشئ محض فالعدم ليس حقيقة كعنوانات
 لا منون لها مفهوم الشريك المضاف الى الباري ومفهوم اجتماع النقيضين الجوهري الفرد لتقل غرضها صادقة على ما فرض صدقا لها فغرضها غير
 مطابق ويحكم بان المفروض لو تقرر لكان صدقا لها فكلما حكم بها حكم ان ما هو صدق لاحد ما بعد فرض الوجود ولا يكون صدقا
 آخر كما يكون شئ واحد صدقا لهذه المفاهيم وكذا ولا يكون ابدا فانهم امنه
 له قوله وهذا قياس آه يعني ان الوجوب لما كان له صدق ياتي بعدم كان ذلك المصداق الوجود والجمت ولا يصح ان يكون غير الوجود
 صدقا له فمضى كونه شريك له واما التخلع فلا صدق له في نفس الامر حتى يكون واحدا او كثيرا فصدقا لتساوق في نفس الامر فانهم
 منه رحمه الله تعالى

وجوده رفع علم واقعي كان موجودا دائما (ولا يكون) موجودا دائما فيكون معدوما
في الجملة (ليستلزم وجوده رفع ذلك العلم) فلا يكون غير مستلزم رفع عدم واقعي هف (فنقول
كلما وجد الحادث استلزم وجوده رفع عدم واقعي حق وهو يعكس بهذا العكس الى ما ينافي
المقدمة الممهدة) وهو كما ليستلزم وجود الحادث رفع عدم واقعي لم يكن موجودا واصل هذه الشبهة
على حدوث العالم منقول عن ابن كينة تقريرها بعد تمهيد المقدمة ان جميع الحوادث كما لا يستلزم
وجوده رفع عدم واقعي الاستلزم وجوده رفعه فاستلزم هذا اللزوم فيصدق كلما وجد الحادث
استلزم وجوده رفع عدم واقعي ورفع اللازم مستلزم لرفع اللزوم فلزم كلما لم يستلزم وجوده
رفع عدم واقعي لم يكن موجودا وهو خلف منافي للمقدمة الممهدة فيجب ان لا يستلزم وجود الحادث
عدم واقعي فيلزم وجوده دائما فلزم عدم الحوادث وقد ذكر من وصل اليه هذه الشبهة جوابا قد ذكرناه
في الجملة النافعة وبنينا ان واحدا منها لا يتم وبنينا الاغلاط التي عرضت لصاحب القياسات الاجابا واحدا
تقريره انه ان اريد ان الحوادث من حيث انها حوادث لا يستلزم وجودها رفع عدم واقعي فنقول لا
بل الحوادث من تلك الكيفية مستلزمة له فغاية ما لزم في عكس التقيض انه كلما لم يستلزم وجوده
من حيث هو حادث رفع عدم واقعي لم يكن موجودا من حيث هو حادث وهو غير متناهي للمقدمة الممهدة
وان اريد ان وجود حادث من حيث هو قد يكم لا يستلزم رفع عدم واقعي فذا اصله لكن لا يلزم منه
قدمه في نفس الامر بل على ذلك التقدير (وحله منع المناقاة بين الموجبين اللزوميتين) المقدمة
له قوله تقريره تفصيل انه لا يمكن ان يراد في المقدمة الممهدة ان كلما يستلزم وجوده مطلقا ما كان او كذا رفع عدم واقعي كان موجودا دائما
فان باطل قطعان من الوجود الحال الوجود الحادث الغير الرفع لعدم الواقعي بل الوجود الذي كان بجانبه فكيف يستلزم هذا الوجود والدائم بل الذي
يصح الارادة ان كلما يستلزم وجوده واقعي بل الوجود الواقع بل الوجود كان موجودا دائما فحينئذ ان اريد في وجود الحادث الوجود والتقدير
فلا يجوز ان يكون محالا فلا يكون شذو لا للمقدمة الممهدة مع هذا الاستحالة في العلم على هذا التقدير وان اريد الوجود الحادث او الوجود الممكن مطلقا
فنقول بما يستلزم الرفع لعدم الواقعي انه الاستلزام ايضا فغاية ما لزم ان ترفع هذا الاستلزام اللازم عدم وجود الحادث من حيث هو حادث
وعدم وجوده الممكن من حيث هو ممكن وبذا غير منافي للمقدمة الممهدة لكن لم يتعرض في المقدمة لتناقض ارادة الوجود الممكن مطلقا انما غلب
ان ليقاس على شق الوجود الحادث فانهمس انه رحمه الله تعالى

له قوله تقريره تفصيل انه لا يمكن ان يراد في المقدمة الممهدة ان كلما يستلزم وجوده مطلقا ما كان او كذا رفع عدم واقعي كان موجودا دائما
فان باطل قطعان من الوجود الحال الوجود الحادث الغير الرفع لعدم الواقعي بل الوجود الذي كان بجانبه فكيف يستلزم هذا الوجود والدائم بل الذي
يصح الارادة ان كلما يستلزم وجوده واقعي بل الوجود الواقع بل الوجود كان موجودا دائما فحينئذ ان اريد في وجود الحادث الوجود والتقدير
فلا يجوز ان يكون محالا فلا يكون شذو لا للمقدمة الممهدة مع هذا الاستحالة في العلم على هذا التقدير وان اريد الوجود الحادث او الوجود الممكن مطلقا
فنقول بما يستلزم الرفع لعدم الواقعي انه الاستلزام ايضا فغاية ما لزم ان ترفع هذا الاستلزام اللازم عدم وجود الحادث من حيث هو حادث
وعدم وجوده الممكن من حيث هو ممكن وبذا غير منافي للمقدمة الممهدة لكن لم يتعرض في المقدمة لتناقض ارادة الوجود الممكن مطلقا انما غلب
ان ليقاس على شق الوجود الحادث فانهمس انه رحمه الله تعالى

والعكس وان كان تأليه ما تقيضين) لان عدم استلزام الحادث رفعه من قضي محال للمحال جازان
 يستلزم تقيضين وهذه شبهة الاستلزام وطها تقريرات منزلة الاقدام) ومن اشتهر الاطلاق للسو
 فعلية الرجوع الى الجملة النافعة فصل في الحججة (الموصل الى التصديق) المطلوب رجحة ودليل
 وليس يد من مناسبة باشتمال) سواء كان الحججة مشتملة عليه او هو مشتمل عليها او امر ثالثا ليشتمل
 ليشتمل عليها (او استلزام) فقط كما في الاستثنائي وهذا ضروري ويخلص في ثلثة الاستقراء اذا كانت
 الحججة بحيث يشتمل عليها المطلوب والتمثيل ان كان المطلوب الحججة بحيث يشتمل عليها ثالثا والقياس
 ان كان بحيث يشتمل على المطلوب مستلزم له (والعلة القياس هو قول مؤلف من قضاياء) قال المص
 الاظهر كالمؤلف بعد القول لثلا يذهب الى ان من تبعضية واحترضا بايراد الجمع عن القضية الواحدة
 المستلزمة لآخرى كالعكس سواء كانت بسيطة او مركبة اذ لا يقال للمركبة عرفا قضاياء والمركب بالجمع
 ما فوق الواحد يلزم عنها لذاتها قول آخر) احترضا باللزم عن الاستقراء والتمثيل اذ لا يلزم منها
 شئ فان قلت حاصل الاستقراء ان الحكم ثابت لانه متحقق في هذا الجزئي وذلك الى غير ذلك وتلك
 الجزئيات كما اثبت المحمول للموضوع ثبت له المحمول قلت الاستقراء قسما تاما ويسمى قياسا مقسما وهو دخل
 في المحدود والمحدود ناقص لا يدعي فيه كماله كماله تعالى واذا كان كذلك لم يلزم منه شئ بقى امر
 التمثيل الظاهر انه لا يخرج عن قيد اللزوم لان حاصله ان هذا الحكم في هذا الجزئي ثابت كالحكمة
 في البني لان مشاركة الاصل كالحكم في علة الحكم كالا سكا وكلها هو مشاركا للاصل في علة الحكم
 فالحكم ثابت فيه فهذا الجزئي الحكم ثابت فيه وهذه المقدمة مستلزمة للنتيجة قطعا فان قلت كونه
 مشاركا للاصل في علة الحكم امر مضمون لجواز كون الاصل شرطا والفرع مانعا قلت هذا لا يضاد المراد
 باللزوم كون المقدمتين بحيث لو فرضتا صادقتين لزم صدق النتيجة لان المقدما والنتيجة صواب
 نفس الامر والاخر القياس لسوقه في هذا والله اعلم (واخرجوا باللزم الذاتي) والمراد به كون المطلوب
 لازما للقياسيا من غير واسطة في العرو (ما يكون) اللازمة (لمقدما اجنبية) بحيث يكون لولا المقدمة الاجنبية
 لم يلزم منها شئ بل يكون المطلوب لازما بالحققة للمقدما اجنبية تلك المقدمة اما لا غير لازمة) الاصل المقدما في الصل كما في

قول

والمراد بالمراد
 هو ان المقدمتين
 لا يمكن ان تكون
 واحدة بل يكون
 احدى المقدمتين
 قضي في ذلك
 في ذلك المقدمتين
 لست اظن

بالخلف وهو جعل تقيض النتيجة لايجابه صغرى وكبرى القياس لحيثما كبرى حتى ينتج ما تنافي الصغرى
 فيبطل ويصدق النتيجة مثلاً كل ج ب ولا شئ من اب فلو لم يصدق لا شئ من ج الصديق بعض ج آ
 وهي مع الكبرى ينتج بعض ج ليس ب وقد كان كل ج ب فاذن صدق النتيجة واجب (او
 يعكس الكبرى) ليرتد الى الشكل الاول لينتج النتيجة المطلوبة وهذا انما يجري في الاول والثاني
 واما في الثاني والرابع والكبرى لايجابها انما تنعكس جزئية وهي غير صالحة لكبروية الشكل الاول
 الصغرى ايضا سالبة لا يصح الصغروية فيه (او بعكس الصغرى) ليرتد الى الشكل الرابع (ثم) عكس
 الترتيب ليرتد الى الشكل الاول فينتج نتيجة (ثم) عكس النتيجة لتحصيل النتيجة المطلوبة وهذا
 انما يجري في الثاني فقط واما في الاول والثالث فالكبرى سالبة لا يصح الصغروية الشكل الاول وايض
 عكس الصغرى جزئية لا يصح لكبروية واما في الرابع والصغرى لكونها سالبة جزئية غير قابلة للانكسار
 ولو فرض انعكاسها كما في الخاصيتين فانما تنعكس جزئية غير صالحة لكبروية ثم احمل ان الشيء اجرى
 في الضرب الرابع الافتراض بان فرض بعض ج د في بعض ج ليس ب وكل اب فلا شئ من د
 ب وكل اب فلا شئ من د ا من ثانی هذا الشكل وايض بعض ج د ولا شئ من د ا ينتج من الشكل
 الاول النتيجة المطلوبة وهذا التصريح منه يجريان الافتراض في السالبة ولزم منه استدعاء عقدة
 الوضع وجود الموصوف واعتد رعتا المتأخرون بالتحصيل بما اذا كان الصغرى مركبة و
 هذا الدليل لا يجري في الضرب الثاني والادار ثمران هذه الدلائل كلها انيات انما يظهر منها
 صدق النتيجة مع المقدمات ولا يظهر منها ان باي سبب لانها والبرهان الى ان حاصل هذا
 الشكل يرجع الى ثبوت الاوسط للصغرى وتقيضه للأكبر كلاهما بالعكس بد أن لا يكون افراد الا صغرى
 من افراد الاكبر والا يلزم اجتماع متناقضين فقد ظهر منه ان مقدمات هذا الشكل مستلزمة للنتيجة
 بالذات لعل ما نقل من المعلم الاول ان شيئاً اذا ثبت شئ وسلب عن آخر فالثبت له والمسلوب عنه
 متباينان فيلزم سلب احدهما عن الآخر محقق على ما قلنا وسقط افتراض الشيخ عليه بان التباين
 يدل على معان كثيرة والمعلم اذهبنا سلب احدهما عن الآخر وهو بعينه الدعوى ثم يمكن تقرير

على قولهم في الضرب الثاني
 الشكل الاول والنتيجة
 بعض ج ليس ب
 ولا شئ من اب
 فينتج بعض ج ليس ب
 وهو مع الكبرى
 ينتج بعض ج ليس ب
 وقد كان كل ج ب
 فاذن صدق النتيجة
 واجب (او يعكس
 الكبرى) ليرتد الى
 الشكل الاول لينتج
 النتيجة المطلوبة
 وهذا انما يجري
 في الاول والثاني
 واما في الثاني
 والرابع والكبرى
 لايجابها انما
 تنعكس جزئية
 وهي غير صالحة
 لكبروية الشكل
 الاول الصغرى
 ايضا سالبة لا
 يصح الصغروية
 فيه (او بعكس
 الصغرى) ليرتد
 الى الشكل الرابع
 (ثم) عكس الترتيب
 ليرتد الى الشكل
 الاول فينتج
 نتيجة (ثم) عكس
 النتيجة لتحصيل
 النتيجة المطلوبة
 وهذا انما يجري
 في الثاني فقط
 واما في الاول
 والثالث فالكبرى
 سالبة لا يصح
 الصغروية الشكل
 الاول وايض
 عكس الصغرى
 جزئية لا يصح
 لكبروية واما
 في الرابع
 والصغرى لكونها
 سالبة جزئية
 غير قابلة
 للانكسار ولو
 فرض انعكاسها
 كما في الخاصيتين
 فانما تنعكس
 جزئية غير
 صالحة لكبروية
 ثم احمل ان
 الشيء اجرى
 في الضرب
 الرابع الافتراض
 بان فرض بعض
 ج د في بعض
 ج ليس ب وكل
 اب فلا شئ من
 د ب وكل اب
 فلا شئ من د ا
 من ثانی هذا
 الشكل وايض
 بعض ج د ولا
 شئ من د ا
 ينتج من الشكل
 الاول النتيجة
 المطلوبة وهذا
 التصريح منه
 يجريان الافتراض
 في السالبة
 ولزم منه
 استدعاء عقدة
 الوضع وجود
 الموصوف واعتد
 رعتا المتأخرون
 بالتحصيل بما
 اذا كان
 الصغرى
 مركبة وهذا
 الدليل لا يجري
 في الضرب الثاني
 والادار ثمران
 هذه الدلائل
 كلها انيات
 انما يظهر
 منها صدق
 النتيجة مع
 المقدمات ولا
 يظهر منها
 ان باي سبب
 لانها والبرهان
 الى ان حاصل
 هذا الشكل
 يرجع الى ثبوت
 الاوسط للصغرى
 وتقيضه للأكبر
 كلاهما
 بالعكس بد أن
 لا يكون
 افراد الا
 صغرى من
 افراد الاكبر
 والا يلزم
 اجتماع
 متناقضين
 فقد ظهر
 منه ان
 مقدمات
 هذا الشكل
 مستلزمة
 للنتيجة بالذات
 لعل ما نقل
 من المعلم
 الاول ان شيئاً
 اذا ثبت شئ
 وسلب عن آخر
 فالثبت له
 والمسلوب عنه
 متباينان
 فيلزم سلب
 احدهما عن
 الآخر محقق
 على ما قلنا
 وسقط
 افتراض
 الشيخ عليه
 بان التباين
 يدل على
 معان كثيرة
 والمعلم
 اذهبنا
 سلب احدهما
 عن الآخر
 وهو بعينه
 الدعوى
 ثم يمكن
 تقرير

في قولهم

الافتراض من غير رجوع الى شكل صلا فان الذات التي سلب عنها نسيبها والتي ثبت لها
 غيرها والا لزم اجتماع المتنافيين فقد وجب سلب اعنه ودهو الذي كان جـ يعقد الوضع سواء
 كان موجوداً او معدوماً ويصح انعقاد الموجبة او لا فبعض جـ ليس آ وهو المطلوب وهذا
 يجري في كل ضرب وغير مختص بضرب دون ضرب والعلم التام عند واهب العلوق (ق)
 يشترط (ق) الشكل الثالث ايجاب الصغرى مع كلية احد هما) اما الاول فلان
 الصغرى لو كانت سالبة لكان الحكم فيها بان الاصغر ليس فرداً الا وسط والكبرى حاكمة بان
 افراده محكوم عليها بالا كبر فلا يلزم الحكم بالا كبر عليه واما الثاني فلانها لو كانتا جزئيتين جاز
 ان يكون بعض المحكوم عليهما بالا صغرى غير البعض الذي حكم عليه بالا كبر فلا يلزم كونه محكوما عليه
 بالا كبر والضرب المنتجة في هذا الشكل ستة الاول من موجبتين كليتين الثاني من موجبة كلية
 صغرى وسالبة كلية كبرى الثالث من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى
 الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى الخامس من موجبة كلية صغرى و
 موجبة جزئية كبرى السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى فالضرب الاول
 والثالث والخامس ينتج موجبة جزئية واليهما اشار بقوله (لنتيم الموجبتان) الكلية والجزئية
 الصغرى ان كما في الاول والثالث (مع الموجبة الكلية) الكبرى (او) الموجبة الكلية
 الصغرى (مع الموجبة الجزئية) الكبرى كما في الخامس (موجبة جزئية) والبواق ينتج سالبة
 جزئية واليهما اشار بقوله (ومع السالبة الكلية) اي ينتج الموجبتان الكلية والجزئية
 الصغرى ان مع السالبة الكلية الكبرى كما في الثاني والرابع (او الكلية) الموجبة الصغرى
 (مع السالبة الجزئية) الكبرى كما في السادس (سالبة جزئية بالخلف) وهو ههنا
 جعل نقيض النتيجة لكلية كبرى وضغدى القياس صغرى لنتيم ما ينافى الكبر
 مثلاً كل جـ ب وكل جـ ا فبعض ب او الا فلا شئ من ب او هو مع الصغرى ينتج لا شئ من
 جـ ا وقد كان في الكبرى كل جـ ا وقس عليه بواق الضروب (او عكس الصغرى)

الى منافي الاختلاف لاولين يجعل الكبرى لكليتها والصغرى الصغرى مثلاً كل ج ب وكل
 آ ج فبعض ب او الا فلا شئ من ب او هو موم الصغرى ينتج لا شئ من ج او ينعكس الى لا شئ من آ ج
 وقد كان في الكبرى كل آ ج هـ وفي الثالث والرابع والخامس يجعل لا يجابها صغرى وكبرى
 القياس لكليتها كبرى مثلاً لا شئ من ج ب وكل آ ج فلا شئ من ب او الا فبعض ب او
 هو موم الكبرى ينتج بعض ب ج وينعكس الى بعض ج ب وقد كان في الصغرى لا شئ من ج ب هـ
 ولا ينتهض في البواقى (او يعكس للترتيب) ليرتد الى الشكل الاول فينتج نتيجة (ثم) عكس
 (النتيجة) ليحصل المطلوب وهو انما ينتهض في الاولين والثالث والسادس فقط دون البواقى مثلاً
 لا شئ من ج ب بعض آ ج فعكسنا الترتيب قلنا بعض آ ج ولا شئ من ج ب فانتمج بالشكل الاول
 بعض آ ليس ب وهي تنعكس الى بعض ب ليس آ بناء على انعكاس السالبة الجزئية من الخاصيتين
 (او يعكس للمقدمتين) ليرتد الى الشكل الاول فينتج نتيجة مطلوبة وهذا انما يجزى في السابعة و
 الخامسة والبواقى كما لا يخفى مثلاً كل ج ب ولا شئ من آ ج فعكسنا المقدمتين وصار هيئمة القياس
 هكذا بعض ب ج ولا شئ من ج ب بعض ب ليس او هو المطلوب (او يعكس للصغرى) ليرتد الى
 الشكل الثاني فينتج نتيجة مطلوبة وهذا انما يجزى في الثالث والرابع والخامس والسادس مثلاً بعض ج
 ليس ب وكل آ ج فعكسنا الصغرى وصار هكذا بعض ب ليس ج وكل آ ج فبعض ب ليس او هو
 المطلوب وهذا ايضا بناء على انعكاس الخاصيتين من السالبة الجزئية (او يعكس الكبرى) ليرتد الى
 الشكل الثالث وينتج النتيجة المطلوبة وهذا انما ينتهض في الاولين والرابع والخامس والسادس
 دون البواقى مثلاً كل ج ب وبعض آ ليس ج فعكسنا الكبرى على ذلك البناء فصار هكذا كل ج ب
 وبعض ج ليس آ فبعض ب ليس او هو المطلوب ولما فرغ المصنف من بيان الشروط بحسب الكم وكيف
 اراد ان يبين الشروط بحسب الجهة فقال (واما بحسب الجهة في المختلط) المختلط قياس مؤلف
 من الموجحات (ففى) الشكل الاول (ليشترط فعلية الصغرى) عند المتأخرين بناء على مذهب الشيخ
 في حقيقة القضية (لما قد سلف) في اشتراط الإيجاب من حديث عدم الاندماج لان الكبرى قد حكى فيها

مؤلف
 من لان في السادس
 الصغرى في بعض
 ينتج لا شئ من ج
 او ينعكس الى لا شئ
 من آ ج
 وقد كان في الكبرى
 كل آ ج هـ وفي
 الثالث والرابع
 والخامس يجعل لا
 يجابها صغرى وكبرى
 القياس لكليتها
 كبرى مثلاً لا شئ
 من ج ب وكل آ ج
 فلا شئ من ب او
 الا فبعض ب او
 هو موم الكبرى
 ينتج بعض ب ج
 وينعكس الى بعض
 ج ب وقد كان في
 الصغرى لا شئ من
 ج ب هـ ولا
 ينتهض في
 البواقى
 (او يعكس
 للترتيب)
 ليرتد الى
 الشكل الاول
 فينتج نتيجة
 (ثم) عكس
 (النتيجة)
 ليحصل
 المطلوب
 وهو انما
 ينتهض في
 الاولين
 والثالث
 والسادس
 فقط دون
 البواقى
 مثلاً
 لا شئ من
 ج ب بعض
 آ ج فعكسنا
 الترتيب
 قلنا بعض
 آ ج ولا شئ
 من ج ب
 فانتمج
 بالشكل
 الاول
 بعض آ ليس
 ب وهي
 تنعكس الى
 بعض ب ليس
 آ بناء على
 انعكاس
 السالبة
 الجزئية
 من
 الخاصيتين
 (او يعكس
 للمقدمتين)
 ليرتد الى
 الشكل الاول
 فينتج
 نتيجة
 مطلوبة
 وهذا
 انما
 يجزى في
 السابعة
 و
 الخامسة
 والبواقى
 كما لا
 يخفى
 مثلاً
 كل ج ب
 ولا شئ من
 آ ج
 فعكسنا
 المقدمتين
 وصار
 هيئمة
 القياس
 هكذا
 بعض ب ج
 ولا شئ من
 ج ب بعض
 ب ليس او
 هو
 المطلوب
 (او يعكس
 للصغرى)
 ليرتد الى
 الشكل الثاني
 فينتج
 نتيجة
 مطلوبة
 وهذا
 انما
 يجزى في
 الثالث
 والرابع
 والخامس
 والسادس
 مثلاً
 بعض ج
 ليس ب وكل
 آ ج فعكسنا
 الصغرى
 وصار
 هكذا
 بعض ب ليس
 ج وكل آ ج
 فبعض ب ليس
 او هو
 المطلوب
 وهذا
 ايضا
 بناء على
 انعكاس
 الخاصيتين
 من
 السالبة
 الجزئية
 (او يعكس
 الكبرى)
 ليرتد الى
 الشكل الثالث
 وينتج
 النتيجة
 المطلوبة
 وهذا
 انما
 ينتهض في
 الاولين
 والرابع
 والخامس
 والسادس
 دون
 البواقى
 مثلاً
 كل ج ب
 وبعض آ ليس
 ج فعكسنا
 الكبرى
 على ذلك
 البناء
 فصار
 هكذا
 كل ج ب
 وبعض ج ليس
 آ فبعض ب
 ليس او هو
 المطلوب
 ولما فرغ
 المصنف
 من بيان
 الشروط
 بحسب الكم
 وكيف
 اراد ان
 يبين
 الشروط
 بحسب
 الجهة
 فقال
 (واما بحسب
 الجهة في
 المختلط)
 المختلط
 قياس
 مؤلف
 من
 الموجحات
 (ففى)
 الشكل
 الاول
 (ليشترط
 فعلية
 الصغرى)
 عند
 المتأخرين
 بناء
 على
 مذهب
 الشيخ
 في
 حقيقة
 القضية
 (لما قد
 سلف)
 في
 اشتراط
 الإيجاب
 من
 حديث
 عدم
 الاندماج
 لان
 الكبرى
 قد
 حكى
 فيها

المتن المختلط

أو كبرى مشروطة إذا كانت صحتها محل هذا الشرط عند استصحابها الممكنة الصغرى اللازمة الضرورية الكبرى
 أو احدها المشروطتين أو الممكنة الكبرى اللازمة الضرورية لا غيرين ذلك لولاه كذا الكبرى الممكنة إما مع
 غير الدائمتين وقد عرفت أنها لا ينتج في الاختلاط الاخصر إمام الدائمة الصغرى ولا يصدق النتيجة في قولنا
 لا شئ من الحمار كروب زيد دائما وكل حمار كروب زيد بالامكان أو كما الصغرى الممكنة إمام الكبرى
 السبع الغير المنعكس سواء لها وقد عرفت أنها لا تنتج مع الاخصر أو مع البسيطتين العرفية العامة
 والدائمة ولا يصدق النتيجة ح في مثل قولنا كل حمار كروب زيد بالامكان ولا شئ من الناهق بمر كروب
 زيد دائما مادام الذات أو مادام ناهقا وهذا موقوف على تخلف الدوام عن الضرورة في الكليات
 وأما الممكنة الصغرى مع العن الخاصة عند المتأخرين لا ينتج فمنهم من بين بان اللادوام لا دخل
 له في الانتاج لكونه موافقا للصغرى في الكيف العرفية العامة غير منتجة كما عرفت ولا يخفى فله
 فان علم انتاج كل واحد من جزئين انفرادا لا يستلزم عدم انتاج المجموع من المجموع فان الاجتماع ربما
 يكون حكما لا يكون للاجزاء ومنهم من قال ان الانتاج غير معلوم التحقق وعند الشيخ إذا كانت الصغرى
 موجبة ممكنة والكبرى سالبة عرفية خاصة ينتج ممكنة عامة بينه النصير الطوسي بالخلف مثلا
 بـ ج بالامكان ولا شئ من اـ ب مادام اـ ب دائما فلا شئ من بـ ج بالامكان ولا في بعض بـ ج بالضرورة
 وقد مع الكبرى محال ولا لزوم ضرورية لادائمة وهذا لو تم لدل على انتاجها مطلقة عامة لاجاب
 صاحب المطالع بان غاية ما لزوم منه صدق لا شئ من بـ ج أو ليس للصغرى دخل في ذلك
 في ذلك لاستقلال الكبرى في ذلك اذ قبل العرفية الخاصة مستلزم لسلب موضوع عن كل ما يباين
 بالفعل ولا لزوم دائمة لادائمة ومعنى ان يحصل من المقدمتين ان يكون لكل منهما دخل في ذلك فتنا
 فيه ثم اعلم انه خالف لشيخه في هذا الحكم قال الممكنة الصغرى مع المنعكسة السوالب تنتج ممكنة عامة إذا
 كانت الكليات سالبة بالعكس مثلا كل جـ ب بالامكان ولا شئ من اـ ب مادام اـ ب فنعكسنا الكبرى
 فصار لا شئ من بـ ج مادام بـ ج وهو ينتج لا شئ من جـ ب بالامكان بناء على راحة الامم الضرورية
 فانها تنتج ضرورية وقال إذا كانت الكبرى موجبة فلا ينتج لعدم جريان العكس مثلا

قوله
 اعلم ان الاختلافات التي بين
 بيان عقيدة الشيخ في هذا الباب
 الكبرى مع الدائمة واختلاف
 الممكنة الصغرى مع العن الخاصة
 مع العرفية العامة لا يكون
 فوارقا في الممكنة الصغرى
 مع العن الخاصة بالامكان
 السوالب في كل موضع
 فانها لا تنتج من العرفية
 الباطنية بل من العرفية
 السوالب في كل موضع
 فقولنا ان الانتاج غير معلوم
 التحقيق عند المتأخرين لا ينتج
 فمنهم من بين بان اللادوام لا دخل
 له في الانتاج لكونه موافقا للصغرى
 في الكيف العرفية العامة غير منتجة
 كما عرفت ولا يخفى فله
 فان علم انتاج كل واحد من جزئين
 انفرادا لا يستلزم عدم انتاج المجموع
 من المجموع فان الاجتماع ربما
 يكون حكما لا يكون للاجزاء
 ومنهم من قال ان الانتاج غير معلوم
 التحقق وعند الشيخ إذا كانت
 الصغرى موجبة ممكنة والكبرى
 سالبة عرفية خاصة ينتج ممكنة
 عامة بينه النصير الطوسي بالخلف
 مثلا
 بـ ج بالامكان ولا شئ من اـ ب
 مادام اـ ب دائما فلا شئ من بـ ج
 بالامكان ولا في بعض بـ ج بالضرورة
 وقد مع الكبرى محال ولا لزوم
 ضرورية لادائمة وهذا لو تم لدل
 على انتاجها مطلقة عامة لاجاب
 صاحب المطالع بان غاية ما لزوم
 منه صدق لا شئ من بـ ج أو ليس
 للصغرى دخل في ذلك
 في ذلك لاستقلال الكبرى في ذلك
 اذ قبل العرفية الخاصة مستلزم
 لسلب موضوع عن كل ما يباين
 بالفعل ولا لزوم دائمة لادائمة
 ومعنى ان يحصل من المقدمتين ان
 يكون لكل منهما دخل في ذلك فتنا
 فيه ثم اعلم انه خالف لشيخه في
 هذا الحكم قال الممكنة الصغرى
 مع المنعكسة السوالب تنتج ممكنة
 عامة إذا كانت الكليات سالبة
 بالعكس مثلا كل جـ ب بالامكان
 ولا شئ من اـ ب مادام اـ ب فنعكسنا
 الكبرى فصار لا شئ من بـ ج
 مادام بـ ج وهو ينتج لا شئ من
 جـ ب بالامكان بناء على راحة
 الامم الضرورية فانها تنتج
 ضرورية وقال إذا كانت الكبرى
 موجبة فلا ينتج لعدم جريان
 العكس مثلا

لا شيء من جرب بالامكان وكل أب مادام أو عكس الكبرى لكونه جزئية غير قابلة لكبروية
 الشكل الاول الصغر غير قابلة للانعكاس كذا لا يجزى فيه الخلف ايضا كما يظهر على تأمل وهذا صحيح
 في ماعدل المشروطتين فان نقيض النتيجة الضرورية مع احد المقتضى ضرورية منافية للصغرى وايضا في الحقيقة
 منها بل وفي عرفت ايضا ينتج ضرورة لادائمة او دائمة لادائمة ثم لعل ما قال الشيخ تحكروا فان
 الدليل الذي يجري في انتساب المكنة الصغرى في الشكل الاول جار هذا ايضا لاننا افترضنا الصغرى
 مطلقة لصالح المطلق مع احكام النعكسة السوالية فيمكن النتيجة الفعلية فيصير المكنة العامة بالفعل
 والله اعلم بالصواب (والنتيجة دائمة ان كان هناك دوام) في احكام المقدمتين بان تكون ضرورة او
 دائمة عند المتأخرين وعند الشئ ضرورة ان كان هناك ضرورة او دائمة ان كان دوام (ولا) اي وان
 لم يكن في احكام المقدمتين دوام (فك الصغرى) اي فالنتيجة كالصغرى (يحد وفاعتقاد الوجود) كونه
 موافقا للمقدمة الاخرى في الكيف ولقياد الوجود فيها في عدم الانعكاس فلا دخل له في الانتاج فتأمل
 (والضرورة) فاذا كان الصغر مشروطا تكون النتيجة عينية (وقية مخافية) فانا بيننا ان السالبة الضرورية
 تنعكس كنفسها او كذا المشروطة فيكون ضرورة مع الضرورية ولا يحذف قيد الضرورة اذ كان
 الكبرى مشروطة كذا في الحاشية وهذا انما يجزى فيما اذا كان الكبرى سالبة واما اذا كانت موجبة
 فلا تنعكس لاجزئية غير قابلة لكبروية الشكل الاول فلاولى ان يقال على انتاج المكنة والحيينية
 الممكنة في صغرها الشكل الاول ليستدل بالخلف والتحقيق ان الضرورية ان اخذت بالمعنى الاعمر
 فينتج ضرورة ولا دائمة اذ لا يصح في قولنا لا شيء من الحما يفرس بالضرورة وكل مركوب زيد
 فرس بالضرورة ينتج لا شيء من الحما يفرس كذا زيد بالضرورة واما المشروطة فقد ظهرت ان لها
 لا تنعكس كنفسها سواء اخذ الضرورة اعم واخص السرفي انتاج هذا الشكل كما ذكر عند وجود هذه

قوله في بعض الشروح اشارة الى انهم من الضابطات المذكورة في الاصل ان شيخ الصغرى الدائمة الضرورية مع الكبرى
 الغير الممكنة دائمة ليس على الإطلاق بل في تعيينها ان الانتاج في الاكسليم في السالبة الكبرى يصح كل كون سوف سواء بالضرورة ولا شيء
 من ان الاجرام السواءية سوادا في توقيتها لا فاما كذب لا شيء من كون الكسوف بلون جسم سوادا لو بالامكان انت لا يذهب اليك ان هذا كونه
 لوجها محلا فيقول ان القائل لا يتم فان الكبرى كافية فان لعل القمر سوادا على طردة فكيف يصح لا شيء من الوان الاجرام السواءية يسودا فانهم انهم
 بالضرورة لا شيء من الحما يفرس كذا زيد بالضرورة واما المشروطة فقد ظهرت ان لها
 لا تنعكس كنفسها سواء اخذ الضرورة اعم واخص السرفي انتاج هذا الشكل كما ذكر عند وجود هذه

قوله في بعض الشروح اشارة الى انهم من الضابطات المذكورة في الاصل ان شيخ الصغرى الدائمة الضرورية مع الكبرى
 الغير الممكنة دائمة ليس على الإطلاق بل في تعيينها ان الانتاج في الاكسليم في السالبة الكبرى يصح كل كون سوف سواء بالضرورة ولا شيء
 من ان الاجرام السواءية سوادا في توقيتها لا فاما كذب لا شيء من كون الكسوف بلون جسم سوادا لو بالامكان انت لا يذهب اليك ان هذا كونه
 لوجها محلا فيقول ان القائل لا يتم فان الكبرى كافية فان لعل القمر سوادا على طردة فكيف يصح لا شيء من الوان الاجرام السواءية يسودا فانهم انهم

عنه الشرائط اما اذا كانت الصغرى ائمة مع المطلقة العامة او ضرورية مع الممكنة فان الكبرى حاكمة بان
نسبة الاوسط الى الاكبر بالاطلاق او بلا مكان والصغرى قد حكمت بان نسبة الاوسط الى الاصغر
منافية لها فيجب ان يكون ذات الاصغر غير ذات الاكبر كيف وان التحدت بالزم اجتماع المتناقضين فيجب
ان يسلب الاكبر عن الاصغر دائماً واما ان ذلك السلب ضروري فانه لا يخلو ان لا يعطيه هذا التناقض
وقس عليه عكس ذلك واما اذا كان الصغرى الفعلية غيرهما مع احد الوصفيات او الممكنة مع
احدى المشروطتين فان الكبرى حاكمة بان نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بالذم على المشق الاول
وبالضرورة على الثاني وبالحجة مناقية لنسبة الى ذات الاصغر فلا بد ان يكون وصف الاكبر منفكاً عن ذات
الاصغر بالجملة التي نسب بها الاوسط اليها ان دائماً فلا يمان وفقاً فاما ان كان لادائها لا يكون
انفكاً الاكبر عن دائماً لان لا دوام نسبة وصف الاوسط اليها غير منافي لنسبة الى وصف الاكبر كما
انفكاً الاكبر عن ذات الاصغر لا يلزم ان يكون ضرورياً فان غاية ما يلزم من انتفاء امكان صدق
وصف الاكبر عليها ولا يلزم منه امكان انتساب وصف الاوسط اليها بالنسبة الموجبة التي انتسب بها الى
وصف الاكبر فان هذه النسبة انما هي لما صدق عليه الاكبر وايضاً امكان الملزوم لا يستلزم امكان
اللازم اذا كان محالاً بالغير كما امر غير ضرورة ولعلك تتجهت من ههنا ان ضابطة نتائج هذا

له قوله ان ذلك السلب ضروري آراءه بالضرورة المعنى الاخص اما الضرورة بالمعنى العام فمن اللازم هذا الثاني فان في الثاني وجوب ذات
الاصغر غير ذات الاكبر بوصف الاكبر منها سلب واما في هذا السلب ضروري ولو بالاطلاق لطلان الاتفاق **له** قوله فانه يمكن ان لا يصف
الاكبر لو لم يكن في ذلك ان ثابتاً بالجملة المنافية للجملة التي نسب بها الاوسط الى ذات الاصغر فوصف الاوسط اليه ثابت بجملة الموجبة واما اذ في
وقت فاعلم ان الثاني فانهم **له** قوله وانما كانت تبين على نحو من ثقتك منك انك لا تقيد على سلاسلك لا تهاب في ان الصغرى الموجبة
المركبة غير الوجودية الاضورية والمكتملة الخاصة مع الكبرى الموجبة لا تكتمل السوابق نتيجة سالبية مطلقة عامة المانع الدائرة فانها نتيجة دوائر وكذا الكبرى المركبة
للموجبة مع الموجبة اذا كانت في احد المتين كذا الصغرى الموجبة المكتملة الخاصة مع احد المشروطتين الموجبتين نتيجة سالبية مكتملة ومع الضرورية سالبية ضرورية
او دائرية وكذا المكتملة الخاصة مع الصغرى الضرورية الموجبة سالبية ضرورية او دائرية وشأنها الوجودية الاضورية الماني الصورة الاولى فلان نسبة وصف الاوسط الى
ذات الاصغر لا دائرية ونسبة وصف الاوسط الى ذات الاكبر دائرية ان كان في الكبرى دوام وكذا الى وصف الاكبر ولا شك في تناقضها الماني الصورة الثانية فلان
نسبة وصف الاوسط الى ذات الاكبر دائرية والى ذات الاصغر لا دائرية واما في الصورة الثالثة فلان نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بالان لا الخاص
ونسبة الى وصف الاكبر بالضرورة ولا شك في تناقضها قس الصورة الرابعة والخامسة على الاولى والثانية والمتاخر لم يتغير هذه الاختلافات النتائج فلما منهم
هذه النتائج بالذات للدوام الذي هو سالبية فقد لازم الاختلاف في كيف وانت قد عرفت ان اللا دوام جهة الغلبة اللاحقة والحقبة جهة الغلبة اللاحقة
والحقبة مشتقة على حسبة الكيفية بها فهي نتيجة بالذات والاساسية فدلوا التزاماً فالنتائج بالذات الايجاب ثم لا وجب رفض هذه الاختلافات كون النتيجة

قوله
الشرائط اما اذا كانت الصغرى ائمة مع المطلقة العامة او ضرورية مع الممكنة فان الكبرى حاكمة بان
نسبة الاوسط الى الاكبر بالاطلاق او بلا مكان والصغرى قد حكمت بان نسبة الاوسط الى الاصغر
منافية لها فيجب ان يكون ذات الاصغر غير ذات الاكبر كيف وان التحدت بالزم اجتماع المتناقضين فيجب
ان يسلب الاكبر عن الاصغر دائماً واما ان ذلك السلب ضروري فانه لا يخلو ان لا يعطيه هذا التناقض
وقس عليه عكس ذلك واما اذا كان الصغرى الفعلية غيرهما مع احد الوصفيات او الممكنة مع
احدى المشروطتين فان الكبرى حاكمة بان نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بالذم على المشق الاول
وبالضرورة على الثاني وبالحجة مناقية لنسبة الى ذات الاصغر فلا بد ان يكون وصف الاكبر منفكاً عن ذات
الاصغر بالجملة التي نسب بها الاوسط اليها ان دائماً فلا يمان وفقاً فاما ان كان لادائها لا يكون
انفكاً الاكبر عن دائماً لان لا دوام نسبة وصف الاوسط اليها غير منافي لنسبة الى وصف الاكبر كما
انفكاً الاكبر عن ذات الاصغر لا يلزم ان يكون ضرورياً فان غاية ما يلزم من انتفاء امكان صدق
وصف الاكبر عليها ولا يلزم منه امكان انتساب وصف الاوسط اليها بالنسبة الموجبة التي انتسب بها الى
وصف الاكبر فان هذه النسبة انما هي لما صدق عليه الاكبر وايضاً امكان الملزوم لا يستلزم امكان
اللازم اذا كان محالاً بالغير كما امر غير ضرورة ولعلك تتجهت من ههنا ان ضابطة نتائج هذا
له قوله ان ذلك السلب ضروري آراءه بالضرورة المعنى الاخص اما الضرورة بالمعنى العام فمن اللازم هذا الثاني فان في الثاني وجوب ذات
الاصغر غير ذات الاكبر بوصف الاكبر منها سلب واما في هذا السلب ضروري ولو بالاطلاق لطلان الاتفاق **له** قوله فانه يمكن ان لا يصف
الاكبر لو لم يكن في ذلك ان ثابتاً بالجملة المنافية للجملة التي نسب بها الاوسط الى ذات الاصغر فوصف الاوسط اليه ثابت بجملة الموجبة واما اذ في
وقت فاعلم ان الثاني فانهم **له** قوله وانما كانت تبين على نحو من ثقتك منك انك لا تقيد على سلاسلك لا تهاب في ان الصغرى الموجبة
المركبة غير الوجودية الاضورية والمكتملة الخاصة مع الكبرى الموجبة لا تكتمل السوابق نتيجة سالبية مطلقة عامة المانع الدائرة فانها نتيجة دوائر وكذا الكبرى المركبة
للموجبة مع الموجبة اذا كانت في احد المتين كذا الصغرى الموجبة المكتملة الخاصة مع احد المشروطتين الموجبتين نتيجة سالبية مكتملة ومع الضرورية سالبية ضرورية
او دائرية وكذا المكتملة الخاصة مع الصغرى الضرورية الموجبة سالبية ضرورية او دائرية وشأنها الوجودية الاضورية الماني الصورة الاولى فلان نسبة وصف الاوسط الى
ذات الاصغر لا دائرية ونسبة وصف الاوسط الى ذات الاكبر دائرية ان كان في الكبرى دوام وكذا الى وصف الاكبر ولا شك في تناقضها الماني الصورة الثانية فلان
نسبة وصف الاوسط الى ذات الاكبر دائرية والى ذات الاصغر لا دائرية واما في الصورة الثالثة فلان نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بالان لا الخاص
ونسبة الى وصف الاكبر بالضرورة ولا شك في تناقضها قس الصورة الرابعة والخامسة على الاولى والثانية والمتاخر لم يتغير هذه الاختلافات النتائج فلما منهم
هذه النتائج بالذات للدوام الذي هو سالبية فقد لازم الاختلاف في كيف وانت قد عرفت ان اللا دوام جهة الغلبة اللاحقة والحقبة جهة الغلبة اللاحقة
والحقبة مشتقة على حسبة الكيفية بها فهي نتيجة بالذات والاساسية فدلوا التزاماً فالنتائج بالذات الايجاب ثم لا وجب رفض هذه الاختلافات كون النتيجة

الشكل احدا من امانافاة النسبة المتحققة في الكبرى الى ذات الاكبر للنسبة المتحققة في الصغر الى ذات
 الاصغر ليدل على مغايرة الذاتين ويلزم دوام سلب الاكبر عما يصد عليه لا صغرا مانافاة نسبة و صنف
 الاوسط الى وصف الاكبر التي تضمنها الكبرى الوصفية لنسبته الى ذات الاصغر ليدل على عدم صد وصف
 الاكبر على ذات الاصغر بلجهة التي انتسبها اليها الاوسط كما ظن القنازاني ان منافاة نسبة وصف
 الاوسط الى وصف الاكبر لنسبته الى ذات الاصغر هذا الشكل فان غلط فاحش هكذا ينبغي ان يفهم
 هذا القلم والله اعلم بحقيقة الحال (روفي) الشكل (الثالث) يشترط (ما) اشترط (في الاول) من فعالية
 الصغر والى ليدل على الصغر تحت الاوسط فلا يلزم النتيجة (والنتيجة) في هذا الشكل ايضا كما الكبرى في
 غير الوصفية (الاربعة) لان الكبرى حاكمة بثبوت الاكبر لا افراد الاوسط وقد حكمت الصغر ان الاصغر لا و
 ملتقيان في بعض الافراد فيكون الاكبر ايضا ثابتا لبعض افراد الاصغر بلجهة التي ثبتت الاكبر لا افراد الاوسط و
 الا فحسب (لصغر) اي الحكم من احد الوصفية والنتيجة كعكس لصغر لان الكبرى حكمت بالاكبر لا افراد الاوسط وجميع
 افئة وصف الاوسط فلا بد ان يثبت للاصغر ايضا ازمة الاوسط اذ حكمت الصغر كما انها ملتقية في فرد من
 فذلك الفرد فرد الاوسط فان ثبت الاوسط اذ ثابت الاكبر اذ ان وقتا فوقتا لكن لا يكون مطلقا بل حال كونه
 محذورا عنه لا دوما) كونه سالبة ولا دخل له في لا نعيم ولعلك تعلم ان في الشكل الاول ان الكبرى اذا كانت
 عاملة يلزم تقبيلا النتيجة بالادوام الحكم في عكس لصغر لا دوام كقول وصف الاوسط غير اثم ففوا الشرط
 ليكون الاكبر ايضا غير دائم ومضموم اليه لا دوام الكبرى) لا نذر لم البين فقد ظهر ان هذا
 الشكل قريب الى الاول في الشروط والانتاج ضابطه الشكلين كونهما مشتغلين على ملاقات
 الاوسط للاصغر بالفعل ليكون الاصغر فرد الاوسط وكلا جميع افراد الاوسط يحكموا عليها في احد
 المقدمتين ليدل على افراد موضوع الصغر تحت موضوع الكبرى ليس كما لا كبر الى افراد الاصغر
 طبق حكم الكبرى والعلم الحق عند علام الغيوب واعرض لم عن الشكل الرابع وقال (ولحكام
 الاختلاط الرابع) تعرف في المطولات) لبعدها الطبع جدا ونحن نذكرها فاعلم انه يشترط في الشكل الرابع
 بالجهة خمسة شروط الاول فعالية المقدمتين ولا يستعمل المكنة لمصدا كما ركوب بالامكان ولا شيء من

قوله
 يعني ان اذا استقرت النسبة
 الصغرى في الشكل الثالث
 لما من في الشكل الثالث
 ثم في الحكم الاول من عدم
 الاوسط ان الحكم الاول من عدم
 باوجود سلب الاكبر في الكبرى على
 ليس صغرا بالفعل والله اعلم
 فحاز ان يثبت للاصغر ايضا ازمة
 بالفضل على الاوسط الا وهو
 يثبت على الاوسط
 في الحكم بالاكبر على الاوسط
 الحكم على الاوسط في الاول
 الغرض من الحكم بالاكبر في الاول
 وان ثبتت فعالية
 الصغرى فيكون ان خلافا
 المكنة الاختلافات
 بل في الاختلافات
 واثبت دارين في الكبرى
 قول محذور في بعض النسخ
 لا يكون ان يكون من احد
 التمس التي في حكم الاشياء
 والفرق بين من اوصى
 في الرابع فان كان الاول
 كان يثبت النتيجة في وجه
 الصغر من الحكم بالاكبر
 ان كان محذورا في ١٢

اللزوم داخل في الجميع) التي كان علمها اللزوم (فهذا المنع) بالحقيقة يرجع الى منعه اللزوم وقد فرض
وجوده ههنا) فيه انه ليس حقيقة اللزوم الكلي لاعام انفكاك التالي عن المقدم في جميع التقادير الممكنة
الاجتماع مع المقدم كما نقل المصنف عن الشيخ سابقا ووقت عدم اللزوم غير ممكن الاجتماع مع المقدم على ان
الشك ان وجهه الى الاستثنائي الذي فيه الشرطية جزئية والاستثناء كلي لم يكن يتم الحل فاذا ان الحقي
في الجواب ان هذا المنع يرجع الى هذا الاستثناء اذ حكم فيه بان التالي منتف في الواقع ونحن انما ندعي
ان الاستثنائي انما ينتج صراحة اذا كان مقدما صا دقتين وان انتفاء اللازم في الواقع ليستلزم
انتفاء اللزوم فيه فاذا ظهر ان الشك في غاية السخاوة واعلم ان فيه تحريف الكلام عن مواضعه فان
اصل الشك او رده المفضل لا يهمل صاحب التنزيل على عكس النقيض قال ان اللزومية الكلية
لا تنعكس كلية لجواز استثناء انتفاء التالي فاذا فرض لعله لا يتقبل اللزوم واجاب النصيب الطوسي
بما اجابته المصنف هذا والله اعلم (وفي منفصلة ينتج الوضع) اي وضع كل (الرفع) اي رفع الآخر (كما نفاة
الجمع) ولا ينتج الرفع الوضع لجواز ارتفاع الجزئين (والرفع الوضع) اي ينتج رفع كل وضع الآخر (كما
الحل) ولا ينتج الوضع الرفع لجواز اجتماع الجزئين (والحقيقية ينتج النتائج الاربع) اذ وضع كل
ينتج رفع الآخر وضع كل وضع الآخر هذا العلم التام عندها العلم وما فرغ عن القياس
البيسط باقسامه شرعا في المركب (و) قال (القياس المركب) من قيسة (موصول النتائج) نحو
كل ج ب وكل ب او كل ا ه وكل ه ع (او مقصودها) نحو كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا او كل ا ه
فكل ج ه وكل ه ا فكل ج ز (اقيسة) متعددة يرجع الى الافعال المذكورة كل منها (ومنه الخلف وهو
ما يقصد فيه اثبات المطلوب بابطال نقيضه) قال الشيخ في وجه تسمية خلقا انه يعطى النتيجة من
خلفه فعلى هذا ينبغي ان يقر الخلف بفقر الخاء والمشهور الضم بمعنى لردى واليه ميل الطوسي (وكرر
الى اقتراي) شرطي (واستثنائي) فان الحاصل لو لم يكن المطلوب ثابتا كان نقيضه ثابتا وكما كان
ثابتا ثبت المحال والتالي باطل هذا اذا كانت الشرطية المقدمة الثانية من الاقتراي ضرورية وكذا
استثناء الاستثناء او اما اذا كان احدهما انظرية يحتاج الى قياس اخر لاثباتها ثم هذا لا يرجع مد

والتاريخ في الأصل فنهك قياسا ثمرة القياس للعلل القياس واحد ويكون كل اثنين من تلك الغيا سا قيا سا متجا للنبوة ويسي قياسات مركبة ٢٢ مقرر

كل واحد أحد حكم الأفراد الاغلب لا يلزم ان يكون حكم مجموع واحد حكم الاغلب فان الكل الافراد في المجموع
مفتقران في الحكم لكل الافراد قد يصلح ثبوته لكل واحد لا وانفراد في الصفة الضرورية يظن بإسلام كل واحد
وبحسب الإسلام مجموع اثنين لا معاً ولا منتشرين والمزوم لظن كفر الباقي هو الثاني دون الاول والخم
الشك ولعل ذلك هو مراد المجيب في لا يرده عليه شيء ولو تنزلنا قلنا في الجواب ان الضعيف يضمحل
عند وجود القوى فتعين كفر واحد من الثلاثة ابطل الظن بالإسلام الكل كما ان النص القاطع يبطل
القياس ولا ضير فيه فيخلف قاعدة الاغلبية في بعض المواضع وجود المانع غير مضر هذا والله اعلم

بالصواب لما فرغ من الاستقراء اراد ان يشترع في التمثيل (و) قال لا التمثيل الاستدلال بجزمي على جزئي
آخر لا مر مشترك والفقهاء يستعملون قياساً والاول اصل والثاني فرعاً والمشاركة علة جامعة فالوا
هي حجة ظنية وبعضهم شددوا وقالوا دون الاستقراء والشيخ افطى في ذلك وقال هو ابيض حجة
ضعيفة وهذا كله من سوء فهم الشيخ واتباعه والنصيب لطوسى قال انتهى في هذا الامر حد البلاد ووطن
انه لا يلزم منه شيء فاننا بينا سابقاً ان طريق لا يصلح فيه قطعي فانه راجع الى القياس فكانت مقدماً
قطعية تورث القطع كالقياس لمنطقه وهل يشك عاقل اذا ثبت ان حكم الجزئي معلول لعل قطعاً
وهي موجودة في جزئي آخر قطعاً في ان يثبت ذلك الحكم في ذلك الجزئي قطعاً سيما اذا علم قطعاً ان
العللة انها وضعت علة لتعد الحكم بها وكانت ظنية تورث الظن فمن اين ضعف هذه الحجة و
لعل الفقهاء اعطى الله اعلامهم انها حكمها بالظنية لان الاغلب في مقدماته الظن ومن ههنا ترى
بعضهم يقدمون بعض التمثيلات على بعض النصوص بالجملة تضعيف هذه الحجة لا يصلح الاعين من
انتهى حد البلاد ولا يليق ان يعاطب في ما احث العلية (ولا ثبات العلية طرق) مذكورة في
اصول الفقه (والعدالة) عندها المنطق (لأنه ان يبعده عنه بالطرد والعكس وهو الاقتران) اي
اقتران الحكم بالعللة (ووجدوا عما قالوا الدوران اية كفى المدارعة للدائر) لا يخفى عليها
ان يحمد الدوران قد يكون في معلولى علة واحدة وفي المتضايفين فكيف يكون اية للعلية بل لا بد لها
من التأثير كما قال امام الهمام امام الامامة سيد الانقياء والعلماء وارث رسول الله صلى الله عليه وآله

قوله علم
اسم مشترك بينهما
لا مر مشترك في قوله
فان من بين ان التمثيل
استدلال جزئي على جزئي
مثلاً وان كان لا يثبت
شك في ان الحكم الحق
هو الثاني فان علم الحق
المستدلف فان علم الحق
لا يثبت ذلك

الامام الحارثي ما منا ابى حنيفة واقل ابى يزيد لبيطاً عمر رحمه الله تعالى وغيرهما من الائمة والمسلمين والمظنون انهم كل
فاعل مرهمهم والمخيلة نحو زيد فغير المشتبه او هي اما مشبهة بالواجب القبول فهي مرهم النصف نصف مرهم
النصف فانه ربما يحكم العقل لشبهه ان النصف نصف النصف او بالمشهور ان نحو كل جسم في مكان
عند المشائين فانه يحكم به باشتباهه ان كل جسم في جزو ونحوه انهم الظاهر خير فان فيه
اشتباها بان صلة الرحم خيرا والمقبولات تحيى قتل النفس بالجوع خير فان فيه اشتباها بقول العارف
جلال الدين روى صاحب المتنوى تقليل الطعام خيرا والمظنون ان فهم فعل ما لم يسرف فاعله منصوب
ففيه اشتباها بان المفعول منصوب واذا عرفت ذلك فاعلم ان الحجية اما مفيدة لليقين الجازم المطابق
فهى البرهان والليقين على وجه الشبهة او التسليم فهى الجدل والظن فهى الخطاية او التخيل فهى المشعر
او لليقين الكاذب فهى المغالطة فهذه خمسة اقسام للقياس واذا علمنا ذلك فلنرجع الى شرح المتن
(الاول البرهان وهو القياس اليقيني المقدم) فان قلت هذا يصدق على الشكل الثانى المؤلف
من موجبتين من اليقنيات فالصواب ان يقال المتبريقيننا قلت الاشكال الغير المشتقة على
شرائطها ليس قياسا حقيقيا وانما يطلق عليها على التسامح ثم لما كان في توهم البعض ان
اليقنيات منحصرة في العقلية ازال بقوله (عقلية كانت او ثقيلية فان النقل قد يفيد القطر)
اذ كان خبر من ينتمى عليه الكذب كخبر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله واصحابه وخبر
الجماع (فعمد النقل الصوف ليس كذلك) اذ لا بد في القياس من المقدمات والصورة والنقل لا يفي
بها (واليقين) المستعمل في هذه الصنعة (هو الاعتقاد الجازم) بحيث لا يحتمل للتقيض خروج به
(المطابق) للواقع خرج به الجهل المركب (الثالث) الضرورى بحيث لا يمكن الزوال قالوا اخرج بيقين
المقلد وفيه تأمل وصناعة البرهان ملكة يقتدر بها على تاليف البرهان لتحصيل هذا اليقين
ثم اعلم انه ظن فهم ان لا يقين الا من البرهان فذهب من قال لا يمكن تحصيل اليقين من البرهان
وما هو مستعمل في العلوم ليس هاتوا والا لزم التسلسل فان مقدماته يجب ان يكون يقينية اذ
لا يقين من غير اليقنيات وهكذا يتسلسل ومنهم من اعترف بالبرهان وقال يستدل على

هذا هو المطلوب في المتن
فان قيل انما هو القياس اليقيني المقدم
فان قيل هذا يصدق على الشكل الثانى المؤلف
من موجبتين من اليقنيات فالصواب ان يقال
المتبريقيننا قلت الاشكال الغير المشتقة على
شرائطها ليس قياسا حقيقيا وانما يطلق عليها
على التسامح ثم لما كان في توهم البعض ان
اليقنيات منحصرة في العقلية ازال بقوله
(عقلية كانت او ثقيلية فان النقل قد يفيد القطر)
اذ كان خبر من ينتمى عليه الكذب كخبر الله تعالى
ورسوله صلى الله عليه وآله واصحابه وخبر
الجماع (فعمد النقل الصوف ليس كذلك)
اذ لا بد في القياس من المقدمات والصورة
والنقل لا يفي بها (واليقين) المستعمل في
هذه الصنعة (هو الاعتقاد الجازم) بحيث لا
يحتمل للتقيض خروج به (المطابق) للواقع
خرج به الجهل المركب (الثالث) الضرورى
بحيث لا يمكن الزوال قالوا اخرج بيقين
المقلد وفيه تأمل وصناعة البرهان ملكة
يقتدر بها على تاليف البرهان لتحصيل هذا
اليقين ثم اعلم انه ظن فهم ان لا يقين الا
من البرهان فذهب من قال لا يمكن تحصيل
اليقين من البرهان وما هو مستعمل في
العلوم ليس هاتوا والا لزم التسلسل فان
مقدماته يجب ان يكون يقينية اذ لا يقين
من غير اليقنيات وهكذا يتسلسل ومنهم
من اعترف بالبرهان وقال يستدل على

هذا هو المطلوب في المتن

كذا في الشفاء وقال النصير الطوسي قدس والتجربة سواء الا انه في التجربة يعلم العلة اجالا ولذا يكون في جميع المعجزات
قياس احد في الحدس يعلم بخصوصها ولذا يكون في كل حدس قياس على حدس وقد مرده المص سابقا
ثم ان التجربة لا بد فيها من ان يرعى قيود شوهدها بخبريات معارف من شاهد لترجي اسود لا بد ان
يحكم ان كل انسان زنجي اسود لان كل انسان اسود فان الذهن انما ينتقل الى عليه ما وجد فيه
الحكم ولازمة اياها دون ما هو اعلم كذا في الشفاء ايضا هذا والعلم الحق عند علم الغيب (وقد نازع
بعضهم في كونها) اعلى التجريبات (من اليقينية) زعماء منهم عدم الفرق بينهما وبين الاستقرائيات
كالحدسيات) اي كما انهم زعموا ان الحدسيات ايضا غير مفيدة للعلم اليقيني ولعل انكار التجريبات من جملة
انكار الضروريات واما الحدسيات فالحال لا يعلم الا من له حدس والعلم الحق عند العلم الخبير
او المتواترات وهو اي التواتر اخبار جملة يحيل العقل تواطوئهم على الكذب تعيين العدد
اي عدد الجملة (ليس بشرط في التواتر بل الضابطة) في مبلغ يقيد اليقين وهو يختلف باختلاف
الاشخاص والوقاات والوقاات ولعل هذا ضروري عند ذي فهم مع ذلك خولف فيه فقيل اقله
اربعة وقيل خمسة وقيل سبعة وقيل عشرة وقيل اربعين وقيل خمسون وقيل ثلثمائة والحق ما ذكر
والنقص في اصول الفقه (نعم لا بد فيه من) شرطين احدهما (الاتهاء الى الحسن) فلا تواتر في
العقليات فان قلت قد استدل السلف بالخلف بالتواتر على كون الصلوة فرضا وان الساعة حق
وعذاب القبر حق والشفاعة حق مع كونها عقليات صرفة قلت لا يستدل بالتواتر على هذه الامور
بل يستدل على وجود قول رسول الله صلى الله عليه واله واصحابه وسلم الدال عليها دلالة قطعية وهو
مسموع محسوس ويستدل به على تلك الامور كقول الخبر بها صادقا من غير ريب وارتباب (و) ثانيهما
مساواة الطرف الوسط) بان يكون في كل مرتبة مبلغ يحيل العقل تواطوئهم على الكذب كادعاء اليهود تواتر
قتل عيسى على نبينا وآله واصحابه الصلوة والسلام وقول موسى انه لا نبي بعدي وكادعاء الروافض
تواتر نص تسليم الخلافة الى امير المؤمنين على كرم الله وجهه ودعواه ذلك لكن لم يظفر بان
هذه الاقوال قد وضعت في بدأ الرجاء قليلة ثم نقل عن الواضعين تواتر ان الفلاسفة وجمهور

مع قوله قد نازع بعضهم في كونها اعلى التجريبات من اليقينية زعماء منهم عدم الفرق بينهما وبين الاستقرائيات كالحدسيات اي كما انهم زعموا ان الحدسيات ايضا غير مفيدة للعلم اليقيني ولعل انكار التجريبات من جملة انكار الضروريات واما الحدسيات فالحال لا يعلم الا من له حدس والعلم الحق عند العلم الخبير او المتواترات وهو اي التواتر اخبار جملة يحيل العقل تواطوئهم على الكذب تعيين العدد اي عدد الجملة ليس بشرط في التواتر بل الضابطة في مبلغ يقيد اليقين وهو يختلف باختلاف الاشخاص والوقاات والوقاات ولعل هذا ضروري عند ذي فهم مع ذلك خولف فيه فقيل اقله اربعة وقيل خمسة وقيل سبعة وقيل عشرة وقيل اربعين وقيل خمسون وقيل ثلثمائة والحق ما ذكر والنقص في اصول الفقه (نعم لا بد فيه من) شرطين احدهما (الاتهاء الى الحسن) فلا تواتر في العقليات فان قلت قد استدل السلف بالخلف بالتواتر على كون الصلوة فرضا وان الساعة حق وعذاب القبر حق والشفاعة حق مع كونها عقليات صرفة قلت لا يستدل بالتواتر على هذه الامور بل يستدل على وجود قول رسول الله صلى الله عليه واله واصحابه وسلم الدال عليها دلالة قطعية وهو مسموع محسوس ويستدل به على تلك الامور كقول الخبر بها صادقا من غير ريب وارتباب (و) ثانيهما مساواة الطرف الوسط بان يكون في كل مرتبة مبلغ يحيل العقل تواطوئهم على الكذب كادعاء اليهود تواتر قتل عيسى على نبينا وآله واصحابه الصلوة والسلام وقول موسى انه لا نبي بعدي وكادعاء الروافض تواتر نص تسليم الخلافة الى امير المؤمنين على كرم الله وجهه ودعواه ذلك لكن لم يظفر بان هذه الاقوال قد وضعت في بدأ الرجاء قليلة ثم نقل عن الواضعين تواتر ان الفلاسفة وجمهور

الاكبر بل ان له مؤلف فهذا هو المحل على الاوسط الذي هو المؤلف فانك تعلم ان المؤلف يوصف بان له مؤلف ولا يقال ان المؤلف مؤلف ثم ذو المؤلف او لا المؤلف ثم المؤلف من الهوى والصولة سواء كان مقوما للمؤلف منها أولا زمانا بعاله واذا لم يكن ذو المؤلف الا للمؤلف فهو تحت المؤلف ليسبب المؤلف على ما عرفت فيما سبق فيكون اليقين حاصل العلة ويكون المؤلف علة لوجود الحكم وان كان جزء من ذي المؤلف هو المؤلف علة للمؤلف انتهى (وهنا شك وهو ان الشيخ ذهب الى ان العلم اليقيني بماله سبب لا يحصل الا من جهة السبب) فما لم يعلم سببه لا يحصل علم اليقيني فيلزم منه بطلان البرهان الا في الذي يستدل فيه من المعلوم على العلة او من احد معلولى علة على الاخر (وذهب ايضا الى ان ما ليس له سبب اما ان يكون بيضا بنفسه) فلا يحتاجه في اثباته الى البرهان (او ما يوسع عن تبيينه بوجه يقيني) فلا يمكن تحصيله عن برهان فلا يقيد الا في الذي لا يكون اوسط علة ولا معلولا (وهل هذا الاهم قصر برهان لان) اذ قد بطل اقسامه الثلاثة واجاب البعض بان هذين الحكمين من الشيخ منحصران في الضرورية لا غيرهم لا يهدم قصر برهان لان الا فيها ولعله لاشناعة في التزام ذلك وفيه ان دليل الشيخ غير فارق بين الضرورية وغيرها على انه يهدم قصر القياسات الخلفية التي تقام في الهندسة على القضايا الضرورية بل على ما ليس له سبب وكذا المقامة في الطبيعي والفلسفة عليها كما لا يخفى على الناظر فيها ورحله لعل مراده ان العلم المحلى وهو اليقين الدائم الضرورى غير الزائل مادام العالم يبقى بل الى الابد لا ما ان يكون بينا من جهة السبب او بينا بنفسه فالعلوم التجريبية التي يمكن عليها الزوال (جاء ان تكون معلومة بالضرورة او بالبرهان غيبا للم) فلم يهدم قصر برهان لان مطلقا (فتأمل) فانه موضع تأمل واعلم ان علينا ان نقل كلام الشيخ ونظرانه هل يتم ام لا فنقول قال ثم اذا كان محل محمول على موضوع دائما او سلب عنه دائما او محمله وسلب في وقت له فانه موضع تأمل وهذا لا يترتب ان لا يصح الاستدلال برهان لان في العلوم الحقيقية التي يطلب فيها اليقين الكلى الدائم الغير الزائل فافهم

هذا هو المحل على الاوسط الذي هو المؤلف فانك تعلم ان المؤلف يوصف بان له مؤلف ولا يقال ان المؤلف مؤلف ثم ذو المؤلف او لا المؤلف ثم المؤلف من الهوى والصولة سواء كان مقوما للمؤلف منها أولا زمانا بعاله واذا لم يكن ذو المؤلف الا للمؤلف فهو تحت المؤلف ليسبب المؤلف على ما عرفت فيما سبق فيكون اليقين حاصل العلة ويكون المؤلف علة لوجود الحكم وان كان جزء من ذي المؤلف هو المؤلف علة للمؤلف انتهى (وهنا شك وهو ان الشيخ ذهب الى ان العلم اليقيني بماله سبب لا يحصل الا من جهة السبب) فما لم يعلم سببه لا يحصل علم اليقيني فيلزم منه بطلان البرهان الا في الذي يستدل فيه من المعلوم على العلة او من احد معلولى علة على الاخر (وذهب ايضا الى ان ما ليس له سبب اما ان يكون بيضا بنفسه) فلا يحتاجه في اثباته الى البرهان (او ما يوسع عن تبيينه بوجه يقيني) فلا يمكن تحصيله عن برهان فلا يقيد الا في الذي لا يكون اوسط علة ولا معلولا (وهل هذا الاهم قصر برهان لان) اذ قد بطل اقسامه الثلاثة واجاب البعض بان هذين الحكمين من الشيخ منحصران في الضرورية لا غيرهم لا يهدم قصر برهان لان الا فيها ولعله لاشناعة في التزام ذلك وفيه ان دليل الشيخ غير فارق بين الضرورية وغيرها على انه يهدم قصر القياسات الخلفية التي تقام في الهندسة على القضايا الضرورية بل على ما ليس له سبب وكذا المقامة في الطبيعي والفلسفة عليها كما لا يخفى على الناظر فيها ورحله لعل مراده ان العلم المحلى وهو اليقين الدائم الضرورى غير الزائل مادام العالم يبقى بل الى الابد لا ما ان يكون بينا من جهة السبب او بينا بنفسه فالعلوم التجريبية التي يمكن عليها الزوال (جاء ان تكون معلومة بالضرورة او بالبرهان غيبا للم) فلم يهدم قصر برهان لان مطلقا (فتأمل) فانه موضع تأمل واعلم ان علينا ان نقل كلام الشيخ ونظرانه هل يتم ام لا فنقول قال ثم اذا كان محل محمول على موضوع دائما او سلب عنه دائما او محمله وسلب في وقت له فانه موضع تأمل وهذا لا يترتب ان لا يصح الاستدلال برهان لان في العلوم الحقيقية التي يطلب فيها اليقين الكلى الدائم الغير الزائل فافهم

لأن هذا العلم اليقيني الدائم الضرورى غير الزائل مادام العالم يبقى بل الى الابد لا ما ان يكون بينا من جهة السبب او بينا بنفسه فالعلوم التجريبية التي يمكن عليها الزوال (جاء ان تكون معلومة بالضرورة او بالبرهان غيبا للم) فلم يهدم قصر برهان لان مطلقا (فتأمل) فانه موضع تأمل واعلم ان علينا ان نقل كلام الشيخ ونظرانه هل يتم ام لا فنقول قال ثم اذا كان محل محمول على موضوع دائما او سلب عنه دائما او محمله وسلب في وقت له فانه موضع تأمل وهذا لا يترتب ان لا يصح الاستدلال برهان لان في العلوم الحقيقية التي يطلب فيها اليقين الكلى الدائم الغير الزائل فافهم

فيجب كون وجود السبب للمعنى الكلي أولاً وإذا كان السبب لا ينفع هذا المعنى الكلي فليس أيضاً
ينفع في الجزئي وإذا نفع في الكلي فيكون المفيد والنافع هو القياس عند ذلك لا الاستقراء
وأما أن يكون لا بسبب هناك البتة فيكون إما أن يكون بينا بنفسه ذلك مما قد بطلت وأما
بالاستقراء وهذا مما يذهب بلا وقوف فقد بان أن فلا سبب للنسبة المحل إما أن يتبين
بنفسه وإما أن لا يتبين بياناً يقينياً بوجه قياسي انتهى مع التلخيص لا يخفى أن هذا مع طوله
مبنى على أن العلم يذى السبب لا يكفى إلا من جهة السبب وقد أبطلناه وعلم أن الحسن لا يفيد
علماً كلياً وقد عرفت طريقاً به يعطى العلم الكلي مع ذلك لا يرد عليه عدا فادة القياسات الخلقية
اليقين الحكم لا يصدق باستحالة المستحالات كاستحالة الغير المتناهى وبجوهر الفرد والخلاء و
المثلث الذي زواياه ثلث قوائم إلى غير ذلك وقوله لا نأخذ جعلنا المتوسطاً ليس بسبب آفة
مجرد دعوى من غير برهان فلا يقبله الخصم والعجب من الشيخ قال مع قوله هذا في الفصل
المقدم فإن كان الأكبر للأصغر لا بسبب بل لذاته لكنه ليس بين الوجود له والوسط كذلك
للأصغر ثم الأكبر بين الوجود للوسط فينقد برهان يقيني ويكون البرهان برهاناً
ليس برهاناً لم وإنما كان يقيناً لأن المقدمتين كليتاً واجبتان ليس فيهما شك
والشك الذي كان في القياس فيما لا كبره سبب كان حين لم يعلم من السبب الذي
به يجب بل أخذ من جهة هو بها لا يجب بل يمكن فإن كل ذى سبب إنما يجب بسببه وأما
ههنا فكان بل السبب الذات وكان الأكبر للأصغر لذاته ولكن خفياً وكان الوسط أيضاً
له لذاته لا بسبب يحمل الحكم بحمله انتهى وهل هذا التناقض بالحجة كلام الشيخ لم يفهم
لهذا العبد إلى أن لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً فانه علم بحقيقة الحال وأعلم أن التأخير طوفاً
مباحث البرهان بل الصناعات كلها وطولوا في لاقية الشرطية وتلازم الشرطيات مع قلة
الجدوى والواجب على تعليم العلوم الحقيقية معرفة الصناعات لا سيما مباحث البرهان كونه
العمدة ومباحث المغالطات لئلا يمتنع عن الغلط فخرى بنا أن نذكر نبذاً من مباحث في بحثين

البحث الاول الذي يطلب بالبرهان ليعلم مسألة قالوا لا يكون محسوسا المسئلة حد الموضوعه والا
فالاوسط اما خاصة او حدا اخر لا سبيل الى الاول لان ثبوت الخاصة ليس اجلي من ثبوت الحد
بل الامر بالعكس وكذا لا سبيل الى الثاني لان تعدد الحدود الحقيقية باطل بالضرورة لعل
مرادهم اذا كان الموضوع متصورا بالكنه والافقيوت الذاتي غيرين والى ما ذكرنا
اشارة في الحواشي والشمس البازغة والسرفيه ان البديهة والنظرية تختلفان
باختلاف العنوان فاذا كان العنوان عرضيا للموضوع صرح الحد من قبيل لواض هذا
اعلم بل ربما يكون محسوسا عرضيا او جزئيا بشرط ان لا يكون اعم من موضوع
الصناعة والعرض الذاتي ما يعرض الشئ اما لذاته اى من غير اسطة في العرض وبواسطة
ما يساويه وما يعرض بواسطة امر اخص او مبين او اعم مطلقا او من وجه فخر خرب لا يقع محسوس
مسئلة اصلا وذلك لان العرض الغريب ليس عارضا للموضوع حقيقة وانما هو عارض للوسط
لا يتعلق بثبوت الموضوع يقين دائم جازم الا بواسطة اليقين المتعلق بالواسطة فلا يطلب ثبوت
بالبرهان بالذات والعارض بواسطة امر مساوي وان كان عارضا للمساوي حقيقة لكن لشدة
العلاقة بينه وبين الموضوع عدم عوارض هذا وسنعود هذه المباحث انشاء الله تعالى لعرض
وقالوا ايضا لا يقع قضية شخصية مسألة برهانية لان الجزئيات لتغيرها وعدم انضباط لواها
لا يتعلق بها يقين دائم كيف الجزئي بما هو جزئي انما يدرك بالحواس وهي تزول بالكلية
بعد خراب اليد والمفصلي من البرهان ذلك ثم اورد عليه ان في الهيئته انما يبحث عن الكواكب
الجزئية اجاب ان الشجر ان الشمس القمر وغيرها كليات وان كان لا يوجد من افرادها الا
واحد الاحكام المتعلقة بها ليست احكاما لهذا الشخص من الشمس مثلا بل احكام لطبيعة الشمس
وان تحققت في هذا الشمس الحق المتبع ان علم الجزئي على محسوس علم يتعلق به بالحواس
ولا شك في تبدله وعدم تغلق اليقين الدائم به وعلم يتعلق به بالعقل وهذا غير مثل هذه
الصورة وان صلت لتجيز العقل شتلا كما بين الكثير عند مثال المحقق الداني لكن معلومها

البرهان الذي يطلب بالبرهان ليعلم مسألة قالوا لا يكون محسوسا المسئلة حد الموضوعه والا
فالاوسط اما خاصة او حدا اخر لا سبيل الى الاول لان ثبوت الخاصة ليس اجلي من ثبوت الحد
بل الامر بالعكس وكذا لا سبيل الى الثاني لان تعدد الحدود الحقيقية باطل بالضرورة لعل
مرادهم اذا كان الموضوع متصورا بالكنه والافقيوت الذاتي غيرين والى ما ذكرنا
اشارة في الحواشي والشمس البازغة والسرفيه ان البديهة والنظرية تختلفان
باختلاف العنوان فاذا كان العنوان عرضيا للموضوع صرح الحد من قبيل لواض هذا
اعلم بل ربما يكون محسوسا عرضيا او جزئيا بشرط ان لا يكون اعم من موضوع
الصناعة والعرض الذاتي ما يعرض الشئ اما لذاته اى من غير اسطة في العرض وبواسطة
ما يساويه وما يعرض بواسطة امر اخص او مبين او اعم مطلقا او من وجه فخر خرب لا يقع محسوس
مسئلة اصلا وذلك لان العرض الغريب ليس عارضا للموضوع حقيقة وانما هو عارض للوسط
لا يتعلق بثبوت الموضوع يقين دائم جازم الا بواسطة اليقين المتعلق بالواسطة فلا يطلب ثبوت
بالبرهان بالذات والعارض بواسطة امر مساوي وان كان عارضا للمساوي حقيقة لكن لشدة
العلاقة بينه وبين الموضوع عدم عوارض هذا وسنعود هذه المباحث انشاء الله تعالى لعرض
وقالوا ايضا لا يقع قضية شخصية مسألة برهانية لان الجزئيات لتغيرها وعدم انضباط لواها
لا يتعلق بها يقين دائم كيف الجزئي بما هو جزئي انما يدرك بالحواس وهي تزول بالكلية
بعد خراب اليد والمفصلي من البرهان ذلك ثم اورد عليه ان في الهيئته انما يبحث عن الكواكب
الجزئية اجاب ان الشجر ان الشمس القمر وغيرها كليات وان كان لا يوجد من افرادها الا
واحد الاحكام المتعلقة بها ليست احكاما لهذا الشخص من الشمس مثلا بل احكام لطبيعة الشمس
وان تحققت في هذا الشمس الحق المتبع ان علم الجزئي على محسوس علم يتعلق به بالحواس
ولا شك في تبدله وعدم تغلق اليقين الدائم به وعلم يتعلق به بالعقل وهذا غير مثل هذه
الصورة وان صلت لتجيز العقل شتلا كما بين الكثير عند مثال المحقق الداني لكن معلومها

وهذا هو المطلوب

مصاديقه وسالته وهو ليس غيرة خاتمة البنين وهو غير منتهى وأما مركب قياسى فاما ان يكون فى القضايا فاما ان
يكن الغلط بالقياس الى النتيجة او لا بالقياس اليها والثانى اما من جهة المادة كما اذا كان بحيث لو اخذت
احداً للمقدتين صمدية لم يكن على هيئة قياس وان اخذ على هيئة قياس لم يكن صمدية فلو الغلط
غلط والغلط فصيحه فان اخذه وضوح الكلي لفظ الغلط صمدية لكن لا تكون الهيئة هيئة قياس لعدم
تكررها وسط وان اخذ ما يصح عليه الغلط كذبت ولو كان الهيئة هيئة قياس نحو لو علم الله فيهم خير لا
ولو اسمعهم لتولوا فانه ان اخذت الكبرى محمولة كما اخذها الله تعالى صمدية لكن لم تكن الهيئة هيئة قياس
وان اخذت كلية كذبت لان من تقادير لا سماع علم الله فيهم خيرا ولم تكن مرادة الله نعم وما قال العلامة ان
المراد لا سماع سماع القبول فى الصريح وسماع الصماخ فى الكبرى فلم يتكرر الاوسط فهو صحيح وهذه الريبة فغير
فالجملة الشبهة فتأمل وأما من جهة الصو كذا اذا لم يكن على هيئة ضرب من غير نحو الزمان محيط بالحوادث والفلت
محيط بها فالزمان هو الفلت وهو شكل ثان من موجبتين والذى بالقياس الى النتيجة فاما ياخذها

بعينها فى القياس وليسمى مصاديقه على المطلوب نحو اسامة الاسد حيوان مقترس او يكون
القياس غير منتهى النتيجة المطلوبة كما اذا قيل من الذى ذكر ناقض للوضوء لا نه حال ابول حد وكل حد
ناقض فان ما لزم منه من الذى ذكر حال ابول ناقض غير المطلوب وليسمى هذا اخذ ما ليس بعلقة
واما فى قضية واحدة والغلط فيها اما باعتبار الجزئين وذلك الظن صمدية كلا الطرفين موضوعا
ومحمولا وليسمى ارباب العكس كمال هو ليس بمصروف ليس بمصروف ليس بحجم لا جسمانى ولو عكس هذا
الكبرى صمدية او باعتبار احد جزئيه اما ياخذ ما ليس بجزء منه

له قوله فانه ان اخذت آه او ر عليه الفاضل النفساني لم يلزم على ان يستعمل الله تعالى قياسا غير صادق المقدمات وقد اشار الى فنه
فى اثنا والقرار فانه ليس قياسا وليس القياسية مصاديقه تعالى لانه اذا اخذت الكبرى كلية كذب وليس هو الله ثم فالمراد الجملة مع الاولى
ليس قياسا وليس فى الجواب ودون فنه تعالى يستعمل تعالى قياسا لكن ليس صادق المقدمات حتى يرد ما ورد واجاب به نفسه بان لا لا اشعار الشانى
والاول فالم لو ان لم يعلم الله فيهم خيرا وما سمعهم والاول مع الثانية ليست على هيئة قياس كيف يكون على هيئة القياس الاقرارى ولو استعمل
فى الاستشنان الا الاقرارى وهذا ما يفضي الى ما لا ننكر كون لوفى الآية لا لا تقبل تقرير المناظرة ان ههنا مقدماتين آدمها لو علم الله فيهم
خير لا سمعهم ما خذ من القضية الاولى والثانية القضية الثانية فنه تعالى القياس مع كذب النتيجة فلا جواب الا ما ذكرنا فافهم الله قوله
لغيره فانه لاداة الشبهة وذلك لان سمع الصماخ من لوازم سمع القبول فان علم الله فيهم خيرا لا سمعهم سمع القبول فيصدق لو علم الله فيهم
لا سمعهم سمع الصماخ فيهم مع الكبرى فيصير قياسا كذا بالنتيجة فاذا استجيب فى تلك عقدة الغلظة الى ما ذكرناه فانهم الله منه مع

مفهوم قوله فانه ان اخذت آه او ر عليه الفاضل النفساني لم يلزم على ان يستعمل الله تعالى قياسا غير صادق المقدمات وقد اشار الى فنه
فى اثنا والقرار فانه ليس قياسا وليس القياسية مصاديقه تعالى لانه اذا اخذت الكبرى كلية كذب وليس هو الله ثم فالمراد الجملة مع الاولى
ليس قياسا وليس فى الجواب ودون فنه تعالى يستعمل تعالى قياسا لكن ليس صادق المقدمات حتى يرد ما ورد واجاب به نفسه بان لا لا اشعار الشانى
والاول فالم لو ان لم يعلم الله فيهم خيرا وما سمعهم والاول مع الثانية ليست على هيئة قياس كيف يكون على هيئة القياس الاقرارى ولو استعمل
فى الاستشنان الا الاقرارى وهذا ما يفضي الى ما لا ننكر كون لوفى الآية لا لا تقبل تقرير المناظرة ان ههنا مقدماتين آدمها لو علم الله فيهم
خير لا سمعهم ما خذ من القضية الاولى والثانية القضية الثانية فنه تعالى القياس مع كذب النتيجة فلا جواب الا ما ذكرنا فافهم الله قوله
لغيره فانه لاداة الشبهة وذلك لان سمع الصماخ من لوازم سمع القبول فان علم الله فيهم خيرا لا سمعهم سمع القبول فيصدق لو علم الله فيهم
لا سمعهم سمع الصماخ فيهم مع الكبرى فيصير قياسا كذا بالنتيجة فاذا استجيب فى تلك عقدة الغلظة الى ما ذكرناه فانهم الله منه مع

جزء نحو الحاشي القسبينة متحرك وكل متحرك منتقل مكان إلى مكان وانما تحرك السفينة وينتقل ويحتمل
بالعرض كما بالذات وبما أخذ الجزئية كما كان جزوا ما ينزى بعض القسب نحو الحاشي الذي مسكروا لوحد القيد صدق
بعض القسب نحو كل زاوية بين خط المماس ومحيط الدائرة اصغر من كل زاوية والصحيح اصغر من
كل زاوية مستقيمة الخطين هذه ثلثة عشر قسما ستة متعلقة بالالفاظ الغلط باشتراك اللفظ وبالاشتراك
العارض لجوهر الكلمة والعارض بعد التركيب بكلمة اخرى والغلط بالتركيب نفسه وجميع المفضل وتفضيل
المركب وطريق الاجتناب عن هذه الاغلاط ملاحظة معاني الالفاظ والقراءن وسبعة متعلقة بالاعراض
تجمع قضايا في قضية واحدة وتسع التاليف والمصادرة على المطلوب واخذ ما ليس بعلة واعتاد
باب العرض مكان ما بالذات وآتهم العكس وشوه اعتبار المحل والخاص عن الاول تحليل القضية الى
اجزائها ليظهر انها واحدة او متعددة وعن الثاني ملاحظة الشروط المذكورة سابقا وعن الثالث عرض
اطراف المقدمتين على المطلوب وعن الرابع العرض على حدود المطلوب وعن الخامس ملاحظة
الاطراف مع قطع النظر عن ملاسباتها وعن السادس ملاحظة النسبة بين الاطراف وعن السابع
ملاحظة القيود وحفظها واما القسم الاول فالسبب فيه انما هو التفسير في الظلمة للمادية واستيلاء
الوهم على العقل وتغييره اياه حتى يظن بل يستيقن الكواذب ضرورية فتناقض قضية كاذبة اولية فينتج
منها نتيجة نحو الهواء ليس بغير كمال ليس بمبصر ليس بحجم فالهواء ليس بحجم بل انما خالية عن التمكن
ربما ينظمها متواتر كقول الروافض خلافة امير المؤمنين على كرم الله وجهه ووجه اولياء الله الكرام
منصوص عليه نصا جليلا وكل منصوص عليه حق فخلافة كرم الله وجهه ووجه اولياء الله
الكرام مع وجوه الخلفاء الثلاثة رضوان الله تعالى عليهم حق وربما يؤخذ قضية مساوية في الجملة والخفاء
لاصل الدلائل والقياس كقول المشايخ لا بد في التلازم من علاقة العلية اذ لو لم تكن علاقة العلية بين المتلازمين

وتمثل من هذا

[illegible]

الصحيح انظر والالتالي باطلا والشرطية فيه في قوة اصل المطلوب وربما يؤخذ اخف من المطلوب والمخلص
هذا التقصير ان تيسر مثاله قول المشايخين للذكور فانه منقوض بتلازم الحالين فيظهر مكدب الشرطية
وتجريد العقل عن الاوهام والتفكر اى يظهر انها ليست ضرورية كما اذا جردنا النظر في تلك الشرطية
وجدناها مثل المطلوب فيما اذا ادعى فيه التواتر خصوصاً للاحظة القرون بين مدعى التواتر بين المخبرية
فان وجد في كل قرن مبلغ التواتر قيل ولا امثاله قول الروافض لمذكورنا اذا تتبعنا قول الصحابة
والتابعين ومن بعدهم ما وجدنا لهذا الخبر عينا ولا اقرارا حكما ببطال تواتره طريق اخر في التمييز بين
الكاذب والضروري كجزم العقل لصح الغير المشوب بالوهم مقدمات ضرورية عند مالا ينازع الوهم
العقل فيه فينتج منها خلاف تلك القضية فيعلم انها من اغلاط الوهم كما في المثال المذكور فان امر الخلافة
كان اهم عند الصحابة وكان في غيرهم اكثر من مائة الف رجل ولم يكن في كتابهم فيه فائدة ولم
يحكم احد منهم مع كونهم محتاجين وكما كذلك فالتجرب في مثله يقطع بكذبه بالضرورة العقلية فعلم
خبر تسليم الخلافة لاميير المؤمنين على افتراء محض ثم ان هذا القول زعمهم لم ينقله الا اربعة او سبعة
فيعتقد بهم التواتر في مثل هذا الامر لتوفر الدواعي على نقل مثل هذا مثال اخر يحكم العقل بان الميت جرم
وليس كد عليه الوهم ايضا ذلك وكل جرم لا يستحق ان يخاف عنه وهو ايقين على الوهم العقل فاذا
استنتج لا يقبله بل يحكموا بتحقيق الخوف مثال اخر ما في الاشقاق المنفوخة تقاوم المس كلما يقاوم
المس جسم فما في الاشقاق المنفوخة من الهواء جسم فالحكم بكونه ليس بجسم باطلا وبالحكمة قالوا
المخلص تجريد العقل عن الوهم والتفكر التام حتى يتميز الكاذب عن الضروري والنقض والاستدلال
على خلالة في الاشتباه بالتواتر ملاحظة القرون هذا والتميز بين الضروري واغلاط الوهم غير

له قوله عنهم فيه اشارة الى ان هذا الخبر لم يتعد احد اصلا الا واحد ولا اربعة بل اخترعه بعض الشياطين والاشقيّة المنكرون يزعمون بما قالوا
انه تعدا ايرالمؤمنين على عمارد الجبال وسلمان مضي الله تعالى عنهم جميعين وقارة قالوا تعد هذه الاربعة وابوزر ومقداد وعباس بن هذا كله
انقرا ولم ينقلوه اصلا بل صرح عن العباس رضي الله عنه انه قال لا ايرالمؤمنين على رضي الله عنهم اسئل هذا الامر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في هذا
قبل موت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم اول يومين فقال لا اسأله وصرح عن ايرالمؤمنين على رضي الله عنهم سأل رجل عنده
مقابلة معاوية بن أبي سفيان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لم يعهد لنا ان نينا برأينا ومثل ما صرح عن عمار بن خافهم

بعض القوم لها فهم ثم اعلم انه قال الشيخ قد يكون محولات الصناعات اعم من الموضوعات عوارض ذاتية
الجنس كالمساوات في علم الهندسة والعروض عوارض اتية لما يشبه الجنس كالقوة والفعل في العلم
الطبيعي ومعنى ذلك انه يقيد هذا العارض بقيد فيصير عرضا ذاتيا للموضوع فيبحث فيه فالمساوات اذا فسرت
بكون المقارين بحيث يصح انطباق احدهما على الآخر يصير عرضا ذاتيا للموضوع الهندسة فيبحث فيه وان
فسرت بكون العددين مشتملين على الوحدتين بعين واحدة كان عرضا ذاتيا للموضوع الحساب وهذا مصحح
في مواضع في الشفاء وليس الامر كما زعم المتأخرون من انه يصح البحث عما يعرض للموضوع بواسطة خبر
الاعم فانه ليقرب بان يبحث في علم اعلى منه هذا ولله اعلم بالصواب ثم ان اختلاف العلوم لا يكون الا باختلاف
الموضوعات واختلاف الموضوعات اما ان يكون بالتباين واما بالعموم والخصوص اما بالحيثيات
الاول اما ان تكون الموضوعات المختلفة مشتركة في حيثية واحدة بها تعلق البحث في ذلك العلم وهذا
لا يوجب اختلاف في العلوم اصلا ولا يكون مشتركة في تلك الحيثية وحيث يختلف العلوم قطعاً فهو الهندسة
والحساب فان موضوع الاول المقدار والثاني العدد والثالث اما ان يكون احد الموضوعين نوعاً
لموضوع الآخر ولم يؤخذ مع حيثية زائدة كـ موضوع السماء والارض فان موضوعه
الافلاك وموضوع الطبيعي فان موضوع الجسم المطلق وهو جنس الفلكات وهذا لا يوجب اختلاف العلمين
بل ما موضوع النوع جزء لما موضوعه الجسم اما ان يكون احد الموضوعين نوعاً للآخر لكن اخذ مع
حيثية زائدة فاما ان تكون الحيثية عرضاً ذاتياً له كـ موضوع الطب والطبيعي فان موضوع الاول بدن
الانسان من حيث انه يصح ويمرض ونوع من موضوع الثاني الذي هو الجسم لكن ما اخذ
مع عرض خالي له واما ان يكون عرضاً غريباً نحو موضوع علم الاكرو الهندسة فان موضوع
الاول الكرة المتحركة نوع من موضوع الثاني وما اخذ مع الغرض الغريب واما ان يكون احد
الموضوعين اخص من الآخر لكن لا يكون الاخذ ذاتياً له نحو موضوع الفلسفة والطبيعي فان موضوع
الاول الموجود المطلق اعم من موضوع الثاني غير ذاتي فهذه الـ ثلاثة من الاختلاف
توجب اختلاف العلوم قطعاً ولا يكون احد العلمين جزء من الآخر ويقال لما موضوعه اخص منه

هذا هو المقصود من قوله تعالى في العلم
الطبيعي ومعنى ذلك انه يقيد هذا العارض بقيد فيصير عرضا ذاتيا للموضوع فيبحث فيه فالمساوات اذا فسرت
بكون المقارين بحيث يصح انطباق احدهما على الآخر يصير عرضا ذاتيا للموضوع الهندسة فيبحث فيه وان
فسرت بكون العددين مشتملين على الوحدتين بعين واحدة كان عرضا ذاتيا للموضوع الحساب وهذا مصحح
في مواضع في الشفاء وليس الامر كما زعم المتأخرون من انه يصح البحث عما يعرض للموضوع بواسطة خبر
الاعم فانه ليقرب بان يبحث في علم اعلى منه هذا ولله اعلم بالصواب ثم ان اختلاف العلوم لا يكون الا باختلاف
الموضوعات واختلاف الموضوعات اما ان يكون بالتباين واما بالعموم والخصوص اما بالحيثيات
الاول اما ان تكون الموضوعات المختلفة مشتركة في حيثية واحدة بها تعلق البحث في ذلك العلم وهذا
لا يوجب اختلاف في العلوم اصلا ولا يكون مشتركة في تلك الحيثية وحيث يختلف العلوم قطعاً فهو الهندسة
والحساب فان موضوع الاول المقدار والثاني العدد والثالث اما ان يكون احد الموضوعين نوعاً
لموضوع الآخر ولم يؤخذ مع حيثية زائدة كـ موضوع السماء والارض فان موضوعه
الافلاك وموضوع الطبيعي فان موضوع الجسم المطلق وهو جنس الفلكات وهذا لا يوجب اختلاف العلمين
بل ما موضوع النوع جزء لما موضوعه الجسم اما ان يكون احد الموضوعين نوعاً للآخر لكن اخذ مع
حيثية زائدة فاما ان تكون الحيثية عرضاً ذاتياً له كـ موضوع الطب والطبيعي فان موضوع الاول بدن
الانسان من حيث انه يصح ويمرض ونوع من موضوع الثاني الذي هو الجسم لكن ما اخذ
مع عرض خالي له واما ان يكون عرضاً غريباً نحو موضوع علم الاكرو الهندسة فان موضوع
الاول الكرة المتحركة نوع من موضوع الثاني وما اخذ مع الغرض الغريب واما ان يكون احد
الموضوعين اخص من الآخر لكن لا يكون الاخذ ذاتياً له نحو موضوع الفلسفة والطبيعي فان موضوع
الاول الموجود المطلق اعم من موضوع الثاني غير ذاتي فهذه الـ ثلاثة من الاختلاف
توجب اختلاف العلوم قطعاً ولا يكون احد العلمين جزء من الآخر ويقال لما موضوعه اخص منه

